د. ماهر الشريف

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ - ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للأمبريالية والصهيونية

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

Dr. Maher El-Sharif

Communism and the Arab National Question in Palestine, 1919—1948.

Research Center
Palestine Liberation Organization
Beirut
1981

الطبعة الأولى: تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية
بيروت

الاهداء . . .

إلى ذكرى

روحي زيد الكيلاني،

رجاء حسن أبو عماشة،

وباسم منيب حجازي.

مقدمة

باتت ظاهرة الاهتمام بدراسة تاريخ الحركة الشيوعية، وتطور العلاقة بين الشيوعية والقومية في فلسطين، ظاهرة مثيرة للانتباه حقاً، وتستدعي، بحد ذاتها، دراسة علمية جدية تهدف إلى تلمس حقيقة الدوافع التي تدفع عدداً كبيراً من الباحثين، الفلسطينيين والعرب والأجانب، إلى التصدي لدراسة هذا الموضوع، المعقد والمشوق في الوقت ذاته؛ خصوصاً وأنه قد ظهرت، خلال السنوات الأخيرة فقط، عدة أبحاث ودراسات خاصة بهذا الموضوع في لبنان واسرائيل والضفة الغربية المحتلة، وفي بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية.

ومع ذلك فإن ظاهرة الاهتمام بدراسة تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، وتطور العلاقة بين الشيوعية والقومية في المشرق العربي، والتي نشهدها حالياً، ليست ظاهرة جديدة، وإنما تعود بجذورها إلى سنوات طويلة مضت.

وبإمكاننا القول: إن هذه الظاهرة قد مرت، خلال تاريخها، بثلاث مراحل، تميزت الواحدة منها عن الاخرى وتحددت، بحسب طبيعة الوضع السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، في كل مرحلة من هذه المراحل.

ويرجع ظهور أولى الدراسات، عن تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، وعن تطور العلاقة بين الشيوعية والقومية، في المشرق العربي، إلى أواسط سنوات الخمسينات، أي إلى الفترة التي شهدت تفاقم الحرب الباردة، السياسية والايديولوجية، بين المعسكرين الاجتماعيين المتناقضين: المعسكر الاشتراكي من جهة، والمعسكر الرأسمالي من جهة ثانية.

وكان رائد مثل هذه الدراسات المؤرخ «والتر لاكور» (Walter Laqueur)، الذي وضع في لندن، في عام ١٩٥٦، كتاباً تحت عنوان: «الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط». وبعد ثلاث سنوات من ذلك الكتاب، نشرت جامعة واشنطن مؤلفاً للكاتب الأميركي «إيفار سبيكتور» (Ivar Spector) تحت عنوان: «الاتحاد السوفياتي والعالم الاسلامي ١٩١٧ـ ١٩٥٨».

وكان واضحاً منذ البدء أن «لاكور» و«سبيكتور» قد أرادا، وبالاستناد إلى مادة وثائقية أصلية وغنية نسبياً، اعطاءالقاريء الانطباع بأنه أمام دراسات «موضوعية» و«منزهة» لم تحكمها أية أفكار مسبقة. غير أن الأمر كان مغايراً لذلك، ولم يخرج، «الاتحاد السوفياتي والعالم الاسلامي» و«الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط»، في الواقع، عن اطار الحملة الايديولوجية التي كانت تخوضها أجهزة الدعاية البرجوازية الغربية، في تلك المرحلة، بهدف تشويه مواقف الاتحاد السوفياتي تجاه قضايا شعوب البلدان العربية، والحد من اتساع نفوذ الأحزاب الشيوعية العربية.

وفي مطلع الستينات، كان العالم العربي مسرحاً لمعركة ايديولوجية حامية الوطيس، وضعت، في خندقين متقابلين، القوميين العرب، من جهة، والشيوعيين العرب من جهة ثانية.

وفي نطاق هذه المعركة الايديولوجبة، ظهرت عدة مؤلفات عن تاريخ الحركة الشيوعية في المشرق العربي؛ وضعها، هذه المرة، كتّاب عرب؛ وكان من أبرزها كتاب «الحكم دروزة» عن «الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية»، الذي صدر عام ١٩٦١، وكتاب «قدري قلعجي»، «تجربة عربي في الحزب الشيوعي»، وقد صدر في الفترة نفسها تقريباً.

ظهرت هذه الدراسات، في نطاق معركة ايديولوجية، تجاوزتها، ولله الحمد، مسيرة حركة التحرر الوطني العربية؛ وقد تميزت بغياب المنهج العلمي، في البحث، وبالاختيار الانتقائي للمصادر. ولهذين السببين، يمكننا تصنيفها في اطار الدراسات المسخرة، بشكل واضح، لخدمة أغراض سياسية وايديولوجية، وليس كدراسات تاريخية علمية.

ومع تصاعد النضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في مطلع السبعينات، ومع تزايد انجذاب قطاعات واسعة، من الجماهير الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها، إلى الأفكار الماركسية؛ اتخذت ظاهرة الاهتمام بدراسة تاريخ الحركة الشيوعية، وتطور موقفها من المسألة القومية العربية، أبعاداً جديدة لم نشهدها من قبل.

ففي عام ١٩٧٠، صدر في اسرائيل نص المحاضرة التي ألقاها «مئير فلنر»، السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح»، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الحركة الشيوعية في فلسطين. وفي عام ١٩٧١، نشر الكاتب الفلسطيني «عبد القادر ياسين»، في مجلة

«الكاتب» المصرية، سلسلة مقالات عن «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة الوطنية». وفي عام ١٩٧٢، صدر في باريس كتاب «مكسيم رودنسون» عن «الماركسية والعالم الاسلامي». وفي عام ١٩٧٤، صدر في الولايات المتحدة الأميركية مؤلف الباحث الأميركي «جاكوب هين ـ توف» (Jacob Hen-Tov) عن «الكومنترن والصهيونية في فلسطين، الكومنترن والاضطراب السياسي في العشرينات».

ومع بداية عام ١٩٧٥، دخلت ظاهرة الاهتمام بدراسة تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين إلى الجامعات والمعاهد الاكاديمية بشكل ملفت للانتباه؛ وظهرت، منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، خمس رسائل أكاديمية حول هذا الموضوع في المانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا.

ففي المانيا، قدم «ماريو اوفينبرغ» (Mario offenberg)، عام ١٩٧٥، رسالة جامعية عن «الشيوعية في فلسطين. الأمة والطبقة في الثورة المعادية للاستعمار». وفي لندن، قدَّم الباحثان الفلسطينيان «سليمان بشير» و«موسى البديري»، خلال عام ١٩٧٧، رسالتين جامعيتين، الأولى تحت عنوان «المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية ١٩١٨ ـ ١٩٢٨»، والثانية تحت عنوان «الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩ ـ ١٩٤٨. العرب واليهود في النضال من أجل الأممية». وفي العام نفسه، قدم «ماهر الشريف»، في باريس، رسالة جامعية عن «الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩». أما الرسالة الجامعية الخامسة، من بين هذه الرسائل، فكانت للباحث الالماني «ألكسندر فلوريس» (Alexander Flores)، وقدمت في المانيا الغربية، عام ١٩٧٩، تحت عنوان «القومية والاشتراكية في الشرق العربي. نسبة مساهمة الحزب الشيوعي في الحركة الوطنية العربية في فلسطين».

وإلى جانب هذه الدراسات الأكاديمية الخمس، ظهرت، خلال السنوات الأخيرة عدة مؤلفات حول الموضوع ذاته. ففي عام ١٩٧٨، أصدر «آلان غريلسامير» (Alain Greilsammer) في باريس كتاباً تحت عنوان «الشيوعيون الاسرائيليون»، وفي العام نفسه صدر في باريس كذلك، المؤلف الجماعي الذي أشرف على إصداره «رينيه غاليسو» (René Gallissot) وساهم فيه «جاك كولان» و«ماهر الشريف» وعدد آخر من الباحثين؛ وكان بعنوان «الحركة العمالية، الشيوعية والقومية في العالم العربي». وفي عام ١٩٧٩، صدر، في بيروت، للكاتب الفلسطيني «سميح سمارة»، كتاب بعنوان «العمل الشيوعي في فلسطين، الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية».

وإذا حاولنا تقييم الدراسات والأبحاث العديدة، التي ظهرت خلال السبعينات، حول تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، فبإمكاننا القول أن معظم هذه الدراسات والأبحاث قد استندت إلى منهج علمي في البحث، وإلى اختيار غير انتقائي للمصادر، وإلى وفرة في المادة الوثائقية الأصلية، كما استندت، أخيراً، إلى تعاطف، إلى حدّ ما، مع تجربة الحركة الشيوعية الفلسطينية.

يتضح من عنوان هذا البحث الذي نضعه اليوم بين يدي القارىء، أننا قد تقصّدنا سلفاً، الاقتصار على عرض وتحليل مواقف الحركة الشيوعية الفلسطينية من المسألة القومية العربية في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، ولم يتعد طموحنا، في الواقع، أكثر من هذه الحدود. ولهذا السبب، قد يُصدم القارىء الذي سيبحث في هذا الكتاب عن دراسة تفصيلية ومتكاملة لتاريخ الحركة الشيوعية الفلسطينية خلال فترة الانتداب، خصوصاً وأننا لم نتوقف عند هذا التاريخ إلا بمدى ارتباطه بموضوع البحث المحدد.

ولكن ما الهدف من وراء اختيار مثل هذا الموضوع المحدد، وفي هذا الوقت بالذات؟...

من المعروف، طبعاً، أن اختيار الباحث لموضوع ما لا يجيء عن طريق الصدفة، فهناك دوماً أسباب وعوامل تدفع بالباحث، في زمن تاريخي معين، لاختيار هذا الموضوع أو ذاك. فما هي الأسباب والعوامل التي دفعتنا إلى تقديم بحث عن الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطاني؟...

من الملاحظ أن الساحة الفلسطينية قد شهدت، ومنذ مطلع السبعينات، ظاهرة تنامي دور ومساهمة الشيوعيين الفلسطينيين في النضال الوطني التحرري الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ضد الامبريالية والصهيونية، تلك الظاهرة التي ترافقت مع انجذاب قطاعات واسعة، داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى الأفكار الماركسية واليسارية. ولقناعتنا أن هناك تواصلاً تاريخياً في مسيرة الحركة الشيوعية الفلسطينية منذ تأسيسها في مطلع العشرينات وحتى يومنا هذا، فقد أردنا تفهم الظاهرة، المشار اليها، واستيعاب أبعادها، بوضعها في إطار التراث التاريخي للحركة، وذلك بالرجوع إلى المواقف التاريخية التي وقفتها الحركة الشيوعية تجاه المسألة القومية العربية في فلسطين، وإلى الدور الذي لعبته في النضال الوطني التحرري الذي كان يخوضه الشعب الفلسطيني ضد المشروع الامبريالي ــ الصهيوني...

□ □ □

أما عن المصادر التي اعتمدناها في إعداد هذا البحث، فإن «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين» هو خلاصة قراءة مستفيضة لمجمل الأبحاث والدراسات التي تعرضت لتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، والتي أشرنا إليها فيما تقدم.

وقد اعتمدنا في اعداده، وبشكل رئيسي على مادة تاريخية أولية تمثلت بوثائق وأدبيات الحركة الشيوعية الفلسطينية نفسها.

فبالنسبة لتاريخ الحزب الشيوعي الفلسطيني، منذ تأسيسه عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٩، استندنا إلى المقالات الخاصة بفلسطين والواردة في صحف ودوريات الأممية الشيوعية

والأممية النقابية الحمراء والجمعيات العلمية المتفرعة عنها، كما استندنا إلى بعض المقالات الواردة في دوريات الحزب الشيوعي الفلسطيني وإلى بعض بياناته الرسمية. وقد استطاع البحث تجاوز الثغرة التي ظهرت في مادته الوثائقية، وتحديداً في الفصل الخامس، من الكتاب، بالرجوع إلى المصادر الواردة في كتاب «موسى البديري» المذكور.

أما بخصوص تاريخ عصبة التحرر الوطني في فلسطين، فقد اعتمد البحث منشورات العصبة الأصلية والمقالات الواردة في صحيفة «الاتحاد»، وفي كتاب «يوميات شعب» لـ «إميل توما» أساساً، بالاضافة إلى بعض أدبيات الحزب الشيوعي الاردني؛ كما تمت الاستعانة ببعض الكتب والبحوث النظرية التي عالجت قضية العلاقة بين الشيوعية والقومية، بين الصراع الطبقي والصراع القومي، لتساعد، على التسلح بخلفية نظرية تمكن من مقاربة الموضوع وتحديد اشكاليته.

□ □ □

وهكذا، فقبل أن نطرح اشكالية بحثنا، سنحاول تحديد إطارها النظري العام...

إن استيعاب طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي، أوبين تحرر مجموع الأمة من نير السيطرة الاستعمارية الأجنبية وتحرر جماهير الكادحين من نير الاستغلال الطبقي، هو الشرط الذي لا بد منه لنجاح الحزب الشيوعي في مقاربة المسألة القومية والتصدي لحل معضلاتها.

فالعجز عن استيعاب طبيعة هذه العلاقة يؤدي عادة إلى وقوع الحزب الشيوعي في الانحرافات الانتهازية، يمينية كانت أم «يسارية». فتغليب الجانب الطبقي على الجانب الوطني، في سياسة الحزب الشيوعي، وذلك من خلال التركيز على مهمات الثورة الاجتماعية في الوقت الذي تجابه فيه البلاد مهام التحرر الوطني، يؤدي غالباً إلى وقوع الحزب في انحراف النزعة العمالية «اليسارية»، ويساعد على إضعاف دور الشيوعيين في صفوف الحركة الوطنية وعزلهم عن أوسع الجماهير الشعبية. أما تغييب الوجه الطبقي المستقل للحزب الشيوعي، وذلك من خلال تمييع الطبيعة الطبقية لموقفه من المسألة القومية وانتهاج سياسة «تبعية» تجاه قيادة الحركة الوطنية «البرجوازية»، فيؤدي عموماً إلى وقوع الحزب الشيوعي في انحراف الانتهازية اليمينية، وإلى انتفاء دوره النضالي المستقل كمعبر عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين، وإلى إزالة الفروق التي تميزه عن أحزاب البرجوازية الوطنية.

إذن، وعلى هذا الأساس، بإمكاننا طرح اشكالية بحثنا على النحو التالي: كيف استوعب الشيوعيون الفلسطينيون طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي،

أو بين «الطبقة» و«الأمة»، في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية، في كل مرحلة من مراحل تطور حركتهم، إبان عهد الانتداب البريطاني؟...

□ □ □

ونحب أن نذكر، في الختام، أننا قد حاولنا الالتزام ـ قدر المستطاع ـ بموضوعية علمية تامة في البحث، وسعينا دائماً إلى ترك مسافة معينة بيننا وبين النص التاريخي، وتجنبنا إصدار الأحكام السريعة تاركين للقاريء فرصة تكوين صورة شمولية عن موضوع البحث، وذلك ليتمكن بنفسه، فيما بعد، من إصدار أحكامه و«محاكمة» الشيوعيين الفلسطينيين؛ إبان عهدالانتداب البريطاني، على مواقفهم من المسألة القومية العربية، إيجابية كانت أم سلبية.

ومع ذلك، ينبغي لنا، وتلك هي مهمة المؤرخ، أن نساعد القاريء على تكوين «صورته» الشمولية، وعلى العيش في أجواء تلك المرحلة التاريخية، وذلك من خلال تحديد إطار الظرف التاريخي المحدد الذي كان يناضل في ظله الشيوعيون الفلسطينيون ويتخذون مواقفهم، من المسألة القومية العربية، على قاعدته.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الشيوعيين الفلسطينيين قد ناضلوا، طوال عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، في ظروف صعبة معقدة، وجابهوا قوى عديدة كانت امكاناتها أكبر من امكاناتهم بما لا يقاس، ناهيك عن ظروف التخلف الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وعن تدني مستوى تطور الطبقة التي سعوا لكي يكونوا المعبرين عنها. إذ منذ البدء، قامت سلطات الانتداب البريطاني، التي سعت إلى تثبيت مواقعها في فلسطين، بالاستناد إلى سياسة «فرّق تسد» وإلى سياسة تأجيج الاحتراب الدموي، بملاحقة الشيوعيين، وتصدت لسياستهم الرامية إلى إقامة حركة عمالية أممية في البلاد، وأغلقت نواديهم، واضطرتهم إلى الدخول في سرية تامة منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٤٢. وخلال هذه الفترة، اعتقلت السلطات الامبريالية مئات الشيوعيين الفلسطينيين، وطردت خارج البلاد أكثر من ألفي شيوعي، كان من بينهم قادة بارزون في الحزب.

وبعد انتساب الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى الأممية الشيوعية وتخليه عن أوهامه في «الصهيونية البروليتارية» وانخراطه في النضال الوطني العربي التحرري، دخلت الحركة الصهيونية، بمنظماتها وأحزابها المختلفة، على الخط، وبدأت حملة مطاردة وملاحقة «خونة الأمة اليهودية وأعداء الطبقة العاملة اليهودية» داخل التجمع الاستيطاني اليهودي «الييشوف»، وأصبح دم الشيوعيين اليهود مباحاً لكل من يقدر على سفكه من الصهاينة، وجرى تنظيم العصابات المسلحة التي كانت تعتدي بالضرب على كل من يشك بأنه على علاقة بالشيوعيين، وفرضت الهستدروت المقاطعة الاقتصادية على أعضاء الكتلة العمالية، المرتبطة بالحزب

الشيوعي، وحرمتهم من حق العمل ومن حق الحصول على الضمانات الصحية والاجتماعية؛ كما لم يتأخر الزعماء العرب الرجعيون عن استغلال واقع ظهور الحركة الشيوعية الفلسطينية بين صفوف المهاجرين اليهود، لكي يقوموا، ومنذ البدء، بتأليب الجماهير الشعبية العربية على هذه الحركة، وذلك من خلال المعادلة المعروفة التي وضعوها: «الشيوعية تساوي الصهيونية»، والتي استمروا في التمسك بها واشاعتها حتى بعد وقوع الانقسام القومي، في ربيع عام ١٩٤٣، بين صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني وتشكل عصبة التحررالوطني.

تلك كانت حقيقة الظروف التي ناضل في ظلها الشيوعيون الفلسطينيون، وتلك كانت طبيعة القوى التي جابهوها، وقد احببنا، وهذا من حق التاريخ علينا، أن نتطرق في المقدمة، ولو بشكل سريع، إلى هذه المسألة الجوهرية.

ماهر الشريف

القسم الأول

الحزب الشيوعي الفلسطيني
والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ـ ١٩٢٩

العجز عن تحديد خصوصية المسألة القومية
الكولونيالية في فلسطين
وتغليب الطبقي على الوطني

الفصل الأول

خصوصية النشأة تحتم التركيز على المسألة الاجتماعية ــ الطبقية

لم تنشأ الحركة الشيوعية الفلسطينية، في مطلع العشرينات، بين صفوف السكان العرب الفلسطينيين، وإنما نشأت بين صفوف الأقلية الاستيطانية اليهودية، المرتبطة بالمشروع الصهيوني، على أثر الانشقاق اليساري الذي وقع، في أعقاب الحرب العالمية الاولى وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية، داخل صفوف الحركة العمالية اليهودية في فلسطين.

وطوال العشرينات، بقيت مسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين محكومة بخصوصية النشأة هذه... فمع أن الحزب الشيوعي الفلسطيني استطاع استقطاب وتنظيم عدد من العمال العرب، اعتباراً من عام ١٩٢٤ بعد تبنيه شعار «التعريب»، كما ساهم في النضالات، المعادية للامبريالية والصهيونية، التي كانت تخوضها الجماهير العربية، وسعى إلى إقامة «جبهة متحدة معادية للامبريالية» مع قيادة الحركة الوطنية العربية، إلا أنه قد بقي طوال تلك المرحلة، وعلى الرغم من ذلك، حزباً «يهودياً» في تركيبه وتوجهه.

ومن هنا، فإن دراسة موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من المسألة القومية، خلال العشرينات، تشترط الانطلاق من هذه الخصوصية المحددة التي طبعت، بطابعها، نشأة ومسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين، وتتطلب، بالتالي، تتبع العملية التاريخية، الطويلة والمعقدة، التي أدت إلى انشقاق الحركة العمالية اليهودية في فلسطين وولادة الحزب الشيوعي الفلسطيني...

وترجع جذور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، وبشكل أساسي، إلى الجناح الصهيوني «بوعالي تسيون» داخل الحركة العمالية اليهودية في روسيا القيصرية، الذي كان ينطلق، في مواقفه وسياساته، من إمكانية الجمع بين الصهيونية والاشتراكية، ويدعو العمال اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين وتصدر النضال من أجل «ضمان الاستقلال الاقليمي للشعب

اليهودي في فلسطين»، وإيجاد حل «اشتراكي» للمسألة اليهودية. وعلى هذا الأساس، قررت مجموعة من أنصار البوعالي تسيون الروسي، في مطلع القرن العشرين، الانتقال إلى فلسطين للمساهمة في عملية «التجميع الإقليمي للشعب اليهودي»، والنضال من أجل ضمان نجاح الحل «الاشتراكي» للمسألة اليهودية.

وبوصول هذه المجموعة، ومع تشكل حزب البوعالي تسيون الفلسطيني في العام ١٩٠٦، أرسيت أسس الحركة العمالية اليهودية في فلسطين[١].

وقبل ظهور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، كان يسود الاعتقاد بين صفوف التيار العمالي الصهيوني في روسيا القيصرية، أن السكان العرب المحليين في فلسطين «لا يتحلون بأية صفات قومية مميزة، ولا يمتلكون ثقافة قومية خاصة بهم، ولذلك فإنهم سيقبلون أية ثقافة أجنبية مستوردة تكون على مستوى أرفع من ثقافتهم، وسيمتنعون عن إبداء أية مقاومة منظمة في وجه التأثيرات الخارجية وعن الدخول في منافسة قومية، على العمل، مع العمال اليهود (. . .)، وسيندمجون، في النهاية، اقتصادياً وثقافياً مع من يضمن النظام في البلاد، ويعمل على تطوير القوى المنتجة»[٢].

ولقد كانت الهوة كبيرة، طبعاً، بين ذلك التصور النظري وبين الواقع الملموس فوق الأرض الفلسطينية. . . فمنذ نشوئها، في مطلع القرن العشرين، جابهت الحركة العمالية اليهودية، في فلسطين، مسألة العلاقة مع الواقع العربي الرافض لهجرة استيطانية أجنبية غريبة عنه، والمستعد لإبداء كافة أشكال المقاومة في وجهها.

حاولت الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، التي كانت تتعرض لمنافسة اليد العاملة العربية، أن تتجاوز هذه المنافسة من خلال السعي إلى إقامة اقتصاد مستقل؛ حيث كانت عملية تشكل طبقة عاملة يهودية، في فلسطين، تتم خلف شعار «احتلال العمل»، وتجري عبر طرد العمال العرب من المستوطنات اليهودية، وإقامة اقتصاد صهيوني جديد على قاعدة الاستيطان العمالي. وهكذا، دخلت الحركة العمالية اليهودية، ومنذ اللحظة الأولى، في تناقض مادي تناحري مع العمال العرب، وظهر بوضوح أن تطور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين سيكون حتماً على حساب مصالح العمال والفلاحين العرب.

وقد طرحت مسألة العلاقة مع الواقع العربي، للمرة الأولى، على جدول أعمال الحركة العمالية اليهودية، في فلسطين، في المؤتمر التأسيسي لحزب البوعالي تسيون الفلسطيني، الذي انعقد في مدينة يافا في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٠٦. ففي ذلك المؤتمر، دارت نقاشات حامية حول الموقف الذي ينبغي على الحزب اتخاذه حيال مسألة العلاقة مع العمال العرب، حيث ظهر أن مندوبي المؤتمر كانوا ينقسمون إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأغلبية، وكان يدعو إلى تأسيس منظمة عمالية تقتصر على العمال اليهود، وتمتنع عن القيام بأي نشاط نقابي بين

العمال العرب. واتجاه الأقلية، الذي دعي باسم «اتجاه روستوف»، وكان يدعو إلى إقامة منظمة عامة لجميع عمال فلسطين. وقد حسمت هذه النقاشات، في ختام أعمال المؤتمر، لصالح اتجاه الأغلبية حيث أقرّ مندوبو المؤتمر التأسيسي لحزب البوعالي تسيون الفلسطيني مبدأ إقامة «منظمة للعمال اليهود فوق أرض ـ اسرائيل ـ فلسطين»، وأعربوا عن رفضهم لفكرة القيام بأي نشاط نقابي بين صفوف العمال العرب[٣].

ولقد كشف هذا الموقف المبكر، الذي اتخذه المؤتمرالتأسيسي لحزب البوعالي تسيون الفلسطيني، تجاه مسألة العلاقة مع العمال العرب، حقيقة التناقض بين الصهيونية والاشتراكية، وأظهر أن مبادىء «المنافسة القومية» على العمل، لا يجمعها أي قاسم مشترك مع مباديء التضامن الأممي البروليتاري.

وبالفعل فإن محاولات التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية لم تستمر طويلاً... فمع أن اتجاه الأقلية «المثالي»، داخل حزب البوعالي تسيون الفلسطيني، قد بقي، لفترة، مصراً على موقفه، بالدعوة إلى إقامة منظمة مشتركة للعمال اليهود والعرب، ومع أنه سعى، فعلاً، من أجل تنظيم العمال العرب وقيادة نضالاتهم، إلا أنه قد تبينً، عشية الحرب العالمية الأولى، أن قيادة الحركة العمالية اليهودية في فلسطين قد حسمت موقفها، وبشكل نهائي، من مسألة التعارض بين الصهيونية والاشتراكية، وذلك بالممارسة العملية، إذ تبنَّت الأولى وتخلت نهائياً عن الثانية[٤]...

١ ـ الموقف من المسألة القومية العربية يساهم في حسم التناقض بين الصهيونية والاشتراكية

ترك اندلاع الحرب العالمية الأولى وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية، في روسيا، تأثيراً كبيراً على الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، كما أدى إلى احتدام عملية التمايز السياسي والايديولوجي بين صفوفها. فقد شمل تأثير ثورة اكتوبر فلسطين كغيرها من بلدان العالم وساعد على انتشار أفكار الاشتراكية العلمية فيها، كذلك فإن احتلال فلسطين من قبل انكلترا، والتعاون المكشوف بين المنظمات العمالية الصهيونية والامبريالية البريطانية، ومظاهر العداء الشوفيني للعرب، كل ذلك خلق الظروف الموضوعية المؤاتية لبدء اتجاه يساري ثوري داخل الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، تبلور في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٩، بتنظيم «حزب العمال الاشتراكي في فلسطين»، الذي يعتبر بمثابة النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين[٥].

وقد أعلن مؤسسو «حزب العمال الاشتراكي في فلسطين» أنهم سيقفون إلى جانب ثورة اكتوبر الاشتراكية في مواجهة الامبريالية العالمية، وإلى جانب الأممية الثالثة الشيوعية في مواجهة

أحزاب الأممية الثانية الانتهازية والاصلاحية، وأكدوا أنهم سيناضلون من أجل ضمان انتصار الثورة الاشتراكية في فلسطين وتحقيق مبادىء «الصهيونية البروليتارية الحقيقية». كما حاولوا تمييز موقفهم، بالنسبة للعلاقة مع الواقع العربي، عن موقف بقية الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين.

ففي المؤتمر التأسيسي لحزب العمال الاشتراكي، حذر قائد الحزب «مئير زون» العمال اليهود في فلسطين من مغبة الانقياد وراءالسياسة الشوفينية، المعادية للعرب، التي ينتهجها زعماؤهم الصهاينة، وطالبهم بالبحث عن «طريق سليم للعيش المشترك مع الشعب الآخر الموجود هنا»، مؤكداً أن «نجاح كل مهاجر صهيوني باحتلال البلاد واستثمار سكانها العرب سيؤدي إلى زيادة المادة المتفجرة الموجودة تحت أسس بنائنا». وقد أعلن «مئير زون» أن هدف حزب العمال الاشتراكي في فلسطين لا يجب أن يقتصر على إقامة مجتمع يهودي في البلاد «بل يجب أن يتعدى ذلك إلى إقامة مجتمع أسمى، مجتمع عمالي حر. . .، قائم على قاعدة الثروة والسلام. . .، السلام ليس مع الحكومات فحسب بل مع الشعوب أيضاً»[٦].

ولقد استطاع أنصار حزب العمال الاشتراكي، لحظة انسلاخهم عن جسم الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين، التحرر من عدة مفاهيم صهيونية، وتبنوا عدداً من المواقف الثورية، من بينها موقفهم من مسألة العلاقة مع الكادحين العرب، غير أنهم لم يتحرروا كلياً من الأوهام الصهيونية، ولم يكتشفوا التناقض العدائي بين الصهيونية والاشتراكية أثناء انسلاخهم التنظيمي عن جسم الحركة الصهيونية؛ بل حاولوا تجاوز التناقض القائم بين المبادىء «القومية» الصهيونية وبين المبادىء الاشتراكية الأممية من خلال التأكيد أن تحقيق «الصهيونية البروليتارية»، أي إقامة دولة اشتراكية يهودية في فلسطين، لا يتعارض، في الواقع، مع مصالح الكادحين العرب. . .

وهذا التناقض الداخلي، في ايديولوجية النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين، نتج من خصوصية الأرضية التاريخية التي قامت عليها. فبفعل الطابع «القومي ـ الصهيوني»، الذي طبع مسيرة الحركة العمالية اليهودية، في فلسطين منذ نشأتها، لم تتمكن العناصر الاشتراكية اليسارية داخلها من حسم عملية تمايزها السياسي والايديولوجي، بشكل جذري، في الاتجاه الثوري ـ الأممي لحظة انسلاخها عن مجموع هذه الحركة، وإنما اضطرت إلى المرور بمرحلة من التخبط الفكري والصراع الايديولوجي، استمرت عدة سنوات ولم تحسم، بشكل نهائي، إلا في صيف العام ١٩٢٣.

وقد تمحور الصراع الايديولوجي الذي شهده حزب العمال الاشتراكي حول قضيتين رئيسيتين مترابطتين: القضية الأولى تمثلت بالموقف من «الصهيونية البروليتارية». والقضية الثانية تمثلت بالموقف من المسألة القومية العربية في فلسطين. أما العامل الرئيسي الذي حكم

ذلك الصراع، وأدى في النهاية إلى حسمه، فقد تمثل بمسألة انضمام الحزب إلى صفوف الأممية الشيوعية.

فقد اتخذت الأممية الشيوعية، منذ ظهورها، موقفاً مناهضاً للصهيونية واشترطت على المجموعات اليسارية اليهودية، الراغبة بالانضمام إلى صفوفها، أن تتخلى عن الأفكار الصهيونية وتعلن إدانتها للمشروع الصهيوني في فلسطين(٧). ومن جهة أخرى كانت الأممية الشيوعية قد دعت، في مؤتمرها الثاني، جميع الأحزاب والمنظمات الشيوعية، في البلدان المستعمرة والتابعة، إلى تقديم كافة أشكال الدعم لنضال الحركات القومية التحررية المناهضة للامبريالية(٨). وكان ذلك يعني، في ظروف فلسطين المحسوسة، أن انضمام حزب العمال الاشتراكي إلى صفوف الأممية الشيوعية لا يمكن أن يتم إلّا بعد تخلي الحزب نهائياً عن مقولة «الصهيونية البروليتارية»، واعترافه بالطبيعة الثورية للحركة القومية العربية واستعداده لدعم نضالها المعادي للامبريالية والصهيونية...

ولقد انطلق الحزب، في موقفه هذا من مسألة العلاقة مع الواقع العربي من الوهم بأن تحقيق «الصهيونية البروليتارية» لا يتعارض مع مصالح العمال والكادحين العرب، كما ذكرنا.. غير أن الواقع كان ينافي الوهم.. فلم تمض سوى أشهر قليلة على تأسيس حزب العمال الاشتراكي حتى تفجرت الانتفاضة العربية الأولى ضد الوجود الصهيوني، وذلك على أثر المظاهرات التي جرت في مدينة القدس، احتفالاً بموسم النبي موسى، ما بين الرابع والعاشر من نيسان (ابريل) ١٩٢٠... وخلال الصدامات الدامية التي اندلعت بين العرب واليهود، وجد «الشيوعيون» اليهود أنفسهم في تناقض ذاتي، مع الواقع السياسي العربي، نبع أساساً من كونهم، موضوعياً، جزءاً من حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي انتفض العرب ضدها... ومع ذلك، فقد استمر «الشيوعيون» اليهود الأوائل في وهمهم، فتجاهلوا السبب الحقيقي للصدامات، والذي يكمن في استياء العرب من الهجرة اليهودية وخوفهم من التحول إلى أقلية في بلدهم، وأرجعوا أسباب اندلاع احداث القدس الدامية إلى السياسة الامبريالية التي كانت تنتهجها بريطانيا في فلسطين، وإلى سياسة الزعماء الصهاينة الذين منعوا تقارب العمال اليهود مع رفاقهم العرب، وإلى السياسة «الشوفينية»، المعادية لليهود، التي انتهجها «الشيوخ الاقطاعيون والمثقفون العرب». وقد أكد أنصار حزب العمال الاشتراكي، أن أحداث القدس قد دلت على أن بناء «فلسطين الاشتراكية» لا يمكن أن يتم إلا «على قاعدة العمل المشترك والتفاهم المتبادل بين العمال اليهود والعرب»(٩).

وفي مؤتمره الثاني، الذي انعقد في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٠، أعرب حزب العمال الاشتراكي، ومن جديد، عن قناعته، أن «الصهيونية البروليتارية» لا تتعارض «مع مصالح العمال والفلاحين العرب، بل هي على العكس، تتوافق مع مصالحهم»؛ وأشار إلى أن إقامة «مركز عمالي يهودي ـ عربي في البلاد»، بات يتطلب السعي من أجل قيام حزب اشتراكي

ثوري موحد في فلسطين يقوم على قاعدة فرعين قوميين: فرع يهودي وفرع عربي[١٠]. وفي مؤتمره الثالث، الذي انعقد في نيسان (ابريل) ١٩٢١، خطا الحزب خطوة عملية ملموسة، على طريق إقامة الحزب الثوري الموحد، حين تبنى إسم: «الحزب الشيوعي اليهودي ـ بو عالي تسيون» معتبراً نفسه بمثابة «الفرع القومي اليهودي» الذي سيشكل، فيما بعد، مع «الفرع القومي العربي» بعد قيامه، الحزب الشيوعي في فلسطين. وقد توجه المؤتمر، في هذا الاتجاه، إلى الجماهير الكادحة العربية، فدعاها إلى تشكيل «حركة عمالية ـ فلاحية مستقلةعن القيادةالبرجوازية وقادرة على مجابهة الحركة القومية الشوفينية»؛ وأكد أن المؤتمر العربي الفلسطيني، الذي كان يؤطر قوى الحركة الوطنية العربية، هو في الحقيقة «المعبر السياسي عن مصالح الطبقات السائدة المستغلة (بكسر الغين) في المجتمع العربي»[١١].

وقد حاول أنصار حزب العمال الاشتراكي، بعد انتهاء أعمال مؤتمرهم الثالث، استغلال الاحتفالات التي تجري بمناسبة الأول من أيار (مايو)، ليظهروا أن إمكانيات التآخي بين العمال اليهود والعرب قائمة فعلاً في البلاد، فسعوا إلى تنظيم مظاهرة عمالية، صبيحة الأول من أيار (مايو) في مدينة يافا بهدف «التقرب من العامل العربي وإيقاظ وعيه الطبقي، والدعوة إلى التضامن البروليتاري وإلى التفاهم بين الشعوب»، ووزعوا، باللغات العبرية واليديشية والعربية، مئات المناشير التي تدعو جماهير العمال اليهود والعرب في فلسطين إلى الاعراب عن تضامنها مع البروليتاريا العالمية يوم عيدها.

وظهر أن البيان الذي وجهه الحزب بالعبرية وباليديشية إلى جماهير العمال اليهود قد اختلف اختلافاً ظاهراً عن البيان الذي وجهه بالعربية إلى جماهير العمال العرب. ففي حين دعا البيان الأول جماهير العمال اليهود إلى تصعيد نضالهم في سبيل تحقيق مبادىء البوعالي تسيون «الشيوعية»، أغفل البيان الثاني، وبشكل تام، الإشارة إلى مبادىء «الصهيونية البروليتارية»، كما تجنب الحديث عن إقامة «المركز الاشتراكي اليهودي في فلسطين»[١٢]. وظهر، للوهلة الأولى، وكأن أنصار الحزب قد بدأوا يشعرون بأهمية الموقف الشعبي العربي الرافض للمشروع الصهيوني، بأي شكل كان وتحت أية تسمية كانت. وبمقابل تغييب الجانب «القومي» الصهيوني، في مسألةالهجرة اليهودية إلى فلسطين، حاول الحزب، في بيانه الموجه إلى العرب، التركيز على الجانب الطبقي للمسألة، حيث خاطب العمال العرب قائلاً:

«يعيش معكم العمال اليهود الذين لم يأتوا لاضطهادكم، بل كي يعيشوا معكم وهم مستعدون للجهاد بجانبكم ضد هؤلاء الأعداء الماليين من اليهود والعرب والانكليز. . . إن هذا العامل اليهودي، جندي الثورة، جاء يمد يده إلى أيديكم كزميل لكم لمقاومة الماليين الانكليز واليهود والعرب، ومصيركم واحد في الحرية كان أم في الاضطهاد. ولا تنتهي عذابات العمال والفلاحين إلا إذا تحرروا جميعاً من هذه العبودية الضاغطة عليهم. . . في هذا اليوم التاريخي، يوم أول أيار، نناديكم أن تنضموا إلى الشيوعيين الروسيين للجهاد ضد قتلة

باريس ولوندرا الذين يقررون مصيرنا كأننا غير موجودين، أوكأن لا سلطة لنا لتقرير مصيرنا. . . »[١٣].

وقد فجرت المظاهرة المحظورة التي نظمها الحزب في شوارع مدينة يافا، وبشكل غير مباشر، اشتباكات دموية عنيفة نتج على أثرها مصرع وجرح عدد كبير من العرب واليهود. ففي صباح الأول من أيار (مايو) اصطدمت المظاهرة التي نظمها «الشيوعيون» بمظاهرة أخرى كانت قد نظمتها قيادة الهستدروت الصهيونية، ونتيجة للاصطدام تدخلت قوات الشرطة البريطانية وأجبرت المتظاهرين «الشيوعيين» على الخروج من تل ـ أبيب والالتجاء إلى حي المنشية، العربي ـ اليهودي، في مدينة يافا. ويُنقل أن الشرطة البريطانية قدنشرت آنذاك شائعات تؤكد أن «الغزاة الصهاينة» قد اعتدوا على العرب في حي المنشية، فأثارت هذه الشائعات غضبة العرب وأدت إلى وقوع اضطرابات عامة سرعان ما عمت أنباؤ ها المدينة بأسرها.

ولم تكن اضطرابات يافا، كما اعترفت بذلك السلطات البريطانية نفسها، انفجاراً بسيطاً نتج عن سوء تفاهم، بل كانت تعبيراً عن استياء شعبي، عميق الجذور وواسع النطاق، من السياسة البريطانية ومن السياسة الصهيونية على حد سـواء. وقد عكست الصدامات الدموية، التي اندلعت بين العرب واليهود، صورة الواقع السياسي في البلاد، والذي نتج عن بدء تنفيذ المشروع الصهيوني الكولونيالي في فلسطين. . . وهذه الحقيقة الأكيدة، بالذات، هي التي عجز «الشيوعيون» الفلسطينيون عن استيعابها حين يقولون:

«في الأول من أيار (مايو) ١٩٢١، نظم الشيوعيون مظاهرة هوجمت من قبل المنظمات العمالية الصفراء. أما السكان العرب،الذين شجع المستفزون الانكليز والفرنسيون،من جهة، وزعماؤ هم القوميون، من جهة أخرى، ميولهم إلى تنظيم المذابح، والذين لم يدركوا أهمية هذه المظاهرة، فقد انقضوا على المتظاهرين وقاموا بمذبحة شاملة لليهود. ونتيجة ذلك وقع حوالي ٢٠٠ شخص ما بين قتيل وجريح مما دفع الصهاينة والانكليز، على حد سواء، إلى تحميل الشيوعيين مسؤ ولية ذلك. فقامت السلطات بطرد رفاقنا النشيطين من البلاد، في حين اضطر عدد آخر من رفاقنا إلى الانتقال للعمل السري. . . »[١٤].

وهكذا وجد «الشيوعيون» اليهود الأوائل في فلسطين أنفسهم، وللمرة الثانية خلال سنة، في المعسكر المقابل للمعسكر الوطني التحرري العربي، وبقوا عاجزين عن تلمس الدوافع التي كمنت وراء «ميل السكان العرب إلى تنظيم المذابح ضد اليهود»، كما عجزوا عن فهم الأسباب التي منعت الجماهير العربيـة من «إدراك أهمية المـظاهرة الأمميـة» التي نظمهـا «الشيوعيون» بهدف «تحقيق التقارب بين العامل اليهودي والعامل العربي». . .

فالأسباب الحقيقية لانتفاضة أيار (مايو) ١٩٢١ كانت تكمن، كما ذكرنا، في تخوف الجماهير العربية من نجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي كان يمثل خطراً جدياً على

مصالحها وحتى على وجودها فوق أرضها. ومع أن الامبرياليين والصهاينة والزعماء الرجعيين العرب قد لعبوا دورهم في تأجيج الاحتراب العنصري بين العرب واليهود، إلا أن ميل العرب «إلى تنظيم المذبحة ضد اليهود» لا يمكن تفسيره إلا بتزايد خوفهم من الخطر الصهيوني الجاثم فوق رؤوسهم؛ وطبعاً لم يكن من السهل على «الشيوعيين» اليهود الأوائل في فلسطين استيعاب هذه الحقيقة، خاصة وأنهم كانوا يشكلون، آنذاك، جزءاً لا يتجزء من حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. لقد توهموا أن رفع الأعلام الحمراء واطلاق الشعارات الأممية، حول ضرورة التآخي بين العامل اليهودي والعامل العربي، سيكون كافياً لمنع الاحتراب العنصري وتحقيق التقارب بين الجماهير الكادحة اليهودية والعربية، غير أن الأمور كانت أكثر تعقيداً من ذلك، وبقيت المسافة شاسعة بين الوهم والواقع.

وفي عام ١٩٢٢، احتدم الصراع الايديولوجي الدائر في صفوف الحزب، منذ تأسيسه، احتداماً شديداً؛ وكانت النقاشات تدور بالأساس حول الموقف من «الصهيونية البروليتارية»، ومن قضية الانتساب إلى الأممية الشيوعية. وبالطبع، كانت ثمة علاقة جدلية بين القضيتين، حيث كان انتساب الحزب رسمياً إلى صفوف الأممية مرهوناً بتخلصه من بقايا الايديولوجية الصهيونية، وبقطعه لكافة الروابط التي تربطه بالاتجاهات «الاشتراكية» داخل الحركة الصهيونية. المهم أن ذلك الصراع قد تمخض، في المؤتمر الرابع الذي انعقد في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٢٢، عن انسلاخ أقلية «معادية للصهيونية» عن الحزب بعد أن رفضت غالبية مندوبي المؤتمر الموافقة على مطالبها الداعية إلى انسحاب الحزب الفوري من «الاتحاد العالمي — بوعالي تسيون»، وانضمامه، غير المشروط، إلى صفوف الأممية الشيوعية[١٥].

واعتقد أنصار الأقلية «المعادية للصهيونية» أن انسلاخهم عن الحزب وتشكيلهم لمنظمتهم السياسية المستقلة سيخلصهم «من كافة العناصر البرجوازية الصغيرة، وسيمكنهم من التطور كنواة لمنظمة ثورية ممثلة لمصالح البروليتاريا الفلسطينية بمجموعها». وفي هذا السياق، حاول ممثلو الأقلية، ومنذ البدء، تمييز موقفهم عن مواقف الحزب تجاه المسألة القومية العربية في فلسطين. فبينما كان الحزب لا يزال على موقفه برفض فكرة تقديم أي دعم كان لنضال الحركة القومية العربية في فلسطين بحجة «التركيب البرجوازي والاقطاعي لقيادتها»، اعترف أنصار الأقلية «المعادية للصهيونية» بالطابع الثوري لنضال الحركة القومية العربية، وأكدوا أن التعاون بين الشيوعيين وبين الحركة القومية العربية هو قضية مبدئية في استراتيجية النضال المعادي للامبريالية، وذلك على الرغم من حقيقة أن قيادة الحركة القومية العربية في فلسطين كانت في أيدي العناصر البرجوازية والاقطاعية[١٦].

ولم يستمر الانشقاق، داخل صفوف الحزب، سوى أشهر قليلة معدودة، ففي صيف ١٩٢٣، كانت أوهام أنصار اتجاه الأغلبية، بخصوص تحقيق أهداف «الصهيونية البروليتارية» في فلسطين قد تداعت تماماً، وقطع الحزب كافة روابطه القديمة مع الاتجاهات «الاشتراكية»

داخل الحركة الصهيونية، وأعرب عن استعداده لدعم نضال الحركة القومية العربية والتعاون معها. وفي التاسع من تموز (يوليو) ۱۹۲۳، أقر الاجتماع الذي عقده ممثلو الاتجاهين الوحدة الحزبية، وتبنى نهائياً اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني»[١٧].

وهكذا، مثل اجتماع تموز (يوليو) ۱۹۲۳ علامة بارزة في تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، حيث ارتقت هذه الحركة، على أثر تخلصها من الأوهام الصهيونية، إلى الطريق السوي، طريق بلورة ايديولوجية ماركسية ـ لينينية واضحة، مكنتها من مقاربة المسألة القومية العربية في فلسطين، وبات الطريق ممهداً أمام الحزب للانضمام إلى صفوف الأممية الشيوعية.

٢ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني والقوى السياسية الفاعلة فوق الأرض الفلسطينية

اعترفت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في شباط (فبراير) ١٩٢٤، بالحزب الشيوعي الفلسطيني، ووافقت على قبوله رسمياً في صفوف الحركة الشيوعية العالمية؛ بعد أن اشترطت على قيادته التقيد بالشرطين التاليين:

الأول هو السعي من أجل إقامة أوثق الصلات مع أوسع الجماهير العربية، بغية تحويل الحزب من منظمة مقتصرة على الثوريين اليهود إلى حزب قطري حقيقي يمثل طليعة العمال العرب واليهود في فلسطين. أما الثاني فهو تقديم كافة أشكال الدعم لحركة التحرر الوطني للسكان العرب، في نضالها ضد الاحتلال البريطاني ـ الصهيوني[١٨].

وقد اعتبرت قيادة الأممية الشيوعية أن نجاح الحزب الشيوعي في فلسطين في تنفيذ المهام الثورية المطروحة أمامه، سيبقى مرهوناً بمدى قدرته على النجاح في «تعريب» صفوفه، ولم يكن التعريب يعني، في نظر قيادة الأممية، تعريب قيادة الحزب فحسب، وإنما أساساً توجيه نشاط الحزب باتجاه الجماهير العربية والسعي من أجل حل معضلات المسألة القومية العربية في فلسطين...

وقبل التطرق إلى السياسة التي انتهجها الشيوعيون الفلسطينيون، على صعيد الممارسة العملية، خلال تصديهم لحل معضلات المسألة القومية في فلسطين؛ سنحاول التوقف قليلاً أمام الاطار النظري الذي حكم مواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من القوى السياسية الرئيسية الفاعلة فوق الأرض الفلسطينية، والممثلة بالامبريالية البريطانية وبالحركة الصهيونية وبالحركة الوطنية العربية.

(أ) موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من الامبريالية البريطانية

اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون أن الامبريالية البريطانية قد استهدفت، أساساً، من وراء احتلالها فلسطين «دق اسفين في قلب العالم العربي بهدف منع شعوب البلدان العربية، في النهاية، من التوحد القومي، خصوصاً وأن فلسطين تقع، من الناحيتين الجغرافية والتاريخية في قلب العالم العربي». وقد توخت بريطانيا، من وراء فرض سيطرتها على فلسطين، ضمان مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، «ففلسطين، وبالاختلاف عن جميع المستعمرات البريطانية الأخرى، لم تجذب انتباه بريطانيا إليها بسبب ثرواتها الطبيعية أو بسبب سوقها التجارية، وإنما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها. . . ، فهي تمثل قاعدة استراتيجية مهمة للدفاع عن قناة السويس، وعبرها يمر الطريق الوحيد القادم من الهند»[١٩].

ولهذا حاولت الامبريالية الانكليزية استغلال المشروع الصهيوني وفكرة «الدفاع عن الحقوق التاريخية لليهود في أرض اسرائيل» من أجل تحقيق أغراضها التوسعية الاستعمارية في فلسطين، «حيث قدمت الامبريالية الانكليزية، خلال الحرب العالمية الاولى، مغريات عديدة للحركة الصهيونية، وذلك بهدف تأمين تعاطف البرجوازية اليهودية مع دول الوفاق، وأصدر وزير خارجية انكلترا «بلفور»، في العام ١٩١٧، وعده عن حقوق اليهود في فلسطين»[٢٠]. وهكذا قامت الامبريالية الانكليزية «بمكافأة كبار الاقتصاديين اليهود بوعد بلفور. . . بإقامة دولة صهيونية في فلسطين»[٢١].

وقد رأى الشيوعيون الفلسطينيون أن «الفكرة الصهيونية» قدمت للامبريالية الانكليزية «خطة استراتيجية للدفاع عن قناة السويس تجاه العرب من جهة، وفتحت أمام الرأسمال العالمي، لا سيما اليهودي، سوقاً جديدة من جهة أخرى»[٢٢]. وبذلك أصابت بريطانيا عصفورين بحجر واحد: «فهي استغلت الصنهيونية لفرض سيطرتها على المواطنين العرب، عبر رقابة صارمة، من ناحية، واستخدمت الرأسمال اليهودي لتغطية نفقات الادارة في فلسطين من ناحية ثانية، وبقيت بريطانيا، في الواقع، صاحبة السلطة المطلقة في البلاد، بالاستناد إلى القوة وإلى أساليب الاستبداد الآسيوي المجحفة»[٢٣].

وهكذا، وبالاستناد إلى «السياسة الصهيونية» التي انتهجتها في فلسطين، تمكنت انكلترا، وعلى الرغم من قلة عدد جنودها وموظفيها، من ضمان سيطرتها على فلسطين، «حيث تجنب الانكليز الاعتماد على حراب قواتهم وحدها، وفرضوا على الصهاينة القيام بمهمة تعزيز وجودهم في البلاد، وجعلوا منهم سداً فاصلاً يفصلهم عن السكان العرب»[٢٤]. وسعت الامبريالية البريطانية؛ إلى جانب اعتمادها على اليهود «كقوة إضافية منظمة للمحافظة على الهدوء»، إلى إبقاء الحركة القومية العربية «مجزأة وغير موحدة. . . ، وموجهة أساساً ضد الصهاينة وليس ضد نظام الاحتلال».

فقد حاول الامبرياليون، وبكل وسيلة صرف أنظار الجماهير عن عدوها الحقيقي، المتمثل بالامبريالية، وقاموا «بتأليب قسم من السكان على القسم الآخر، ونظموا الثورات وأثاروا الحروب ودبروا المجازر، ونتيجة لذلك تراق الدماء الآن في فلسطين على مذبح الامبريالية الأوروبية»[٢٥].

وقد أشار الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى أن «التناقض اليهودي العربي» هو، في الواقع، الأساس الذي تستند إليه سياسة السيطرة الانكليزية في فلسطين، «حيث تسعى الحكومة الانكليزية إلى استغلال التناقض القومي بين العرب واليهود، وتقوم بتحريض العرب على اليهود، واليهود على العرب، لتظهر نفسها، فيما بعد، بمظهر الحكم الذي «يحمي المواطنين المسالمين»، وتبرر بذلك استمرار سيطرتها على فلسطين»[٢٦].

ولا تكتفي الامبريالية الانكليزية بتسعير حدة «التناقض القومي» بين العرب واليهود، بل تسعى كذلك، بمساعدة البرجوازية اليهودية الصهيونية، إلى «إثارة الأحقاد بين صفوف البروليتاريا الفلسطينية بهدف تكريس الانقسام القومي داخل صفوف الحركة العمالية»[٢٧]. وتقوم السلطات الامبريالية بملاحقة جميع المنظمات العمالية «التي تطرح شعار وحدة العمال الأممية»، وتشجع، في الوقت نفسه، المنظمات العمالية «التي تقتصر في عضويتها على مجموعة قومية واحدة من العمال»[٢٨].

(ب) موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من الحركة الصهيونية

كانت قرارات الاجتماع الحزبي التوحيدي، الذي انعقد في تموز (يوليو) ١٩٢٣ وانبثق عنه الحزب الشيوعي الفلسطيني، قد شددت على أهمية إدانة الحركة الصهيونية، «بوصفها حركة تتجسد فيها تطلعات البرجوازية اليهودية»، وتقف، من الناحية السياسية، «في جبهة واحدة مع الاستعمار، حيث ربطت مصيرها في فلسطين بمصير المحتلين الامبرياليين»». وقد دعا الاجتماع إلى النضال ضد الحركة الصهيونية «بصفتها رسول الاستعمار البريطاني»، وإلى مقاومتها «بواسطة العمل الإيضاحي بين العمال اليهود، وتوجيه النضال، بشكل خاص، ضد الصهيونية البروليتارية»[٢٩].

وقد رأى الشيوعيون الفلسطينيون أن جو الحماس القومي، الذي أثارته الحرب العالمية الأولى، دفع قطاعات معينة من البرجوازية اليهودية إلى أحضان المنظمة الصهيونية، «حيث ظنت البرجوازية اليهودية أنها تستطيع الحصول على وزن سياسي أكبر عن طريق التحدث باسم ١٨ مليون يهودي، وطمعت، عن طريق تحقيق الدولة اليهودية في فلسطين، في الحصول على سوق خاص بها»[٣٠]. وعلى هذا الأساس، قامت البرجوازية اليهودية بدعوة العمال اليهود إلى التخلي عن النضال الطبقي، في أماكن تواجدهم، والهجرة إلى فلسطين «لبناء المستقبل الأفضل في أرض الميعاد»، وبذلك تحولت البرجوازية اليهودية الصهيونية «إلى قوة

رجعية مضاعفة، وذلك لكونها حليفاً لحكومات بولندا ورومانيا [الرجعية]، حيث تسكن أعداد كبيرة من اليهود. . . ، وعدواً لحركة الجماهير الكادحة في فلسطين»[٣١].

وقد أشار الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى أن وقوع المنظمة الصهيونية في فلسطين، في أيدي «القسم الأكثر رجعية من البرجوازية اليهودية»، قد دفعها إلى انتهاج سياسة استفزازية تجاه السكان العرب، «فبينما تتولى الدبابات والطائرات الانكليزية مهمة لجم العرب، تقوم البرجوازية اليهودية بمهاجمتهم بشجاعة، ونتيجة ذلك، يندفع العرب بهياج كبير ضد اليهود ويحرضون على المذابح ضد اليهود الفقراء الأبرياء. وهذا يشكل، في حد ذاته، أكبر خدمة تقدمها البرجوازية اليهودية إلى الامبريالية الانكليزية التي لا تحافظ على مكانتها في فلسطين إلا على أساس العداوات القومية وحدها»[٣٢].

وتتمتع أقلية من السكان، في فلسطين، «لا تتجاوز نسبتهم ١٣ بالمئة بامتيازات خاصة، من الحكومة الانكليزية، عن طريق الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، مما يساعدهم على انتهاج سياستهم العدوانية، التي تعتبر من قبل السكان العرب تهديداً خطيراً لوجودهم». وهذه الأقلية تحدد مع الحكومة عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بدخول فلسطين. وبهدف إقامة المستوطنات للمهاجرين اليهود، «تشتري المنظمة الصهيونية والهيئات الرأسمالية اليهودية الأخرى الأراضي من كبار ملاك الأرض العرب، وتطرد الفلاحين العرب من أراضيهم الصغيرة»[٣٣].

ومن هنا، فإن تحقيق الصهيونية في فلسطين، «يعني، في المقام الأول، انتقال ملكية أكبر كمية من الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود. وإن شراء الأراضي هو الشعار الذي يحمله المبشرون الصهاينة في طوافهم من بلد إلى آخر، وجمعهم الأموال من أجل الصندوق القومي، وإقامتهم جمعيات شراء الأراضي ومحاولتهم أقناع مختلف المجموعات الرأسمالية بأن تشتري أراضٍ أخرى في فلسطين»[٣٤]. وقد تمكنت الحركة الصهيونية، عن طريق نشاطها الاستيطاني الكولونيالي في فلسطين، من تحويل المهاجرين اليهود «الذين هم، في الغالب، من العمال إلى قوات بوليسية تستعملها المنظمة الصهيونية ضد الفلاحين العرب»[٣٥].

(ج) موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من الحركة الوطنية العربية

اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون أن الحركة القومية العربية، التي ظهرت في بلدان المشرق العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت لا تزال، كحركة شعبية، «حركة فتية نسبياً»؛ خصوصاً أنه، «لم تكن تهتم بالسياسة، في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب، إلا بضع عائلات فقط من أغنياء الملاكين العقاريين (الأفندية)»[٣٦].

فلقد نشأت الحركة الوطنية العربية، في فلسطين، في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، «حيث دعي إلى الانعقاد، عام ١٩١٩، المؤتمر العربي الأول الذي طرح مطلب استقلال البلاد، وانتخب لجنة تنفيذية على رأسها 'موسى كاظم الحسيني باشا'، وتشكلت في أنحاء البلاد المختلفة جمعيات إسلامية ــ مسيحية عديدة، طرحت لنفسها مهمة تنظيم الحركة القومية في النضال ضد الاحتلال الانكليزي ــ الصهيوني»(٣٧).

وكان الاجتماع الحزبي، الذي انعقد في تموز (يوليو) ١٩٢٣، قد أقر بالطابع الثوري للحركة القومية العربية في فلسطين، بعد أن رأى فيها «أحد العوامل الأساسية التي تقاوم الاستعمار البريطاني»، ودعا الشيوعيين إلى دعم نضال هذه الحركة والقيام «بكل شيء من أجل مساندة الحركة القومية العربية بمدى مقاومتها للاستعمار»(٣٨).

كان دعم الحزب للحركة القومية العربية في فلسطين، إذاً مرهوناً منذ البدء، «بمدى مقاومتها للاستعمار». وكان ذلك يعود، في الأساس، إلى طبيعة تركيبة قيادة هذه الحركة، «فلما كانت قيادة الحركة الوطنية العربية في أيدي ملاك الأراضي الإقطاعيين العرب الأغنياء، فإنها بدلاً من تحمل مسؤولية النضال ضد الحكم الانكليزي، أخذت تنافس المنظمة الصهيونية في خطب ود الحكومة البريطانية»(٣٩)، ومع أن الحركة الوطنية العربية قد تمكنت «من استقطاب قطاعات واسعة من السكان، وهي تتسم بطابع ثوري واضح، غير أن قادتها، الذين هم في أغلب الأحيان من الإقطاعيين الكبار، قد سعوا، في الواقع، إلى الاتفاق مع الانكليز، ووجهوا انتباه الجماهير ليس نحو المحتلين الانكليز، وإنما أساساً نحو عملائهم الصهاينة»(٤٠).

وقد رأى الشيوعيون الفلسطينيون أن «مقاومة الاقطاعيين الأفندية» لتطور الرأسمالية المحلية كانت، إلى جانب ضغوط الامبريالية، من أهم العوائق التي تعترض تطور الحركة القومية العربية في فلسطين، «فالإقطاعيون كانوا يحاربون، بكل قواهم، تطور الرأسمالية المحلية في فلسطين على اعتبار أن تطور الرأسمالية سيفتح أمام الفلاح مجالات أخرى لاستخدام قوة عمله، مما يفقد الأفندي إمكانية الاستمرار في استغلاله. وهذا ما كان يدفع الأفندية إلى إقامة حلف مع الامبريالية الانكليزية بهدف محاربة الرأسمالية المحلية من جهة، والجماهير الكادحة من جهة ثانية». وحتى عندما كان «الاقطاعيون الأفندية» يسيرون في طليعة الحركة الوطنية التحررية المناهضة للامبريالية، «فإنهم لا يفعلون ذلك من أجل إنجاز التحرر الوطني وإنما، وبشكل رئيسي، من أجل خيانة الحركة الوطنية وبيعها في الوقت المناسب»(٤١).

ولقد اعتقد الشيوعيون الفلسطينيون أن هنالك امكانيات كبيرة للسعي من أجل إبعاد «الاقطاعيين الأفندية»عن قيادة الحركة الوطنية العربية، وتحجيم دورهم بين صفوفها، خصوصاً وأن هذه الحركة لم تكن تمثل، في نظرهم، حركة سياسية متجانسة «لا على صعيد

تركيبها الاجتماعي، ولا على صعيد أساليب النضال التي تستخدمها مختلف الطبقات الاجتماعية المساهمة فيها»، بل كانت تحمل، في داخلها، «على الرغم من مظهرها الموحد، بذور التناقضات بين مختلف الطبقات المشاركة فيها: طبقة الأسياد الاقطاعيين، وطبقة برجوازية المدن، وطبقة الفلاحين، وطبقة العمال الصناعيين»[٤٢].

وإذا حاولنا الآن تحديد الإطار النظري العام الذي حكم مقاربة الحزب الشيوعي الفلسطيني للمسألة القومية خلال العشرينات، فبإمكاننا أن نقول أن موقف الحزب من القوى الرئيسية الفاعلة فوق الأرض الفلسطينية قد تحدد على النحو التالي:

١ ــ اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون أن الامبريالية الانكليزية قد قامت باحتلال فلسطين لضمان مصالحها الاستراتيجية في منطقة المشرق العربي، فاستغلت فكرة «الوطن القومي اليهودي» لستر نواياها الحقيقية في السيطرة والتوسع، واستندت إلى الحركة الصهيونية لضمان سيطرتها على فلسطين، وجعلت من العداء القومي العربي ــ اليهودي حجر الأساس في سياستها.

٢ ــ رأى الشيوعيون الفلسطينيون في الصهيونية، حركة البرجوازية «القومية» اليهودية، المرتبطة بالامبريالية، والساعية إلى الحصول على سوق خاص بها عن طريق نشاطها الاستيطاني الكولونيالي في فلسطين، الذي حوّل العمال اليهود المهاجرين إلى قوة قمعية موجهة ضد الفلاحين والكادحين العرب.

٣ ــ رأى الشيوعيون الفلسطينيون في الحركة الوطنية العربية قوة ثورية معادية للامبريالية، وأعربوا عن استعدادهم لدعم نضالاتها، ولكنهم أشاروا، في الوقت ذاته، إلى أن بقاء قيادة الحركة الوطنية العربية في أيدي «الأفندية الإقطاعيين» قد ساعد على حرف وجهة نضالها من طريق معاداة الامبريالية إلى طريق معاداة اليهود.

وقد استخلص الشيوعيون، من ذلك كله، أن «التناقض القومي» العربي ــ اليهودي هو الأساس الذي تستند إليه سياسة الامبريالية الانكليزية، المتواطئة مع البرجوازية اليهودية الصهيونية ومع القيادة الاقطاعية القومية العربية، واعتبروا أن تصفية جذور «التناقض القومي» في فلسطين تتطلب التركيز على المسألة الطبقية الاجتماعية كقاسم مشترك يجمع مابين الكادحين العرب واليهود في البلاد، والسعي من أجل دفع الطبقة العاملة الفلسطينية إلى تصدر النضال العربي ــ اليهودي المشترك من أجل حل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين.

وفي الواقع، لم يكن أمام الشيوعيين الفلسطينيين في تلك المرحلة خيار سوى الخيار الطبقي ــ الاجتماعي الذي حتمته خصوصية نشأة حركتهم داخل التجمع الاستيطاني اليهودي الغريب عن الواقع العربي، وهذا ما دفعهم بالتالي إلى المغالاة في التركيز على الطابع

الاجتماعي للنضالات التي كانت تخوضها الجماهير العربية ضد الامبريالية والصهيونية، والذهاب إلى حد تصوير النضالات الجماهيرية ذات الطابع الوطني الواضح أنها نضالات طبقية تعبر عن استياء الجماهير، العربية واليهودية على حد سواء، من تردي أوضاعها المعيشية بسبب سياسة الإفقار الاقتصادي التي تنتهجها الامبريالية. وهذا ما نلمسه مثلاً، بشكل واضح، في تقييم الشيوعيين لطبيعة المظاهرات الصاخبة التي اندلعت في المدن الفلسطينية احتجاجاً على زيارة اللورد بلفور إلى فلسطين في ربيع عام ١٩٢٥.

ففي مقال له تحت عنوان، «اللورد بلفور وعملاؤه الصهاينة والجماهير الكادحة في فلسطين»، يقول أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني: «غير أنه من الخطأ الافتراض بأن هذه المظاهرات الكبرى المناوئة لبلفور قد نشأت فقط عن المسألة القومية، خصوصاً وأن الشعور الوطني لدى الفلاحين والحرفيين والعمال العرب لم يتطور بعد إلى الحد الذي يسمح بذلك. ومن هنا، كانت هذه المظاهرات، في الواقع، احتجاجاً صارخاً على الإفقار الاقتصادي الذي تعاني منه الجماهير الفلسطينية وعلى الارهاق الذي تئن تحت وطأته. ولم يصب الجماهير العربية وحدها، وإنما أيضاً الطبقات الدنيا من الشعب اليهودي في فلسطين ـ باستثناء فئة صغيرة من العملاء الصهيونيين ـ شيئاً سوى الشر من الامبرياليين، وهي تعلم أن ما ينتظرها، في المستقبل، هو أسوأ من ذلك. لقد لعب الشيوعيون الفلسطينيون دوراً فعالاً، بل قيادياً، في المظاهرات التي اندلعت ضد بلفور، وحثوا العمال اليهود والعرب على توحيد قضيتهم في النضال ضد اللوردات المفترسين. وهكذا تحول الاحتجاج القومي إلى احتجاج طبقي، بعد أن تظاهرت جمهرة الطبقة العاملة الفلسطينية برمتها ضد الامبريالية والصهيونية[٤٣].

لم يكن أمامهم إذاً خيار آخر، ولو اضطرهم الأمر إلى إحلال التمنيات محل الواقع.

---

(١) د. ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ــ ١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٧٨ ــ ٨٨.

(٢) Mario offenberg, *Kommunismus in Palästina. Nation und Klass in der antikolonialen Revolution,* Verlag Anton, Hain-Meisenhein am Glan, 1975, p. 54.

(٣) David Ben Gourion, *Mémoires. Isräel avant Isräel,* Paris. Editions Grasset, 1971, pp. 21-22.

(٤) Kommunismus in Palastina, *op. cit.* pp. 147,184.

(٥) «الأممية الشيوعية وفلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨، ٩٧.

(٦) Kommunismus in Palastina, *op. cit.*, p. 161.

وميئير فلنر، **خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي**، حيفا: منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ١٩٧٠، ص ٢٦، ٢٩.

(٧) «الأممية الشيوعية وفلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ ــ ١٢٨.

(٨) Lénine, *Oeuvres complétes,* Paris et Moscou:, 1961, tome 31, pp. 145-152.

(٩) Kommunismus in Palästina, *op. cit.* pp. 198 and 199.

(١٠) «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٢ و١٤٣.

(١٢) Kommunismus in Palästine, *op. cit.*, pp. 212-214.

(١٣) عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)**، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٢٤ و ٢٥.

(١٤) أفيغدور (Avigdor)، «الحركة العمالية في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١٥، ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٢٣، ص ٢٨٤. (الطبعة الانكليزية).

(١٥) «الأممية الشيوعة وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩ و١٥٠.

(١٦) Kommunismus in Palästina, *op. cit.*, p. 239.

(١٧) «تأسيس حزب شيوعي موحد في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١٣٦، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٢٣، ص ١١٨٧ و١١٨٨ (الطبعة الألمانية).

(١٨) «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦ و١٥٧.

(١٩) أبوزيام، «الأوضاع في فلسطين»، **الأممية الشيوعية**، العددان الثالث والرابع، أيار (مايو) ١٩٢٤، ص ٤١١ ـ ٤٢٤ (الطبعة الروسية).

(٢٠) كيتايفورودسكي، «إميل فاند يرفيلد. بلد اسرائيل، ماركسي في فلسطين»، **الأممية الشيوعية**، العدد ٢٦، ٥ تموز (يوليو) ١٩٢٩، ص ٤٦ و٤٧ (الطبعة الروسية).

(٢١) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، «ضد الاحتلال الانكليزي ـ الصهيوني لفلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٣٣، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ١٣٨ و ١٣٩ (الطبعة الانكليزية).

(٢٢) كابليوش، «الامبريالية البريطانية في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٦٥، ٤ آب (أغسطس) ١٩٢٢، ص ٤٨٦ و ٤٨٧ (الطبعة الانكليزية).

(٢٣) أبوزيام، «الأوضاع في فلسطين»، **الأممية الشيوعية**، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٤) ج. ب. (القدس): «الامبرياليون والحركة الثورية في سوريا وفلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٤٠، ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، ص ٥٣١ و٥٣٢ (الطبعة الانكليزية).

(٢٥) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، «ضد الاحتلال الانكليزي الصهيوني لفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٨.

(٢٦) المكتب الشرقي للأممية الشيوعية، «ضد مساوىء نزعة التعصب القومي في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١٥، ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٥ (الطبعة الفرنسية).

(٢٧) ج. بيرغر: «الحركة العمالية في فلسطين»، **الحركة العمالية العالمية** (موسكو)، العدد الرابع، ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، ص ٣ و ٤ (بالروسية).

(٢٨) «السياسة العمالية للامبريالية الانكليزية في فلسطين»، **المصدر نفسه**، العددان ٤٥ و٤٦، ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، ص ١٩ و ٢٠.

(٢٩) م. فيلنر، «خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩ و ٤٠.

(٣٠) ج. ب. (القدس)، «الصهيونية والمسألة القومية اليهودية»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٦٥، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٢٥، ص ٦٢٩ (الطبعة الانكليزية)، أورده د. سليمان بشير، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية ١٩١٨ ـ ١٩٢٨**، القدس: منشورات القرامطة (بلا تاريخ)، ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٨.

(٣٢) ج. ب. (القدس): «اللورد بلفور وعملاؤه الصهاينة والجماهير الكادحة في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٣٦، ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، ص ٤٧٦ (الطبعة الانكليزية)؛ ج. ب. (القدس): «اللورد بلفور في فلسطين»، **المصدر نفسه**، العدد ٤٦، ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، ص ٣٦٦ (الطبعة الفرنسية).

(٣٣) ج. ب.، «الامبرياليون والحركة الثورية في سوريا وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٢.

(٣٤) ج. ب. (القدس): «الإرهاب الصهيوني في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد الخامس، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥، ص ٤٣ و ٤٤ (الطبعة الانكليزية).

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) ج. ب.: «الحركة القومية العربية»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٢٩، ٤ حزيران (يونيو) ١٩٢٤، ص ٣٣٣ و ٣٣٤ (الطبعة الفرنسية).

(٣٧) إ. شامي: «الصراع الطبقي والقومي في فلسطين»، **الأممية الشيوعية**، العدد الثامن، ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٢٧، ص ٣٤ ـ ٤٠ الطبعة الروسية.

(٣٨) م. فيلنر، «خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩.

(٣٩) ج. ب.، الامبرياليون والحركة الثورية في سوريا وفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٢.

(٤٠) إ. شامي، «الصراع الطبقي والقومي في فلسطين» **مصدر سبق ذكره**.

(٤١) أبوزيام، «الأوضاع في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦.

(٤٢) ج. ب.، «الحركة القومية العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٤.

(٤٣) ج. ب.، «اللورد بلفور وعملاؤه...»، **مصدر سبق ذكره**.

الفصل الثاني

حل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين يمر عبر تحقيق وحدة الطبقة العاملة الفلسطينية

اعتقد الشيوعيون الفلسطينيون، كما ذكرنا، أن القضاء على نظام السيطرة الاستعمارية الانكليزية في فلسطين يتطلب النضال من أجل تصفية جذور «التناقض القومي» اليهودي ــ العربي في البلاد، ومجابهة المؤامرة «التي تلعب البرجوازية اليهودية الصهيونية والملاكين العرب الكبار والاستعمار البريطاني، من خلالها، بمصير الجماهير الفلسطينية الكادحة [وذلك عن طريق التخطيط] لصدام قومي جنوني بهدف إغناء الملاكين الكبار من العرب وتقوية نفوذ الرأسماليين اليهود ومؤسساتهم، وتثبيت أقدام السيطرة الاستعمارية في فلسطين»[1].

١ ــ الجبهة العمالية المتحدة أداة حل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين

اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون أن الطبقة العاملة الفلسطينية، من خلال جبهتها الأممية الموحدة اليهودية ــ العربية، هي القوة الوحيدة القادرة على تجاوز «التناقض القومي» في البلاد، والسعي من أجل حل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، وذلك عبر النضال ضد الممارسة الكولونيالية الصهيونية، وضد هيمنة العناصر الإقطاعية على قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. وهنا، اصطدم الشيوعيون بعائقين موضوعيين كان لا بد من تجاوزهما للنجاح في إقامة الجبهة العمالية الأممية الموحدة: تمثل الأول بالطابع «القومي ــ الصهيوني» للحركة العمالية اليهودية، أما الثاني فقد تمثل بتدني مستوى الوعي الطبقي لدى العمال العرب، وبانعدام أشكال التنظيم النقابي بين صفوفهم. فكيف حاول الشيوعيون تجاوز هذين العائقين الموضوعيين؟ . . .

(أ) الحزب الشيوعي والنضال من أجل سلخ العمال اليهود عن جسم الحركةالصهيونية

اعتبر الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما ذكرنا، أن الايديـولوجيـة الصهيونيـة هي ايديولوجية البرجوازية «القومية» اليهودية، وأن مشروع إقامة «الوطن القومي اليهودي» هو بالتالي المشروع «الطوباوي» لهذه البرجوازية. وانطلاقاً من هنا، نظر الشيوعيون الفلسطينيون إلى ظاهرة تطبع الحركة العمالية اليهودية في فلسطين بطابع «قومي ــ صهيوني»، على أنها ظاهرة عابرة، نشأت عن تأثر العمال اليهود الايديولوجي بالأفكار القومية التي كانت تشيعها البرجوازية الصهيونية بين صفوفهم، وأشاروا إلى أنه في الحقيقة «لا يجمع الجماهير العاملة اليهودية في الأقطار كافة، وكذلك في فلسطين، أي شيء مشترك مع العالم الامبريالي الفاسد وممثليه، والشعب اليهودي الذي قاسى، على مر القرون، من النير المزدوج للاضطهاد والاسترقاق، مدرك تماماً أن خلاصه لا يمكن أن يأتي عبر استرقاق الآخرين أياً كانوا، ويقيناً ليس عن طريق الاحتلال الانكليزي ــ الصهيوني لفلسطين.

فالجماهير العاملة اليهودية تعلم بأن خلاصها الوحيد، وخلاص جميع الجماهير العاملة الأخرى، يكمن في تحررها الذاتي الذي لا يمكن له أن يتحقق إلا عن طريق الثورة البروليتارية العالمية التي ستكسر القيود الرأسمالية وتحطم الحكم الامبريالي وتسحق عصابات اللصوص، لتقيم، بوحدة أخوية مع جميع الجماهير المسحوقة، مجتمعاً حراً جديداً ــ المجتمع الشيوعي الذي لن يكون فيه سادة أو عبيد ولا مستبعدون ولا ضحايا للاستبداد»[٢].

ولقد طرح الشيوعيون، كمهمة رئيسية على جدول أعمالهم، مهمة النضال من أجل تصفية الطابع «القومي ــ الصهيوني» للحركة العمالية اليهودية في فلسطين، وذلك عن طريق السعي إلى سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، ومنعهم من المساهمة الفعالة في تحقيق مشروع إقامة «الوطن القومي اليهودي»، ومحاربة الأوهام «الطوباوية» التي كانت تشيعها البرجوازية اليهودية بين أوساطهم عن إمكانية نجاح تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين.

كما كان الحزب الشيوعي الفلسطيني قد أدرك، ومنذ وقت مبكر، أن مصيبة الحركة العمالية اليهودية في فلسطين تكمن، في الواقع، في النزعة القومية الصهيونية المهيمنة عليها، تلك النزعة «التي أدت إلى بلوغ الشوفينية القومية حداً لا مثيل له، في أقوى المنظمات النقابية اليهودية، وهي منظمة الهستدروت. . . التي تهدف سياستها، في الأساس، إلى تعميق الشرخ القائم بين العمال العرب واليهود»، والتي يضحي زعماؤها بانتظام بمصالح العمال اليهود اليومية «من أجل خدمة مصالح البرجوازية»، والتي يتمثل «أساسها العفن في سياستها الاقتصادية المسترشدة بعقيدة بناء الدولة القومية التي يتبناها حزب أحدوت هعفودا»[٣].

وقد حاول الحزب تفسير ظاهرة هيمنة النزعة القومية على الحركة العمالية اليهودية، بالرجوع إلى ظروف تشكل الطبقة العاملة اليهودية في فلسطين:

«فالهجرة اليهودية إلى فلسطين جلبت معها عوامل الوعي الطبقي وتجربة التنظيم النقابي من جهة، والفئات القومية الشوفينية الهامشية من جهة ثانية. وقد طبع الصراع، الذي دار بين هذين الاتجاهين، بطابعه مسيرة الحركة العمالية، وبشكل خاص الحركة النقابية، في فلسطين...

«لقد اضطر العمال اليهود إلى منافسة اليد العاملة العربية الرخيصة، فسعوا إلى تشكيل مجموعات عمالية خاصة بهم طرحت لنفسها، بدلاً من أهداف الصراع الطبقي، هدفاً قومياً تمثل بالسعي من أجل احتلال سوق العمل لصالح العمال اليهود... وهكذا، ظهرت ايديولوجيا خاصة وشبه ماركسية، أكدت أنه لا وجود للبرجوازية في فلسطين، ولا وجود، بالتالي، للصراع الطبقي، وأن هدف البروليتاريا اليهودية يتجسد في العمل على انجاح مهمة «البناء الطبقي» القومي...

«وقد ساعدت هذه الايديولوجيا على خلق شبكة من المنظمات العمالية الاقتصادية التي تسعى إلى منافسة الرأسمال الخاص من جهة، والعمال العرب من جهة أخرى، وتناضل من أجل إقامة مجتمع لا طبقي من خلال إحلال مهمة (البناء الطبقي) محل مهمة الصراع الطبقي...

«وهكذا، يدعي الصهاينة بأن الصراع الطبقي هو جملة فارغة يطلقها (عملاء موسكو)، ويعتبرون الأممية، في العلاقة مع العرب، بمثابة خيانة عظمى»[٤].

وتجاه هذا الواقع، اضطر الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى النضال، داخل صفوف الحركة العمالية اليهودية، «لا من أجل المبادىء الثورية للأممية الشيوعية فحسب، بل ومن أجل تعزيز الدعائم الرئيسية للحركة العمالية في البلاد، بشكل عام، وذلك عن طريق التغلب على شوفينية العمال اليهود، وإقناعهم بأنهم لعبة في أيدي زعمائهم البرجوازيين الصغار، الذين يستغلون شعورهم القومي بهدف تسعير حدة استغلال العمال، ويحافظون، بشكل اصطناعي، على العداء القومي بين العمال اليهود والعرب من أجل تخفيض مستوى أجورهم وتصفية منظماتهم العمالية»[٥].

وإدراكاً منه لحقيقة أن وجود سوقين للعمل في فلسطين، وما ينتج عن ذلك من احتدام للمنافسة «القومية»، على أماكن العمل بين العمال العرب واليهود، يشكلان أرضية ملائمة لبروز «التناقض القومي» بين صفوف البروليتاريا الفلسطينية، دعا الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى «مساواة شروط العمل، بالنسبة لجميع عمال فلسطين، من دون أي تمييز قومي أو ديني»،

كما طالب العمال اليهود بالحيلولة دون تشكل «فئة عمالية صهيونية مميزة، ومؤهلة بأن تزج، في يوم ما، في المعركة ضد العمال والفلاحين العرب»(٦).

وقد اعتمد الحزب الشيوعي الفلسطيني، في نضاله الرامي إلى تحرير العمال اليهود، من سيطرة الأحزاب الصهيونية، ودفعهم إلى إدراك حقيقة الروابط التي تربط البرجوازية اليهودية بالامبريالية الانكليزية، على ثلاثة أساليب رئيسية في العمل: تمثل الأول بالعمل على تسعير حدة الصراع الطبقي داخل صفوف التجمع السكاني اليهودي في فلسطين، وتمثل الثاني بالنضال ضد محاولات دفع العمال اليهود إلى المساهمة في الحملات الاستيطانية الكولونيالية الموجهة ضد العرب، والتي كانت تقوم بها الحركة الصهيونية لتنفيذ مشروعها على أرض الواقع، أما الاسلوب الثالث فقد تمثل بالسعي إلى استغلال الظروف المعيشية الصعبة التي كانت تعاني منها الجماهير الكادحة اليهودية، في ظل الأزمات الاقتصادية الخانقة التي كان يشهدها التجمع الاستيطاني اليهودي (اليبشوف)، للتأكيد على «إفلاس الصهيونية»، وعلى استحالة نجاح مشروعها «الطوباوي» في فلسطين.

وكان الشيوعيون الفلسطينيون متيقنين أن تزايد تمركز الرأسمال اليهودي وتطور الصناعة اليهودية سيؤديان، لا محالة، إلى تفاقم التناقضات الطبقية داخل صفوف التجمع السكاني اليهودي في فلسطين، وسيساعدان على انسلاخ الطبقة العاملة اليهودية عن جسم الحركة البرجوازية «القومية» اليهودية، وذلك على الرغم من كافة المحاولات التي يبذلها ايديولوجيو الحركة الصهيونية لحجب التناقضات الطبقية، التي تظهر داخل «اليبشوف» خلف ستار «المصلحة القومية اليهودية المشتركة». وانطلاقاً من هنا، سعى الشيوعيون إلى تشجيع العمال اليهود على تصعيد نضالاتهم المطلبية وتطوير حركتهم الاضرابية داخل المؤسسات اليهودية، ومحاربة السياسة التي «ينتهجها الرأسماليون اليهود بهدف إلقاء عبء الأزمات على كاهل العمال اليهود». وقد هدف الشيوعيون، من وراء حملتهم الرامية إلى تسعير حدة التناقضات الطبقية بين صفوف السكان اليهود في فلسطين، إلى إثبات حقيقة «أن الصراع الطبقي موجود أيضاً في فلسطين، في بلد الوحدة القومية اليهودية، وأن الوقت الذي كان يقال فيه أن بذور الصراع الطبقي تبذر، بشكل اصطناعي، في فلسطين، قد ولى إلى غير رجعة»(٧).

كان دور الشيوعيين خلال صدامات العفولة، في أواخر عام ١٩٢٤، من أبرز النضالات التي خاضها الحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال العشرينات، من أجل منع العمال اليهود من المساهمة العملية في تنفيذ المؤامرة الامبريالية ـ الصهيونية ضد مصالح الجماهير العربية الكادحة في فلسطين.

فقد قام الشيوعيون بدور فعال خلال الصدامات التي وقعت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، في قرية العفولة، بين المستوطنين الصهيونيين وبين الفلاحين العرب، حيث

كانوا يحرضون جماهير الفلاحين العرب على مقاومة المستوطنين بالقوة، ويدعون العمال اليهود إلى عدم المشاركة في عملية إخلاء أراضي القرية.

وبإمكاننا أن نتبين حقيقة موقف الشيوعيين من المحاولات الرامية إلى زج العمال اليهود للمساهمة في تنفيذ المشروع الاستيطاني، الكولونيالي الصهيوني في فلسطين، بالرجوع إلى البيان الذي وجهته لجنة يافا للحزب الشيوعي، إلى العمال اليهود، إثر وقوع صدامات العفولة، والذي جاء فيه:

«أيها الرفاق! لقد جرى ما توقعناه. إن شراء الأراضي، بطرق سلمية، في العفولة انتهت باصطدام دامٍ. وهذه هي الأخبار الرسمية الأولى. مرة أخرى تغرق البرجوازية اليهودية يدها بدم العمال اليهود والعرب. ليست هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها النقابة الصهيونية العمال اليهود طعمًا لأهدافها. ولكن شراء الأرض لا يعدو كونه أمراً صغيراً فقط، إذ يجب احتلال الأرض بكلمة واحدة: طرد الفلاحين العرب. وهذا العمل السافل تنفذه النقابة الصهيونية على أيدينا نحن... يجب ألا يشترك أي عامل يهودي بهذا العمل. وليس من مصلحة العمال اليهود نهب الفلاحين العرب، وليس من مصلحةالعمال اليهود أن يعيشوا مع الفلاحين العرب بكراهية وحروب متبادلة. إن قوتنا لا تكمن في الكراهية القومية بل بالتضامن الأممي.

«أيها الرفاق! من على القبور الطرية، من على قتلى وجرحى الاصطدام الذي جرى في العفولة من قبل البرجوازية اليهودية والعربية والحكومة الاستعمارية، نرفع شعاراتنا القديمة:

لتسقط سياسة الكذب للبرجوازية الصهيونية والحكومة الاستعمارية!

ليسقط احتلال العفولة!

ليعش التضامن بين العمال اليهودوالعرب!

لتعش المعارك الطبقية ضد برجوازيتنا وضد البرجوازية الأجنبية»[٨].

ومن جهة أخرى، سعى الشيوعيون إلى استغلال الأزمات الاقتصادية التي شهدها «الييشوف»، خلال العشرينات، والتي كان من أبرزها أزمة سنوات ١٩٢٥ ــ ١٩٢٧، وحاولوا أن يظهروا للجماهير الكادحة اليهودية، بالاستناد إلى تفشي ظاهرة البطالة بين صفوف العمال اليهود، وإلى تزايد الهجرة المعاكسة خارج فلسطين، أن الصهيونية ستعجز حتماًعن تحقيق مشروعها «الطوباوي» في فلسطين، وأن «إفلاس الصهيونية في المكان الذي كان من المؤمل أن تتحقق فيه»، بات يحتم على الجماهير اليهودية أن تبحث عن مخرج آخر للتحرر من نير الاضطهاد القومي والاجتماعي المفروض عليها، «وهذا لن يتحقق عن طريق الهجرة إلى فلسطين لخدمة أهداف المغامرين الاستعماريين البريطانيين، وإنما عن طريق خوض النضال الطبقي المثابر مع عمال جميع البلدان، والسير، عبر الثورة الاجتماعية، نحو نهضة حقيقية»[٩].

كذلك حاول الشيوعيون الفلسطينيون الاستفادة من الخطوات التي اتخذتها الحكومة السوفياتية، في أواسط العشرينات، بهدف تشجيع اليهود على الاستيطان في مناطق زراعية أقيمت خصيصاً لهم في منطقة «القرم»، وناضلوا من أجل دفع العمال اليهود إلى هجر الأفكار «القومية» الصهيونية من خلال التأكيد أن النشاط الذي قامت به الحكومة السوفياتية لتحويل المهاجرين اليهود إلى مزارعين منتجين «قد حقق خلال عامين ما عجزت الصهيونية، خلال خمسين عاماً، عن تحقيقه في فلسطين، وباتت المستوطنات اليهودية المقامة في الاتحاد السوفياتي، والتي يقطنها عدد كبير من المهاجرين، تشكل عامل جذب بالنسبة لليهود المقيمين في فلسطين، والذين يبغون العودة بالمئات إلى الاتحاد السوفياتي»[١٠].

(ب) الحزب الشيوعي والنضال من أجل تنظيم العمال العرب ورفع مستوى وعيهم الطبقي

اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون أن تصفية جذور «التناقض القومي اليهودي ـ العربي» في فلسطين يتطلب، إلى جانب النضال داخل التجمع الاستيطاني اليهودي بهدف سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، يتطلب، أيضاً، السعي إلى تنظيم العمال العرب والعمل على رفع مستوى وعيهم الطبقي، عن طريق إقامة الجبهة العمالية اليهودية العربية الموحدة؛ علماً أنهم كانوا مدركين صعوبات إنجاز وحدة الطبقة العاملة الفلسطينية، خصوصاً وان تطبُّع الحركة العمالية اليهودية بطابع «قومي ـ صهيوني» كان يشكل عائقاً موضوعياً أمام تحقيق وحدة العمال العرب واليهود الأممية: «فالعمال العرب في فلسطين كانوا يعتبرون الأول من أيار «مايو» [عيد الأممية البروليتارية] عيداً قومياً يهودياً...، وذلك بعد أن نجح الاشتراكيون الصهيونيون في أن ينزعوا عن هذا اليوم معناه البروليتاري والثوري، وحولوه إلى عيد قومي برجوازي صغير»[١١].

ومع ذلك، فقد سعى الشيوعيون إلى دفع العمال العرب للانضمام إلى النقابات التابعة للهستدروت، وأشاروا إلى أن «الوسيلة الوحيدة لنجاح [الحركة العمالية] هي الاتحاد الدولي والتضامن المختلط بين كافة عمال البلاد، ولا يسأل أحدنا الآخر عن اعتقاده أو دينه أو قومه أو جنسه، بل عن طبقته فقط، ثم نسعى ونبذل الجهد التام لنزع وسحق [الأفكار] الوطنية والقومية المستبدة من رأس جميع العمال، ومن بين الطبقة العاملة عموماً.... وليست الراية الصهيونية الزرقاء البيضاء، أو العربية الوجيهة الخضراء الحمراء، تهدي العمال وترشدهم إلى طريق الحرية، بل علم العمال الدولي الأحمر فقط»[١٢].

وقد حاول الشيوعيون أن يظهروا للعمال العرب أن انضمامهم إلى النقابات التابعة للهستدروت سيساهم في القضاء على أركان «المبدأ الصهيوني» الذي يدعو إلى «إبعاد العامل الاسرائيلي عن العمال الآخرين»، كما حاولوا أن يثبتوا خطأ الأفكار التي كانت تروجها الدوائر

القومية العربية والتي كانت تدعو إلى تشكيل نقابات عربية مستقلة بحجة أن النقابات التابعة للهستدروت هي «نقابات صهيونية»، وأن الاتحاد مع العمال اليهود هو «اتحاد مع العمال الصهيونيين».

ولذا يوضح الشيوعيون أن «عبارة عمال صهيونيين، ليست صريحة جلية. . .، لأن في هذه البلاد يوجد عمال يهود ذوو مبدأ صهيوني، ولكن ليس كل العمال اليهود صهيونيين كما أنه ليس كل العمال العرب يناصرون اللجنة التنفيذية العربية في مبدئها، إذاً فيوجد كثير من العمال اليهود لا يصادقون على أعمال الصهيونيين وعلى تنفيذ مآربهم في هذه البلاد وفي البلدان الأخرى. ولا يطلب إلى أحد قط أن يتحد مع الصهيونيين مهما كانوا، عمالاً أو رأسماليين. ومن الضروري لكل عامل راشد مدرك معنى طبقته أن يفعل ذلك، أي أن لا يتحد مع الصهيونيين، مهما كانت قوميته، يهودياً أم عربياً، [لأن] الاتحاد مع الصهيونيين هو مظهر من مظاهر الاتحاد مع البرجوازيين أي أعداء الطبقة العاملة بأسرها. وينجم هذا الضرر العظيم أيضاً فيما إذا اتحد العامل العربي مع الإقطاعيين والملاكين والمتمولين العرب أيضاً»(١٣).

ويرد الإيضاح ذاته بالنسبة للنقابة التابعة للهستدروت فالقول أنها نقابة صهيونية «هو قول خاطيء [لأن] النقابة نفسها ليست بصهيونية، وإنما يوجد فيها بعض الزعماء المتحمسين للصهيونية، وان العمال الباقين هم أبعد ما يكون عن الصهيونية. . . كلا أيها الإخوان [العرب]، وإننا نعلم يقيناً أنه لا يمكنكم السير مع الصهيونيين جنباً إلى جنب، ولكن لماذا تخشون السير مع الذين يكافحونهم. . . لقد أخذ زعماؤكم الآن يقلدون الصهيونيين بمواعظهم وأقوالهم أن تؤسس (نقابات مستقلة)، وحل عليهم اليوم الروح الصهيوني الفاسد القائل بتأسيس (طوائف قومية)، فأي مصالح يخدم هؤلاء الزعماء الذين لا يقومون بعمل جديد سوى إعادة مضغ الأقاويل وبث الدعاية الصهيونية على النسق العربي؟. . . حذار أيها الإخوان! فليس من طريق الانفصال والتفرقة يأتينا الخلاص. . . هلموا وانضموا حول النقابة ولنعمل بجد ونشاط في سبيل تأليف جبهة متحدة قوية ضد الصهيونية»(١٤).

كان الشيوعيون الفلسطينيون متيقنين، كما ذكرنا، أن تطبُّع الحركة العمالية والنقابية في فلسطين بطابع «قومي ــ صهيوني» هو ظاهرة عابرة لا تستند إلى أساس مادي موضوعي، وإنما تنبع من تأثر العمال اليهود بالأفكار «القومية» التي تشيعها البرجوازية اليهودية. وانطلاقاً من هذه القناعة، أكد الشيوعيون أن النقابات التابعة للهستدروت لا يمكن، في الواقع، «أن تكون صهيونية، لأنها [جمعيات] عمال تسعى لتحسين الأجرة وتنظيم العمل اليومي والحصول على قوانين رسمية للرفق بالعامل»(١٥)، واعتبروا أن انضمام العمال العرب إلى هذه النقابات سيساهم في تحويلها من منظمات «قومية»، مقتصرة على العمال اليهود، إلى منظمات أممية، وسيساعد بالتالي على تصفية الطابع «القومي ــ الصهيوني» للحركة العمالية اليهودية في

فلسطين، وسيفتح آفاقاً واسعة أمام الطبقة العاملة الفلسطينية في نضالها الرامي إلى القضاء على نظام السيطرة الاستعمارية الانكليزية واجتثاث جذور «التناقض القومي» في فلسطين.

وإلى جانب نضالهم الرامي إلى تنظيم العمال العرب، سعى الشيوعيون إلى تسعير حدة الصراع الطبقي بين صفوف السكان العرب، من خلال تشجيع الحركة الاضرابية بينهم. واعتبروا أن تفاقم التناقضات الطبقيةداخل المعسكرالعربي وارتفاع مستوى الوعي الطبقي لدى العمال العرب سيساهمان في تغيير طبيعة الحركة العمالية في فلسطين، «ومع انبعاث الحركة العمالية بين صفوف العرب، سيحدث الانعطاف نحو التنظيم الأممي بين صفوف العمال اليهود، حتى بين صفوف أولئك الذين كانوا يخضعون، في السابق، وبشكل كامل، لتأثير الأحزاب الصهيونية»[١٦]. ومن جهة ثانية، فإن انبعاث الحركة العماليةالعربية سيساعد على دفع عملية التمايز الاجتماعي الجارية داخل المعسكر القومي العربي، وذلك على حساب العناصر الاقطاعية ـ الدينية، وسيساهم في تعزيز مواقع حركة التحرر الوطني العربية «التي تعاني، وقبل كل شيء، من تدني مستوى تنظيمها، وهذه الثغرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أكدت الحركة العمالية الثورية قدرتها على التنظيم وعلى القيادة»[١٧].

٢ ـ التناقض «القومي» يطغى على المصلحة الطبقية الواحدة

خاض الحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال العشرينات، من خلال التركيز على المسألة الطبقية ـ الاجتماعية، كقاسم مشترك يجمع الكادحين العرب واليهود، نضالاً عنيداً من أجل تصفية جذور «التناقض القومي» العربي ـ اليهودي ـ أساس السيطرة الاستعمارية ـ بين صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، وسعى جاهداً في سبيل تحويل هذه الطبقة إلى «منارة» للتآخي الأممي في البلاد، وإلى طليعة للنضال ضد المخطط الامبريالي ـ الصهيوني.

ولكن، وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلها الشيوعيون، وعلى الرغم من كافة التضحيات التي قدموها، بقي «التناقض القومي» طاغياً على المصلحة الطبقية الواحدة، وباءت بالفشل جميع المحاولات التي جرت لإقامة جبهة عمالية يهودية ـ عربية موحدة، وخيب الواقع العنيد الآمال التي بناها الشيوعيون على إمكانية تحقيق وحدة العمال العرب واليهود في المعركة ضد الاستغلال الرأسمالي وضد الاضطهاد الاستعماري. وهذا لا يعني أن الشيوعيين الفلسطينيين قد أخفقوا تماماً، خلال تلك الفترة، في تعبيد طريق الأممية البروليتارية في فلسطين، فهم قد نجحوا مثلاً، في أوائل عام ١٩٢٤، في إرغام قيادة نقابة عمال سكك الحديد، التابعة للهستدروت، على قبول انضمام العمال العرب إلى صفوفها، واستطاعوا، فعلاً، دفع عدد كبير من العمال العرب إلى الانتظام في صفوف هذه النقابة، التي تحولت ـ ولو لبضعة أشهر ـ إلى أول نقابة عمالية أممية في فلسطين[١٨]. كما نجح الشيوعيون في أوائل عام ١٩٢٦، وعلى الرغم من ظروف القمع والملاحقة، في تشكيل حركة عمالية جماهيرية

تحت اسم «حركة إيحود» (حركة الوحدة)، ضمت العمال اليهود والعرب جنباً إلى جنب، وتابعت نضال الشيوعيين من أجل تحويل نقابات الهستدروت إلى نقابات أممية موحدة، من خلال ضمان انتساب العمال العرب إلى صفوفها، وتمكنت، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦، من عقد مؤتمرها العام الأول بمساهمة ٨٠ مندوباً، كان من بينهم ٢٠ مندوباً عربياً يمثلون المنظمات النقابية العربية في مدن يافا وحيفا واللد ونابلس والناصرة[١٩].

غير أن المسافة قد بقيت شاسعة، مع ذلك، بين هذه النجاحات المتواضعة وبين الطموحات الكبيرة التي وضعها الشيوعيون في قوى الطبقة العاملة الفلسطينية، وتبددت، سريعاً، الأوهام التي بنيت على التظاهرات «الأممية الوحدوية» القليلة التي جرت هنا أو هناك «في بلد الشوفينية القومية والكهنوتية الرجعية»[٢٠].

وإخفاق الشيوعيين هذا يعود إلى عوامل عديدة، منها ما هو مرتبط بالحجم المتواضع للطبقة العاملة في المجتمع الفلسطيني، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة الصراع الدائر فوق الساحة الفلسطينية بين حركة التحرر الوطني العربية وبين أدوات المشروع الامبريالي ــ الصهيوني، ومنها ما هو عائد إلى سياسة الحركة الصهيونية الشوفينية وإلى سياسة القيادة الإقطاعية القومية الرجعية، ومنها ما سببته سياسة القمع والاضطهاد الامبريالية التي كان يعاني منها الشيوعيون والظروف السرية الشديدة التي كانوا يعملون في ظلها.

ومع أننا لا نريد التقليل من أهمية هذه العوامل مجتمعة، إلا ان العامل الرئيسي لإخفاق الشيوعيين في تصفية جذور «التناقض القومي» وإقامة جبهة عمالية متحدة يهودية ــ عربية كان يتمثل، في اعتقادنا، في ارتباط مصلحة غالبية العمال اليهود المادية بالمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين.

فارتباط غالبية العمال اليهود في فلسطين بالمشروع «البرجوازي» الصهيوني لم يكن نابعاً من تأثير الأفكار «القومية» البرجوزاية عليهم فحسب، بل كان نابعاً أيضاً من مصلحتهم المادية في نجاح هذا المشروع. صحيح أن الصهيونية قد ظهرت، في البدء، كمشروع وكايديولوجيا للبرجوازية «القومية» اليهودية، إلا أنها قد تحولت مع الوقت، وبفضل الهجرة الجماعية اليهودية إلى فلسطين، إلى مشروع وايديولوجيا لمجموع الأقلية الاستيطانية اليهودية في فلسطين، أو لغالبيتها العظمى على الأقل.

وبسبب هذا الواقع، عجز الشيوعيون الفلسطينيون عن تصفية الطابع «القومي ــ الصهيوني» للحركة العمالية اليهودية في فلسطين وضمان انسلاخ غالبية العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، وجابهوا في نضالهم الهادف إلى إقامة حركة عمالية أممية في فلسطين معارضة شديدة من قبل قيادة الهستدروت الصهيونية التي وصل بها الأمر، في نيسان (ابريل) ١٩٢٤، إلى حد محاكمة أعضاء الحزب الشيوعي بتهمة «خيانة مصالح الطبقة العاملة

اليهودية»، وطردهم من جميع النقابات التابعة للهستدروت، بعد أن فرضت عليهم المقاطعة الاقتصادية وحرمتهم من حقهم في العمل ومن حقهم في الحصول على الضمانات الصحية والاجتماعية(٢١).

وكنتيجة لارتباط غالبية العمال اليهود مادياً بالمشروع الصهيوني واستحالة انسلاخهم عن جسم الحركة الصهيونية، كان من الصعب على العمال العرب أن يتجاوزوا «التناقض القومي» الذي يضعهم في تعارض تناحري مع المشروع الصهيوني ومع أدواته، وأن ينخرطوا، حرصاً على المصلحة الطبقية الواحدة، في صفوف النقابات التابعة للهستدروت على طريق إقامة حركة عمالية أممية موحدة في فلسطين.

ولا نقلل هنا طبعاً، من أهمية الدور الذي لعبته القيادات الاقطاعية والبرجوازية القومية العربية، ومنذ وقت مبكر، لمنع قيام نقابات يهودية ـ عربية أممية موحدة، وذلك من خلال سعيها إلى خلق منظمات «عمالية» عربية صفراء، تمكنها من فرض هيمنتها الطبقية على جماهير العمال العرب وتمنعهم من لعب دور مستقل في النضال الذي كانت تخوضه الحركة الوطنية العربية ضد الامبريالية والصهيونية(٢٢)؛ غير أننا نعتقد أنه كان بالإمكان تحييد هذا الدور على الأقل في حال النجاح ـ المستحيل للأسف ـ في تصفية الطابع «القومي ـ الصهيوني» للحركةالعماليةاليهودية وضمان انسلاخ غالبية العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية.

وفي هذا الصدد، بإمكاننا الاستشهاد بواقعة انضمام العمال العرب إلى نقابة عمال سكك الحديد، التابعة للهستدروت، وانسحابهم منها بعد أشهر قليلة «نظراً لما شاهدوه من مراوغة وخداع زعمائها السائرين في إدارة شؤون النقابة على خطة سياسية صهيونية لا يمكن للعمال [العرب] الموافقة عليها»(٢٣).

فقد انسحب عمال سكك الحديد العرب من النقابة التابعة للهسدروت، واضطروا إلى تشكيل منظمتهم النقابية الخاصة بهم بعد أن اكتشفوا حقيقة ارتباط غالبية العمال اليهود بالمشروع الاستيطاني الصهيوني، وهذا ما يظهر جلياً في المقال الذي كتبه أحد العمال العرب في صحيفة الحزب الشيوعي الفلسطيني «حيفا»، والذي جاء فيه: «إننا نأسف فقط لموافقة القسم الأكبر من طبقة العمال الاسرائيليين على أن يكون آلة في يد هؤلاء المسيطرين، وعبداً لمطامع سياستهم الخداعة. . . ، ولا نعلم ما الذي استعملته الصهيونية من الوسائط والوسائل لتطمس على قلوب وبصائر العمال الاسرائيليين حتى أنهم ينقادون إليها ويخضعون لسياستها التي ستكون يوماً ما أكبر خطر عليهم مما هي على فلسطين وأهلها». ويرى كاتب المقال أنه «إذا اطلعنا على حركة العمال الاسرائيليين في المدة الأخيرة في فلسطين نجدها مضادة لخصائص وقوانين ونظامات الدوليات [العمالية] الثلاث الأساسية، لأنها لم تكن موجهة ضد المسيطرين على طبقة العمال بل ضد الطبقة العاملة من أهالي فلسطين. وان عدم اتحاد العمال الاسرائيليين مع رفقائهم العرب وما أهملوه في سبيل ذلك، منذ إنشاء النهضة، يدل على

مبدئهم غير القويم وعلى اليد الصهيونية التي تسوقهم. وبما أن الخطة الصهيونية تدفعهم إلى مزاحمة العمال العرب، فلا غرو أنها ستقوى عليهم وتقيد مستقبلهم وتجعل منهم عبيداً خاضعين لأسيادهم، وإن لم ينتبهوا من غفلتهم، ويرفعوا عن أعناقهم نير العبودية ويتحدوا مع العمال الآخرين، يفوتهم الوقت ولا يعود ينفعهم الندم بعد العدم، أي انعدام الحرية المنشودة لطبقتهم»...، ثم يتساءل مستنكراً «أو لم يدرك العمال الاسرائيليون الذين يدّعون التنور والرقي الخطر الناجم لهم لاتباعهم هذا المبدأ [الصهيوني] وهذه الخطة المنكرة، أم هم مستعدون لتضحية طبقتهم في سبيل تعضيد الفكرة المؤسسة على نجاح المتمولين والمستبدين من أبناء قومهم؟...»[٢٤].

لقد كانت آمال الشيوعيين، أو بالأحرى أوهامهم، كبيرة في إمكانية قيام جبهة عمالية يهودية ـ عربية متحدة تتحول إلى أداة لحل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، غير أن «التناقض القومي» قد طغى على المصلحة الطبقية الواحدة، وهذا ما تتحمل الدوائر الصهيونية مسؤوليته الرئيسية.

٣ ـ انتفاضة آب (اغسطس) تطرح المسألة القومية العربية بحدة على جدول أعمال الحركة الشيوعية في فلسطين

اختلف الباحثون العرب، الذين تصدوا لدراسة تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، في تقييمهم للموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني من الأحداث الدامية التي اندلعت في فلسطين، خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٢٩، فمنهم من اعتبر أن الحزب قد قيّم تلك الأحداث كتعبير عن «مذبحة لليهود»، ومنهم من حاول أن يثبت أن الحزب قد قيّمها كتعبير عن انتفاضة عربية شاملة معادية للامبريالية والصهيونية[٢٥]. ويعود اختلاف الباحثين، في تقييم موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من انتفاضة آب (اغسطس)، إلى الارتباك الذي ظهر بين صفوفه عشية اندلاع الأحداث الدامية، والذي كان دليلاً ساطعاً على فشله في تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين.

وفي اعتقادنا أن تفهم حقيقة الموقف الذي وقفه الشيوعيون الفلسطينيون تجاه أحداث آب (أغسطس) الثورية، لا يمكن أن يتم إلا بعد استيعاب أبعاد السياسة العامة التي انتهجها الحزب الشيوعي الفلسطيني، في سنوات العشرينات، خلال تصديه لحل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين. وهذا ما حاولنا أن نفعله فيما تقدم.

فقد رأينا أن موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني، تجاه المسألة القومية الكولونيالية، قد انطلق من اعتبار أن «التناقض القومي العربي ـ اليهودي» هو الأساس الذي تستند إليه سياسة الامبريالية الانكليزية، المتواطئة مع البرجوازية الصهيونية ومع القيادة الإقطاعية القومية

العربية. وعلى هذا الأساس، فقد حذر الحزب من خطر المؤامرة التي يحيكها معسكر الأعداء والتي ترمي إلى تفجير «صدام قومي جنوني [بين العرب واليهود]، بهدف إغناء الملاكين الكبار من العرب وتقوية نفوذ الرأسماليين اليهود ومؤسساتهم وتثبيت أقدام السيطرة الاستعمارية في فلسطين»، كما سبق. وبما أن الشيوعيين الفلسطينيين كانوا لا يزالون عاجزين عن تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين وعن تفسير الأسباب التي كانت تدفع الجماهير الكادحة العربية إلى مهاجمة المستوطنين اليهود، فإنهم قد اعتقدوا، عند اندلاع أحداث آب (اغسطس) أن «المصيبة» التي كانوا يحذرون من وقوعها قد وقعت، وأن «الصدام القومي الجنوني» الذي دبرته الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية قد تفجر.

غير أن انتفاضة ١٩٢٩ اختلفت عن أحداث عامي ١٩٢٠ و١٩٢١، بحيث لم تقتصر أحداث آب (اغسطس) على قيام العرب بمهاجمة المستوطنين اليهود ووقوع صدامات دامية بين العرب واليهود، بل تعدَّت ذلك إلى قيام المواطنين العرب، في المدن العربية الخالصة مثل نابلس وطولكرم، بمهاجمة المنشآت الحكومية البريطانية. وهنا وقع الشيوعيون الفلسطينيون في حيرة من أمرهم، هل هم أمام «مذبحة قومية»، أم هم أمام انتفاضة عربية شاملة معادية للامبريالية؟... وكيف ينبغي عليهم التصرف أمام هذا الواقع المعقد؟

(أ) الحزب الشيوعي وأسباب اندلاع أحداث آب (أغسطس) ١٩٢٩

اعتبر الحزب الشيوعي الفلسطيني أن الأحداث الدامية التي اندلعت في فلسطين، في ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٢٩، والتي ابتدأت «حين اندفعت الجماهير المتزمتة من الفلاحين والبدو، تحت قيادة البرجوازيين والإقطاعيين ورجال الدين، لمهاجمة المستوطنات اليهودية الفقيرة...، حيث اقترفت مذابح مخيفة»، نتجت عن «لعبة خبيثة شاملة نسجت خيوطها الامبريالية الانكليزية بالتعاون مع الفاشيين الصهاينة ومع المجلس الاسلامي»، وأدت إلى تحول قضية «حائط المبكى» إلى «قضية الساعة السياسية ورمز الصراع من أجل الهيمنة السياسية على الأرض المقدسة!»[٢٦].

وقد أشار الحزب، عند تحليله لدور كل قوة من هذه القوى الثلاث في نسج خيوط هذه «اللعبة الخبيثة»، إلى أن الامبرياليين البريطانيين، الذين اعتادوا على حل المشاكل التي يواجهونها في مستعمراتهم باللجوء إلى استغلال التعصب الديني للجماهير، قد سعوا «إلى تنظيم المذبحة العربية ـ اليهودية لكي تكون مبرراً لتعزيز القدرة العسكرية للامبريالية الانكليزية في فلسطين، وتقوية مواقعها في الشرق الأوسط وزيادة عدد أفراد حاميتها في سيناء، وذلك بعد أن أجبرت الحكومة العمالية الانكليزية على عقد اتفاق سياسي مع مصر، وباتت بحاجة إلى تعزيز قاعدتها الاحتياطية الواقعة في ضفة القناة الأخرى ـ أي في فلسطين».

ولكي يكون هناك ما يبرر تعزيز القوات البريطانية في فلسطين وإنفاق مصروفات إضافية، أمام الجماهير العمالية في انكلترا، اختلقت الامبريالية الانكليزية فكرة «الدفاع عن اليهود من المذابح التي ينظمها العرب»، وسعت، في الوقت ذاته، إلى عرقلة عملية «التقارب الجاري بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية، والذي جرى التعبير عنه في الاضرابات وفي المظاهرات والأعمال المشتركة اليهودية ـ العربية ضد مصادرة الأراضي وضد الامبريالية»[٢٧].

أما الهدف الثاني، الذي سعت إلى تحقيقه الامبريالية البريطانية من وراء «لعبتها الخبيثة»، فقد تجسد «بالتشكيك بالحركة القومية العربية وذلك بدفعها في اتجاه المذابح الدينية ليتسنى للامبريالية، فيما بعد، إضعاف الحركة وإرهابها بشكل يصبح من المستحيل فيه حدوث انتفاضة ثورية حقيقية»[٢٨].

وقد أشار الشيوعيون الفلسطينيون، بخصوص دور الصهيونية في تدبير المؤامرة، إلى أن البرجوازية الصهيونية، التي اعتقدت أن الدعاية القومية «لن تمكنها من دفع الدول الأخرى إلى التدخل لصالحها فحسب، بل وستساعدها أيضاً على تعميق الهوة التي تفصل الجماهير الكادحة اليهودية والعربية»، قد سعت إلى إثارة الصدامات القومية والتحريض الشوفيني «على اعتبار أن كل جثة جديدة، كل ضحية جديدة من ضحايا العداء القومي، ستساهم في زيادة ارتفاع الحائط الذي يفصل بين الكادحين اليهود والكادحين العرب، وستؤدي، بالتالي، إلى عرقلة نمو الحركة الثورية في البلاد»[٢٩].

أما بخصوص الدور الذي لعبته القيادة القومية العربية، فقد أشار الشيوعيون إلى أن قيادة الحركة القومية العربية «التي بدأت، خاصة بعد المؤتمر القومي السابع، بانتهاج سياسة موالية للامبريالية»، قد سعت إلى «تصعيد النضال ضد الصهيونية بهدف تغطية سياستها التي باتت تنتقص من هيبتها»، واعتقد الزعماء القوميون العرب، وعلى رأسهم مفتي القدس، أنه بإمكانهم استعادة هالة «الأبطال المدافعين عن الجماهير الكادحة العربية» عن طريق تنظيم المذابح لليهود[٣٠].

وهكذا، استمرت «دعاية المذابح» في البلاد حوالي سنة، ونشطت في ميدانها المجموعات الثلاث: الامبريالية الانكليزية والبرجوازية اليهودية والبرجوازية العربية[٣١].

كان الاقطاعيون والبرجوازيون العرب «الذين فقدوا هيبتهم بسبب مساوماتهم مع الامبريالية، وخيانتهم القومية، قد تجمعوا حول المجلس الاسلامي وبدؤوا بمساعدة قسم من جهاز الامبريالية البريطانية ـ الذي تركه «الاشتراكي» ماكدونالد محافظاً على جبروته ـ بإثارة مشاعر الكُره المتزمت للمسلمين ضد اليهود الكفار الذين يريدون مهاجمة الأماكن الاسلامية المقدسة». فردّ الفاشيون الصهاينة على هذا الموقف «بإثارة التعصب القومي

الشوفيني الصهيوني، ونظموا مظاهرات عديدة مليئة بالتحريض والإثارة». أما السلطات الامبريالية الانكليزية فكانت «تتذبذب بين المعسكرين، ساكبة قطرات من الزيت في المكان الذي تهدد فيه النار بالانطفاء، بهدف منع أي تقارب بين العرب واليهود، ذلك التقارب الذي بالإمكان إقراره، خاصة بين صفوف البروليتاريا، خلال السنين الأخيرة على الرغم من جهود الامبرياليين والصهيونيين والقيادة العربية الخائنة لمنع حدوثه»(٣٢).

(ب) فشل «اللعبة الخبيثة» واندلاع الانتفاضة

كان المخطط الرجعي يرمي إذا إلى إثارة «صدام قومي جنوني»، وذلك بعد أن «استعد الامبرياليون والمستوطنون الصهاينة والرجعيون العرب لاستفزاز المذبحة القومية». غير أن الجماهير الفلسطينية كانت قد قررت غير ذلك، «وتحولت الحركة، سريعاً، إلى حركة معادية للامبريالية، تعدت حدود فلسطين لتشمل البلدان العربية المجاورة»(٣٣). وهكذا فشلت الامبريالية البريطانية في تحقيق أهدافها، واستطاعت الحركة «أن تمر بسرعة من فوق رؤوس القيادات القومية ــ الإصلاحية والسلطات البريطانية، وتحولت من مذبحة إلى انتفاضة معادية للامبريالية»، ووقع الامبرياليون البريطانيون في «الحفرة التي حفروها لغيرهم»، وأدت الشرارة الصغيرة التي أشعلوها إلى «تفجير البارود المكدس»، وذلك لأنهم «لم يفترضوا مسبقاً أن الجماهير الكادحة في فلسطين قد نضجت للقيام بأعمال ثورية نشيطة، وللقيام بالانتفاضة»(٣٤)».

وتجاوزت الحركة الجماهيرية الأهداف التي رسمتها لها «الطغمة الرجعية»، وظهر بين صفوفها، ومنذ البدء، اتجاهان رئيسيان: «الاتجاه الذي مثلته الطغمة الإقطاعية الدينية التي سعت، بزعامة الحاج أمين الحسيني، إلى إبقاء الحركة في إطار التعصب الديني ومنع تحولها إلى ثورة زراعية شاملة، والاتجاه الذي كانت تمثله المجموعة القومية الراديكالية، بزعامة حمدي الحسيني، التي سعت إلى تحويل الحركة إلى انتفاضة واسعة معادية للامبريالية»(٣٥).

وبما أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان عاجزاً، «بسبب ضعفه التنظيمي وتمتعه بمستوى كفاحي ضعيف»، عن التدخل المباشر في تحديد مسيرة الأحداث، فقد اكتفى بالعمل على تعزيز مواقع الاتجاه الثاني، داخل صفوف الحركة، وذلك عن طريق الدعوة إلى تآخي العمال اليهود والعرب في النضال المشترك ضد الامبريالية وتحذير الجماهير العربية من خطر الانقياد وراء «زعمائها الرجعيين» والسير على طريق اقتراف المجازر، «ومنذ صباح الجمعة الدموي . . . ، كانت حوائط مدينة القدس مغطاة بالشعارات [الشيوعية] التالية: «أيها العمال العرب واليهود لا تقتتلوا فيما بينكم!»، «قفوا سوية ضد عدوكم المشترك الامبريالية البريطانية!»(٣٦). ومع أن الحزب لم يتمكن «بسبب نقص كادره العربي من التأثير على حركة الجماهير التي كانت تتعاظم باستمرار مدفوعة بالتعصب الديني الأعمى»، إلا أن شعارات الحزب قد ساعدت، مع ذلك، على «دفع العمال إلى تحميل مسؤولية الأحداث للامبريالية

البريطانية، وعلى تفهم ضرورة التآخي الأممي، وعلى حدوث عدة أعمال عبرت عن تضامن العمال الأممي، مثل قيام العمال العرب بحماية رفاقهم اليهود، والتصدي لمثيري الفتن من الجانبين»(٣٧).

وبعد هدوء الوضع نسبياً في البلاد، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني اجتماعاً موسعاً للجنته المركزية لبحث «مهمات الطبقة العاملة الفلسطينية ودور حزبها الشيوعي خلال الانتفاضة العربية»، حيث ظهر بوضوح، أثناء النقاشات، أن الشيوعيين الفلسطينيين «قد استطاعوا مقاومة الموجة الشوفينية العارمة، التي نتجت عن حرف الانتفاضة في طريق الاقتتال العنصري والديني. . .، وظهر الحزب الشيوعي في أوقات ′السلم′، كما في أوقات الحرب القومية، التي دفع إليها الرجعيون، بمثابة القلعة الوحيدة للأممية في البلاد»(٣٨).

وقد انتقد الاجتماع الموسع العناصر «الانتهازية اليمينية»، داخل الحزب، التي ادعت بأن أحداث آب (أغسطس) «قد عبّرت فقط عن مذابح. . .، ولم يكن هنالك وجود لأي حركة تحرر»، وأدان مواقف هؤلاء «الشيوعيين» «المذهولين بصرخات الهول التي أطلقها جهاز دعاية الصهيونيين وحزب البوعالي تسيون. . .، فلم يروا في الأحداث سوى صراعات قومية واعتداءات وحشية. . .، ولم يلاحظوا قوى الحركة الاجتماعية والانتفاضات المعادية للامبريالية التي اندلعت حتى في المناطق التي لا يوجد فيها حواجز يهودية صهيونية. . .، وأعلنوا أن التكتيك الوحيد الذي ينبغي على الحزب اتباعه، هو البقاء في مكانه وانتظار نهاية «المذابح». وأكد الاجتماع الموسع، في نهاية أعماله، على ضرورة دفع سير وتيرة تعريب الحزب إلى أقصى درجة «خصوصاً وأن الظروف الموضوعية قد نضجت لذلك بفعل حالة الغليان الثورية التي تعيشها الجماهير، وبسبب خيانة قيادة الحركة القومية العربية»(٣٩).

(ج) انتفاضة آب (أغسطس) وبدء تلمس خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين

اعتقد الشيوعيون الفلسطينيون، طوال المرحلة التي سبقت اندلاع انتفاضة آب (أغسطس)، أن قيام المواطنين العرب بمهاجمة المستوطنين اليهود كان تعبيراً عن انقيادهم وراء «زعمائهم الرجعيين» في تنظيم «المذابح لليهود». فالشيوعيون اليهود الفلسطينيون الذين عجزوا، طوال تلك المرحلة، عن إدراك خطر المشروع الصهيوني الاستيطاني على مصالح الجماهير الكادحة العربية، وحتى على وجودها، قد بقوا، في الواقع أسرى شبح «البوغروم»، شبح المذابح الوحشية التي نظمتها الرجعية القيصرية لليهود في الامبراطورية الروسية.

وإثر انتفاضة آب (اغسطس)، بدأ يحدث، ولأول مرة، انعطاف في موقف الحزب تجاه هذه المسألة. فالانتفاضة الفلسطينية، التي ابتدأت بقيام المواطنين العرب بمهاجمة المستوطنين اليهود، قد شهدت عدة أعمال ذات طبيعة معادية للامبريالية، كما شهدت بعض نشاطات

أممية، قليلة ومتفرقة، ولكنها ذات دلالة. ومن جهة أخرى، فإن الموقف الحازم الذي وقفته الأممية الشيوعية، إلى جانب الانتفاضة الفلسطينية، ساعد على حسم الموقف، بشكل نهائي، داخل الحزب وقضى على حالة الارتباك التي أصابت الشيوعيين لحظة اندلاع الأحداث.

كانت المسألة المركزية المطروحة أمام الشيوعيين الفلسطينيين تتمحور حول السؤال التالي: ما الدافع الذي كان يدفع الفلاح العربي إلى مهاجمة المستوطن اليهودي؟... وفي الإجابة الصحيحة على هذا السؤال كان يكمن النجاح في تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين.

وقد نجح الشيوعيون الفلسطينيون، بالفعل، في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية، في الإجابة الصحيحة على هذا السؤال، وبدأوا، يتلمسون، ولأول مرة في تاريخهم، خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين. وهذا ما يمكننا أن نتبينه من مراجعة المقال الذي كتبه أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني البارزين، بعد أسابيع قليلة من اندلاع أحداث آب (اغسطس)، تحت عنوان، «الانتفاضة العربية في فلسطين والاستيطان الزراعي اليهودي»؛ فقد جاء في هذا المقال[٤٠] أنه: «لم تنشب في فلسطين، قبل الاحتلال الانكليزي وبدء الاستيطان الصهيوني، نزاعات دينية إسلامية ــ يهودية ذات طابع جدي، حيث كان السكان العرب يعتبرون اليهود المحليين كعرب من أتباع الديانة اليهودية. وقد ساهم اليهود المحليون، في البدء، في نضال السكان العرب ضد المحتلين الانكليز والفرنسيين، ولم تشهد فلسطين، في تلك الفترة، نزاعات جدية بين اليهود المحليين وبين الفلاحين العرب الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلاد».

«أما النزاع العربي ــ اليهودي في فلسطين فقد نشب، مع نشوء الاستيطان الصهيوني، وعلى قاعدة العلاقات الزراعية الجديدة التي نجمت عنه في الريف الفلسطيني. فكانت النزاعات العربية ــ اليهودية تعبيراً عن هذه العلاقات الزراعية الجديدة في حقل السياسة. إذ كان الفلاح العربي يواجه مستوطناً غريباً يسعى إلى طرده من أرضه، وكان يجابه محتلاً يلجأ إلى كافة أساليب الضغط للاستيلاء على أرضه. وخلال الحرب الامبريالية، شاهد الفلاح العربي مستوطناً يهودياً يرتدي الزي العسكري الانكليزي ويقاتل إلى جانب القوات الامبريالية البريطانية من أجل «تحرير فلسطين».

وبما ان الفلاحين يشكلون القوة الرئيسية المحركة للحركة القومية العربية التحررية، فهم يدفعون «زعماء هذه الحركة من البرجوازيين والإقطاعيين إلى طرح الشعارات الداعية إلى إنهاء الانتداب وإلغاء وعد بلفور». حيث يؤدي الاستيطان الصهيوني إلى إلحاق الضرر حتى بمصالح البرجوازيين والإقطاعيين العرب الذين يقودون الحركة القومية التحررية. فالتجارة الداخلية والخارجية تنتقل تدريجياً إلى أيدي اليهود، وتمتلىء السوق الفلسطينية بالبضائع الرخيصة المستوردة، وتدمر الصناعة العربية المحلية في مجابهة الصناعة البرجوازية اليهودية

المتطورة، ويستاء البرجوازيون والإقطاعيون العرب من الامتيازات السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها البرجوازية اليهودية. «وهكذا، تحاول البرجوازية الوطنية العربية، المتضررة مصالحها من جراء سياسة الصهيونية، توجيه سخط الجماهير باتجاه السكان اليهود عوضاً عن توجيهه باتجاه نظام الاحتلال الانكليزي. ومما يساعد على ذلك، تخوف البرجوازية العربية من قيام الفلاحين والعمال بانتفاضات ثورية معادية للامبريالية قد تهدد مصالحها في النهاية... ويزداد حقد الفلاحين، وسكان فلسطين والبلدان المجاورة عموماً، على الصهاينة لأنهم لا يريدون الاكتفاء بفلسطين وحدها، بل يتحدثون دوماً عن مطامعهم الاستيطانية التوسعية في «فلسطين الكبرى». وقد بدأ بالفعل، في السنوات الأخيرة، تغلغل الرأسمال الصناعي والتجاري الصهيوني في اقتصاديات البلدان العربية المجاورة لفلسطين، وبات من الطبيعي أن تتحول الحركة المعادية للصهيونية إلى حركة قومية عربية جامعة»(٤١).

وينهي الكاتب مقاله بالتأكيد على أن تصعيد النضال ضد المستوطنين الصهيونيين في فلسطين «لا يعني أبداً ترسيخ العداء القومي القائم، بل على العكس من ذلك، إذ ان الوحدة الأممية للكادحين العرب واليهود لن تتحقق إلا عن طريق نضالهم المشترك ضد المستوطنين الصهاينة، أما الشعارات السلمية التي تؤدي إلى تمويه المضمون الحقيقي لمثل هذا النضال، فإنها ستؤدي حتماً إلى تعميق العداء القومي بين العرب واليهود في فلسطين»(٤٢).

---

(١) ج. ب.، «الارهاب الصهيوني في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(٢) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، «ضد الاحتلال الانكليزي ـ الصهيوني لفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣) أنظر: «المؤتمر الثالث للهستدروت والنضال في سبيل وحدة الحركة النقابية»، **الحركة العمالية العالمية**، موسكو، العدد ٣٨، ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٧، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٤) أبو زيام: «فلسطين المعاصرة وحركتها العمالية»، **الأممية النقابية الحمراء**، العددان ٣٧ و٣٨، ١٩٢٤، ص ١٨٠ ـ ١٨٣ (بالفرنسية).

(٥) أبو زيام، «الأوضاع في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٩ و٤٢٠.

(٦) المكتب الشرقي للأممية الشيوعية، «ضد مساويء نزعة التعصب القومي في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) أبو زيام: «الصراع الطبقي في فلسطين»، في **الأممية النقابية الحمراء**، العدد ٥٦، ١٩٢٥، ص ٧٦٩ و ٧٧٠ (الطبعة الفرنسية).

(٨) بنينا فاينهاوز، «حادث العفولة ونضال الشيوعيين ضد طرد الفلاحين من أراضيهم»، **الدرب**، العدد الأول، نيسان (ابريل) ١٩٧٤، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(٩) ج. ب. (القدس)، «إفلاس الصهيونية»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٣٦، ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٧، ص ٤٥٥ و ٤٥٦ (الطبعة الفرنسية).

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٦.

(١١) أبوزيام (القدس)، «الأول من أيار في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٦٣، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٢٦، ص ٦٨٢.

(١٢) «**القومية واللاقومية**»، حيفا، العدد الرابع، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٢٦.

(١٣) «حول مسألة التفاهم والاتحاد بين العمال»، **المصدر نفسه** العدد ١٨، ٢١ أيار (مايو ١٩٢٥)، ص ١٤٤ و١٤٥.

(١٤) م. إ. وعامل بمصلحة سكة الحديد، «أيضاً وأيضاً نقابة عمال سكة الحديد»، **المصدر نفسه**، العدد ١٧، ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٥، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

(١٥) عامل في سكة الحديد: «هل يجب أن ينسحب العمال من نقابة سكة الحديد؟»، **المصدر نفسه**، العدد السادس، أول كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥، ص ٤٣ و٤٤.

(١٦) إ. شامي، «الصراع الطبقي والقومي في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) أبوزيام (يافا)، «الأول من أيار ١٩٢٨ في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٤٧، ١٩ أيار مايو ١٩٢٨ (الطبعة الفرنسية).

(١٨) «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٨٩ ـ ١٩٥ و٢١١.

(٢٠) أبوزيام، «مرحلة جديدة في مسيرة الحركة النقابية في فلسطين»، **الحركة العمالية العالمية**، العدد الرابع، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧، ص ٧ ـ ٩.

(٢١) «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٣ و١٨٤؛ ٢٤٢ و٢٤٣.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٨ و٢٠٩.

(٢٣) عامل عربي في مصلحة سكة الحديد، «الأسباب التي دعت العمال العرب لأن يؤلفوا نقابة مستقلة في حيفا»، **حيفا**، العدد ١٥، ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، ص ١١٧ و١١٨.

(٢٤) محفوظ، «نقابة سكة الحديد فرع حيفا»، **المصدر نفسه**، العدد الرابع، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٢٨ و٢٩.

(٢٥) ماهر الشريف: «الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦١، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦، ص ٢١٦ ـ ٢٤٥.

(٢٦) أنظر: ج. ب. (القدس)، «المذبحة في الأرض المقدسة»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٨٤، ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، ص ١١٥٥ و١١٥٦ (الطبعة الفرنسيه).

(٢٧) م. أبوزيام، **الانتفاضة في فلسطين**، موسكو: منشورات عامل موسكو، ١٩٣٠، كراس من ٨٧ ص بالروسية.

(٢٨) ج. ب.، «المذبحة في الأرض المقدسة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥٦.

(٢٩) أبوزيام، «الانتفاضة في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٣ و٦٤.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٦٤.

(٣٢) ج. ب، «المذبحة في الأرض المقدسة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥٥؛ آليني (Alini) إلخ.. «أحداث فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٨٠، ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، ص ١٩٩٠ و١٩٩١.

(٣٣) حيدر، «على المنعطف»، «بصدد أحداث فلسطين الأخيرة»، **الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية**، (موسكو)، العددان ١١ و١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٩، ص ٩٦ ـ ١٠١ (بالروسية).

(٣٤) أبوزيام، «انتفاضة الفلاحين والبدو في فلسطين»، **الشرق الجديد**، (موسكو)، العدد ٢٨، ١٩٣٠، ص ٣٢ ـ ٤٥ (بالروسية).

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

(٣٦) ج. ب.، «المذبحة في الأرض المقدسة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) بوب، «الحزب الشيوعي الفلسطيني والانتفاضة العربية»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١٠٦، ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، ص ١٤٦٠.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) إ. شامي، «الانتفاضة العربية في فلسطين والاستيطان الزراعي اليهودي»، **قضايا زراعية**، (موسكو) العدد الخامس، أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، ص ٦٥ ـ ٩٦ (بالروسية).

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٨٨ ـ ٩١.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٩١.

القسم الثاني

الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألةالقومية العربية في فلسطين
١٩٣٠ ــ ١٩٣٩

النجاح في تحديد
خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين
والعجز عن استيعاب طبيعة العلاقة
ما بين الوطني والطبقي في الثورة التحررية
المعادية للامبريالية والصهيونية

الفصل الثالث

مسألة قومية «مجردة»
أم مسألة قومية عربية محددة؟

بقي الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين محكوماً، طوال العشرينات، بعاملين رئيسيين اثنين، ارتبطا وتداخلا فيما بينهما. العامل الأول تمثل بالعجز عن تحديد خصوصية هذه المسألة، أما العامل الثاني فقد تمثل بالتقييم الانعزالي الخاطيء لدور الحزب الشيوعي في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية. إذ كانت المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين مسألة ذات خصوصية محددة، على اعتبار أن المسألة الفلسطينية، كمسألة قومية كولونيالية، لم تنشأ نتيجة الصراع الدائر بين الامبريالية وحركة التحرر الوطني العربية فحسب، وإنما نشأت عن تصارع ثلاث قوى فوق الأرض الفلسطينية: الامبريالية الانكليزية المتواطئة مع الحركة الصهيونية من جهة، والحركة الوطنية العربية الفلسطينية من جهة أخرى.

وانطلاقاً من هنا، فقد كمنت خصوصية المسألة الفلسطينية في الدور الذي كانت تلعبه الأقلية الاستيطانية اليهودية، المرتبطة بتنفيذ مشروع الحركة الصهيونية الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

لقد نظر الحزب الشيوعي الفلسطيني، طوال العشرينات، إلى المسألة القومية الكولونيالية، في فلسطين، كما ينظر إلى أية مسألة أخرى كانت تجابهها شعوب البلدان المستعمرة والتابعة، ولم يتمكن، طوال تلك المرحلة، من تلمس خصوصية المسألة الفلسطينية؛ حيث كان المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» لا يزال في بدايته ويواجه صعوبات مادية عديدة، وكانت إمكانيات نجاحه تبدو شبه مستحيلة. وقد عجز الشيوعيون الفلسطينيون، في مثل هذه الظروف، عن تقدير دور دينامية الحركة الصهيونية الذاتية، كما عجزوا عن إدراك حقيقة الارتباط الوثيق بين مصالح ومصير الأقلية اليهودية في

فلسطين، وبين مشروع الحركة الصهيونية. . . وقد رأى الشيوعيون في الحركة الصهيونية حركة تعبر عن مصالح البرجوازية اليهودية وأداة في أيدي الامبريالية تستخدمها في قمع الحركة الوطنية العربية وإجهاض نضالها المعادي للامبريالية، ولم يتمكنوا، في تلك المرحلة، من رؤية الخطر الكامن في المشروع الصهيوني على المصالح المادية، وحتى على وجود الشعب العربي في فلسطين.

لهذا كله اعتقد الشيوعيون الفلسطينيون أن مهمتهم تكمن في فضح وكشف ارتباط الحركة الصهيونية بالامبريالية البريطانية، وفي محاربة الأوهام التي كانت تشيعها الصهيونية، بين أوساط الجماهير اليهودية، حول إمكانيات نجاح مشروع «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وقد ناضل الشيوعيون، في هذا السياق، من أجل تسعير حدة الصراع الطبقي وتسريع عملية التمايز الاجتماعي داخل التجمع الاستيطاني اليهودي، ودفع العمال اليهود لمحاربة البرجوازية اليهودية ومشروعها «الطوباوي» المرتبط بالمشاريع الامبريالية.

واعتقد الشيوعيون الفلسطينيون أن الطبقة العاملة اليهودية في فلسطين ستتوصل، عبر تجربتها الخاصة، إلى القناعة الأكيدة أن مشروع البرجوازية اليهودية الرامي إلى إقامة الوطن القومي لن يُكتب له النجاح أبداً، كما اعتقدوا أن السيطرة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية للحركة الصهيونية، على جماهير الأقلية اليهودية في فلسطين، لن تدوم طويلاً؛ وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، بالغ الشيوعيون الفلسطينيون في إمكانيات سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، كما غالوا في إمكانيات تصفية الطابع «القومي» للحركة العمالية اليهودية في فلسطين.

ولقد أقر الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومنذ صيف عام ١٩٢٣، بالطابع الثوري للحركة القومية العربية في فلسطين، شدد على ضرورة دعمها في النضال المعادي للامبريالية، غير أنه لم يطرح، بشكل واضح، مهمة العمل على تسلم قيادة النضال الوطني العربي التحرري في البلاد. ويعود السبب، في ذلك، إلى عوامل موضوعية ارتبطت بخصوصيات نشأة الحزب، وإلى عوامل ذاتية ارتبطت بعجز قيادته عن استيعاب حقيقة الموقف اللينيني بالنسبة لدور الشيوعيين في النضال، الوطني التحرري المعادي للامبريالية، الذي كانت تخوضه شعوب البلدان المستعمرة والتابعة(١).

فقد تبنى الشيوعيون الفلسطينيون، في ممارستهم العملية، خلال العشرينات وجهة النظر «الانعزالية ـ اليسارية» التي عبر عنها الشيوعي الهندي «روي» في جداله الشهير مع لينين في المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية، في صيف عام ١٩٢٠، ولم يتمكنوا من استيعاب طبيعة المرحلة الثورية التي كانت تجابهها فلسطين(٢). فشددوا، بصورة رئيسية، على أهمية النضال الاجتماعي ـ الطبقي، وربطوا إنجاز مهمات الثورة الوطنية التحررية في فلسطين بإنجاز مهمات الثورة الاجتماعية، واعتقدوا، خلال نضالهم من أجل إنجاز مهام الثورة الاجتماعية،

أن دينامية الصراع الطبقي داخل المعسكرين اليهودي والعربي، على حد سواء، ستؤدي إلى تجاوز التناقضات «القومية» بين العمال العرب واليهود، كما اعتقدوا أن تحقيق التحالف الكفاحي الأخوي بين العمال العرب واليهود، في المعركة المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الاستعماري، سيكفل حل كافة معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين.
وكانوا بهذا يناقضون تعاليم لينين التي كانت تؤكد أن مهام الثورة الاجتماعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، لن تطرح أمام الشيوعيين إلابالارتباط مع حل مهام الثورة الوطنية التحررية، كما كانت تؤكد أن دور الأحزاب الشيوعية، في هذه البلدان، لا يجب أن يقتصر على دعم الحركةالوطنية التحررية، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى المساهمة بنشاط في نضال هذه الحركة، والسعي إلى تسلم قيادتها ودفعها على طريق إنجاز مهام التحرر الوطني، للتمكن، فيما بعد، من الانتقال إلى إنجاز مهام التحرر الاجتماعي(٣).

١ ـ التعريب: الشرط الذي لا بد منه لمقاربة المسألة القومية العربية

شهد مطلع الثلاثينات انعطافاً جذرياً في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين. ففي أعقاب الأحداث الثورية التي اندلعت في شهر آب (اغسطس) **١٩٢٩**، تمكن الشيوعيون الفلسطينيون من تلمس خصوصية هذه المسألة، وتصدوا جدياً لحل معضلاتها. وقد تم ذلك في ظروف بدء العملية التاريخية التي أدت إلى انتقال مواقع المسؤولية الرئيسية، داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني من أيدي اليهود إلى أيدي العرب وإلى تحويل مركز الثقل الرئيسي في عمل الحزب ونشاطه من القطاع اليهودي إلى القطاع العربي.

فقيادة الأممية الشيوعية انتقدت، في أعقاب انتفاضة آب (اغسطس) **١٩٢٩**، السلبية التي ظهرت في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني لحظة اندلاع الأحداث الثورية، وأكدت أن نواقص الحزب وأخطاءه، خلال الانتفاضة الفلسطينية، قد نجمت عن عجزه عن سلوك نهج واضح وصريح باتجاه تعريب صفوف الحزب من القاعدة إلى القمة، كما نجمت عن توظيف قوى الحزب وامكانياته على نحو خاطيء. فدعت تلك القيادة الشيوعيين الفلسطينيين إلى تجاوز النواقص والثغرات التي ظهرت خلال نشاطهم، وذلك من خلال السعي الجدي لإنجاز تعريب صفوف الحزب وتوجيه نشاطه الرئيسي باتجاه العمال والفلاحين العرب، وإعارة اهتمام أكبر للمسألة القومية العربية، وتوثيق الصلات والروابط مع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية المجاورة(٤).

ولكن قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين، على الرغم من التوجيهات العديدة التي تلقتها من قيادة الأممية الشيوعية، بقيت تعارض عملياً سياسة التعريب، وتتذرع بمختلف الحجج والمبررات لعرقلة تنفيذها. وكان من أهم أسباب معارضتها لهذه السياسة عجزها الموضوعي والذاتي عن فهم طبيعة المسألة القومية في فلسطين، ونظرتها إلى شعار التعريب من

وجهة نظر وحيدة الجانب، حيث كانت تعتقد أن التعريب يعني، تغيير الكوادر اليهودية بالكوادر العربية على رأس الحزب. وهكذا بقيت قيادة الحزب عاجزة، طوال مرحلة العشرينات، عن استيعاب حقيقة مضمون شعار التعريب، الذي كان يعني، أساساً، تغيير وجهة نشاط الحزب من القطاع اليهودي إلى القطاع العربي.

وفي شهر أيار (مايو) ١٩٣٠، أعلنت دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، أن سياسة التعريب لا يمكن أن تنجز قبل إنجاز «سياسة البلشفة». وقد عنت هذه السياسة، في نظر قادة الحزب «تضلع الرفاق العرب في العلوم الماركسية، وتجربتهم في الكفاح اليومي، وإخلاصهم للمبادىء الشيوعية». فكانت قيادة الحزب تؤكد أنه ينبغي «على الرفاق العرب، الذين يتوصلون للقيادة، أن يكونوا من الذين اعتقلوا وعذبوا وشردوا في سبيل مبادئهم، وبقوا صامدين ومخلصين لمبادئهم الثورية»[٥].

ولعب الموفدون العرب، من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى جامعة كادحي شعوب الشرق في موسكو، دوراً رئيسياً في وضع مسألة التعريب، من جديد، على بساط البحث أمام القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وكان الدارسون العرب في موسكو متيقنين من تأييد الأممية الشيوعية لموقفهم تجاه هذه المسألة، خصوصاً بعد صدور قرار السكرتاريا السياسية للأممية الشيوعية، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، حول الانتفاضة الفلسطينية.

وتجاه استمرار المعارضة، غير المعلنة، التي أظهرتها قيادة الحزب في فلسطين تجاه تطبيق سياسة التعريب، قرر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية التدخل فعلاً، وبشكل مباشر، من أجل حسم هذه القضية، فقام باستدعاء قادة الحزب المعارضين لسياسة التعريب إلى موسكو للعمل في أجهزة الأممية الشيوعية، وكان أبرزهم الأمين العام للحزب «أبو زيام» وعضو السكرتاريا والمكتب السياسي «نداب»، وقرر، في الوقت ذاته، إنهاء فترة دراسةالكوادر العربية في جامعة كادحي شعوب الشرق، وكان أبرزهم «محمود الأطرش»، وإيفادهم إلى فلسطين للاشتراك في إنجاز خطة التعريب.

ويسترجع «محمود الأطرش» ذكرياته عن تلك الفترة، فيكتب: «في أواخر ربيع العام ١٩٣٠، توجهت إلى فلسطين بعدما مكثت بضعة أسابيع في استانبول. . .، وتوجهت إلى مدينة يافا في فلسطين فوصلتها في شهر تموز (يوليو) ١٩٣٠، واتصلت بالحزب وبالسكرتاريا الحزبية خلال اليوم الأول من وصولي لأرض الوطن. . . وقد طلبت مني قيادة الحزب التوجه إلى مدينة القدس [حيث] كنت أقوم بتحرير المناشير وجريدة الحزب السرية 'إلى الأمام'، باللغة العربية، والنشرات الحزبية.وكانت صلاتي بالرفاق اليهود تزداد متانة يوماً بعد يوم، وبالأخص الذين كانوا يؤيدون خطة التعريب، ومنهم «شفارتس»، و«افرومشي»، و«فرايم فوزيكو»، و«رات غيبر» وغيرهم. وقد علمت، عن طريق السكرتاريا، باستعداد كاتب

الحزب الأول «أبو زيام»، وكذلك «نداب» عضو السكرتاريا، للسفر إلى الاتحاد السوفياتي، فاستبشرت بسفرهما خيراً، لأنهما كانا من أكبر أعداء خطة التعريب»[٦].

إثر وصول الكوادر العربية، التي كانت تدرس في موسكو، إلى فلسطين، بدأت حملة واسعة في صفوف الحزب لعرض خطة التعريب على المنظمات الحزبية، وجرت الاستعدادات للتحضير لانعقاد المؤتمر السابع للحزب، الذي كان مدعواً لتكريس الخطة الجديدة في ممارسة الحزب العملية، فأعرب عدد من الشيوعيين اليهود عن تخوفهم من تناقص أهمية دورهم، بين صفوف الحزب، بعد إنجاز سياسة التعريب، «غير أننا قد شرحنا لهم بأن التعريب لا يعني مطلقاً أن دور الشيوعيين اليهود سيتضاءل، بل على العكس من ذلك، فعندما تتوسع منظمات الحزب ويزداد تأثيره بين الجماهير الكادحة العربية، ستزداد أهمية الدور الذي يلعبه الرفاق اليهود بهدف الحفاظ على نفوذ الحزب، وزيادة تأثيره بين صفوف الكادحين اليهود»[٧].

ولكن، وعلى الرغم من تخوف بعض أعضاء الحزب اليهود من نتائج تطبيق الخطة الجديدة، إلا أنه تبينّ أن عدداً كبيراً من الشيوعيين اليهود كانوا يؤيدون خطة التعريب «وبالأخص بعد أن بسطنا أمامهم المقصود من هذه الخطة، وبيَّنا لهم أن التعريب ليس بخطة شوفينية، كما يزعم البعض، وهي لا تعني التعصب للعرب أو لكل ما هو عربي، ولم تطرح لمعاداة الرفاق اليهود ودفعهم إلى الصفوف الخلفية من الكفاح. كلا، لا شيء من ذلك، إنها ليست سوى خطة سياسية علمية مدروسة، وضعت على أسس ماركسية ـ لينينية، وتعبر عن مرحلة تاريخية معينة ومحتومة من تاريخ النضال من أجل الاشتراكية، هي مرحلة التحرر الوطني والاستقلال. وبما أن فلسطين قطر مستعمر، يستعمره الامبرياليون البريطانيون بمساعدة الرأسمالية الصهيونية العالمية، لذلك فإن المرحلة الأولى للسير نحو الثورة الاشتراكية تقتضي، أولاً وقبل كل شيء، التحرر من نير الامبرياليين البريطانيين ومن نير الصهيونية»[٨]. وهكذا كان أنصار خطة التعريب يؤكدون أن طبيعة المرحلة الثورية التي تجتازها فلسطين، وهي مرحلة الثورة الوطنية التحررية، تستدعي أن تلعب الجماهير العربية فيها الدور الرئيسي، كما تستدعي أن تخرج، من بين صفوف هذه الجماهير تحديداً، قيادة ثورية، قادرة على تحمل مسؤولية النضال، في سبيل إنجاز مهام هذه المرحلة.

انعقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني بمدينة القدس، في أواسط شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، بمساهمة ٤٠ مندوباً، وباشتراك ممثل عن قيادة الأممية الشيوعية هو الهنغاري «هانز»[٩]. وللمرة الأولى في تاريخ الحزب، كان عدد المندوبين العرب إلى مؤتمر الحزب يساوي عدد رفاقهم اليهود. وقد ناقشوا جميعاً في بداية أعمالهم، قرار السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، المقرر في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، حول انتفاضة آب (اغسطس) ١٩٢٩ في فلسطين، كما ناقشوا نص الرسالة المفتوحة التي وجهتها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، بتاريخ ٢٦ تشرين

الأول (اكتوبر) ١٩٣٠، إلى جميع أعضاءالحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد أعرب مندوبو المؤتمر عن تأييدهم المطلق لقرارات قيادة الأممية الشيوعية بخصوص الأوضاع في فلسطين وداخل الحزب، وأدانوا الأخطاء السياسية التي ارتكبتها القيادة القديمة للحزب، «التي، وإن تمكنت من إنجاز العديد من الأعمال الثورية، إلا أنها قد عجزت عن اتخاذ موقف سليم تجاه المسألة القومية، كما عجزت عملياً عن تحمل مسؤولية إنجاز مهام التعريب»[١٠].

وقد اعترف المؤتمر، عند تحليله لمخاطر الانحرافات التي تعرض لها الحزب خلال مسيرته، بأن تأثير «الشوفينية الصهيونية اليهودية»، الذي ترجم عملياً بتباطؤ وتيرة التعريب، قد شكل الخطر الرئيسي على الحزب. وحذر المؤتمر ، في الوقت ذاته، من خطر الانحرافات الأخرى، على مسيرة الحزب، ودعا إلى محاربة تأثير «النزعة القومية [الشوفينية] العربية»[١١]؛ كما ناقش مندوبو المؤتمر السابع، بإسهاب، خطة الأممية الشيوعية الجديدة، وأعربوا بالإجماع عن تأييدهم المطلق لخطة التعريب، على اعتبار أن المرحلة الثورية التي تجابهها فلسطين هي مرحلة الثورة الوطنية التحررية، وأشاروا إلى أهمية تطوير عمل الحزب بين جماهير الأقلية اليهودية، والنضال من أجل تحقيق مطالبها «في إطار الديمقراطية، والتحرر الوطني والاجتماعي»[١٢].

وفي إطار خطة التعريب، ناقش المؤتمرون المسألة التنظيمية، وأدخلوا عدداً من التعديلات على بنية منظمات الحزب. فقبل انعقاد المؤتمر السابع، كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يقوم على قاعدة الخلايا المختلطة، التي كانت تضم العرب واليهود جنباً إلى جنب، في كافة مناطق تواجد الحزب. وقد رأى مندوبو المؤتمر السابع أن هذا الشكل التنظيمي كان يشكل أحياناً عائقاً أمام نشاط منظمات الحزب، خصوصاً بالنسبة للقضايا الأمنية. وانطلاقاً من هنا، فقد قرر المؤتمر أن تتشكل اللجان المسؤولة في الحزب، بصورة عامة، على نمط اللجنة المركزية، من الرفاق العرب واليهود؛ وأن تتشكل في الأحياء العربية، مثل حي العجمي من يافا وفي أحياء القدس القديمة، خلايا خاصة بالشيوعيين العرب، وأن تتشكل في الأحياء اليهودية، خصوصاً في مدينة تل ـ أبيب، خلايا خاصة بالشيوعيين اليهود. أما في الأحياء المختلطة وفي أماكن العمل المختلطة، فتتشكل خلايا عربية ـ يهودية مختلطة تضم العرب واليهود جنباً إلى جنب[١٣].

وهكذا، انتخب المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، في ختام أعماله، لجنة مركزية جديدة ضمت، ولأول مرة في تاريخ الحزب، أغلبية من الشيوعيين العرب، كان من بينهم «محمود الأطرش» و«نجاتي صدقي» و«يوسف خلف»، و«علي الجيباوي». وفي الاجتماع الأول للجنة المركزية الجديدة، جرى انتخاب أعضاء المكتب السياسي وأعضاء السكرتاريا الثلاثة وهم «جوزيف بيرغر» و«نجاتي صدقي»، و«محمود الأطرش»[١٤].

٢ ـ تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين

ساهم الموفدون العرب، من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى جامعة كادحي شعوب الشرق في موسكو، مساهمة فعالة في طرح المسألة القومية، كنقطة مركزية، على جدول أعمال الحركة الشيوعية في فلسطين، في الفترة التي أعقبت انتفاضة آب (أغسطس) **١٩٢٩** الثورية. وقد توصل الدارسون العرب في موسكو، وبعد سلسلة من المناقشات المطولة «التي كانت تجري داخل الاجتماعات الرسمية وخارجها، في المطعم أحياناً، وأحياناً أخرى في الشارع أو في غرف النوم»، إلى تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، بكونها خصوصية نابعة عن موقع الأقلية القومية اليهودية في البلاد، «كأقلية قومية مميزة بالنسبة لمجموع الشعب العربي الفلسطيني وعلى حسابه»، كما توصلوا إلى تحديد دور هذه الأقلية، «كآلة ظلم وعدوان، في أيدي الامبرياليين البريطانيين والرأسماليين الصهيونيين، ضد حركة التحرر الوطني والاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني الكادح»[١٥].

وعلى هذا الأساس، فقد أعرب الدارسون العرب عن معارضتهم لاستمرار التوجه «البيشوفي»* السابق للحزب، والذي ركز الجهود، في الدرجة الأولى، على العمل بين أوساط الأقلية اليهودية في فلسطين، وأكدوا أنه من الخطأ، الاستناد «على هذه الأقلية القومية، كقاعدة للثورة الوطنية التحررية القادمة في فلسطين، كخطوة أولى على طريق الثورة الاشتراكية، وذلك على اعتبار أن الأقلية اليهودية، بسيرها على طريق السياسة الصهيونية، التي ينتهجها الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية، لن تكون سوى قاعدة للعدوان، على أبسط حقوق الجماهير العاملة، وجماهير الفلاحين العرب، بهدف توطيد أسس الامبريالية البريطانية والرأسمال الصهيوني العالمي». وأشار الدارسون العرب، في الوقت ذاته، إلى أن موقع الأقلية اليهودية في فلسطين، «كأقلية مميزة، على حساب مصالح الشعب العربي الفلسطيني»، لا يجب أن يمنع الحزب الشيوعي الفلسطيني «من العمل، بكافة الوسائل، في وسط هذه الأقلية على أساس أممي، بهدف جذب الجماهير العاملة، والعناصر الديمقراطية، والفئات التقدمية، إلى صفوف الحزب والحركة الوطنية التحررية، بعد انتزاعها من تأثير الصهيونية، والنضال من أجل تلبية مطالبها الشرعية، التي لا تختلف في جوهرها عن مطالب جماهير الشعب العربي الكادحة، والسعي من أجل إيجاد الحلول لقضاياها، القريبة والبعيدة، في إطار الكفاح الوطني التحرري والاجتماعي، الذي تخوضه جماهير الشعب العربي الفلسطيني العاملة»[١٦].

---

*البيشوف: كلمة عبرية تعني «مستوطنة» أو «استيطان»، وكان هذا التعبير يطلق مجازاً، على المستوطنين الصهيونيين بأسرهم في فلسطين، قبل قيام اسرائيل، أيام الانتداب البريطاني، وعلى كافة مؤسساتهم وتنظيماتهم.

كانت المسألة القومية، بارتباطها مع خطة التعريب، من أبرز القضايا التي ناقشها مندوبو المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث أكدوا أن انتفاضة آب (اغسطس) ١٩٢٩ في فلسطين، «وضعت الحركة الثورية الفلسطينية، تجاه مجموعة من القضايا الهامة، من أبرزها قضية العلاقة بين حركة الجماهير العربية التحررية الثورية، والمسألة القومية». وقد أكد المؤتمر، عند تحديده لخصوصية المسألة القومية في فلسطين، «أن مركز المسألة القومية في فلسطين، يكمن في الموقع الخاص الذي تحتله الأقلية اليهودية»، وأشار إلى أن «عدم استيعاب هذه المسألة، بشكل واضح، والطريقة المجردة التي عولجت فيها كانا، ودون أدنى شك، السببين الرئيسيين للأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي الفلسطيني، أكان ذلك فيما يتعلق بالعمل بين الجماهير، أم بين صفوفه بالذات»(١٧).

كما أكد المؤتمر، عند تحليله للدور الذي تلعبه الأقلية الاستيطانية اليهودية في فلسطين، أن هذه الأقلية، «الواقعة تحت تأثير الصهيونية، تلعب دور عميل مباشر، للامبريالية الانكليزية، تستخدمه في قمع الحركة الوطنية التحررية العربية»، وأشار إلى أن الصهيونية «لا تمثل أداة في أيدي الامبريالية الانكليزية فحسب، بل تمثل، أيضاً، قاعدة متقدمة، تستخدمها الامبريالية في اضطهاد واستغلال الجماهير العربية». وقد حاول المؤتمر أن يبرهن على صحة استنتاجاته هذه، بصدد الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في فلسطين، بالاعتماد على الوقائع الرئيسية التالية:

(أ) احتلت الامبريالية الانكليزية فلسطين، بعد هزيمة الامبريالية الالمانية، واستخدمت المهاجرين اليهود في صراعها مع الحركة العربية التحررية.

(ب) ركز الرأسماليون اليهود، الذين كانوا يبحثون عن أرض لهم، لإقامة دولتهم المستقلة، جهودهم على فلسطين بالذات، واستغلوا الأوضاع المزرية لجماهير اليهود في بلدان أوروبا الشرقية، لتنفيذ مخططاتهم بمساعدة من الامبريالية الانكليزية.

(ج) ارتبطت سيرورة الاستيطان اليهودي في فلسطين، بمصادرة واسعة لأراضي صغار الفلاحين العرب، واستطاع الصهاينة انتزاع أكثر من مليون و٢٥٠ الف دونم من الأراضي العربية، كما صادروا ملكيات الألوف، من العائلات الفلاحية، لإقامة المستوطنات الصهيونية. ومن هنا، يتحول النضال ضد الصهيونية، إلى قاعدة لاندلاع الثورة الزراعية في فلسطين.

(د) أدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم. والعامل اليهودي، بفضل الأموال التي ترسلها البرجوازية اليهودية من العالم أجمع إلى فلسطين، يحتل موقعاً متميزاً بالنسبة للعامل العربي. وتهتم البرجوازية اليهودية بالحفاظ على الموقع المتميز الذي يحتله العامل اليهودي، وذلك بهدف منع قيام أي تنظيم عمالي أممي، وتعميق الهوة التي تفصل العامل اليهودي عن العامل العربي(١٨).

ومع ذلك، فقد أشار المؤتمر إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الأقلية اليهودية في فلسطين، ستؤدي إلى تسريع عملية التمايز الاجتماعي، داخل الحركة الصهيونية، وإلى عزل قسم من العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، بعد أن يتيقنوا أن مستقبلهم «لا يرتبط بالدولة اليهودية الصهيونية، وإنما يرتبط بالنضال ضد برجوازيتهم»[١٩].

٣ ـ المسألة الزراعية جوهر المسألة القومية العربية في فلسطين

اعتبر المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني أن المسألة القومية، في بلد مستعمر كفلسطين كان يواجه استعماراً استيطانياً، هي في جوهرها، ، مسألة زراعية؛ وانتقد، في هذا السياق، مواقف القيادة القديمة، التي عجزت عن تطوير نشاط الحزب، بين صفوف الفلاحين العرب، والتي اتسم نهجها العام، بالتقليل من أهمية الحركة الفلاحية في البلاد.

كما أعار مندوبو المؤتمر السابع، اهتماماً كبيراً لمعالجة المسألة الزراعية في فلسطين، وأقروا، في ختام أعمالهم، قرارين مطوّلين، حول هذه المسألة، نُشر الأول منها تحت عنوان: «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»؛ ونشر الثاني تحت عنوان: «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»[٢٠]. وقد صدر هذان القراران، عام ١٩٣٤، في الكتاب الخاص الذي أعدته لجنة من معهد ماركس ـ انغلز ـ لينين في موسكو تحت عنوان: «الوثائق البرنامجية للأحزاب الشيوعية في الشرق». وقد نقل الياس مرقص هذين القرارين إلى العربية بالاعتماد على كتاب:

Ivar Spector: The Soviet Union and the Muslim world 1917-1958, University of Washington, 1958.

وكان «سبيكتور» قد اعتمد، بدوره، على الكتاب الخاص الصادر في موسكو عن معهد ماركس ـ انغلز ـ لينين تحت اشراف: ماديار، ميف، اراخيلا شفيلي وسافاروف[٢١].

أكد القرار الأول أن الثورة الزراعية، هي المهمة الثورية الرئيسية، في بلد زراعي كفلسطين،وذلك بعد أن استعرض الأوضاع المعيشية الصعبة في الريف العربي، والاضطهاد القاسي الذي يعاني منه الفلاحون، والعمال الزراعيون العرب، على أيدي الامبريالية الانكليزية، والحركة الصهيونية، وكبار ملاك الأرض العرب، كما دعا إلى ضرورة العمل، على زيادة عدد كوادر الحزب، «القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح»، وأكد أن تعريب الحزب، «أي تحويله إلى حزب حقيقي، للجماهير الكادحة العربية، هوالشرط الأول والرئيسي، لضمان نجاح عمل الحزب في الأرياف»، وأشار إلى أهمية استخدام لغة بسيطة، في الدعاية بين الفلاحين، وإلى ضرورة إنشاء لجان منتخبة، من قبلهم، تتمتع بثقتهم، لتحمل مسؤولية قيادة نضالهم[٢٢]. وقد حدد القرار الشعارات

الرئيسية، التي ينبغي أن يناضل الشيوعيون خلفها في الأرياف، وهي: (أ) «الإطاحة بالامبريالية البريطانية، التي تستعبد الفلاحين، وتساند الاستعمار الصهيوني، والاستثمار الاقطاعي الرأسمالي للفلاحين». (ب) «الأرض لمن يزرعها، ولا خمس أو ثلث يُدفع عليها». (ج) «ولا دونم واحد للغاصبين الامبرياليين والصهيونيين». (د) «مقاومة الفلاحين المسلحة، لأي محاولة تُبذل، لمصادرة محاصيلهم أو أراضي الحرث». (هـ) «الاستيلاء الثوري على الأراضي العائدة للحكومة، وللمعمّرين اليهود الأغنياء، وللطوائف الصهيونية، ولكبار الملاكين والمزارعين العرب، وتوزيعها، من قبل لجان الفلاحين، على الفلاحين المعدمين وعلى صغار الفلاحين وعلى البدو»[٢٣].

أما القرار الثاني، فقد استعرض كافة جوانب المسألة الزراعية في فلسطين، وأشار إلى أن مهمة الحزب الشيوعي الفلسطيني، بوصفه طليعة للطبقة العاملة، «الطبقة الوحيدة التي تتطابق مصالحها، في المرحلة الراهنة، تطابقاً أساسياً مع مصالح جماهير الفلاحين»، أن مهمته تلك، تتجسد بالعمل على «توجيه القوى الفلاحية النشيطة باتجاه النضال الحازم ضد الامبريالية»، وتنمية «أساليب ثورية في حل المسألة الزراعية»، واعتبار أن الحل الوحيد للمسألة الفلاحية في فلسطين، «يكمن في النضال الثوري الحازم الذي تخوضه جماهير الفلاحين الأساسية، تحت قيادة الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الشيوعي، ضد الامبرياليين والصهيونيين والملاكين العرب»[٢٤].

وبعد أن استعرض القرار المراحل التي مر بها المشروع الصهيوني، الموجه أساساً ضد مصالح الجماهير الكادحة العربية، أشار إلى أن الصهيونية قد تحولت،نتيجة الدعم الذي نالته من الامبريالية، «إلى أداة للامبريالية البريطانية، تستخدمها للقضاء على حركة التحرر القومي للجماهير العربية»، وأكد أن النضال ضد الصهيونية في فلسطين، بات تعبيراً طبيعياً وحتمياً عن استياء الجماهير العربية عامة، «لدرجة أنه ليس ثمة حزب واحد من الأحزاب العربية، بما فيها الأحزاب الممثلة للأفندية والكومبرادور، يستطيع أن يرفض استخدام الشعارات المناهضة للصهيونية».

وقد لاحظ القرار أن ظهور الحركة المناهضة للصهيونية في فلسطين، على «شكل حركة مناهضة لليهود»، قد منح «فرصة للامبرياليين الانكليز والبرجوازيين اليهود، جنباً إلى جنب مع ملاكي الأرض العرب، لكي يحولوا سخط الجماهير العربية، في قناة النضال، ضد الأقلية القومية ككل»؛ وأكد، في هذا السياق، أنه من الخطأ النظر إلى الامبريالية والصهيونية والسكان اليهود «ككل عضوي واحد» (وهم كذلك، في الوقت الحاضر، بالنسبة للجماهير العربية)، ودعا الجماهير العربية إلى إعارة انتباه دقيق للتناقضات الداخلية، التي تظهر وسط التجمع الاستيطاني :اليهودي في فلسطين، والاستفادة منها على نطاق واسع، والسعي إلى دفع

البروليتاريا اليهودية، «للالتحاق بجبهة النضال ضد الامبرياية، والانضمام إلى معسكر حركة التحرر القومي والاجتماعي للجماهير العربية»[٢٥].

٤ ـ المسألة القومية في فلسطين جزء من المسألة القومية العـربية الشاملة

شدد الشيوعيون الفلسطينيون، في مطلع الثلاثينات، على أهمية النظر إلى المسألة القومية العربية في فلسطين، بارتباطها الوثيق مع المسألة القومية العربية العامة التي كانت تجابهها الشعوب العربية، في مختلف أقطار العالم العربي. . . ولم يكن هذا «التوجه الوحدوي» جديداً على الشيوعيين الفلسطينيين. فمنذ أواسط العشـرينات، دعت قيـادة الحزب الشيـوعي الفلسطيني إلى توثيق الروابط بين شعوب بلدان المشرق العربي، في نضالها ضد الامبريالية، وإلى إقامة مركز واحد لقيادة نشاط الأحزاب الشيوعية، في هذه المنطقة. غير أن قيادة الأممية الشيوعية بقيت تعارض، طوال تلك المرحلة، هذا «التوجه الوحدوي» لقيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتؤكد أن مسألة إقامة اتحاد شيوعي عربي، لا يمكن أن تطرح إلا بعد تعريب صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولم يظهر التغيير في موقف الأممية الشيوعية، تجاه هذه المسألة، إلا بعد صدور قرار السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، حول الانتفاضة الفلسطينية، فبعد أن شدد، القرار المذكور، على ضرورة انتهاج سياسة، واضحة وصريحة، باتجاه تعريب صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، من القاعدة إلى القمـة، أشار إلى ان المحتوى، السيـاسي والاجتماعي، للثـورة البرجـوازية الديمقراطية، في فلسطين وفي بلدان المشرق العربي، هو الإطاحة بالاستعمـار وتحقيق الوحدة القومية بين جميع الأقطار العربية، وإنجاز الثورة الزراعية. وعلى طريق انجاز هذه المهمات، دعا القرار، إلى إقامة اتحاد للأحزاب والمنظمات الشيوعية في البلدان العربية.

فقد كان شعار وحدة النضال، القومي العربي المعادي للامبريالية، من أبرز الشعارات التي رفعها الشيوعيون، في بلدان المشرق العربي في تلك الفترة. ففي الأول من تموز (يوليو) ١٩٣٠، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، في البيان الذي أصدرته للإعلان عن وجود الحزب باسمه الصريح، إلى تصعيد النضال المعادي للامبريالية، في سوريا ولبنان، من أجل ضمان الاستقلال التام وتوحيد البلدان العربية[٢٦]. وفي عام ١٩٣١، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، في مشروع الوثيقة البرنامجية التي طرحتها على منظمات الحزب، إلى تصعيد النضال، في مصر والسودان، من أجل ضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل، ومن أجل تحرير الشعوب العربية، كافة، من نير الامبريالية، ومن أجل اتحاد شامل للشعوب العربية[٢٧].

وقد رأت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ظروف تنامي النشاط الشيوعي الوحدوي في المنطقة، أن الفرصة باتت مؤاتية، خصوصاً بعد البدء بتنفيذ خطة التعريب، للعمل على توثيق الروابط، بين الأحزاب الشيوعية في بلدان المشرق العربي، وإيجاد الأشكال التنظيمية، القادرة على توحيد جهود الشيوعيين، في النضال الوطني والاجتماعي، على صعيد المشرق العربي ككل، وذلك من خلال السعي إلى إقامة اتحاد للأحزاب الشيوعية العربية. فأكدت قيادة الحزب، في هذا السياق، أن «التعاون القائم بين الامبرياليين الفرنسيين والبريطانيين، بهدف إجهاض الحركة الثورية العربية، يجعل من الضروري السعي إلى توثيق التعاون، بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية... وحينما تتوفر الظروف [الموضوعية] المؤاتية، في جميع البلدان العربية، سيتشكل حتمًا، الاتحاد الشيوعي في البلدان العربية، وسيتحول إلى رافعة قوية لمجموع الحركة الثورية العربية»[٢٨].

وهكذا كان شعار «الاتحاد الشيوعي العربي» مرتبطاً بالسياسة العامة، الرامية إلى تحقيق الوحدة القومية لجميع الشعوب العربية. ففي عام ١٩٣١، عقد الحزبان الشيوعيان في فلسطين وسوريا اجتماعاً خاصاً، لتحديد موقف الشيوعيين من القضايا القومية التي كانت تجابهها الشعوب العربية، وأصدرا، إثر هذا الاجتماع، بياناً مطولاً تحت عنوان: «مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية»[٢٩]؛ يعتبر وثيقة تاريخية بالغة الأهمية، إذ أنه وضع المسألة القومية العربية في واقعها التاريخي الملموس، وأعطى تصوراً شاملاً وعميقاً، للأوضاع السياسية والاجتماعية في مجموع البلدان العربية، كما ربط شعار الوحدة العربية بالنضال ضد الامبريالية. ولأول مرة، في تاريخ الفكر السياسي العربي الحديث، طرحت فكرة الوحدة العربية، على أساس شموليتها، للبلدان العربية الواقعة في مشرق العالم العربي وفي مغربه على حد سواء.

فقد أشار البيان، في البدء، إلى أن حل المسألة القومية يمثل «إحدى المهمات الجوهرية للنضال التحرري الثوري ضد الامبريالية على أرض الشرق الأوسط الواسعة»، وأكد أن جوهر المسألة القومية العربية «يكمن بالضبط في أن الامبريالية الانكليزية والفرنسية والإيطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي، الذي كان يتشكل من الشعوب العربية، وفي إبقاء البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية»[٣٠]. وبعد أن أشار البيان إلى طموح الشعوب العربية إلى الوحدة القومية والتخلص من الامبريالية الأجنبية، أكد أن الجماهير العربية باتت تشعر أنه يتوجب عليها «أن توحد جهودها، في ما هو مشترك بينها من وحدة اللغة والشروط التاريخية، واضعة نصب عينيها عدوها المشترك»، وأن تناضل من أجل «الحصول على الاستقلال الوطني وإقامة دول عربية تتمكن، بعد ذلك، على أساس قرار متخذ بحرية، من أن تتوحد على أسس فيدرالية».

أما فيما يتعلق بالدور الملقى على عاتق الشيوعيين في النضال القومي التحرري، فقد أوضح البيان أن الأحزاب الشيوعية، في البلدان العربية، لن تتمكن من تبوء الموقع الطليعي، في هذا النضال، إلا بعد أن تنجح بتعبئة وتنظيم الجماهيرالواسعة من العمال والفلاحين، ودفعها إلى النضال ضد الامبريالية، ومن أجل التحرر الوطني للشعوب العربية؛ «ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة، التي خلقتها الامبريالية ومصالح الأسر المالكة في كل بلد، بل أيضاً على النطاق العربي، من أجل الوحدة القومية للشرق العربي كله...».

وأوصى البيان، في هذا السياق، الأحزاب الشيوعية، في البلدان العربية، بالعمل «على إقامة اتصال أكثر انتظاماً وأكثر ثباتاً، بهدف تبادل التجربة وتنسيق العمل، في البدء، بين الأحزاب الشيوعية، في مصر وسوريا وفلسطين وشيوعيي العراق، دون أن يغيب عن النظر كسب شيوعيي طرابلس وتونس ومراكش والجزائر، إلى هذا التعاون فيما بعد»[٣١].

---

(١) «الحزب الشيوعي والحركة القومية العربية في فلسطين»، الأممية الشيوعية وفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩ ــ ٢٤٠.

(٢) ماهر الشريف، «الاسلوب اللينيني في معالجة المسألة القومية الكولونيالية»، **الطريق** (بيروت)، العدد الخامس، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ٢٣ ــ ٣٦.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، «حول حركة الانتفاضة في عربستان»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١١، ٥ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص ١١٦؛ والعدد ١٢، ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص ١٢٦ و١٢٧ (الطبعة الفرنسية).

(٥) محمود الأطرش، «فلسطين والشرق العربي» **طريق الكفاح** (مذكرات)، القسم الأول، ص ١٠١ و١٠٢ (مخطوطة غير منشورة)؛ بوب (يافا)، «المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد الخامس، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٨٢.

(٦) محمود الأطرش، «طريق الكفاح»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ ــ ١٢٢.

(٧) محمود الأطرش، **مقابلة**، أجريت معه في مدينة الجزائر، في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

(٨) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١ و١٣٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٤.

(١٠) بوب، «المؤتمر السابع للحزب...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٥ و١٣٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣٧.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١١٤ و١١٥.

(١٧) مصطفى سعدي (يافا)، «المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد الخامس، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٨٣.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) «مهمات الحزب الشيوعي في فلسطين»، **الشرق الثوري** (موسكو)، العددان الأول والثاني، ١٩٣٢، ص ٢٩٧ ــ ٣١٧ (بالروسية). الياس مرقص، **الأممية الشيوعية والثورة العربية**، بيروت: دار الحقيقة، تموز (يوليو) ١٩٧٠، ص ١١٩ ــ ١٧٣.

(٢١) «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»، الشرق الثوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٨ ــ ٣٠٢، الياس مرقص، الأممية الشيوعية والثورة العربية» **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ ــ ١٣١.

(٢٢) الياس مرقص، «الأممية الشيوعية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣ و ١٢٤.

(٢٣) «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، **الشرق الثوري**، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٢ ــ ٣١٧؛ الياس مرقص، الأممية الشيوعية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٢ ــ ١٧٣.

(٢٤) الياس مرقص، الأممية الشيوعية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٥ و ١٦٦.

(٢٥) س، «بيان الحزب الشيوعي السوري» (رسالة من سوريا)، **الأممية الشيوعية**، العدد ٢٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٣٠، ص ١٧٠١ ــ ١٧٠٣ (بالفرنسية).

(٢٦) الحزب الشيوعي المصري، «مشروع برنامج عمل»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٥٠، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، ص ٥٤٦، (بالفرنسية).

(٢٧) بوب (يافا): «تقدم الشيوعية في البلدان العربية»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٨٩، ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠، ص ١١٤٠.

(٢٨) **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد الأول، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٨ ــ ١٠؛ والعدد الثالث، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٣٢؛ محمد دكروب، «جذور السنديانة الحمراء»، بيروت: دار الفارابي ١٩٧٤، ص ٥٣٠ ــ ٥٤٤؛ والياس مرقص، الأممية الشيوعية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧ ــ ٨١.

(٢٩) **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد الأول، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٨.

(٣٠) **المصدر نفسه**، العدد الثالث، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٣٢.

الفصل الرابع

تغليب الطبقي على الوطني
وتعثر مسيرة التعريب

تمكن الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب انتفاضة آب (أغسطس) ١٩٢٩، وفي ظل التوجه الجدي باتجاه التعريب، من مقاربة المسألة القومية العربية في فلسطين، واستطاع، في مؤتمره السابع، تحديد خصوصية هذه المسألة، وتلمس جوهرها، وكشف ارتباطها الوثيق بالمسألة القوميةالعربية الشاملة. غير أن هذه المقاربة، التي عبرت عن انعطاف في موقف الحزب، قد بقيت، في الواقع، مقاربة «انعزالية ـ يسارية»، وذلك بحكم الإطار النظري العام الذي حكمها، والذي استند، أساساً، إلى السياسة العامة التي أقرها المؤتمر العالمي السادس للأممية الشيوعية، في صيف عام ١٩٢٨، بالنسبة لدور الشيوعيين في المستعمرات وشبه المستعمرات.

فقد تخلت الأممية الشيوعية، في مؤتمرها السادس، عن شعار «الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية»، كإطار يجمع الشيوعيين والبرجوازيين الوطنيين، في النضال المعادي للامبريالية، واتخذت، بالاستناد إلى تجربة الثورة الصينية، موقفاً «انعزالياً» من البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة، حيث أكدت أن هذه الطبقة قد تحولت، في الواقع، إلى قوة «مضادة للثورة» و«مهادنة للامبريالية»، مما يستدعي رفض قيام أي تحالف، بين الحزب الشيوعي وبين أحزاب المعارضة البرجوازية «القومية ـ الاصلاحية». وقد دعا المؤتمر العالمي السادس للأممية، الأحزاب الشيوعية، في المستعمرات وشبه المستعمرات، إلى مجابهة سياسة البرجوازية الوطنية «الخيانية»، والنضال من أجل ضمان هيمنة الطبقة العاملة، على قيادة الثورة الوطنية التحررية المعادية للامبريالية، وطرح أمامها مهمات «يسارية» بعيدة المدى، ومستحيلة التحقيق، في ظروف تلك المرحلة، مثل مهمة إقامة السوفيات، ومهمة إنجاز الثورة الزراعية، ومهمة العمل على إقامة حكومة العمال والفلاحين، كخطوة على طريق إقامة ديكتاتورية البروليتاريا. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التوجه «الانعزالي ـ اليساري»

في سياسة الأممية الشيوعية، في تلك الفترة، على موقف الحزب الشيوعي، من المسألة القومية العربية في فلسطين، وأن يترك تأثيراته على السياسة التي انتهجها الشيوعيون الفلسطينيون، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

١ ـ سياسة «طبقة ضد طبقة» في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية في فلسطين

اعتبرت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال العشرينات كما رأينا، أن تصفية «التناقض القومي» العربي ـ اليهودي في البلاد، تتطلب النضال من أجل إبعاد العناصر «الإقطاعية ـ الدينية» عن قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، ودعت، اعتباراً من عام ١٩٢٦، إلى تشكيل منظمة «ديمقراطية ـ يسارية» عربية، تكون قادرة على تسلم زمام قيادة الحركة الوطنية العربية، من أيدي العناصر «الإقطاعية ـ الدينية»، وتوجيهها إلى طريق محاربة الامبريالية.

ولكن، وعلى الرغم من قناعتها بعدم إمكانية تطبيق شعار «الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية» على ظروف فلسطين، فقد دخلت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبناء على التوجيهات التي تسلمتها من اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في مفاوضات مباشرة مع عدد من زعماء الحركة الوطنية العربية، وبحثت معهم إمكانية قيام جبهة متحدة، تكون قادرة على تنسيق جهود كافة القوى المعادية للامبريالية الانكليزية، وللمشروع الصهيوني في فلسطين. ونجحت، بالفعل في تلك الفترة، في تنظيم عدة نشاطات مشتركة مع زعماء الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، كما حدث خلال حملة الانتخابات البلدية في القدس في عام ١٩٢٤، وخلال المظاهرات الاحتجاجية، التي نظمت لاستنكار زيارة اللورد بلفور إلى فلسطين في ربيع عام ١٩٢٥. غير أن الاتصالات التي كانت تدور، بين الشيوعيين وبين زعماء الحركة الوطنية العربية، لم تتجاوز، عموماً، حدود اتصالات التشاور وتبادل الآراء، وتبين سريعاً، للشيوعيين، أن تعزيز الطابع المعادي للامبريالية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية، لن يتم إلا إذا حدث تغير جذري في طبيعة تركيب قيادة هذه الحركة[1].

وهكذا، بدأ يتبلور الانعطاف في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني، تجاه قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، حتى قبل انعقاد المؤتمر العالمي السادس للأممية الشيوعية، وجرى تكريسه، بشكل نهائي، في الفترة التي أعقبت انتفاضة آب (أغسطس) ١٩٢٩ مباشرة. حيث جاء في الكراس الذي أصدره الحزب، في شباط (فبراير) ١٩٣٠، بمناسبة انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول في فلسطين، ما يشير إلى أن لهيب الانتفاضة الفلسطينية «لم يسلط الأضواء على فظاعة النظام الاستعماري، وعلى الطابع الرجعي للصهيونية فحسب، بل أظهر كذلك، وبشكل واضح، الفرق الشاسع بين مصالح العمال والفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة الثورية من جهة، وبين مصالح القوميين ـ الإصلاحيين، المسيطرين على الحركة القومية

العربية، من جهة أخرى». وانتقد الحزب السياسة التي ينتهجها زعماء الحركة الوطنية العربية في فلسطين، والقائمة على أساس شعار «المجلس التشريعي»، وأكد أن البرلمانية «هي هدف الزعماء الخونة، الذين يرون فيها وسيلة لتسلم المناصب العليا في الادارة، وفرصة للجلوس إلى جانب الامبرياليين الانكليز»، وطالب بالتخلي عن شعار البرلمان، كما دعا إلى ربط شعار تحرير فلسطين، بشعار إقامة حكومة عمالية فلاحية، «على اعتبار أن طبقة العمال والفلاحين، هي الطبقة الوحيدة التي تسعى فعلاً، وبشكل حقيقي، إلى تحرير فلسطين»[٢].

وقد حدد الحزب، في مؤتمره السابع، السياسة التي ينبغي أن يتبعها، داخل الحركة الوطنية العربية، ورسم الحدود الفاصلة بين مختلف المجموعات القومية العربية. فقد أشارت مقررات المؤتمر إلى أن «العناصر الاقطاعية وشبه الاقطاعية العربية» قد أدارت ظهرها، منذ وقت مبكر، للحركة الوطنية التحررية، وعقدت تحالفاً مع الامبريالية. أما المجموعات البرجوازية العربية، المعبرة عن الاتجاه «القومي ــ الاصلاحي»، والممثلة في اللجنة التنفيذية العربية، فقد «بدأت تنتقل إلى معسكر الامبريالية في المؤتمر العربي، الذي انعقد في صيف عام ١٩٢٨، وهي تسعى، منذ ذلك التاريخ، إلى عقد تسوية مع الامبريالية البريطانية». ولم يبق، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، كقوة معادية للامبريالية، سوى مجموعة «حمدي الحسيني»، التي تعبّر «عن الاتجاه الثوري البرجوازي الصغير، وتحتل موقعاً وسطياً بين حركة العمال والفلاحين الثورية، وبين البرجوازية العربية». وقد دعا المؤتمر، على الرغم من شكوكه بثبات المواقف الثورية لهذه المجموعة، إلى الاستفادة منها «في النضال ضد الامبريالية والصهيونية، وضد الإقطاعية العربية والبرجوازية اليهودية»[٣].

ثم حدد الحزب فيما بعد، وبوضوح أكثر، موقفه من الاتجاه «القومي ــ الثوري»، الذي تمثله مجموعة «حمدي الحسيني»، حيث أكد إمكانية «عقد اتفاقيات وقتية وظرفية» معها، وذلك بالاستناد إلى مبدأ «السير على حدة، والضرب معاً». وقد نبه الحزب، في هذا السياق، إلى ضرورة الحفاظ على الاستقلال الايديولوجي والتنظيمي الكامل للحزب الشيوعي، ودعا إلى توجيه نقد لاذع للمواقف «المتذبذبة وغير المنسجمة» التي تتخذها مجموعة «حمدي الحسيني»، خصوصاً تجاه المسألة الفلاحية الزراعية؛ طارحاً، في أعقاب مؤتمره السابع، مهمة العمل على ضمان هيمنة الطبقة العاملة العربية، على رأس الحركة الوطنية التحررية المناهضة للامبريالية، مؤكداً أن النضال، من أجل الاستقلال الوطني والوحدة القومية العربية، بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل الثورة الفلاحية الزراعية، الموجهة ضد الامبرياليين وعملائهم الصهاينة، وفي الوقت ذاته، ضد ملاكي الأرض العرب. وأشار الحزب إلى أن الإضرابات، والتظاهرات العمالية، ومساهمة العمال النشطة في النضال المعادي للامبريالية، تؤكد أن «الطبقة العاملة العربية الفتية قد بدأت النضال من أجل ضمان وتأكيد دورها التاريخي، في الثورة الزراعية المناهضة للامبريالية، وفي النضال من أجل الوحدة القومية»[٤].

وقد أكد الحزب أن حسم هذه القضية، وضمان الهيمنة الفعلية للطبقة العاملة، على الحركة الوطنية التحررية، يتطلب تصعيد النضال، السياسي والايديولوجي، ضد أحزاب وقوى البرجوازية الوطنية العربية، وكشف الطابع «الرجعي والخائن» للقومية ــ الإصلاحية، وذلك على جبهتين رئيسيتين: جبهة النضال من أجل الوحدة القومية العربية، وجبهة النضال من أجل انتصار الثورة الزراعية؛ منتقداً في هذا السياق، الموقف «الانفصالي»، الذي تقفه أحزاب البرجوازية «القومية ــ الإصلاحية» من شعار الوحدة العربية، ومؤكداً أن «القومية ــ الإصلاحية، في البلدان العربية، لا تتخطى، في نظرتها، الحدود السياسية التي أقامتها الامبريالية، والتي جزَّأت الشعوب العربية تجزئة مصطنعة، فاستسلمت أمام الملوك الإقطاعيين، أدوات الامبريالية، ورفضت أن تخوض النضال ضد الاستعمار على نطاق عربي شامل»[٥].

كما انتقد الحزب موقف «القومية ــ الإصلاحية» من شعار الثورة الزراعية، وأشار إلى أن القوميين العرب في فلسطين، «لا يبرزون القضايا الأساسية، في المسألة الزراعية الفلاحية، مثل حرمان الفلاحين من الأرض، والاستثمار الإقطاعي للقرية من قبل ملاكي الأرض، وضريبة الخمس، وعدم قدرة الفلاح على تسديد الديون»، كما أنهم، وهذا هو الأهم، لا يربطون حل المسألة الزراعية بالإطاحة بالسيطرة الامبريالية، وانهم، في المطالب الاصلاحية الجزئية التي يطرحونها لتحسين أوضاع الفلاحين العرب، لا يتجاوزون الإطار «الدستوري» لنظام الانتداب البريطاني[٦].

لقد انطبعت الشعارات التي رفعها الحزب، في ظل هجومه الشديد على البرجوازية «القومية ــ الإصلاحية» بطابع «انعزالي ــ يساري» واضح، وطغت المهمات «اليسارية» التي طرحها، الحزب، والتي كانت مستحيلة التحقيق في ظروف تلك المرحلة، على الموقف الثوري الجديد الذي تبناه تجاه المسألة القومية العربية في فلسطين.

فشعار الثورة الزراعية، لم يرتبط بمهمة النضال ضد الامبريالية والصهيونية وملاكي الأرض العرب فحسب، بل ارتبط كذلك بمهمة العمل على نشر فكرة مجالس السوفيات، بين صفوف الفلاحين العرب، والتمهيد لإقامة حكومة عمالية فلاحية، «قادرة وحدها على حل قضايا الفلاحين بأسرها».

أما شعار الوحدة القومية العربية، فلم يرتبط بمهمة النضال ضد الامبريالية وعملائها، وضد النزعة «الانفصالية» لأحزاب «القومية ــ الإصلاحية» فحسب، بل ارتبط كذلك بمهمة النضال من أجل إقامة اتحاد عمالي وفلاحي عربي شامل. ومع أن الحزب قد أشار إلى أن مساهمته في النضال القومي التحرري المناهض للامبريالية لا تشترط مسبقاً تبني شعار «الاتحاد العمالي الفلاحي العربي»، إلا أنه أكد، في الوقت ذاته، أنه ينبغي على الطبقة العاملة العربية، في نضالها القومي التحرري، «أن تشرح للجماهير أنه لن يكون هناك نصر دائم،

للاستقلال السياسي القومي، بدون ثورة زراعية فلاحية، وبدون إقامة حكومة العمال والفلاحين».

٢ ـ ممارسةالحزب في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية

أدركت السلطات الامبريالية، على الفور، أهمية الخطة الجديدة التي أقرها المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، ودورها، في حال نجاحها، في تنشيط عمل الحزب بين صفوف الجماهيرالعربية الكادحة، فقررت تصعيد حملتها القمعية ضد الشيوعيين، بهدف منعهم من تطبيق خطة التعريب.

فلم تمض أسابيع قليلة، على انتهاء أعمال المؤتمر السابع للحزب، حتى قامت سلطات الانتداب البريطاني، في فلسطين، باعتقال العضوين العربيين في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني: «محمود الأطرش» و«نجاتي صدقي»، إثر خروجهما من أحد الاجتماعات، في مدينة القدس، عشية الأول من شباط (فبراير) ١٩٣١. وفي ١٤ أيار (مايو) ١٩٣١، حكمت عليهما، محكمة خاصة في مدينة يافا، بالسجن لمدة ٢٤ شهراً بتهمة الانتماء إلى صفوف الحزب الشيوعي، ونشر الدعاية الشيوعية[٧]. وفي العام نفسه (١٩٣١)، قامت، السلطات الانكليزية، بإبعاد ٤٤ شخصاً إلى خارج فلسطين، وكان بينهم ١٧ شيوعياً يهودياً، وفي نيسان (ابريل) ١٩٣٢ اعتقلت ٨٠ ثورياً، من العمال العرب واليهود، في مختلف مناطق البلاد، بهدف منع الحزب الشيوعي من تنظيم حملة الأول من أيار (مايو). وقد بلغ عدد الثوريين المعتقلين، خلال عام ١٩٣٢، حوالي ٢٠٠ شخص، طُرد القسم الأكبر منهم إلى خارج فلسطين. وترافقت الاجراءات القمعية،التي اتخذتها سلطات الانتداب ضد الشيوعيين، مع تصاعد حملات الارهاب والمقاطعة الاقتصادية، التي كان ينظمها الزعماء الصهيونيون، وبشكل خاص زعماءالهستدروت، ضد أعضاء الحزب اليهود، وذلك بحجة «تحريض السكان العرب على القيام بالمذابح ضد اليهود»[٨].

وقد أدى تصاعد الحملةالقمعية، الامبريالية والصهيونية، الموجهة ضد الحزب وقيادته، إلى ظهور تيارات المقاطعة، المتمثلة برفض العمل، داخل النقابات التابعة للهستدروت، من جديد، بين صفوف الشيوعيين اليهود، وإلى انحصار الشيوعيين العرب في الأطر الضيقة للعمل الحزبي وانعزالهم عن الجماهير[٩]. وساعد غياب الكادر القيادي العربي، المؤهل لتنفيذ خطة التعريب في الممارسة العملية، على عودة ظهور الموضوعات التي كانت تشيعها القيادة القديمة، بين صفوف الحزب، وبشكل خاص بين صفوف الشبيبة الشيوعية.

ففي عام ١٩٣٢، عاد إلى الظهور، بين صفوف اتحاد الشبيبة الشيوعية، شعار «البلشفة زائد التعريب»، وذلك بعد أن أعرب عدد من قادة الاتحاد عن تخوفهم من أن يؤدي التوجه

الجدي، باتجاه كسب جماهير الشبيبة العربية، إلى التقليل من أهمية عمل الاتحاد بين صفوف الشبيبة اليهودية[١٠]. وقد انتقدت الأممية الشيوعية هذا الموقف، واتهمت قيادة اتحاد الشبيبة الشيوعية في فلسطين، بالعجز عن تلمس أهمية «القضية المصيرية التي يجابهها الاتحاد، وهي قضية التعريب»، وأكدت أن التعريب «يمثل الشرط الذي لا بد منه، لإنجاز البلشفة، في ظروف تطور الحركة الشيوعية في فلسطين»، كما أشارت إلى أن شعار «البلشفة زائد التعريب» أقام تعارضاً وهمياً بين البلشفه والتعريب، وأن رفعه جاء «لتبرير الحفاظ على الطابع اليهودي لاتحاد الشبيبة الشيوعية». ودعت، الأممية الشيوعية، قيادة الاتحاد إلى التخلي النهائي عن هذا الشعار، والتوجه الجدي باتجاه «العمل بين صفوف الشبيبة الكادحة العربية، ودفعها إلى المساهمة في النضال العام الذي تخوضه الطبقة العاملة، والدفاع عن مصالح الشبيبة السياسية والاقتصادية والثقافية»[١١].

كذلك قررت، الأممية الشيوعية، إيفاد مجموعات جديدة من الكوادر العربية واليهودية، التي كانت تدرس في موسكو، إلى فلسطين للمساعدة على تسيير نشاط الحزب، وتجاوز الضربة الشديدة التي وجهت إلى قيادته، خصوصاً في القطاع العربي. وتنفيذاً لهذا القرار، وصل إلى فلسطين، عام ١٩٣١ أحد الدارسين اللبنانيين في معهد لينين الحزبي في موسكو، ويدعى «وهيب ملك» وبعد اعتقاله على أيدي السلطات الانكليزية، أوفدت الأممية الشيوعية المدعو «أفيغدور»، من كوادر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وفي أوائل عام ١٩٣٣، وصلت إلى فلسطين مجموعة جديدة من الكوادر العربية واليهودية كان من أبرز أعضائها، عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني: «الطاهر المغربي» شقيق محمود الأطرش، و«بيرس» أو «(بيرمان) اليهودي[١٢].

وفي ظروف عدم استقرار القيادة، وغياب الكادر العربي المؤهل، وصعوبة الأوضاع التنظيمية، وفي ظل استمرار الحملة القمعية الامبريالية والصهيونية، الموجهة ضد الحزب، بقيت سياسة التعريب، التي تبناها الشيوعيون الفلسطينيون بحزم في مؤتمرهم السابع، تراوح بين التبني النظري وبين العجز عن التطبيق العملي، إلى حين تسلم «رضوان الحلو» (موسى) منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٣٤؛ ومع ذلك، وبالرغم من التعقيدات العديدة التي رافقت عملهم، في تلك المرحلة، فقد قام الشيوعيون الفلسطينيون بنشاط ملموس، لوضع السياسة التي أقروها، في المؤتمر السابع، موضع التنفيذ، وقاموا بدور بارز في التصدي للخطوات العملية، التي اتخذتها الحركة الصهيونية، في مطلع الثلاثينات، لتثبيت مشروعها الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني قد ساهم، مساهمة فعالة، في تنظيم انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول، في مدينة حيفا في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠، حيث أكد أن انعقاد أول مؤتمر للعمال العرب في فلسطين «جاء ضربة قاسية على رأس الحركة الوطنية الإصلاحية

المعادية للثورة، تلقتها بابتسامة صفراء، وعلى رأس الاستعمار البريطاني والصهيونيين وزعماء الهستدروت، وغيرهم من المحتكرين للحركة النقابية في فلسطين»؛ كما أشار إلى أن هذا المؤتمر «كشف الغشاء عن أعين الطبقة العاملة العربية، وبينً لها أنها هي القوة الأساسية الثورية، في البلاد، التي يمكنها أن تقود النضال الثوري، ضد الخصوم من مستعمرين ومستغلين»(١٣).

وشارك الشيوعيون، في الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول، في العديد من الإضرابات والنضالات التي خاضها العمال العرب، كما لعبوا دوراً بارزاً، في التصدي لسياسة «احتلال العمل» التي كانت تنتهجها الهستدروت الصهيونية. وتمكنوا، خلال الإضراب، الذي أعلنه عمال النسيج والغزل العرب، في مدينة عكا في مطلع الثلاثينات، من إقامة علاقات وثيقة مع العمال المضربين، وساهموا في انتخاب اللجنة المشرفة على قيادة الإضراب، كما أقاموا صندوقاً خاصاً لدعم نضال المضربين مادياً(١٤). وفي مدينة حيفا، نجح الشيوعيون، خلال الإضراب الذي أعلنه العمال العرب في مصنع «نيشر» للإسمنت في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٢، في التصدي للمناورة التي قامت بها قيادة الهستدروت، لإظهار نفسها بمظهر المدافع الوحيد عن مصالح العمال العرب، حيث أصدرت اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي، في مدينة حيفا، بياناً موجهاً «إلى عمال مصنع نيشر وإلى جميع العمال في فلسطين»، أكدت فيه أن الهستدروت «ليست سوى أداة في أيدي الامبريالية الانكليزية وفي أيدي الصهيونية، ولكونها منظمة صهيونية امبريالية، فهي عاجزة عن الدفاع عن مصالح العمال العرب». وقد دعا البيان المذكور، جماهير العمال المضربين، «إلى تشكيل لجان خاصة بهم، والمطالبة بتحديد يوم العمل، بثماني ساعات فقط، وبضمان أجور متساوية للعمال اليهود والعرب»، كما دعاهم إلى «تنظيم إضرابات مشتركة مع العمال اليهود، واستنكار الإرهاب الامبريالي ـ الصهيوني في البلاد»(١٥).

ولم يقتصر نشاط الشيوعيين، في تلك الفترة،على المساهمة بالنضالات المطلبية التي كانت تخوضها الطبقة العاملةالعربية، بل لعبوا، كذلك، دوراً بارزاً في التصدي للمجموعات الصدامية التي شكلتها الهستدروت لطرد العمال العرب، من أماكن عملهم في المؤسسات والمستوطنات اليهودية، وفرض سياسة «احتلال العمل» بالقوة. وقد أكد الشيوعيون أن شعار «احتلال العمل» هو القاعدة التي يستند عليها «البرنامج السياسي لزعماء الهستدروت الإصلاحية، القائم على أساس الفكرة الصهيونية الشوفينية، الداعية إلى تشغيل العمال اليهود وحدهم، في المستوطنات اليهودية وعند أصحاب العمل اليهود»، كما أشاروا إلى أن زعماء الهستدروت «يعملون على تخريب نضال العمال العرب واليهود، الهادف إلى إقامة جبهة عمالية متحدة ضد الحكومة الامبريالية وضد البرجوازية، ويركزون فصائلهم الفاشية الصداميه في المستوطنات، ويسعون إلى إقامة قاعدة صلبة، لضمان نجاح سياستهم الرامية إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم». وقد أكد الشيوعيون أن زعماء الهستدروت يعملون «على

إقناع العامل اليهودي بأن العامل العربي هو عدوه الوحيد، ويزرعون بذلك بذور الانقسام القومي، بين صفوف الطبقة العاملة، ويحرضون على الصدامات الدموية بين العمال»، ودعوا العمال اليهود إلى التصدي للسياسة التي ينتهجها زعماء الهستدروت، وإلى «الاتحاد مع العمال العرب، وتشكيل لجان أممية مشتركة، من العاطلين عن العمل، العرب واليهود، بهدف ممارسة الضغط على أعداء العمال، وإجبارهم على حل مشاكل العاطلين عن العمل في البلاد»[١٦].

وقد تجلى موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني، من سياسة «احتلال العمل» الصهيونية، بشكل ساطع، خلال الأحداث التي وقعت في مستوطنة «نيس تسيون» في شهر شباط (فبراير) **١٩٣٢**. فقد تصدى الشيوعيون، في هذه المستوطنة، للفصيل الصدامي الذي شكلته الهستدروت لطرد العمال العرب، بالقوة، من أماكن عملهم، ووزعوا بياناً، وقَّع عليه عدد كبير من العمال اليهود، فضحوا فيه مناورات زعماء الهستدروت، ودعوا إلى تشكيل جبهة أممية موحدة، تجمع العمال العرب واليهود، جنباً إلى جنب، في النضال ضد ظاهرة تفشي البطالة.

ورأت قيادة الهستدروت في موقف الشيوعيين في مستوطنة «نيس تسيون» تهديداً مباشراً لنفوذها بين أوساط العمال اليهود، فقررت شن حملة واسعة ضد المحرضين على التصدي لسياسة «احتلال العمل»، واتهمتهم «بخيانة القضية القومية اليهودية»، وعقدت محكمة خاصة، مثَّل الادعاء فيها «دافيد بن ـ غوريون» نفسه، لمحاكمة **٣٠** عاملاً كانوا قد وقَّعوا على بيان الحزب الشيوعي[١٧].

وقد أشار الشيوعيون اليهود، في معرض دفاعهم عن الموقف الذي وقفوه في أحداث «نيس تسيون»، إلى أن معركة العمال «التي تضع طرد العامل العربي من المستوطنة هدفاً لها، لأنه عربي، هي معركة سافلة وعمل إجرامي . . . ونوع من الفاشية التي ينبغي على كل عامل أن يكافحها»، كما أكدوا « انه لواجب مقدس على العامل الواعي أن يمزق القناع عن وجوه جميع هؤلاء الشركاء الذين تواطؤوا معاً ليفصلوا العامل اليهودي عن العامل العربي. وانه لواجب مقدس على العامل اليهودي الواعي، أن يبرهن، للفلاح، أن لا دخل له بأولئك الذين يحتلون أرضه، وأن يظهر، للعامل العربي، أن لا دخل له مع أولئك الذين يحتلون عمله. . . فقط هكذا يمكن إخراج العامل اليهودي من مستنقع الشوفينية، وفك العامل العربي من شبكة الرجعية الإقطاعية، ودمجهما معاً في حلف أخوة متين»[١٨].

كما قام الشيوعيون بدور بارز، في التصدي للمجموعات الصدامية، التي شكلتها الهستدروت لمنع العمال العرب من الدخول إلى البيارات اليهودية، التي كانوا يعملون فيها، في منطقة «وادي حنين». وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في كانون الأول (ديسمبر) **١٩٣٢**، بياناً موجهاً «إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين»، حيَّت فيه المواقف الشجاعة التي وقفها العمال العرب في «وادي حنين»، وأكدت أنه «وللمرة الأولى

على أثر نداء الحزب الشيوعي، يقوم العمال العرب ويدافعون عن أنفسهم، بالقوة، ضد اعتداء المخافر الصهيونية اللئيمة، المشكلة من عمال يهود. . . فقدوا كل إحساس للتعاون الطبقي، وبادروا بسلب خبز غيرهم من العمال»، وأشارت إلى أنه «لا يوجد لغة غير لغة العصا، مع الأنذال الذين يهجمون على خبز العامل، والشيء الذي كان لا بد من حصوله قد حصل. فالعامل العربي الذي قام للكفاح، من أجل مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، اضطر أن يقاوم الهجوم الذي تديره الهستدروت الصهيونية الاستعمارية منذ سنين». كذلك حيَّت اللجنة المركزية للحزب، في بيانها المذكور، المواقف الأممية التي وقفها العمال الثوريون اليهود، في الدفاع عن مصالح العمال العرب، وأكدت أن الحزب الشيوعي الذي «أظهر، مراراً عديدة، أنه الحزب الوحيد الذي يحارب في سبيل مصالح الجماهير العاملة في البلاد»، مستعد في المستقبل أيضاً «ليكون طليعة الكفاح، وقيادته بكل الوسائل، بدون أن يتقهقر أمام تضحياته الكبيرة». وانتهى البيان بالتشديد على شعارات الحزب التالية:

فليسقط الاحتلال الصهيوني، والهجرة الفاشستية!

فلتسقط الحكومة الاستعمارية، وإرهابها البولسي!

فليسقط الأفندية، الإقطاعيون الخونة!

ليحيا الكفاح المشترك، بين العامل العربي والعامل اليهودي الثائر!

ليحيا الحزب الشيوعي الفلسطيني، قائد ومنظم الكفاح الثوري الجماهيري![١٩].

لقد ارتبط نضال الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد سياسة «احتلال العمل»، في مطلع الثلاثينات، بنضاله ضد سياسة «احتلال الأرض»، التي كانت تنتهجها المنظمات الصهيونية، عن طريق الاستيلاء على أراضي الفلاحين العرب. فقد ضاعف الشيوعيون، في تلك المرحلة، نشاطهم الدعائي في الريف العربي، وقاموا بتحريض الفلاحين العرب على النضال، ليس فقط ضد الحكومة الاستعمارية وضد المستوطنين الصهاينة، وإنما أيضاً ضد ملاكي الأرض العرب، وأكدوا أن نضال الفلاحين «ضد سياسة القرصنة الامبريالية ـ الصهيونية»، يجب أن يتم «خلف قيادة الطبقة العاملة، وحزبها الشيوعي، وليس أبداً خلف قيادة القوميين العرب الخونة»[٢٠].

وقد دعم الشيوعيون جميع المعارك التي خاضها الفلاحون، في تلك الفترة، ضد موظفي الحكومة والمستوطنين الصهيونيين ـ كما حدث مثلاً في «وادي الحوارث»، وفي «أم خالد»، وفي «الدامون» ـ ودعوا الفلاحين العرب إلى الدفاع عن أراضيهم ووجودهم بالقوة، والامتناع عن دفع الضرائب والغرامات والديون، واحتلال الأراضي الأميرية، وأراضي المستوطنين الصهيونيين والملاكين العرب، والاتحاد مع عمال المدن، وتشكيل لجان ثورية في القرى لقيادة تحركاتهم[٢١].

وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مجال الدعاية والتحريض بين صفوف الفلاحين العرب، فانه لم يتمكن من تثبيت نجاحاته تلك، في المجال التنظيمي، وبقي عاجزاً عن تحويل الحركة الفلاحية العفوية إلى حركة جماهيرية منظمة(٢٢).

وكما ذكرنا، بقي نشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، محكوماً بالموقف «الانعزالي». الذي اتخذه تجاه قيادتها. وقد استند التكتيك الذي اتبعه الحزب، في هذا المجال، على قاعدة المساهمة في جميع الحملات التي كانت تنظمها قيادة الحركة الوطنية، ممثلة باللجنة التنفيذية العربية، والعمل، في الوقت ذاته، على تحريض الجماهير الشعبية للنضال ضد المواقف «المساومة» و«الخيانية» التي كانت تقفها هذه القيادة، ودعوتها للسير خلف شعارات الحزب، والاستعداد «للثورة المسلحة الزراعية الوطنية التحررية»، وتنظيم «حكومة عمال وفلاحين. . . تحررنا من نير الاستعمار والصهيونية والأغنياء الخائنين». وفي هذا السياق، ساهم الشيوعيون في الاضراب العام الذي أعلنته اللجنة التنفيذية العربية، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٣١، في ذكرى إعدام الوطنيين العرب الثلاثة، الذين أعدموا في أعقاب انتفاضة آب (أغسطس)، كما ساهموا في الاضراب العام الذي دعت إليه اللجنة التنفيذية، في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٣١، بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الانتفاضة، وشاركوا في الصدامات التي وقعت، في مدينة نابلس، بين المتظاهرين العرب وقوات الشرطة الانكليزية. وأصدر الحزب الشيوعي، في أعقاب أحداث نابلس، بياناً «فضح فيه مؤامرات الامبرياليين البريطانيين، وكشف فيه الطابع الرجعي للقيادة الاقطاعية ـ البرجوازية العربية، ودعا جماهير الكادحين العرب إلى خوض نضال حازم ضد الامبريالية الانكليزية». وقد اعتقلت السلطات الانكليزية، إثر توزيع هذا البيان، خمسة من أعضاء الحزب(٢٣).

فقد كانت بيانات الشيوعيين، في تلك المرحلة، تشدد على دعوة جماهير العمال والفلاحين العرب، للقيام بالثورة الجماهيرية «المنظمة والمسلحة ضد السلطة الاستعمارية وضد المستعمرين الصهاينة والسلّابين الاقطاعيين»، ومن أجل «التحرر الوطني والاجتماعي والثورة الزراعية وسلطة العمال والفلاحين». كما كانت تشدد على دعوة العمال اليهود «المتنورين والثائرين»، للانخراط في النضال الوطني التحرري العربي، «ضد الاستعمار، وضد الصهيونية، وضد مؤامرات المهاجرة والاحتلال»، وتؤكد أن مستقبل الأقلية اليهودية في فلسطين، مرهون «بالمعرفة الطبقية وبالأعمال الثورية» للعمال اليهود، وذلك حتى لا تكون الثورة القادمة، في البلاد، «تكراراً لثورة آب [أغسطس] سنة ١٩٢٩ مع نتائجها الفظيعة لجماهير الفقراء من اليهود والعرب»، بل تكون «جهاداً ثورياً [تخوضه] طبقة ضد طبقة»(٢٤).

وقد أكد الشيوعيون، اعتباراً من مطلع ربيع عام ١٩٣٢، أن الوقت قد حان، وأن الظروف قد نضجت في البلاد، للاستعداد لخوض الكفاح المسلح، ودعوا جماهير العمال

والفلاحين العرب «إلى تنظيم الحملات الثورية، وإنشاء الجمعيات الثورية، في المدن والقرى [بحيث] تشمل صفوف جماهير الفعلة الواعية، وتكون حاضرة للوقت المناسب، مع السلاح، للبدء في الجهاد الثوري»(٢٥). ويبدو أن الشيوعيين دعموا بالفعل، فيما بعد، النشاط المسلح الذي قامت به، ضد قوات الانتداب البريطاني، المجموعة الفلاحية التي كان يتزعمها «أبو جلدة»، وتضامنوا مع قائدها، بعد اعتقاله. كما أنهم حاولوا الاتصال بالمجموعة التي كان يتزعمها «عز الدين القسام»، وأعربوا عن تعاطفهم معها.

وكان الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني، من حزب الاستقلال القومي، دليلاً ساطعاً على التوجه الانعزالي الذي طبع نشاطه، في تلك المرحلة، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. فمع أن حزب الاستقلال، بمواقفه المناهضة للامبريالية البريطانية، وبتركيبة قيادته، المشكّلة من مثقفين وأبناء اقطاعيين متنورين وبرجوازيين، كان أقرب القوى السياسية، إلى الإعراب عن مطامح الحركة الوطنية العربية، التي تقودها البرجوازية الوطنية، وتعكس، إلى حد ما، أماني وتطلعات فئات واسعة من الجماهير الشعبية، ومع أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، كانت قد كلفت «نجاتي صدقي»، بعد خروجه من السجن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، بالاتصال مع «عوني عبد الهادي»، لتنسيق نشاط الحزبين، في النضال ضدُ الامبريالية والصهيونية(٢٦)، إلا أن حزب الاستقلال بقي، في الواقع، هدفا رئيسياً للحملات التحريضية التي كان يشنها الشيوعيون، ضد قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين.

وقد استند التكتيك الذي اتبعه الحزب الشيوعي، تجاه حزب الاستقلال، على القاعدة نفسها التي استند إليها تكتيكه تجاه اللجنة التنفيذية العربية. فقد ساهم الشيوعيون، بنشاط، في الحملات التي كان ينظمها حزب الاستقلال، ومن أبرزها الحملة التي نظمت، في شباط (فبراير) ١٩٣٣، خلف شعار «عدم التعاون مع الانكليز»، والتي تُوجت بانعقاد المؤتمر الشعبي العام، في مدينة يافا، في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٣٣، بمساهمة مئات من المندوبين العرب، عن جميع مناطق البلاد. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال هذه الحملة، بياناً دعت فيه إلى الاضراب السياسي العام في البلاد، وفضحت فيه مواقف اللجنة التنفيذية العربية، «التي خانت وباعتنا إلى الاستعمار والصهيونية»، وطالبت فيه جماهير العمال والفلاحين العرب، بالاستعداد للثورة المسلحة والنضال ضد الاستعمار الانكليزي، وضد وعد بلفور، وضد الهجرة الصهيونية، وضد الزعماء الخونة(٢٧).

ولم تسلم قيادة حزب الاستقلال، آنذاك، من هجوم الشيوعيين، الذين أكدوا أن قيادة حزب الاستقلال، «التي تتشكل من رأسماليين وملاكين عقاريين»، انتهجت، في الواقع، بموافقتها على تأجيل حملة «عدم التعاون»، لمدة ثلاثة أشهر، السياسة نفسها التي انتهجتها اللجنة التنفيذية العربية، وهي بالتالي «تختلف بالأقوال فقط عن اللجنة التنفيذية العربية،

وتعمل، هي أيضاً، على تخريب النضال في سبيل الاستقلال القومي». وقد توقع الشيوعيون أن «تؤدي الأعمال الخيانية، التي يقوم بها زعماء حزب الاستقلال، إلى تفسخ صفوفه، وإلى ظهور حزب قومي ــ ثوري داخله(٢٨)».

وأتاحت الانتفاضة الثورية، التي اندلعت في فلسطين، في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، فرصة مناسبة للحزب الشيوعي الفلسطيني، لتأكيد توجهه الجديد، تجاه المسألة القومية العربية، في الممارسة العملية، ولتجاوز النواقص، التي ظهرت في نشاطه، خلال أحداث آب (أغسطس) ١٩٢٩ الثورية. فاعتبر الحزب، وعلى أساس الموقف الذي اتخذه في مؤتمره السابع، من خصوصية المسألة القومية في فلسطين، أن الأسباب الرئيسية لاندلاع الأحداث الثورية، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، كمنت في تسارع وتيرة الاستيطان الصهيوني، وفي تفاقم السياسة الصهيونية الرامية إلى «احتلال الأرض» و«احتلال العمل»: «ففي فلسطين، باتت الجماهير العربية تعاني من اضطهادين: اضطهاد الامبريالية البريطانية واضطهاد الصهيونية اليهودية... فالصهيونية ليست أداة في أيدي الامبريالية البريطانية، فحسب، بل هي في الواقع، شريكتها في نهب واضطهاد الجماهير الكادحة العربية. فالبرجوازية اليهودية تقوم بطرد الفلاحين العرب، من أراضيهم، ثم يقوم العمال اليهود، القادمون إلى فلسطين بفضل الصهيونية، بطرد العمال العرب من أماكن عملهم»(٢٩).

ومع ذلك، فقد قيم الحزب، تقييمًا إيجابياً، التوجه الحازم المناهض للامبريالية، الذي اتسمت به الأحداث، وأشار إلى أن اتجاه الحركة، وقبل كل شيء، باتجاه المباني الحكومية البريطانية، دل على «أن الجماهير العربية باتت تعي مغزى المسألة الفلسطينية، وتنظر إلى الهجرة الصهيونية، كجزء من السياسة العامة للامبريالية البريطانية... وهكذا، لا يمكننا الادعاء هذه المرة، وكما حدث في العام ١٩٢٩، بأن الأحداث قد عبّرت عن مذبحة ضد اليهود نظمها المفتي والأفندية»(٣٠). كما أشاد الحزب بتحلي الجماهير العربية، خلال أحداث تشرين الأول (اكتوبر) الثورية، بمستوى رفيع «من الوعي والانضباط الثوريين»، وأكد أن عدم السماح، هذه المرة، بوقوع «تجاوزات معادية لليهود»، قد دل على «أن البرولتياريا العربية تتقدم ببطء، ولكن بثبات، باتجاه الهيمنة على الحركة القومية الثورية، المعادية للامبريالية في فلسطين»(٣١).

ولقد حلل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبشكل سريع، طبيعة الأحداث الثورية التي شهدتها فلسطين في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، وساهم، بنشاط، في المظاهرات الجماهيرية التي اندلعت في المدن الفلسطينية الرئيسية، وخصوصاً في مدينة يافا، وسعى، خلال الأحداث، إلى طرح شعارات سياسية تتجاوز إطار الشعارات، التي كانت تطرحها القيادة التقليدية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية؛ حيث دعا الشيوعيون إلى تشكيل لجان عمالية وفلاحية، في مختلف مناطق البلاد، لتحمل مسؤولية قيادة الحركة الثورية، ودعوا إلى

إنهاء الانتداب البريطاني، وإلغاء وعد بلفور، وإيقاف الهجرة الصهيونية، والاستيلاء على أراضي الحكومة، والصهيونيين والملاكين العقاريين العرب، وتوزيعها على الفلاحين وفقراء البدو، كما دعوا إلى مجابهة العنف الامبريالي بالعنف الثوري الشعبي، ومقاطعة البضائع البريطانية والصهيونية، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، الذين اعتقلوا خلال الأحداث[٣٢].

وانتقد الحزب الشيوعي الفلسطيني، بشدة، القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية العربية، في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) **١٩٣٣**، «بتأجيل المظاهرات والاضرابات، في البلاد، إلى اشعار آخر»، وأكد أن «هذه المناورة»، التي قامت بها القيادة «القومية ــ الاصلاحية»، جاءت «لتمكين العدو من جمع قواه، وإضعاف وتخريب الحركة الثورية في البلاد». وأشار الحزب، في هذا السياق، إلى أن نزول بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العربية إلى الشارع، خلال أحداث تشرين الأول (اكتوبر)، تم تحقيقاً «لمنع صعود قيادة ثورية إلى طليعة الحركة»، والاستمرار في توجيه قوى الجماهير «باتجاه الصهيونية، وحرفها عن النضال ضد الامبريالية البريطانية»[٣٣]. كما انتقد الحزب، موافقة حزب الاستقلال على قرار اللجنة التنفيذية العربية، تأجيل المظاهرات، واتهمه بالمساهمة «في تضليل الجماهير، وفي عرقلة النهضة الثورية في البلاد»، وتوقع أن يزداد، في المستقبل، التمايز بين الاتجاهين الرئيسيين، داخل صفوف حزب الاستقلال: الاتجاه اليميني والاتجاه «اليساري»[٣٤].

لقد قيم الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب انتفاضة تشرين الأول (اكتوبر) **١٩٣٣**، تقييمًا إيجابياً، الموقف المبدئي السليم، الذي اتخذه تجاه الأحداث الثورية لحظة اندلاعها، وأكد أن الحزب، في موقفه هذا، قد «تجاوز الأخطاء السابقة التي ارتكبها عام **١٩٢٩**، حين وقفت قيادته مواقف الانتهازية اليمينية، ووصف عدد من أعضائه اليهود، الحركة التي اندلعت، آنذاك في البلاد، بأنها مذبحة ضد اليهود». ومع ذلك، انتقد الحزب «النواقص» التي ظهرت في عمله ونشاطه، خلال أحداث تشرين الأول (اكتوبر) الثورية، وأشار إلى أن الحزب لم يعرّف، وكما ينبغي، بأهمية «شعار الأرض»، ولم يتمكن من تطوير المطالب الزراعية، التي قدمها الفلاحون في بعض المناطق، كما أنه لم ينتقد بحزم «السياسة التخريبية، التي انتهجتها اللجنة التنفيذية العربية، والتي تمثلت بالوقوف ضد المتظاهرين، وبتأجيل المظاهرات، وبفصل الحركة التي قام بها فقراء المدن عن الحركة الفلاحية في الأرياف»[٣٥].

وقد أرجع الحزب هذه «المظاهر السلبية»، التي ظهرت، خلال نشاطه أثناء الأحداث، إلى «ضعفه التنظيمي وعدم ارتباطه الوثيق بالعمال العرب، في بعض المناطق، وبالفلاحين في الأرياف»، وأكد أن السبب في ذلك يعود «إلى التطبيق، غير الحازم، لتوجيهات الأممية الشيوعية بخصوص التعريب».

كما أكد الحزب أن مهمته الرئيسية، في المستقبل، تتجسد في العمل على توثيق ارتباطه بجماهير العمال والفلاحين العرب، على قاعدة توجيهات الأممية الشيوعية، بخصوص التعريب، وفي السعي «إلى إقامة الجبهة الكفاحية، بين جماهير المدن وجماهير الأرياف المضطهدة، والقضاء على نفوذ الاصلاحيين، وقيادة الجماهير في النضال الحازم ضد الامبريالية والصهيونية والاقطاعية العربية، ومن أجل الثورة الزراعية المعادية للامبريالية، ومن أجل التحرير الحقيقي للجماهير الشعبية، ومن أجل الاتحاد الفيدرالي العربي العمالي ــ الفلاحي»[٣٦].

---

(١) ماهر الشريف «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٢ ــ ٢٣٦.

(٢) الحزب الشيوعي الفلسطيني، «المؤتمر العمالي العربي الأول»، شباط (فبراير) ١٩٣٠، نشر في «الشرق الثوري» **مصدر سبق ذكره**، العددان ٩ و ١٠، ١٩٣٠، ص ٣٠٩ ــ ٣٢٢.

(٣) مصطفى سعدي، «المسألة القومية في المؤتمر السابع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣.

(٤) **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد الأول، ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٩.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، **الأممية الشيوعية والثورة العربية**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤ و ١٥٥.

(٧) «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥ ــ ١٤٧؛ وص ١٥٩ ــ ١٦١.

(٨) ج. ب. (فلسطين): «نظام الارهاب البريطاني في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١١٠، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، ص ١٢٢٠ (بالفرنسية)؛ و (H): «الارهاب ضد الثوريين في فلسطين»، **المصدر نفسه**، العدد ٢٣، ٢٦ أيار مايو ١٩٣٢، ص ٤٦٣ و ٤٦٤ (بالانكليزية).

(٩) ر. ج. (R.G.) «رسالة من فلسطين»، الشرق الثوري، **مصدر سبق ذكره**، العدد الخامس، ١٩٣٣، ص ١٣٤ ــ ١٤٣.

(١٠) «الأوضاع في فلسطين»، **مواد المسائل القومية والكولونيالية** (موسكو)، العدد الرابع، ١٩٣٣، ص ١٢٠ ــ ١٢١ (بالروسية).

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٢١.

(١٢) «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢ و ١٧٣، وص ١٨٠ و ١٨١.

(١٣) «١١ يناير والعمال العرب»، **إلى الأمام** (فلسطين)، السنة الثالثة، العدد ١١، كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٧ و ٨.

(١٤) ر. ج. «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢ و ١٤٣.

(١٥) «اضراب العمال العرب في مصنع نيشر للاسمنت»، **الشرق والمستعمرات** (موسكو)، العددان ١١ و ١٢، ١٩٣٢، ص ٨٠ (بالروسية).

(١٦) ج. س. (J.C.): «نضال عمال فلسطين ضد سياسة احتلال العمل»، **الأممية النقابية الحمراء**، العدد ٩، ١٩٣٢، ص ٤٧٨ و ٤٧٩ (بالفرنسية).

(١٧) «الهستدروت الإصلاحية توجه استياء العاطلين اليهود عن العمل ضد العمال العرب»، الشرق والمستعمرات، **مصدر سبق ذكره**، العددان الثاني والرابع شباط (فبراير) ونيسان (ابريل) ١٩٣٢، ص ٩٨ ــ ١٠٠.

(١٨) مئير فلنر، «خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١ ــ ٤٣.

(١٩) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني (فرع الدولية الشيوعية)، **إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين**، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢.

(٢٠) بوب (يافا)، «الاضطرابات الزراعية في

فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٨٣، ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، ص ١٠٩٢ (بالفرنسية).

(٢١) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، **إلى جماهير الفلاحين المظلومين**، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، أول كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠؛ **وإلى جميع جماهير العرب**، أواخر عام ١٩٣٠.

(٢٢) رسالة من فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢ و١٤٣.

(٢٣) أنظر: خاريبي: «الأوضاع في فلسطين»، **مواد المسائل القومية والكولونيالية**، **مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، ١٩٣٢، ص ٦٧ ـ ٧٢.

(٢٤) الحزب الشيوعي الفلسطيني، **إلى عمال فلسطين، إلى السكان الفاعلة، إلى الشباب المتنور الثائر**، نيسان (أبريل) ١٩٣٢.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩.

(٢٧) ر. ج.، رسالة من فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣؛ واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني «السلام عليكم أيها الجماهير المظلومين الثائرين». **إلى جميع العمال والفلاحين والبدو والوطنيين الثائرين**، نيسان (أبريل) ١٩٣٣.

(٢٨) ر. ج.، رسالة من فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(٢٩) ـ M.M, «Révolte en Arabie» *l' Humanité*, (Paris), 2 novembre 1933.

(٣٠) ب. ر. (B.R.) «الأحداث الدامية في فلسطين»، **المراسلات الصحفية الأممية**، العددان ٨٩ و٩٠، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص ١٠٨٧ و١٠٨٨ (بالفرنسية).

(٣١) و. ر. (W.R.)؛ «بداية الأزمة الثورية في فلسطين»، **المراسلات الصحفية الأممية**، العددان ٩٣ و٩٤، ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص ١١٤٢ و١١٤٣ (بالفرنسية).

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١١٤٣؛ وب. ك. (P.K.)، «نضال العرب في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العددان ٩١ و٩٢، ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص ١١٢٤ (بالفرنسية).

(٣٣) سليم، «أحداث تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٣٣ في فلسطين»، **مواد المسائل القومية الكولونيالية**، **مصدر سبق ذكره**، العدد الرابع، ١٩٣٤، ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤١ و١٤٢.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤٢.

الفصل الخامس

تغييب الموقف الطبقي الواضح
وتبلور عوامل
الانقسام القومي داخل صفوف الحزب

بقي الموقف الجديد الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني، في مطلع الثلاثينات، تجاه المسألة القومية العربية محكوماً، وكما أشرنا، بالإطار النظري العام الذي حدده المؤتمر العالمي السادس للأممية الشيوعية، في صيف عام ١٩٢٨، والذي اتسم بطابع «انعزالي ــ يساري» واضح. ومن هنا، فإن خطة التعريب التي تبناها الشيوعيون الفلسطينيون بحزم، في مؤتمرهم السابع، والتي كان من المفترض أن تفتح أمامهم آفاقاً واسعة للعمل، بين صفوف الجماهير الشعبية العربية، قد اصطدمت بالسياسة «الانعزالية ــ اليسارية» التي أقرها الحزب الشيوعي الفلسطيني، على ضوء مقررات المؤتمر العالمي السادس، والتي تميزت بالهجوم الشديد على قيادة الحركة الوطنية العربية، وبالتركيز على أولوية النضال الاجتماعي، وبطرح شعارات «ثورية» بعيدة المدى ومستحيلة التحقيق، في ظروف تلك المرحلة. وبالفعل، فقد شكلت تلك السياسة «الانعزالية ــ اليسارية» عائقاً موضوعياً، أمام نجاح خطة التعريب التي بقيت تراوح بين التبني النظري وبين العجز عن التطبيق العملي، إلى حين رجوع «رضوان الحلو» من موسكو وتسلمه منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب في عام ١٩٣٤.

فقد تواقت وصول أول عربي، إلى منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، مع بدء الانعطاف في توجه الأممية الشيوعية، نحو تجاوز السياسة «الانعزالية ــ اليسارية» التي أقرها المؤتمر العالمي السادس تجاه الاشتراكية ــ الديمقراطية، في البلدان الأوروبية، وتجاه البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، ذلك التوجه الذي جرى تكريسه نهائياً، في المؤتمر السابع للأممية الشيوعية.

١ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني ومضمون الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية في فلسطين

مثلَّ المؤتمر السابع للأممية الشيوعية، الذي انعقد في مدينة موسكو، في الفترة الواقعة بين ٢٥ تموز (يوليو) و٢٠ آب (اغسطس) ١٩٣٥، منعطفاً تاريخياً في مسيرة الحركة الشيوعية العالمية. ففي ذلك المؤتمر، وأمام تصاعد خطر الفاشية، خصوصاً بعد صعود هتلر إلى السلطة في المانيا، طرحت الأممية الشيوعية، أمام جميع الأحزاب الشيوعية في العالم، مهمة العمل من أجل إقامة جبهة عمالية وشعبية موحدة ضد الفاشية والحرب، ودعت الشيوعيين في البلدان المستعمرة والتابعة، إلى السعي من أجل توحيد جميع القوى المناضلة في سبيل التحرر الوطني، في إطار جبهة موحدة معادية للامبريالية، والنضال من أجل جذب الجماهير الواسعة إلى صفوف الحركة الوطنية التحررية، والمساهمة في كافة الأعمال الجماهيرية المعادية للامبريالية، حتى ولو كانت تجري تحت اشراف العناصر القومية الإصلاحية، والعمل على دعم هذه الأعمال والسعي في سبيل توسيع نطاقها[١].

وخلال النقاشات التي دارت بين مندوبي المؤتمر، أعرب المندوب الفلسطيني «يوسف» (رضوان الحلو) عن تأييده للتوجهات الجديدة التي حددتها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، وأكد أن الحزب الشيوعي الفلسطيني سيسعى، في المستقبل، في نضاله «الرامي إلى كسب تأييد الجماهير العربية»، إلى إقامة «جبهة متحدة مع المجموعات والمنظمات القومية الثورية والقومية الإصلاحية، للنضال ضد الامبريالية»[٢]. وفي هذا السياق، انتقد المندوب الفلسطيني الثاني «حجار» مواقف القيادة «الييشوفية» القديمة للحزب، التي دفعت الحزب الشيوعي الفلسطيني «إلى السير على طريق انعزالي، وأبقته بمعزل عن الجماهير العربية العريضة»، وأكد أن حزبه قد سار بحزم، بعد أن أبعد «القيادة الانتهازية القديمة» عن صفوفه، على طريق التعريب، «وذلك بهدف توثيق ارتباطه بالجماهير العربية العريضة، والنضال من أجل هيمنة الطبقة العاملة داخل صفوف هذه الحركة»، كما أشار إلى أن زعماء الحركة القومية ـ الإصلاحية في فلسطين، يتمتعون بنفوذ كبير بين صفوف الجماهير العربية، ويقودون منظمات جماهيرية واسعة، وأكد أهمية توغل الشيوعيين بين صفوف هذه المنظمات، والسعي إلى «جذب الجماهير وابعادها عن تأثير الزعماء الاصلاحيين، ودفعها للنضال الحازم ضد الامبريالية».

وبخصوص شعار الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية، أكد المندوب الفلسطيني أن الجبهة المتحدة في فلسطين، ستكتسي بالضرورة، ليس طابع معاداة الامبريالية فحسب، بل ستكتسي أيضاً طابع معاداة الصهيونية، على اعتبار أن الصهيونية في فلسطين تلعب دور الدركي المباشر للامبريالية الانكليزية، وقال: «إن الجماهيرالعربية تحقد حقداً شديداً على البرجوازية اليهودية التي تلعب دور الدركي في خدمة الامبريالية. إن جميع فئات الشعب الكادح، تعي أهمية

وضرورة النضال ضد البرجوازية الصهيونية، وإن نضالنا هذا هو نضال يومي متواصل، وهو في مضمونه نضال معادٍ للامبريالية. وينبغي على الشيوعيين أن يعملوا على تصدُّر هذا النضال، وتوسيع نطاقه وتوجيهه في الطريق السليم، طريق النضال ضد العدو الرئيسي المتمثل بالامبريالية»(٣).

لقد كان موقف المندوب الشيوعي الفلسطيني، من شعار الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية، واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك. . . فهذه الجبهة ستتضمن، في فلسطين، مضموناً معادياً للصهيونية، وستكون إطاراً يجمع الحزب الشيوعي مع المنظمات القومية العربية، في النضال ضد الامبريالية الانكليزية، وضد الحركة الصهيونية. ولكن أين تقف البروليتاريا اليهودية في فلسطين من مثل هذه الجبهة، وما هو دورها في هذا النضال ضد الامبريالية والصهيونية؟ يجيب «حجار» على هذا السؤال بقوله: «إننا نحقد على البرجوازية اليهودية الصهيونية، غير أننا نمد، في الوقت نفسه، يداً أخوية إلى العمال اليهود، وندعوهم، إلى النضال المشترك، ضد الامبريالية والصهيونية، ضد العدوين الثابتين للشعبين العربي واليهودي في فلسطين»(٤).

وأشار المندوب الفلسطيني، في هذا السياق، إلى أهمية استمرار الحزب الشيوعي الفلسطيني في العمل بين صفوف الجماهير الكادحة اليهودية، ودفعها إلى الانسلاخ عن «الحزب الرجعي للرأسماليين اليهود الصهاينة»، والمساهمة في النضال الوطني التحرري الذي تخوضه الجماهير العربية، وقال: «تطرح أمامنا مهمة النضال من أجل إقناع العمال اليهود، بأن ضمان مصالحهم الطبقية والقومية يرتبط بانتصار الحركة الوطنية التحررية العربية، وبالتحول الديمقراطي للنظام الاجتماعي السائد في فلسطين. وعلينا، في هذا المجال، أن نعمل على إقامة الجبهة المتحدة للطبقة العاملة، العربية واليهودية. وعن طريق النضال الحازم من أجل تعريب الحزب، سنعزز مواقعه على الصعيدين الايديولوجي والتنظيمي، وسنجعله مؤهلاً أكثر لخوض النضال. وبحفاظنا على الرفاق اليهود الشرفاء والمجربين بين صفوفنا، سنناضل بحزم [ضد كافة الانحرافات] داخل الحزب، فنقضي على الانحراف القومي اليهودي وعلى تظاهرات النزعة القومية العربية»(٥).

ومن تحليل المداخلة التي قدمها مندوب الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى المؤتمر السابع للأممية الشيوعية يتبين أن الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية، في ظروف فلسطين الخصوصية، ستكون، في الأساس، جبهة «عربية» تقتصر على المعسكر العربي. أما العمال اليهود فسيرتبطون بهذه الجبهة، عن طريق جبهة عمالية موحدة، تجمعهم مع العمال العرب، وذلك بعد أن ينسلخوا عن «الحزب الرجعي للرأسماليين اليهود الصهاينة»، وبعد أن يعوا أن ضمان «مصالحهم الطبقية والقومية» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتصار الحركة الوطنية التحررية العربية، في نضالها ضد الامبريالية وضد الصهيونية.

٢ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني عشية اندلاع ثورة ١٩٣٦

كان تبني شعار الجبهة الشعبية المتحدة، المعادية للامبريالية وللصهيونية، إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في مسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين، حيث ساعد التخلي عن السياسة «الانعزالية ـ اليسارية» السابقة، على فتح آفاق واسعة أمام الشيوعيين، لتوثيق صلاتهم بالجماهير العربية، وتطوير عملهم داخل صفوف الحركة الوطنية العربية، وبذلك تداعى العائق الموضوعي الذي كان يقف أمام تنفيذ خطة التعريب.

ففي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٥، وبعد عودة وفده إلى المؤتمر العالمي السابع من موسكو، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني اجتماعاً خاصاً لكادره الحزبي، تحدث خلاله الأمين العام للجنة المركزية، «رضوان الحلو»، عن كيفية تطبيق شعار «الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية»، في ظروف فلسطين الخصوصية. فأكد في مستهل حديثه أهمية إقامة جبهة متحدة مع أحزاب الحركة الوطنية العربية، وأشار إلى أن هذه الجبهة ستقوم في الأساس، على قاعدة الأهداف المشتركة، التي تجمع الشيوعيين والقوميين العرب، كالنضال ضد الامبريالية الانكليزية، وضد الصهيونية، وليس أبداً على قاعدة البرنامج الاجتماعي للحزب. وفي هذا السياق، شدَّد «رضوان الحلو» على أهمية التحول من التحريض الطبقي ـ الاجتماعي، إلى التحريض الوطني بين أوساط الجماهير العربية، كشرط مسبق للنجاح في إقامة الجبهة الشعبية المتحدة، وأكد أن هذا هو الأسلوب الوحيد لتحويل الحزب إلى منظمة جماهيرية(٦). أما بالنسبة لعمل الحزب بين أوساط الأقلية اليهودية في فلسطين، فقد شدّد سكرتير الحزب على أهمية الاستمرار في العمل من أجل استقطاب العمال الثوريين اليهود، وتنظيمهم ودعوتهم إلى المساهمة في إقامة جبهة متحدة، مع الحركة الوطنية التحررية العربية. وأشار، كذلك، إلى ضرورة تركيز نشاط الحزب، في الساحة اليهودية، على النواحي الاقتصادية، والسعي من أجل إقامة كتل ثورية معارضة داخل الهستدروت(٧).

وقد أصدر الحزب إثر ذلك الاجتماع، بياناً مطولاً تحت عنوان: «من أجل تحالف كل العرب وأصدقائهم ضد الامبريالية»، يشرح فيه باسهاب خطته الجديدة، للعمل داخل صفوف الحركة الوطنية العربية، ويقترح إقامة جبهة شعبية متحدة، معادية للامبريالية والصهيونية في فلسطين. وقد تعهد الحزب، في بيانه المذكور، بأن يناضل ضد «الاستعمار البريطاني الصهيوني المشترك» من أجل «تدمير الصهيونية، وإيقاف الهجرة اليهودية، وتجريد جميع الصهاينة من السلاح»، وأكد أنه لم يكن مدفوعاً، في نضاله ضد الصهيونية، بالعداء للشعب اليهودي، وإنما هو يرى، في جلب أعداد ضخمة من المهاجرين اليهود وتسليحهم، مؤامرة امبريالية تستهدف إحباط النضال من أجل استقلال فلسطين والأقطار العربية المجاورة، وإقامة جبهة رجعية موجهة ضد الاتحاد السوفياتي، في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. وفي هذا السياق، أشار بيان الحزب إلى أن الأقلية اليهودية في فلسطين، بارتباطها

بالصهيونية، تقوم بأداء «دور فاشي» في البلاد، وأن العمال اليهود قد تحولوا، في الواقع، إلى «ارستقراطية عمالية»، وأكد أن «شروطاً موضوعية» في فلسطين قد دفعت الأقلية اليهودية «لأن تقوم بأداء هذا الدور الامبريالي»(٨).

ودعا الحزب، في بيانه المذكور، الجماهير العربية إلى النضال ضد أوضاعها المعيشية المتردية، وطالبها بتشكيل «لجان وجمعيات للنضال ضد الامتيازات الممنوحة للصهيونيين»، وضد سياسة احتلال الأرض والعمل، وخصَّ بندائه هذا جميع الفئات والطبقات داخل المجتمع العربي، وكل عربي «أكان تاجراً، حرفياً، صاحب دكان، مصرفياً صاحب مصنع، مهنياً أو من الصناعيين»، ودعاهم إلى تشكيل جبهة موحدة ضد الامبريالية الأنكلو ـ صهيونية، على اعتبار أن مثل هذه الجبهة هي الطريق الوحيد للتخلص من العجز والعداوة المتبادلة «لأننا لا نستطيع النضال من أجل الوطن بينما نقاتل بعضنا بعضاً باستمرار»(٩).

وحذر الحزب الجماهير العربية، من زعمائها العاجزين والمتواطئين مع الامبريالية، كما حذرها، من مغبة الانقياد وراء مناورات الفاشيين الإيطاليين والالمان، الذين أرادوا للحركة العربية أن تطلق العنان لنفسها بالقيام بأعمال إرهابية، والذين أعلنوا أن الوقت قد حان لإضرام ثورة عارمة في فلسطين(١٠).

وفي تشرين الأول (اكتوبر) **١٩٣٥**، استغل الحزب، للاتصال بقيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، فرصة اكتشاف شحنة أسلحة في مرفأ يافا، مرسلة إلى الصهيونيين حيث قام وفد من الحزب بتسليم مذكرات خاصة، إلى زعماء الأحزاب العربية وإلى المفتي أمين الحسيني، تستنكر النشاطات الصهيونية المسلحة، وتدعو إلى تنظيم وتسليح المواطنين العرب استعداداً للمعركة المقبلة، ضد الهجرة اليهودية وضد بيع الأراضي والانتداب البريطاني؛ وكما يشير البديري، كان اتصال الحزب، بالمفتي وبزعماء الأحزاب العربية، اعترافاً ضمنياً منه بالقيادة الرسمية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية، ودليلاً على الخط الجديد الذي سينتهجه مستقبلاً، في علاقته مع هذه القيادة، والنابع من إدراكه أن دوره سيقتصر على ممارسة الضغط على الزعامة القائمة، لكي تضع لنفسها أهدافاً وأساليب أشد راديكالية، في مواجهة المعسكر الامبريالي ـ الصهيوني(١١).

٣ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني وثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

سعى الشيوعيون الفلسطينيون، منذ نهاية عام **١٩٣٥**، إلى ترويج سياستهم الجديدة، بين أوساط الجماهير العربية، وإلى تحريض تلك الجماهير على النضال، من أجل إقامة جبهة شعبية متحدة، معادية للامبريالية والصهيونية في فلسطين. فإثر استشهاد الشيخ عز الدين القسّام، نظم الشيوعيون، في كانون الأول (ديسمبر) **١٩٣٥**، اجتماعاً شعبياً في مدينة يافا،

حضره جمع غفير من المواطنين العرب، وتحدث خلاله «محمد نمر عودة»، أحد كوادر الحزب، الذي دعا في كلمته إلى النضال من أجل إيقاف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي، وإلى إقامة حكومة ديمقراطية في البلاد، كما دعا قيادة الحركة الوطنية إلى إعلان العصيان المدني، في فلسطين، والامتناع عن دفع الضرائب، وطالب باستقالة جميع موظفي الحكومة العرب، كخطوة أولى للضغط على سلطات الانتداب، وارغامها على تحقيق مطالب الحركة الوطنية العربية(١٢).

ومنذ اليوم الأول لاندلاع الاضراب العام في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، الذي كان إيذاناً بتفجر ثورة عارمة في البلاد، أعرب الحزب الشيوعي الفلسطيني عن وقوفه إلى جانب الحركة الوطنية العربية، ودعمه لمطالبها الداعية إلى إيقاف الهجرة اليهودية، ووقف النهب الصهيوني للأراضي، وإلى إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تشريعي منتخب؛ حيث أشار إلى أن الأحداث التي اندلعت في فلسطين، في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، تمثّل، في الواقع، حلقة في سلسلة الانتفاضات العربية ضد الامبريالية البريطانية، وضد سياسة الغزو الصهيونية، وأكد أن الامبريالية «التي زرعت الصهيونية في فلسطين، لتقيم منها سداً في وجه الحركة الوطنية التحررية العربية المتصاعدة، وللدفاع عن مواقعها الاستراتيجية، على قناة السويس، قد دفعت إلى تفاقم التناقضات الاستعمارية في البلد، مما أدى إلى وقوع الانفجار»(١٣). كما حمّل الحزب، الدوائر الصهيونية، المسؤولية المباشرة في اندلاع الأحداث، وأشار إلى أن النشاط الاستيطاني اليومي الذي تمارسه الصهيونية، ووقوفها ضد مصالح الجماهير العربية، «قد ارتبطا، ارتباطاً وثيقاً، بأهدافها ومهامها السياسية التي تتعارض، تعارضاً عميقاً، مع المصالح الحيوية للجماهير الشعبية العربية. ومن هنا، فإن صراع الصهيونية ضد حركة التحرر الوطني العربية، هو النتيجة المنطقية لنشاطها الاستيطاني في المجال الاقتصادي، حيث طرحت الصهيونية، وبالتوافق التام مع مخططات الامبريالية البريطانية، مهمة العمل على خلق أغلبية يهودية في فلسطين»(١٤).

واعتبر الحزب الشيوعي الفلسطيني ان النضال ضد «سياسة الغزو الصهيونية»، التي كانت تتم بحماية المدافع البريطانية، هو المهمة العاجلة المطروحة أمام الحركة الوطنية العربية، في ظروف تلك المرحلة. ففي النداء الذي أصدره، في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٦، وتحت عنوان، «الانتفاضة في فلسطين»، أشار الحزب إلى أن «الاحتلال البريطاني ــ الصهيوني، الذي يتوسع باستمرار، بات يتطلب مقاومة سريعة وفعالة، وإلا سيفقد الشعب العربي، من جراء سياسة النهب الصهيونية، بلاده فلسطين إلى الأبد. ومن هنا، تضع الحركة العربية التحررية على رأس مطالبها، مطلب الإيقاف الفوري للهجرة اليهودية، باعتبارها هجرة صهيونية ترمي إلى تشكيل أغلبية يهودية في البلاد»(١٥).

وقد حذَّر الحزب، في هذا السياق، الأقطار العربية المجاورة لفلسطين من أخطار التوسع الصهيوني. وأكد أن مطامع الحركة الصهيونية «تتجاوز في الواقع حدود فلسطين، فالصهيونية تسعى للحصول على حق استيطان شرقي الاردن... ويسعى زعماؤها إلى تحويل الأغلبية اليهودية في فلسطين إلى قاعدة انطلاق لتوسعهم الاستيطاني اللاحق. ويرى العرب، في فلسطين والبلدان المجاورة، في هذا التوسع الصهيوني خطراً قاتلاً يهدد وجودهم القومي، فالحركة القومية في فلسطين، تشكل جزءاً عضوياً من الحركة القومية العربية العامة، والحلم التاريخي للحركة التحررية العربية، هو توحيد الأرض العربية وتحرير جميع الشعوب العربية، من نير القوى الامبريالية، وتحقيق اندماجها في دولة قومية واحدة مستقلة... ومن هنا، يشكل الاستيطان الصهيوني في فلسطين، واتجاهه للسيطرة على شرقي الاردن، تهديداً بقطع السلسلة التي تربط البلدان العربية فيما بينها، ويوجه ضربة قاصمة لأغلى طموحات الحركة الوطنية التحررية العربية»[١٦].

ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع أحداث ثورة ١٩٣٦، دعا الحزب الشيوعي الفلسطيني جماهير العمال والكادحين اليهود إلى الالتحاق بالنضال التحرري الذي كانت تخوضه الحركة الوطنية العربية ضد الامبريالية والصهيونية. ففي الأول من أيار (مايو) ١٩٣٦، وجهت اللجنة المركزية للحزب نداءً، دعت فيه، جماهير العمال اليهود في فلسطين، إلى الانخراط في النضال، «على طريق الحياة والحرية، وترك المعسكر الصهيوني الغازي...، والالتحاق بالاضراب العام، والمساهمة في النضال، من أجل إنهاء الانتداب البريطاني وإلغاء وعد بلفور، وإيقاف الهجرة اليهودية وسياسة احتلال الأرض والعمل». وأكدت اللجنة المركزية للحزب، في ندائها المذكور، أن «انتصار الحركة الوطنية العربية، سيساهم في إيجاد حل سليم لمشكلة الأقلية اليهودية في فلسطين»[١٧].

وفي نداءاته الموجهة إلى اليهود في تلك المرحلة، كان الحزب يركز على الخطر الذي تمثله الصهيونية، على مصالح العمال اليهود أنفسهم، «فالصهيونية لا تشكل عدواناً على المواطنين العرب فحسب، بل هي موجهة، بنفس الشدة والخبث، ضد العمال اليهود أنفسهم، حيث تدفعهم إلى البطالة والعوز والفقر»[١٨]. والصهيونية لا تشكل خطراً على مصالح الجماهير العربية في فلسطين، وعلى مصالح الحركة الوطنية التحررية في المشرق العربي فحسب، بل هي «تشكل أيضاً خطراً على مصالح الجماهير الشعبية اليهودية نفسها. ففلسطين تمثل جزيرة صغيرة في بحر عربي عارم، ولن يكون من الصعب توقع مستقبل الأقلية اليهودية الواقعة في شباك الصهيونية، عندما تنتفض البلدان العربية وتوحد قواها وتزيل الحدود المصطنعة القائمة فيما بينها... فهل بإمكاننا، عندئذٍ، أن نعتبر أن الدعم الذي تقدمه الامبريالية الانكليزية حالياً للحركة الصهيونية، سيشكل سنداً قوياً للسكان اليهود، خلال الأوقات العاصفة القادمة»؟ والجواب على هذا التساؤل أن الامبريالية الانكليزية، التي ستواجه انتفاضة المشرق

العربي، ستضطر بالتأكيد، في اللحظة العصيبة، وبهدف إنقاذ قاربها الموشك على الغرق، إلى التخلي، في المقام الأول، عن حمولته الصهيونية. . . وستكون الجماهير اليهودية في فلسطين، التي تساهم الآن في مغامرة الصهيونية المجرمة، مضطرة إلى دفع ثمن السياسة الاجرامية التي انتهجها زعماء الصهيونية تجاه الجماهير العربية». ومن هنا، يستنتج الحزب أنه «ينبغي على الجماهير الكادحة اليهودية في فلسطين التفكير ملياً، وقبل فوات الأوان، بالمصير المفجع الذي يحضّره لها المغامرون الصهاينة، ويجب عليها أن تبحث عن مخرج للمأزق الذي تواجهه. وليس أمامها، بالطبع، سوى أن تتخلى عن المخططات الصهيونية، وأن تسير على طريق التعايش السلمي مع الشعب العربي في فلسطين. إن مستقبل العمال والفلاحين، العرب واليهود، يكمن في إقامة جبهة متحدة، ضد الرجعية الصهيونية والامبريالية البريطانية. . . وعلى هذا الطريق يدعوهم، للسير، الحزب الشيوعي الفلسطيني»(١٩).

وكانت نداءات الحزب إلى العمال اليهود، للالتحاق بالنضال العربي التحرري، تتضاعف، بالتوازي مع تصاعد الحركة الثورية في البلاد، وتحاول التركيز على أن ضمان مصالح الأقلية اليهودية في فلسطين، لا يمكن أن يتم إلا بانتصار نضال الحركة الوطنية العربية. فقد جاء في البيان الذي وجهه الحزب إلى العمال اليهود في مدينة تل ــ أبيب ما يلي: «أيها العمال اليهود! لقد أكد لكم الحزب الشيوعي دوماً أن الصهاينة يعملون على تحويل الجماهير اليهودية إلى قوة لاضطهاد الحركة التحررية العربية. إن الحزب الشيوعي، الذي يناضل منذ قيامه من أجل تآخي الجماهير العربية واليهودية في النضال ضد الامبريالية، يدعوكم إلى النضال ضد الصهيونية وضد سياسة احتلال العمل. إن نضالكم المشترك مع الجماهير العربية سيضمن للجماهير اليهودية، بعد تحرير فلسطين من نير الامبريالية، كافة حقوق الأقلية القومية»(٢٠).

وعندما تصاعدت نضالات المجموعات العربية المسلحة، في كافة أرجاء فلسطين، دعا الحزب الشيوعي الفلسطيني الجماهير الشعبية إلى دعم تلك المجموعات المسلحة، بكل السبل الممكنة، وطالب أعضاءه بالانخراط في هذه المجموعات والمساهمة بنشاط في نضالاتها. وعلى هذا الأساس، التحق عدد من الشيوعيين العرب بالكفاح المسلح، وكان على رأسهم «نمر عودة» الذي انتخب، عام ١٩٣٧، عضواً في اللجنة المركزية للحزب. وقد برّر الحزب لجوء الشعب العربي الفلسطيني إلى الكفاح المسلح، كشكل من أشكال النضال في فلسطين، وأكد، في بيان له، أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين «لا يمكنها أن تقتصر في نضالها على الاضراب العام، كشكل نضالي وحيد، خصوصاً وأن إضراب الشعب العربي في فلسطين، لن يكون شاملاً، كما في سوريا، بسبب الدور التخريبي الذي يلعبه الصهاينة. ومن هنا، لا يمكن للشعب العربي في الظروف الراهنة، وفي مواجهة جيش مجهز بالأسلحة الحديثة، من دبابات وطائرات، إلا أن يلجأ إلى استخدام سلاح حرب العصابات، ويحتذي في ذلك بالمثال

العظيم الذي قدمه الثوريون الصينيون. وعن طريق أعمال التخريب وهجمات الأنصار ستدمر الحركة التحررية العربية القاعدة الاقتصادية التي يستند إليها الغزاة الصهاينة، وتجعل من استمرار الاستيطان الصهيوني أمراً مستحيلاً»[٢١].

٤ ـ شعار الجبهة الشعبية في التطبيق العملي

رفض الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما رأينا، فكرة إقامة جبهة شعبية مع المجموعات اليهودية، وأكد أن مثل هذه الجبهة ستقتصر على المعسكر العربي. وكان موقف الحزب هذا ينبع من نظرته إلى التجمع اليهودي في فلسطين ككل متجانس تسيطر عليه، تماماً، الحركة الصهيونية. ومن هنا، فقد اقتصر نشاط الحزب، داخل التجمع الاستيطاني اليهودي، على التصدي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وعلى الدعاية لشعارات حركة التحرر الوطني العربية، ودعوة العمال اليهود إلى الانسلاخ عن جسم الحركة الصهيونية والانخراط في النضال الوطني التحرري الذي كان يخوضه الشعب العربي، ضد الامبريالية والصهيونية.

ومنذ لحظة اندلاع ثورة ١٩٣٦، أكد الحزب الشيوعي الفلسطيني أن المعركة المندلعة في فلسطين هي معركة بين معسكرين اثنين: المعسكر العربي التقدمي، والمعسكر الامبريالي ـ الصهيوني الرجعي، وأعرب الحزب عن تأييده غير المشروط لقيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، واعتبر أن المفتي، الحاج أمين الحسيني، بات يمثل أكثر أجنحة الحركة الوطنية العربية تطرفاً في العداء للاستعمار الانكليزي. ومع أن قيادة الحركة الوطنية العربية قد استمرت على موقفها السلبي من الشيوعيين، ورفضت تمثيلهم في اللجنة العربية العليا، فإن الحزب الشيوعي الفلسطيني قد اعتبر، على الرغم من ذلك، قيام هذه اللجنة، في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، بمثابة خطوة هامة على طريق «توحيد جميع فئات الشعب، وجميع الأحزاب العربية، في إطار جبهة موحدة تناضل ضد العدو المشترك»، وقرر على هذا الأساس، دعم نشاط اللجنة العربية العليا بدون تحفظ[٢٢].

وكان الحماس الوطني الكبير، الذي أثاره اندلاع الثورة بين صفوف الجماهير العربية، قد بدأ يطغى على سياسة الحزب، كما أدى الدعم غير المشروط، الذي قدمه الحزب، لقيادة الحركة الوطنية، إلى تغييب موقفه المستقل، كحزب طبقي، يُعبِّر عن مصالح العمال والكادحين، العرب واليهود، وبات من الصعب التمييز بين موقف الشيوعيين، وموقف بقية أطراف الحركة الوطنية العربية، من القضايا التي كان يجابهها النضال الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة. وهكذا ترجمت سياسة الجبهة الشعبية المعادية للامبريالية، في ممارسة الحزب الشيوعي الفلسطيني العملية، بسياسة «تبعية» تجاه قيادة الحركة الوطنية العربية، نجمت، أساساً، عن تغييب الموقف الطبقي الواضح للحزب.

فلقد كان شعار الجبهة الشعبية، الذي طرحه المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية،

يستند إلى مبدأين رئيسيين: التحالف مع «القومية ـ الاصلاحية»، والمساهمة بنشاط في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية، حتى ولو كان يجري تحت قيادة البرجوازية الوطنية من جهة، والحفاظ على الاستقلال التنظيمي والسياسي للحزب الشيوعي من جهة أخرى. وكان استقلال الشيوعيين، في ظروف الثورة الوطنية التحررية، يتجسد في الأساس في حفاظهم على موقف طبقي متميز،من القضايا التي كانت تجابهها الثورة، حتى في ظل وجود تحالف وطني يجمعهم مع أحزاب البرجوازية الوطنية. وانطلاقاً من هنا، كان شعار الجبهة يعني، في ظروف فلسطين الملموسة، أن يقوم الشيوعيون بالانخراط بنشاط في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية والصهيونية، تحت قيادة اللجنة العربية العليا، وأن يحافظوا، في الوقت ذاته، على موقفهم الطبقي المستقل. وتمايز موقف الشيوعيين الفلسطينيين عن مواقف قيادة الحركة الوطنية العربية، في ظروف ثورة ١٩٣٦، كان يتطلب منهم أن يبادروا إلى انتقاد المظاهر السلبية في سياسة هذه القيادة، تلك المظاهر التي تجسدت، أساساً، في توجه بعض قادة الحركة الوطنية العربية، وعلى رأسهم المفتي، إلى إقامة روابط وثيقة مع دول المحور الفاشي، من خلال التصور الخاطيء أن: «عدو عدوي صديقي»، وإلى استخدام اسلوب الارهاب الفردي، كشكل رئيسي من أشكال النضال. غير أن السياسة «التبعية» التي انتهجها الحزب، تجاه اللجنة العربية العليا، قد منعته من تمييز موقفه عن مواقف بقية أطراف الحركة الوطنية العربية. وهكذا امتنع الشيوعيون الفلسطينيون عن انتقاد المفتي، بعد أن بدأ تقاربه مع دول المحور، إثر اندلاع الموجة الثانية من الثورة في صيف عام ١٩٣٧، ولم ينبهوا الجماهير إلى مخاطر التحالف مع الفاشية، بل أكدوا أن السياسة البريطانية هي التي ترمي زعماء الحركة الوطنية العربية بين أذرع هتلر وموسوليني، كما امتنعوا عن انتقاد لجوء قيادة الحركة الوطنية إلى استخدام اسلوب الارهاب الفردي.

وتجاه استمرار الدعم، غير المشروط، الذي كان يقدمه الشيوعيون الفلسطينيون، لقيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، تدخلت قيادة الأممية الشيوعية، ونبهت الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى مخاطر استمراره على سياسته هذه، وطالبته باتخاذ موقف متمايز عن مواقف القيادة القومية التقليدية، «حيث انتقدت سكرتارية اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، المساهمة غير المشروطة للشيوعيين الفلسطينيين، في النضال تحت قيادةالزعماء التقليديين للحركة الوطنية العربية، ومن بينهم أولئك الذين بدؤوا بإقامة علاقات وثيقة مع الفاشيين الألمان والإيطاليين»[٢٣].

ويذكر محمود الأطرش، في هذا الصدد، أن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية قد بعثت، خلال عام ١٩٣٧، بمذكرتين إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «أكدت فيهما وقوفها الثابت إلى جانب الثورة الفلسطينية، في الوقت الذي حذّرت فيه الحزب الشيوعي ومجموع الحركة الوطنية العربية من خطر الانقياد وراء مناورات الفاشيين، ومن خطر اللجوء إلى استخدام اسلوب الارهاب الفردي»[٢٤].

وبالفعل، فقد قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، إثر هزيمة الثورة،

بمراجعة نقدية شاملة للدور الذي لعبه الشيوعيون، خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، حيث أرجعت الهزيمة، التي منيت بها الحركة الوطنية التحررية العربية، إلى فقدان القيادة المركزية، وإلى تسلط وأنانية الزعماء العرب الذين آثروا الاعتماد على مغامرين عسكريين موالين لهم، بدلاً من الاعتماد على رجال ذوي معرفة عسكرية سليمة وأهداف سياسية واضحة[٢٥]. وقد عَزَت اللجنة المركزية الارهاب، الذي أشاعته العناصر المغامرة، والذي نفَّر غالبية السكان العرب. من الثوار، إلى المفتي نفسه الذي استخدم الارهاب ضد خصومه السياسيين، وكوسيلة للمضي في الثورة، حتى بعد أن تضاءل العطف الشعبي عليها. كما أشارت اللجنة المركزية إلى عامل «خارجي» آخر ساهم في تراجع الثورة، وتمثل بضلوع العملاء الفاشيين، الالمان والإيطاليين، في حمل الإرهاب إلى داخل الثورة، ونجاحهم في الاندساس بين صفوف الحركة الوطنية التحررية العربية[٢٦]. ومع أن اللجنة المركزية أقرت بأن الخط العام للحزب، خلال الثورة، كان سليمًا في جوهره، فإنها اعترفت بأن بعض السياسات التي انتهجت كانت خاطئة. ففي عام ١٩٣٧، إثر اندلاع الموجة الثانية من الثورة، عارضت اللجنة المركزية تجدُّد الإرهاب المسلح في الشارع اليهودي ودعت الجماهير إلى تصعيد نضالها السياسي ضد مشروع التقسيم الذي قدمته «لجنة بيل»، إلا أن هذه «السياسة السليمة» لم تستمر طويلاً. وكان السبب في ذلك يعود إلى عجز الحزب عن معارضة المفتي داخل الحركة الوطنية، وإلى غياب الكادر الحزبي المؤهل، والقادر على نشر شعارات الحزب الداعية إلى تصعيد النضال السياسي ضد مشروع التقسيم[٢٧].

كما انتقدت اللجنة المركزية السياسة الخاطئة التي انتهجها الحزب تجاه مسألة النفوذ الفاشي بين صفوف الثورة، وتخلفه عن الإقرار بتغلغل النفوذ الفاشي داخل قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. وقد أشارت اللجنة المركزية، في هذا الصدد، إلى أنها لم تقر في الواقع، بوجود اتصالات بين بعض الزعماء العرب وبين دول المحور إلا في أيار (مايو) ١٩٣٩، واعترفت بأنها لم تُقدِّر، في ذلك الوقت، تقديراً كافياً، الخطر الفاشي داخل صفوف الحركة العربية. وقد أشارت، في تقويماتها اللاحقة، إلى أن بعض زعماء الحركة الوطنية العربية الفلسطينية قد تحولوا، اعتباراً من عام ١٩٣٨، إلى عملاء مكشوفين للفاشية، وسهلوا دخول الدعاية الفاشية، ليس فقط إلى فلسطين، بل وإلى الشرق الأدنى برمته، وذلك بتعميمهم الفكرة القائلة: ان الفاشيين الألمان سيساعدون نضال العرب من أجل الاستقلال[٢٨].

٥ ـ تبلور عوامل الانقسام القومي داخل صفوف الحزب

إن الانقسام القومي، الذي وقع في ربيع عام ١٩٤٣، داخل صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى الظروف التي رافقت عمل الشيوعيين الفلسطينيين، خلال أحداث ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩؛ حيث كان التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين يشكل ما يقارب ٣٠ بالمئة من مجموع سكان فلسطين. وقد جاء الاضراب

السياسي العام، الذي خاضه العرب الفلسطينيون، ليعزز الاستقلال الذاتي الاقتصادي للتجمع اليهودي، وبدأ يظهر بوضوح، ولأول مرة، بأن هناك شرخاً قائمًا، في فلسطين، بين معسكرين مستقلين ومتناقضين: المعسكر العربي من جهة، والمعسكر اليهودي من جهة ثانية.

إن تشكل قطاع يهودي مستقل، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومتعارض تماماً مع القطاع العربي، قد دفع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في ظروف احتدام المعركة الثورية في البلاد، إلى التفكير، ولأول مرة في تاريخ الحزب، بإقامة «قسم يهودي» يحافظ على نشاط الحزب داخل التجمع السكاني اليهودي. وقد جاءت ظروف السرية التامة التي كان يعمل في ظلها الشيوعيون، والقمع الشديد الذي تعرضوا له خلال أحداث الثورة وانقطاع الاتصال بين الشيوعيين العرب واليهود، لتعزز فكرة إقامة مثل هذا «القسم اليهودي»[٢٩]. ففي بداية عام ١٩٣٧، اجتمع ممثلو المنظمات الحزبية في القدس وحيفا وتل ــ أبيب، باشراف اللجنة المركزية، في مدينة القدس، وقرروا تشكيل «القسم اليهودي»، كهيئة تنظيمية مسؤولة عن نقل قرارات، وتوجيهات قيادة الحزب، إلى الأعضاء العاملين في الوسط اليهودي. وطبعاً لم يكن القرار بإقامة «قسم يهودي»، داخل صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، قراراً «نهائياً»، وإنما كان قراراً «مؤقتاً» فرضته الأحداث، وظروف عمل الحزب في تلك المرحلة[٣٠].

ولكن مع الوقت، وفي ظل استمرار حملات القمع الموجهة ضد الشيوعيين والتي نتج عنها اعتقال الأمين العام للحزب «رضوان الحلو»، بدأت الروابط والصلات تضعف بين قيادة الحزب، وبين سكرتارية القسم اليهودي، وبدأ، هذا الأخير، يتمتع ببعض الاستقلالية، وينتهج سياسة مغايرة للسياسة العامة التي كانت قد أقرتها لجنة الحزب المركزية.

فبهدف مجابهة قمع السلطات البريطانية، والخروج من العزلة التي فرضت على الشيوعيين اليهود، داخل التجمع السكاني اليهودي، أقرت سكرتارية القسم اليهودي مبدأ انخراط الشيوعيين اليهود في صفوف المنظمات والأحزاب الصهيونية، والعمل داخلها، بهدف سلخ «العناصر الثورية» عنها ودفعها للانضمام إلى صفوف الحزب، وذلك انطلاقاً من القناعة بأن التجمع اليهودي في فلسطين لا يمثل تجمعاً متجانساً وأنه من الممكن تشجيع عملية التمايز داخله[٣١]. وطبعاً، كانت هذه الفكرة تتعارض مع توجه الحزب العام، الذي كان ينظر إلى التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، كتجمع موحد متجانس تسيطر عليه تماماً الحركة الصهيونية، ويرى أن انسلاخ العمال اليهود، عن جسم الحركة الصهيونية، لا يمكن أن يتحقق إلا بعد انخراطهم النشيط في النضال الوطني التحرري، المعادي للامبريالية والصهيونية، الذي كانت تخوضه الجماهير العربية. . .

وإلى جانب تكتيك «العمل العلني» الذي اتبعه بين صفوف الأحزاب والمنظمات الصهيونية، ظهر استقلال القسم اليهودي، عن مجموع الحزب، في التفسير الذي أعطاه

لشعار الجبهة الشعبية. ففي حين كان الحزب يؤكد، كما رأينا، أن الجبهة الشعبية، في ظروف فلسطين الخصوصية، هي في الأساس جبهة تجمع الشيوعيين وأحزاب الحركة الوطنية العربية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية، فسَّر الشيوعيون اليهود، أعضاء القسم اليهودي، شعار الجبهة الشعبية بأنه يعني دعم «المعتدلين» (وايزمان وبن ــ غوريون) ضد «المتطرفين» (جابوتينسكي ومنظمة الأرغون) داخل التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين(٣٢).

وقد طرحت مسألة الجبهة الشعبية بحدة، على بساط البحث داخل سكرتارية القسم اليهودي، حين صدر تقرير «لجنة بيل» الملكية، في تموز (يوليو) ١٩٣٧، الداعي إلى تقسيم فلسطين، فبالاستناد إلى الموقف المعارض الذي وقفته بعض الأحزاب والتنظيمات اليهودية، داخل «اليیشوف»، من مشروع التقسيم، حاولت سكرتارية القسم اليهودي أن تثبت أن «اليیشوف»، في فلسطين، لا يمثل كلاًّ متجانساً، وأنه من الممكن جمع الشيوعيين مع الأحزاب والتنظيمات الصهيونية المعارضة لتوصيات «لجنة بيل» في «جبهة شعبية واحدة» مناهضة لمشروع تقسيم فلسطين(٣٣).

كما أن القمع الشديد الذي كان يتعرض له قادة الحزب، والانقطاع التام بين التجمعين السكانيين، العربي واليهودي، قد ساهما في تعزيز استقلالية القسم اليهودي عن مجموع الحزب، خصوصاً بعد اعتقال «سيمحا تساباري». معاونة الأمين العام للحزب في حزيران (يونيو) ١٩٣٨.

وقد ظهر الاختلاف الواضح بين خط الحزب وخط القسم اليهودي حين قامت اللجنة المركزية، في عام ١٩٣٩، بانتقاد أسس السياسة التي انتهجها القسم اليهودي داخل التجمع السكاني اليهودي، وشجبت المحاولة التي قام بها من أجل تشكيل جبهة مع بعض المجموعات، داخل الحركة الصهيونية. كما أكدت أن دور الكادر اليهودي داخل «اليیشوف» كان يجب أن يقتصر على التوضيح أن مسؤولية اندلاع الثورة العربية، تتحملها الامبريالية الانكليزية والحركة الصهيونية، وأن الارهاب داخل الثورة كان «ظاهرة جانبية»، كما أكدت اللجنة المركزية على موقفها، رفض الاعتراف بوجود عناصر تقدمية داخل المعسكر الصهيوني، وأشارت إلى عدم وجود إمكانية للقيام بأي نشاط سياسي، داخل الحركة الصهيونية. ومع أن اللجنة المركزية انتقدت دعواتها المتكررة من أجل قيام تفاهم عربي ــ يهودي، من دون التقدم ببرنامج ملموس لتحقيقه أثناء الثورة، إلا أنها قد أقرت، في الوقت ذاته، بأن قيام مثل هذا التفاهم لا يمكن تحقيقه إلا على أساس لا صهيوني، واعتبرت أن «الكتاب الأبيض» عام ١٩٣٩ بإمكانه أن يشكل الأساس الصحيح لتفاهم كهذا، ورأت في رفض الحركة الصهيونية لأحكام الكتاب الأبيض، دليلاً على سلامة موقفها المتعلق بشجب أية سياسة جبهوية، داخل التجمع الاستيطاني اليهودي(٣٤).

إن الانفصال التام، السياسي والتنظيمي، بين مجموع الحزب والقسم اليهودي، والذي

تكرس خلال سنوات الثورة، جعل من الصعب التوفيق بين خطيهما المتباينين عندما التقيا مرة أخرى إثر صدور قرار اللجنة المركزية، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٩، بحل القسم اليهودي، خصوصاً وأن الأساس المادي الموضوعي للانفصال، والناتج عن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية التي شهدها المجتمع الفلسطيني خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، كان لا يزال قائمًا.

وهكذا، لم تمض سوى أشهر قليلة على اتخاذ القرار الرسمي بحل «القسم اليهودي»، حتى ظهر تكتل انشقاقي جديد داخل الحزب، وقف على رأسه بعض قادة القسم اليهودي السابقين، واستمر في العمل خارج صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، لمدة عامين، تحت اسم مجموعة «هاأميت» (الحقيقة)[٣٥]. حيث كانت عوامل الانقسام القومي قد تبلورت، بسبب جملة من الظروف الموضوعية والذاتية، داخل صفوف الحركة الشيوعية في فلسطين، وبات الانقسام أمراً لا مرد له.

---

(١) د. ماهر الشريف، «فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية»، **الثقافة الجديدة** (بغداد)، العدد ١٢٥، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ٢٣ ـ ٤٢.

(٢) **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١٠٣، ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، ص ١٥٠٢ و ١٥٠٣ (الطبعة الفرنسية).

(٣) **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ١١٥، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥، ص ١٧٢١ و ١٧٢٢ (الطبعة الفرنسية).

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢١.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢٢.

(٦) Musa Budeiri, *The Palestine Communist Party 1919-1948. Arab and Jew in the Struggle for Internationalism*, London, Ithaca Press, 1979, pp. 88-92.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٩) **المصدر نفسه**، وموسى خليل، «الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩ ـ ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١١١ ـ ١٤٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.

(١١) The Palestine Communist Party..., *op. cit*, p. 91.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٩١ و ٩٢.

(١٣) رسالة من يافا، «أحداث فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٢٧، ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٦، ص ٧١٦ و ٧١٧ (الطبعة الفرنسية).

(١٤) كولتون، «حركة الشعب العربي الثورية والصهيونية في فلسطين»، **الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية**، **مصدر سبق ذكره**، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٣٧، ص ٦٣ ـ ٧٨ (بالروسية).

(١٥) الحزب الشيوعي الفلسطيني، «الانتفاضة في فلسطين»، **المراسلات الصحافية الأممية**، العدد ٣٠، ٤ تموز (يوليو) ١٩٣٦، ص ٨٢٢ و ٨٢٣.

(١٦) حركة الشعب العربي الثورية والصهيونية في فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥ و ٧٦.

(١٧) P. Merhav, *La gauche Israéliénné*, Paris: Editions Anthropos,[1973] .p.105.

(١٨) أحداث فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٧.

(١٩) «حركة الشعب العربي الثورية. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ و ٧٨.

(٢٠) ماكس زيمرينغ، «فلسطين تنتفض»، المراسلات الصحافية الأممية، العدد ٣٢، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٣٦، ص ٨٨٠ ـ ٨٨٢ (الطبعة الفرنسية).

(٢١) «الانتفاضة في فلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٢٢.

(٢٣) محمود الأطرش، مقابلة، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) The Palestine Communist Party, *op. cit*, pp. 107-109.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٨ و ١٠٩.

(٢٩) Alain Greilsammer, *les COMMUNISTES ISRAE LIENS, Paris: presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1978, pp. 93-106.*

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٨.

(٣٢) «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤ و ١٢٥.

(٣٣) Les Communistes Israeliens, *op. cit.*, pp. 98 et 99.

(٣٤) The Palestine Communist Party, *op. cit.*, p. 109.

(٣٥) Les Communistes Israeliens, *op. cit.*, pp. 106-113.

القسم الثالث

عصبة التحرر الوطني
والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩٤٣ ـ ١٩٤٨

النجاح في استيعاب
طبيعة العلاقة ما بين الوطني والطبقي
وأثره في تعزيز مواقع الشيوعيين العرب
في النضال المعادي للامبريالية والصهيونية

الفصل السادس

نشوء عصبة التحرر
الوطني في فلسطين

في خريف عام ١٩٤٣، تأسست في مدينة حيفا «عصبة التحرر الوطني»، كطليعة سياسية للطبقة العاملةالعربية في فلسطين. وقد جاء تأسيس العصبة وطرحها الديمقراطي للقضية الفلسطينية، في ظل الانتصارات التي كان يحققها الاتحاد السوفياتي في طليعة نضال الشعوب ضد الفاشية، كانعكاس مباشر لجملة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين. وقد كانت تجربتها في فلسطين، وعلى الرغم من قصرها، تجربة غنية مليئة بالعبر والدروس، أكدت أن حزب الطبقة العاملة، في ظل توفر الظروف الموضوعية المؤاتية، بإمكانه أن يلعب دوراً طليعياً، في النضال الوطني الذي يخوضه الشعب، وأن يكون المبادر إلى طرح الحلول لقضاياه المصيرية.

فقد استوعبت عصبة التحرر الوطني، في النظرية والممارسة، طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط ما بين الوطني والطبقي في نضال الطبقة العاملة التي تتصدى لحل مهام الثورة الوطنية التحررية، واستطاعت أن تجسد التلاحم العضوي بين الكفاح الوطني المثابر وبين الكفاح الطبقي الواعي، وأن تُظهر الارتباط، الذي لا ينفصم، بين التحرر من الاستعمار الأجنبي وتلبية المصالح المادية للعمال والفلاحين، فاستحثت بذلك جماهير عريضة من الكادحين، لم يسبق لها المشاركة في العمل الوطني، ودفعتها إلى الانخراط في خضم المعركة التي كانت تخوضها الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. وبفضل نشاط العصبة، وفي ظل ظروف موضوعيه مؤاتية، تحولت الطبقة العاملة العربية في فلسطين، ولأول مرة في تاريخها، إلى قوة رئيسية من قوى النضال الوطني التحرري، المعادي للامبريالية والصهيونية، وأصبحت الطبقات الكادحة العربية، هي نفسها، محور النضال الوطني وهدفه الرئيسي.

١ ـ ظروف تأسيس عصبة التحرر الوطني

أدى فشل ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وتكثيف سلطات الانتداب البريطاني لأعمال القمع والإرهاب، ومصادرتها لأبسط الحريات الديمقراطية، وبخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩، إلى جَزْرٍ في الحركة الوطنية العربية. فالقيادة القومية التقليدية، السائدة في قمة الحركة الوطنية العربية، لم تتمكن من تنظيم تراجع هذه الحركة بعد الانتكاسة التي تعرضت لها الثورة، وبسبب من طبيعتها الطبقية، فإن أوساطاً من تلك القيادة، ربطت نفسها بدول المحور الفاشي، وبدأت تنسق معها نشاطاتها انطلاقاً من التصور الخاطيء: «عدو عدوي صديقي»، في حين هادنت أوساطاً أخرى، منها الامبريالية البريطانية، وسعت إلى الاتفاق معها[1].

ومن هنا فإن الحركة الوطنية العربية في فلسطين كانت تعاني، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، من التبعثر والضياع، وتعيش في حالة ركود شديد، منعتهامن التفاعل مع الحرب حين نشوبها. غير أن حالة الركود، في صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، لم تدم طويلاً. فاعتداء المانيا النازية على الاتحاد السوفياتي، في حزيران (يونيو) ١٩٤١، ودخول الاتحاد السوفياتي في خضم المعركة العالمية ضد الفاشية، قد أحدثا تحولاً جذرياً في طبيعة الحرب العالمية الثانية، كما أحدث صمود شعوب الاتحاد السوفياتي في وجه العدوان النازي، ومن ثم الهزيمة الساحقة التي ألحقها الجيش السوفياتي بالجيش الألماني في ستالينغراد، في ربيع عام ١٩٤٣، انعطافاً هائلاً في مصير الحرب وفي مصير البشرية جمعاء.

ولم تكن فلسطين والبلدان العربية الأخرى بعيدة عن تأثير تلك الأحداث التاريخية الكبرى. فالجماهير الشعبية العربية، وبخاصة صفوف الطبقة العاملة وجموع المثقفين الديمقراطيين، أخذت تفرِّق بين أهداف الدول الامبريالية وأهداف الاتحاد السوفياتي من وراء مجابهة المانيا النازية. وقد ترك صمود الاتحاد السوفياتي وبطولات شعوبه وتضحياتها الجسيمة، خلال المعارك، أثراً على الجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية والتقدمية[2]. وكانت تجري داخل فلسطين بالذات، وجنباً إلى جنب مع التطورات التي طرأت على الوضع الدولي، تطورات اجتماعية واقتصادية هامة، أدت إلى حدوث تغييرات جذرية على بنية المجتمع العربي الفلسطيني. فقد أدت الحرب إلى تحويل فلسطين إلى محتشد للجيوش البريطانية، وإلى قاعدة لتموينها في المنطقة، مما دفع سلطات الانتداب إلى إقامة العديد من المعسكرات والمشاغل والورش، كما أن اختلال طرق المواصلات البحرية وانقطاعها، قد اضطرا السلطات البريطانية إلى تشجيع قيام العديد من الصناعات المحلية. وهكذا انتقلت حالة الركود الاقتصادي، التي كان يعيشها المجتمع العربي الفلسطيني، إلى حالة من الانتعاش التي لم يسبق لها مثيل.

وهكذا فإن الحاجة المتزايدة للوحدات العسكرية البريطانية في فلسطين، كانت الدافع إلى استخدام أعداد كبيرة من العمال المحليين العرب، في المعسكرات والمشاغل المرتبطة

مباشرة بدائرة الحرب. ومن جهة أخرى، تزايد الطلب على قوة العمل العربية، بنسب كبيرة، في المدن، خصوصاً بعد التحاق أكثر من ٣٠ ألف شخص، معظمهم من اليهود، بالوحدات العسكرية البريطانية، مما أدى إلى تسارع عمليات الهجرة،من الريف إلى المدينة. وكان من نتائج ذلك كله تزايد حجم الطبقة العاملة العربية بشكل محسوس، واختفاء ظاهرة البطالة بين صفوف قطاعات واسعة من العمال العرب، حيث يتبين من الاحصاءات الرسمية أن عدد العمال العرب في الصناعة قد ارتفع بين ١٩٣٩ و١٩٤٢ من ٣٧٢٠٠ إلى ٥٢٠٠٠ عامل، وفي البناء من ٢٥٠٠٠ إلى ٦١٥٠٠ عامل، وفي دائرة الحرب من ١٧٠٠ إلى ٢٤٦٠٠ عامل(٣).

وقد ساعدت إغراءات فرص العمل، في الأماكن البعيدة، على تسارع حركية قوة العمل العربية، مما ساهم بالتالي في إضعاف الارتباط التقليدي للعامل، المأجور العربي، بمجتمع القرية. ففي جميع أنحاء البلاد، كان الاجراء العرب يقطعون مسافات طويلة، بعيداً عن قراهم، للعمل في المنشآت والمشاغل العسكرية، حيث كانوا يقطنون، في الغالب، في مخيمات مؤقتة مقامة خصيصاً لهم في أماكن العمل، أو في القرى القريبة منها. ومع تسارع حركية قوة العمل العربية، وتزايد الطلب عليها، ضعفت الأنماط التقليدية والشخصية التي كانت تسود سابقاً في التشغيل، وضعف اعتماد السلطات على دور الوسطاء من المخاتير والوجهاء في تشغيل العمال العرب غير المهرة، وظهرت وكالات عربية خاصة لتوفير أماكن عمل للقادمين من الريف للعمل كأجراء في المدن.

وهكذا، وفي ظل تزايد حجم الطبقة العاملة العربية، وتعاظم مستوى تمركزها، وضعف الروابط التقليدية التي كانت تربطها بمجتمع القرية، بدأت تطرأ تغيّرات هامة على تركيبها البنيوي، وتتبلور كيانيتها الطبقية المستقلة ويتكرس، شيئاً فشيئاً، استقلالها عن السيطرة الايديولوجية والسياسية للطبقات السائدة في المجتمع العربي الفلسطيني، مما ساعد بدوره على انتعاش الحركة العمالية العربية، وعلى تزايد الوعي بضرورة إحياء التنظيم النقابي بين صفوف العمال العرب. ومع تصاعد نضالات الطبقة العاملة العربية، الاقتصادية والسياسية، نمت القوى الديمقراطية العربية، وأخذ النضال في سبيل إباحة الحريات الديمقراطية يتسع، شيئاً فشيئاً، مما اضطر سلطات الانتداب البريطاني إلى تخفيف قبضتها القمعية، وإلى إطلاق بعض الحريات السياسية والنقابية. فبدأت، في تلك الفترة، تصل إلى فلسطين أدبيات الأحزاب الشيوعية العربية والأوروبية، التي كانت توزعها بعض المكتبات بصورة علنية، كما نشطت حركة النوادي وحركات الطلبة والمثقفين الديمقراطيين.

وكثير من الباحثين، الذين تصدوا لدراسة تاريخ عصبة التحررالوطني في فلسطين، ينظرون إلى العملية التاريخية، التي أدت إلى نشوء العصبة، من وجهة نظر وحيدة الجانب، وذلك حين يؤكدون أن عصبة التحرر الوطني قد ظهرت، كحزب شيوعي عربي مستقل إثر

الانقسام القومي الذي وقع في ربيع عام ١٩٤٣، في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي أدى إلى خروج الأعضاء العرب من صفوف الحزب، وبقائه مقتصراً على الشيوعيين اليهود.

أما نحن فإننا نعتقد، من جهتنا، أنه من الضروري النظر إلى العملية التاريخية، التي أدت إلى نشوء عصبة التحرر الوطني، من جميع جوانبها، والانطلاق من شمولية هذه العملية، التي جرت في ظل ظروف تاريخية معقدة. ومن هنا، فإننا نفترض أن الانقسام القومي الذي وقع في ربيع عام ١٩٤٣، في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، قد ساعد على نشوء العصبة، إلا أنه لم يلعب الدور المقرر والحاسم في قيامها. وحسب اعتقادنا، فإن عصبة التحرر الوطني في فلسطين لم تنشأ، في البدء كحزب شيوعي عربي، وإنما ظهرت كتنظيم وطني تحرري يساري عريض، على رأسه الشيوعيون العرب، الذين انسلخوا عن الحزب الشيوعي الفلسطيني. ومما يدِّعم افتراضنا هذا أن عصبة التحرر الوطني، وإن كانت قد استندت في بنيتها التنظيمية إلى مبادىء المركزية الديمقراطية، قد أكدت في ميثاقها أنها تشكل جزءاً لا يتجزء من الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، وأشارت في نظامها الداخلي إلى أن عضويتها ستقتصر على المواطنين العرب فقط. ومن جهة أخرى، لا نعتقد أن اختيار اسم المنظمة الجديدة، كان من قبيل الصدفة، بل كانت هناك رغبة واضحة، عند المبادرين إلى تأسيس العصبة، في التأكيد على أهمية تعزيز دور الشيوعيين العرب، في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية والصهيونية.

وطبعاً ليس من المهم كثيراً، من وجهة نظر تاريخية، أن نعرف فيما إذا كان جميع المبادرين إلى تأسيس عصبة التحرر الوطني قد سعوا، عن قناعة وإدراك، إلى إقامة منظمة سياسية يسارية، جديدة في شكلها وتوجهها، تمكنهم من تعزيز مواقع الطبقة العاملة العربية، وزيادة تأثير أفكار الاشتراكية العلمية، بين صفوف الجماهير الشعبية العربية في فلسطين. ولكن المهم من وجهة النظر التاريخية، هو أن عصبة التحرر الوطني لم تظهر، في البدء، كحزب شيوعي، ولم تتحول إلى تنظيم شيوعي عربي واضح المعالم، إلا بعد سنوات من قيامها، ومن خلال سيرورة النضال الوطني والطبقي في فلسطين.

وبهذا نكون قد وضعنا عملية نشوء العصبة في إطارها التاريخي المحدد، بالارتباط مع جملة التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على بنية المجتمع العربي، في فلسطين خلال سنوات الحرب الأخيرة. فالعملية التاريخية التي أدت إلى نشوء العصبة لم ترتبط، في الواقع، بعامل ذاتي تمثل بخروج الشيوعيين العرب من صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، ورغبتهم بالعمل بصورة مستقلة عن رفاقهم اليهود، بل ارتبطت أيضاً بجملة من العوامل الموضوعية التي كانت تختمر وتنضج داخل المجتمع العربي في فلسطين، والتي أدت في نهاية المطاف إلى ظهور عصبة التحرر الوطني كمنظمة جماهيرية واسعة، أعطت للنشاط

الشيوعي، بين صفوف الجماهير العربية، زخماً لم يشهده تاريخ فلسطين، منذ قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني بتبني سياسة التعريب عام ١٩٢٤.

إن انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين واتساع صفوفها، وتنامي الاتجاهات التقدمية بين صفوف المثقفين الديمقراطيين العرب، وانتصارات الاتحاد السوفياتي وصمود شعوبه في وجه العدوان النازي، وتزايد انتشار أفكار الاشتراكية العلمية، وتشكل العديد من الحلقات الماركسية، إن ذلك كله قد ساعد على تشكل تيار وطني تقدمي واسع بين صفوف جماهير العمال والمثقفين العرب في فلسطين. وقد كان هذا التيارالوطني التقدمي العريض يسعى إلى إيجاد الأشكال التنظيمية الملائمة لتأطير نضالاته وبلورة مواقفه، حين وقع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني. فقام الشيوعيون العرب، الذين خرجوا عن صفوف الحزب، بتحمل مسؤولية تأطير وتنظيم هذا التيار، وكان من نتيجة ذلك نشوء عصبة التحرر الوطني في فلسطين.

ولقد حاولنا، في الفصل السابق، تحليل أسباب الانقسام القومي الذي وقع في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي ترك، حسب اعتقادنا، وكما أظهرت التطورات اللاحقة في فلسطين، تأثيراً سلبياً على مجرى الأحداث وألحق ضرراً جسيمًا بمصالح العمال والكادحين العرب واليهود. وما يهمنا الآن، تحديداً، هو تحليل حيثيات العملية التاريخية التي أدت إلى بروز تيار وطني تقدمي واسع، داخل المجتمع العربي الفلسطيني، نشأت على قاعدته عصبة التحرر الوطني.

فقد بقيت الحركة العمالية العربية الفلسطينية، التي كانت قد تلقت ضربة قاسية خلال أحداث ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، في حالة ركود حتى نهاية عام ١٩٤١. واعتباراً من عام ١٩٤٢، شهدت فلسطين انبعاثاً للحركة العمالية العربية، ونهوضاً جديداً للحركة النقابية في البلاد. فاستأنفت جمعية العمال العربية الفلسطينية، في حيفا، نشاطها، وقامت بتأسيس فروع جديدة لها، في مدن وقرى فلسطين الرئيسية. وقد لعب الشيوعيون العرب، أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني، دوراً رئيسياً في إحياء نشاط المنظمات النقابية القديمة التابعة للجمعية. وإلى جانب جمعية العمال العربية الفلسطينية، ظهرت، في مدينة حيفا، جمعية نقابية جديدة، ضمت بين صفوفها، عمال شركات النفط، وعدداً من المثقفين التقدميين العرب، ودُعِيت باسم «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»(٤). كما ارتبط انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين، بظاهرة تنامي الاتجاهات التقدمية والديمقراطية، بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب، الذين شكلوا، فيما بعد، القاعدة التي قامت على أساسها «رابطة المثقفين العرب في فلسطين».

ويعود تاريخ النشاط التنظيمي بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب في فلسطين، إلى صيف عام ١٩٣٧، حين قرر عدد من طلبة مدرسة «المطران جوبات» الثانوية، في القدس، في شهر آب (أغسطس) ١٩٣٧، تأسيس اتحاد للطلاب العرب لتأطير نشاط الطلبة، الهادف

إلى محاربة الأمية بين صفوف الكادحين العرب، والعمل على إحياء القرية العربية. وكان طلاب مدرسة «المطران جوبات» ومن أبرزهم توفيق طوبي على اتصال بعدد من الأساتذة التقدميين، أمثال الأديب اللبناني المعروف رئيف خوري، الذي كان يجمع طلابه في غرفته بالمدرسة، مع عدد من أصدقائه المقربين، ومنهم عضواللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني عبد الله البندك، الذي ساهم أيضاً في اطلاع الطلبة على نضالات الحركة الثورية التقدمية في فلسطين والعالم، وساعدهم على إقامة «إتحاد الطلاب العرب»[٥].

وقد سعى الاتحاد، منذ قيامه، إلى ربط نضالات الطلبة العرب في فلسطين، بنضالات الحركة الطلابية الديمقراطية العالمية. ففي شهر نيسان (أبريل) ١٩٣٨، كلفت قيادة الاتحاد إميل توما ــ وكان يدرس آنذاك في بريطانيا ــ بتمثيل الاتحاد في مؤتمر الطلاب العالمي الذي انعقد في مدينة باريس. وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٣٨، قررت قيادة الاتحاد تبني اسم «رابطة الطلاب العرب»، وإصدار مجلة ثقافية شهرية دُعيت باسم «الغد». وقد أقامت الرابطة، عام ١٩٣٩، فرعاً جديداً لها في مدينة حيفا، وقررت، في ايلول (سبتمبر) ١٩٤١، تغيير اسمها إلى «رابطة المثقفين العرب في فلسطين»، بعد أن سمحت للمثقفين، من الشباب العرب، بالانضمام إلى صفوفها، كما قررت تشكيل لجنة مركزية لقيادة نشاطها، كان على رأسها عبد الله البندك، وتوفيق طوبي، وإميل توما.

وفي تلك الفترة، بدأت تظهر في مدن فلسطين الرئيسية مجموعةمن النوادي الاجتماعية والسياسية. فقد قام عدد من المثقفين، الملتفين حول «رابطة المثقفين العرب»، ومن أبرزهم عبد الله البندك، بتشكيل «عصبة مكافحة الفاشية في فلسطين»، وساهم عضوا قيادة الرابطة توفيق طوبي وإميل توما، بالتعاون مع عامل سكك الحديد، وأحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني القدامى بولس فرح، بتشكيل نادٍ في حيفادُعي باسم «شعاع الأمل» ليكون بمثابة صلة الوصل بين أعضاء الرابطة، وبين العمال العرب العاملين في شركات النفط وفي مصانع تكرير البترول في المدينة، كما قام عدد من الشيوعيين في حيفا، ومن أبرزهم إميل حبيبي وسعيد قبلان، بتشكيل «نادي الشعب». وكان نادي «شعاع الأمل» من أبرز هذه النوادي وأنشطها، فعن طريقه تمكن أعضاء «رابطة المثقفين العرب» من تنظيم عدد كبير من عمال شركات النفط العرب، في نقابات خاصة بهم، وساعدوهم على صياغة مطالبهم. وعلى أثر توسع التنظيم النقابي، بين صفوف العمال العرب في مدينة حيفا، قرر نادي «شعاع الأمل»، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، حل نفسه وإقامة «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، الذي تحول، وبسرعة كبيرة، إلى محور للحركة النقابية العربية التقدمية في البلاد[٦].

وإلى جانب ظاهرة تشكل العديد من النوادي السياسية والاجتماعية التقدمية، بدأت تظهر، في المدن الرئيسية في فلسطين، مجموعة من الخلايا والحلقات الماركسية. ففي مدينة الناصرة مثلاً، قام فؤاد نصار، بعد عودته من العراق وإيران، إثر فشل ثورة رشيد عالي

الكيلاني، بتشكيل حلقة ماركسية ضمت «سليم خليف»، و«خليل خوري»، و«خليل ذيب»، و«شفيق بشارة»، و«بشارة طنوس» و«فوزي بيرقدار» و«منعم جرجورة». وكانوا يجتمعون بصورة دورية ويطلعون على النشرات الماركسية إلى أن أصبحت حلقتهم جزءاً من عصبة التحرر الوطني في فلسطين(٧).

وعند وقوع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ربيع عام ١٩٤٣، كان قد تبلور إذن، داخل المجتمع العربي في فلسطين، تيار وطني تقدمي عريض جمع المثقفين والعمال،ونتج عن مجموعة من المبادرات، التي وإن اختلف القائمون بها إلا أنها كانت تصب عملياً في مصب واحد. وقد سهّل خروج الشيوعيين العرب من صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، عملية بلورة مواقف هذا التيار، وتجميع القوى المساهمة فيه. وهكذا، ومن خلال الشيوعيين العرب، وقادة «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب» في حيفا، وأعضاء الحلقات والخلايا الماركسية، وقادة «رابطة المثقفين العرب»، تشكلت في مدينة حيفا، في بدايات خريف عام ١٩٤٣، عصبة التحرر الوطني في فلسطين، كتنظيم وطني تقدمي عريض، كان على رأسه الشيوعيون العرب.

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٤٤، أصدرت،عصبة التحرر الوطني في فلسطين، أول بيان رسمي لها ضمنته ميثاقها الوطني وأسماء لجنتها المركزية، وباشرت إصدار نشرات اسبوعية مطبوعة، على ورق باللون الأصفر، تتضمن مقالات وتعليقات تبين موقف العصبة من الأحداث السياسية الجارية في فلسطين وفي العالم.

وإثر قيام عصبة التحرر الوطني، صار «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب» في حيفا مركزاً للاتجاهات اليسارية داخل الحركة النقابية العربية في فلسطين، وخصوصاً بعد أن نجح، في أيار (مايو) ١٩٤٤، في إصدار صحيفة «الاتحاد»، كلسان حال جميع العمال العرب في البلاد. وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٤٥، استطاع «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، بالتعاون مع المنظمات النقابية اليسارية التي انسحبت من جمعية العمال العربية الفلسطينية، في يافا والقدس وغزة والناصرة والمجدل وغيرها، تشكيل «مؤتمر العمال العرب في فلسطين»، الذي تحول إلى أكبر وأهم منظمة نقابية عربية في فلسطين، حيث ضم بين صفوفه أكثر من عشرين ألف عامل، واستطاع أن يحصل على اعتراف اتحاد النقابات العالمي به، كممثل للحركة النقابية العربية في فلسطين(٨).

٢ ـ العصبة وديالكتيك العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال المعادي للامبريالية وللصهيونية

اعتبرت عصبة التحرر الوطني نفسها، ومنذ قيامها، جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية العربية الفلسطينية وتـمُثّل، في إطار هذه الحركة، الطليعة السياسية للطبقة العاملة العربية في

فلسطين. وقد أدركت أن تَوجُّه الطبقةالعاملة، في حل المسألة القومية، هو التوجه الوحيد القادر على إيجاد الحل السليم لهذه المسألة، وأيقنت أن النجاح في تحديد العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال، هو النقطة المركزية التي ينطلق منها حزب الطبقة العاملة، في تصديه لحل معضلات الثورة الوطنية التحررية. لذا فقد أعارت العصبة هذه القضية اهتماماً رئيسياً، وسعت إلى تجسيم نضال العمال والفلاحين الاجتماعي، وقرنته بالنضال الوطني من أجل استقلال فلسطين وتحررها، منطلقة من حقيقة أن الحركة الوطنية هي في الأساس حركة طبقية في جوهرها، يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية، على اعتبار «أن التحرر الوطني هو هدف الشعب بأسره، [وهو] وسيلة الأمة بأسرها إلى حياة حرة سعيدة». ومن هنا، فإن جميع طبقات الشعب «من عمال وفلاحين ومثقفين وتجار وصناعيين وطنيين»، وفي شتى مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، «تشعر شعوراً وطنياً واحداً، وإن النضال في سبيل التحرر الوطني يجمعها في صعيد واحد. وهنا مكمن القوة الشعبية ومعنى الاتحاد في سبيل التحرر الوطني»(٩).

لقد كانت عصبة التحرر الوطني، تنظر إلى الحركة الوطنية العربية في فلسطين، على اعتبار أنها «ليست احتكار طبقة معينة من طبقات المجتمع العربي، وليست ممثلة لمصلحة طبقة معينة بالذات»، بل هي «حركة الشعب بأكمله، طبقات وأفراداً، حركة شاملة جامعة تنظمُّ تحت لوائها جميع العناصر الراغبة في السير، مع قافلة الحرية في هذا الوطن العربي العزيز»(١٠). وبما أنها حركة الطبقات الوطنية في المجتمع، فمن البديهي بل من الحتمي، أن تشترك الطبقة العاملة العربية في هذه الحركة، وأن «تمد سواعدها الجبارة مصافحة أيدي الوطنيين الأحرار، في كافة طبقات الشعب، للسير معهم، جنباً إلى جنب، لاستكمال أسباب نجاح القضية الوطنية وتحقيق أهدافها»(١١).

وقد أكدت العصبة أن اشتراك الطبقة العاملة في النضال الوطني التحرري، ومساهمتها في الحركة الوطنية، يعنيان أن اهتمامات الحركة العمالية ستتعدى الدفاع عن مصالح العمال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لتشمل أيضاً مجال النشاط السياسي. وقد تصدت العصبة للدعوات التي كانت تنطلق، في الوسط العربي، لعزل العمال عن السياسة، وأكدت أن الطبقة العاملة قد تأكدت، وعبر تجاربها، أن حصولها على مطالبها الاقتصادية والاجتماعية «يتعلق، في أغلب الأحيان، بشكل النظام الاقتصادي والسياسي القائم، وأن تحقيق مطالبها لا يتأتى إلا بعد الخوض في معركة السياسة». وقد أظهرت العصبة أن العمال العرب في فلسطين لا يمتلكون «هوى خاصاً في السياسة، ولكنهم باتوا يرون أن مشاكلهم الاقتصادية ترتبط، ارتباطاً وثيقاً، بوضعية اقتصادية معينة تعيق تقدمهم ورقيهم. وليس ثمة ما يخشاه العمال العرب من تدخلهم في السياسة، ما دامت تفرض نفسها فرضاً عليهم»، وأشارت إلى أن الأوان قد آن للاهتمام بشؤون الطبقة العاملةالعربية، «ليس عن طريق عزل العمال العرب،

عن الخوض في بحث الأسباب السياسية لتأخرهم الاقتصادي، بل [عن طريق] القيام بتركيز الجهود، للدفاع عن مصالحهم كطبقة، وعن حقوق أمتهم كشعب»[١٢].

وكانت العصبة ترى أن اشتراك الطبقة العاملة في الحركة الوطنية لا يعني أبداً تخليها عن مصالحها الطبقية، فالطبقة العاملة تساهم في الحركة الوطنية على ضوء مصالحها، وهي لا ترضى أن «تكون في ذيل الحركة الوطنية بل في الصفوف الأمامية، لها ممثلوها المجربون القادرون على عرض مطالبها وتوضيح أغراضها، مشتركة في وضع برنامج وطني يتضمن بعض أهداف الطبقة العاملة الحاضرة». ومن هنا، تصر الطبقة العاملة على ضرورة أن لا يكون برنامج الحركة الوطنية، على حساب مصالحها الطبقية، بل أن يشتمل «على إصلاحات اجتماعية تساعد العمال على الرقي والتقدم، في مضمار الحياة الاجتماعية، مثل مطلب التأمين الاجتماعي للعمال، عند العجز عن العمل والبطالة، وحق الاتفاق الجماعي بين أصحاب العمل والعمال، ومساندة الحركة النقابية العربية، وهذه المطالب هي مطالب وطنية، نبيلة جداً، حري بالحركة الوطنية أن تتبناها»[١٣]. وقد طالبت العصبة بأن تقدّم الحركة الوطنية العربية، دعمها الكامل للحركة النقابية، وأعربت عن قناعتها أن انتظام العمال العرب في النقابات، لا يتعارض أبداً مع اشتراكهم في النضال الوطني التحرري ومساهمتهم في الحركة الوطنية، على اعتبار أن «التنظيم النقابي العربي هو جزء من التنظيم الوطني العام»، والعامل العربي يعتبر النضال من أجل حقه في الحياة الانسانية «نضالاً طبيعياً وجزءاً من النضال العام في سبيل الحرية والاستقلال»[١٤]. كما تصدت للمضاربين بالشعارات الوطنية، جرياً وراء مصالحهم الطبقية الضيقة، واستنكرت محاولة بعض الزعماء الذين حاولوا، «تحت ستار الوطنية والدفاع عن اقتصادنا الوطني، أن يمنعوا عن العمال والموظفين ممارسة حق مقدس من حقوقهم، حق التنظيم في جمعيات ونقابات تسهر على مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتسوي الخلافات بينهم».

وقد أكدت العصبة أن العمال العرب في فلسطين، يعون أهمية تطوير وتدعيم الاقتصاد العربي والعمل على ازدهاره، خصوصاً في ظل المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل الاقتصاد الصهيوني المتطور، ولكنهم «يفهمون أيضاً أن لهم نصيباً من هذا الاقتصاد في حالة ازدهاره ونموه، كما هو واقع الآن، ويفهمون أيضاً أنه ليس من الوطنية، ومصلحة الوطنية في شيء، أن تبلغ أرباح مؤسسات وشركات اقتصادية عشرات الألوف من الجنيهات، ثم تبخل على عمالها وموظفيها بزيادة زهيدة على أجورهم، تعينهم على سد حاجاتهم أمام مستوى المعيشة المتصاعد»[١٥]. وأشارت إلى موقف العمال العرب إزاء أصحاب العمل العرب والأجانب، وأكدت أن العمال العرب يقفون، من أصحاب العمل العرب، موقفاً يختلف تمام الاختلاف عن موقفهم، إزاء أصحاب العمل الأجانب، و«ذلك لعلمهم، أن المشاريع الصناعية الأجنبية في فلسطين هي مشاريع احتكارية، تقف حجر عثرة في سبيل حرية بلادهم، وبالتالي سعادتهم، وسعادة عائلاتهم». وعلى هذا الأساس، فقد تنازل العمال

العرب «في كثير من المناسبات. . . عن كثير من حقوقهم التي يختلفون عليها مع صاحب العمل العربي، بينما [أصروا] على نيلها كاملة من صاحب العمل الأجنبي». دون أن يعني ذلك أبداً «أن يحاول أصحاب العمل العربي أن يسلبوهم حقوقهم لهذا السبب، وإنما عليهم أن يساعدوا العامل، في حمل رسالته المشرفة، بأن يتنازلوا له عن حقوقه ما أمكن، حتى يتمكن الفريقان من المساهمة في النضال الوطني مساهمة فعالة»(١٦).

ولقد أبرزت عصبة التحرر الوطني، ومنذ قيامها، أهمية الدور الذي تلعبه طبقة الفلاحين في المجتمع العربي الفلسطيني، وأكدت أن بناء النهضة القومية العربية في فلسطين يتوقف «على هذه الطبقة التي تؤلف الأكثرية من شعبنا. . .، وهي عدة الوطن الأساسية في حركتنا التحريرية»(١٧)، مشيرة إلى ضرورة دعم مطالب الفلاح العربي الذي «يطالب بتحسين وسائل زراعته، ومده بالتركتورات والسماد الصناعي، وتحسين وسائل الري والمواصلات، وتخفيف الضرائب عن كاهله، ومده بالقروض الزراعية لمدد طويلة وبفوائد زهيدة، وحمايته من المرابين الجشعين، وفتح المدارس وتوسيعها في قراه، وإنشاء مراكز للمعالجة الطبية، وتأمين معالجة مجانية سريعه له ولعائلته»، مؤكدة أنها ستناضل في سبيل «تحقيق طلبات الفلاح، لأنها طلبات وطنية عادلة تسير بالأمة نحو ما تنشده من حريات».

وقد دعت العصبة الفلاح العربي في فلسطين إلى المساهمة بنشاط في الحركة الوطنية التحررية والنضال «في صفوفها الأمامية، ساعياً في موكب الحرية نحو الاستقلال والتحرر. [فالتحرر] الوطني هو الطريق العملي الذي يسير به نحو تحقيق مطالبه العادلة، وإن الاستقلال نعمة تسبغ على جميع طبقات الشعب، فيستفيد منها الفلاح أول من يستفيد»(١٨). وأعارت اهتماماً كبيراً لقضية الدفاع عن الأراضي العربية ووقف انتقالها إلى أيدي الصهيونيين، وأعلنت تأييدها لكل «مشروع يؤدي إلى الاحتفاظ بالأراضي الزراعية في أيدي فلاحينا»، مثل «مشروع صندوق الأمة» الذي اقترحته بعض الأوساط الوطنية، ومشروع «دونم فلسطين» الذي اقترحه «السيد الترزي»؛ مؤكدة، في الوقت نفسه، أن قضية الأراضي في فلسطين ترتبط ارتباطاً مباشراً «بقضية البلاد السياسية، ولا يمكن حلها، الحل العملي، ما لم يتمكن العرب من الوصول إلى استقلالهم السياسي، ومقاومة أي تدخل يمكنه الانتقاص من سيادتهم وحريتهم في تقرير مصائرهم»؛ منتقدة، في هذا السياق، أفكار بعض الوطنيين العرب، الذين يعتقدون «أن قضية البلاد السياسية هي قضية عامة يحتاج حلها إلى وقت طويل، ولذلك فمن حق الوطن عليهم أن يبادروا إلى 'انقاذ ما يمكن انقاذه' من أراضٍ». وأكدت أن القضية السياسية، قضية استقلال فلسطين، هي «قضية الساعة، والظروف تصبح كل يوم أكثر ملاءمة لتوحيد جميع القوى في سبيل حرية تقرير المصير»، كما أشارت إلى أن مشاريع إنقاذ الأراضي العربية «لا تكون بجمع المال لشراء الأراضي العربية المعروضة للبيع، ولكن تكون بإصلاح حال الفلاح وبتحسين أدوات إنتاجه ومساعدته مساعدة اقتصادية واجتماعية حتى لا يحتاج، آخر الأمر، إلى عرض أرضه في الأسواق»(١٩). ودعت العصبة، الحركة الوطنية

العربية، إلى أن تجعل من حركة إنقاذ الأراضي العربية «حركة فلاحين جماهيرية قوية بواسطة إشراك [الفلاحين] في ادارتها»، كما دعت الفلاحين إلى الانضمام لصفوف العصبة «ليؤلفوا معها جبهة واحدة ضمن وحدة الشعب العربي في فلسطين للنضال في سبيل سعادة شعبنا»[٢٠].

٣ ـ عصبة التحرر الوطني وشعار الوحدةالوطنية

أدركت العصبة، ومنذ وقت مبكر، الضرورة الملحة لتجميع كل طاقات الشعب في جبهة وطنية واحدة، وأشارت إلى أن «الاتحاد الوطني، في سبيل التحرر الوطني، هو أمر عملي واقعي لا يمكن أن يتجاهله انسان، وفوق ذلك، أن الاتحاد الوطني هو الصورة الطبيعية للحركة الوطنية»، كما أكدت أن «الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني، اتحاد جميع القوى الوطنية الشعبية واشتراكها في الحركة الوطنية» هو شعار العصبة التي «تسير مع قافلة الحرية نحو الحرية، معتمدة على شعبنا الأبي وعلى القوى الكامنة فيه، ساعية إلى جعل الاتحاد الوطني حقيقة راهنة»[٢١]. كما رأت أن تحقيق وحدة الحركةالعمالية العربية في فلسطين هو حجر الزاوية في قيام جبهة وطنية متحدة، تمثل جميع طبقات الشعب، على اعتبار أن الطبقة العاملة هي «الطليعة الوطنية»، وواجبها أن تمارس «قيادتها التقدمية»، إن هي أرادت «الإبقاء على جوهر الحركة الوطنية التقدمية والسير بها في مراقي التطور والنهوض»[٢٢].

وقد أكدت العصبة أن الطبقة العاملةالعربية في فلسطين، لن تتمكن من لعب دورها الطليعي، داخل الحركة الوطنية، إلا بعد تحقيق وحدة منظماتها النقابية، وذلك عن طريق توحيد الأهداف ومَرْكَزة العمل. وعندما صدر العدد الأول من جريدة «الاتحاد» في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٤، كلسان حال اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا، أكدت افتتاحيته أهمية تحقيق وحدة الحركة العمالية في البلاد، وأشارت إلى أن «الاتحاد» ستكون «جريدة العمال العرب، في فلسطين عامة، وجريدة منظماتهم العمالية العربية الوطنية، تستمد قوتها منهم وتفسح صفحاتها لآرائهم وأخبارهم وآمالهم، وستكون سجلاً منظمًا لقضاياهم اليومية، ولنضالهم الموحد، ولمطالبهم النبيلة الشريفة»، كما دعت الافتتاحية إلى إقامة مجلس عمالي عربي أعلى، يمثل جميع المنظمات العمالية العربية في فلسطين، ويكون الممثل الرسمي للحركة العمالية العربية، والمعبِّر الصادق عن أمانيها وآمالها، والمنفِّذ القوي لقراراتها ومشاريعها[٢٣].
كما سعت، العصبة ومنذ قيامها، إلى تحطيم الجمود الذي كان مسيطراً بين صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، ودعت إلى قيام هيئة وطنية، تستند على أسس ديمقراطية، وتتجمع حولها جميع القوى الوطنية، وتضع برنامجاً نضالياً يوحد طبقات الشعب الوطنية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية.

وقد لقيت، دعوة العصبة هذه، تجاوباً لدى العديد من الشخصيات الوطنية المعروفة مثل «رشيد الحاج ابراهيم»، أحد زعماء حيفا، و«عبد اللطيف صلاح»، رئيس حزب الكتلة الوطنية، و«عمر البيطار»، رئيس بلدية يافا، الذين أعربوا، على صفحات جريدة «الاتحاد»، عن تعاطفهم مع سياسة العصبة الهادفة إلى تعزيز وحدةالصف الوطني العربي[٢٤].

وقد أكدت عصبة التحرر الوطني أهمية اشتراك ممثلي العمال والفلاحين في إقامة الاتحاد الوطني، وأشارت إلى أن الركود الذي أصاب الحركة الوطنية العربية، في فلسطين، يعود إلى عدم رجوع الزعماء القوميين التقليديين إلى الجماهير الشعبية وإلى تجاهل دورها في المعركة ضد الامبريالية وضد الصهيونية.

غير أن القيادات القومية التقليدية، التي عادت إلى ميدان العمل السياسي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واصلت نهجها القديم، وعارضت المساعي التي بذلتها العصبة، من أجل دفع جماهير العمال والفلاحين للانخراط بنشاط في العمل الوطني، وأصرت على عزل ممثلي القوى الوطنية التقدمية، ومنعهم من المساهمة الفعالة في قيادة النضال الوطني. ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، عارض ممثلو الأحزاب القومية الفلسطينية التقليدية، بالتواطؤ مع جامعة الدول العربية، اشتراك ممثلي عصبة التحرر الوطني، ومؤتمر العمال العرب، ورابطة المثقفين العرب، في اللجنة العربية العليا التي تشكلت إثر الزيارة التي قام بها، إلى فلسطين، «جميل مردم بك» المكلف من قبل جامعة الدول العربية بإعادة تشكيل اللجنة.

وقد تصدت العصبة للمحاولة التي جرت لعزل ممثلي الطبقات الكادحة عن قيادة العمل الوطني، وأشارت إلى أن تكوين اللجنة العربية العليا «لم يراع فيه البناء على أساس شعبي ديمقراطي، بل كان على أساس تشكيلي توفيقي، جاء عن طريق الجامعة العربية»[٢٥]. كما أكدت العصبة أنه لن يكون بإمكان أحد «تجاهل قوة تنظيم الحركة العمالية العربية، وتأثيرها في النضال الوطني، فقد وقفت الطبقة [العاملة] في طليعة الصفوف في أحلك الأوقات»، ولم يعد باستطاعة أي منظمة ولا أي حزب، تجاهل «وجود طبقة العمال ومدى تأثيرها في النضال لأجل الاستقلال والحرية. وحركتنا الوطنية اليوم هي حركة تحريرية استقلالية، وإبعاد عناصر العمال والعناصر الشعبية عنها، يعني إبعاد بلادنا عن هدفها الرئيسي: الحرية والاستقلال». وأشارت، من جهة أخرى، إلى أن إبعاد ممثلي الطبقة العاملة والجماهير الشعبية، عن المساهمة في قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، سيُلحِق أضراراً بالغة بنضال هذه الحركة على الصعيد الدولي، على اعتبار أن عدم إبراز نضال العمال، في سبيل استقلال فلسطين، ودورهم في الحركة الوطنية سيؤديان إلى خسارة «تأييد جميع العناصر الشعبية في الخارج، [وإعطاء] الاستعمار والصهيونية سلاحاً حاداً يهاجمون به [الحركة الوطنية الفلسطينية] بالادعاء أنها تقتصر فقط على الأفندية وأصحاب المصالح الرأسمالية»[٢٦].

وعلى الرغم من تحفظاتها العديدة على تركيبة اللجنة العربية العليا واسلوب تشكيلها، ولتبيان حرصها على وحدة الصف الوطني، أعلنت العصبة أنها لا ترى «أي حرج في تأييد [اللجنة العربية العليا]، إذا كان برنامجها ديمقراطياً، يستهدف العمل على تحرير هذه البلاد وتخليصها من الاستعمار والصهيونية»، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن العصبة «لا تسير وراء أشخاص أو هيئات، وإنما تسير وراء برامج»[٢٧].

غير أن تزايد تدخل قيادة جامعة الدول العربية، المتهادنة مع الامبريالية البريطانية، في شؤون فلسطين الداخلية، عبر الوصاية التي فرضتها على اللجنة العربية العليا، قد دفع عصبة التحرر الوطني إلى التنبيه من مخاطر التنازل عن قيادة النضال الوطني في فلسطين إلى ممثلي الجامعة العربية، والتغاضي عن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير نهجه الوطني بنفسه. وأكدت، اعتباراً من شهر آذار (مارس) ١٩٤٦، أن اللجنة العربية العليا قد باتت عاجزة عن تحمل مسؤولية قيادة النضال الوطني، ودعت إلى إقامة هيئة وطنية جديدة باشتراك ممثلي القوى الوطنية والتقدمية، وذلك عن طريق تشكيل لجنة تحضيرية، تضع دستوراً ديمقراطياً، تجري بموجبه انتخابات شعبية لتأليف جبهة وطنية موحدة. كما توجهت، في الوقت ذاته، إلى جماهير الطبقة العاملة العربية في فلسطين، ودعتها إلى العمل على تعزيز الوحدة بين صفوف منظماتها النقابية من خلال السعي إلى تحقيق وحدة مؤتمر العمال العرب وجمعية العمال العربية الفلسطينية، وذلك على اعتبار أن تحقيق وحدة الطبقة العاملة العربية، هو الشرط، الذي لا بد منه، لإنعاش الديمقراطية بين صفوف الشعب، ولانتخاب لجنة عربية عليا تمثل الشعب أصدق تمثيل[٢٨].

ولمجابهة النشاط المتزايد لعصبة التحرر الوطني ولمؤتمر العمال العرب، وتجاه تنامي الاتجاه الداعي إلى إقامة هيئة وطنية جديدة على أسس شعبية وديمقراطية، لجأت القيادات القومية العربية التقليدية إلى استخدام أساليبها القديمة في محاربة القوى الوطنية التقدمية. فهاجم «جمال الحسيني» ممثلي العصبة ومؤتمر العمال العرب، في الاجتماع العام الذي دعا إليه الحزب العربي الفلسطيني، في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤٦ في مدينة القدس، وادعى أنه يرفض دخول مندوب عن مؤتمر العمال العرب في اللجنةالعربية العليا، لأن المؤتمر ــ حسب ادعائه ــ يريد التعاون مع «بن ــ غوريون»، ومع الصهيونية، ولأن عصبة التحرر الوطني تنادي باتحاد العرب واليهود، مما يتنافى مع الميثاق الوطني.

وقد أكدت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، في بيان أصدرته رداً على تصريحات «جمال الحسيني»، أن سياسة المؤتمر ونشاطه وما صدر عنه ينفي أقوال «جمال الحسيني»، وأن مؤتمر العمال العرب، كحركة «عمالية صحيحة»، يعرف تماماً أن نضال الحركة الوطنية العربية ضد الاستعمار، وكفاحها من أجل استقلال فلسطين، «هو العمل التحرري الصحيح الذي لا يمكن، بحال من الأحوال، أن ينطبق على سياسة (بن ــ غوريون) الاعتدائية». وقد

طالبت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، في بيانها، «جمال الحسيني» بأن «يكون أكثر تبصُّراً. . .، فآلاف العمال المنضمين إلى المؤتمر وقيادتهم، لِمَن أشد الناس وطنية، وأكثرهم نضالاً في سبيل حرية فلسطين واستقلالها، ومن أشدهم عداء للاستعمار والصهيونية. . .»(٢٩). وقد تصدى «فؤاد نصار»، أحد قادة عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب، لتفنيد ادعاءات «جمال الحسيني»، فأعرب في مقال مطول له صدر في «الاتحاد»، عن أسفه «لما صرح به السيد جمال»، ودعاه، «بصفته زعيمًا وطنياً، أن يتريث قبل الحكم على مسائل هامة، وأن لا يورط نفسه في أمور يجهل حقيقتها، لأن هذه الأغلاط وهذه المواقف لا يستفيد منها غير أعدائنا، وهي من عوامل الهدم في بنيان الحركة الوطنية». وقد أكد «فؤاد نصار» أن مؤتمر العمال العرب يناضل من أجل عزل الجماهير اليهودية في فلسطين عن الحركة الصهيونية، ويدعو إلى ضرورة توجيه النضال ضد الاستعمار البريطاني، وإلى اعتبار الصهيونية حليفة له، كما أشار إلى أهمية التفاهم مع الجماهير اليهودية في فلسطين «لا على أساس فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية، ولا على أساس إعطائهم أراضينا، ولا على [أساس] إقامة دولة يهودية»، وإنما على أساس دعوة «الشعب اليهودي [في فلسطين] لتأييد نضالنا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها»(٣٠).

إثر فشل جميع المحاولات التي بذلتها، لتحقيق وحدة الصف الوطني العربي على أسس شعبية وديمقراطية، بادرت عصبة التحرر الوطني، في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤٦، بالتعاون مع أحزاب الاستقلال والإصلاح والدفاع والكتلة الوطنية ومؤتمر الشباب ومؤتمر العمال العرب، إلى إقامة «الجبهة العربية العليا» في فلسطين. وقد أكدت أن قيام هذه الهيئة الوطنية الجديدة لا يمثل انشقاقاً داخل الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، على اعتبار أن الجبهة العربية العليا قد نظمت قوى لم تستقطبها أو تنظمها اللجنة العربية العليا. وقد أشارت «الاتحاد» في افتتاحية عددها الصادر في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، إلى أن الجبهة العربية العليا قد بدأت عملها بقرارين تاريخيين، حيث «أقرت دستوراً ديمقراطياً وسارت على أساليب شعبية، وطالبت برفع قضية فلسطين إلى مجلس الأمن، ورفضت سياسة المساومة والتفاوض مع الاستعمار»(٣١).

وإزاء هذا التطور الإيجابي، في مسيرة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، تحركت جامعة الدول العربية، بالتواطؤ مع القوى الرجعية المحلية، ونجحت، بالضغوط التي مارستها على الأحزاب القومية التقليدية، التي ساهمت مع العصبة في إقامة الجبهة العربية العليا، في دفع هذه الأحزاب إلى الانسحاب من الجبهة، والمشاركة مع الأحزاب والقوى المنتمية إلى اللجنة العربية العليا، في إقامة هيئة جديدة دُعيت باسم «الهيئة العربية العليا»، حيث تم استبعاد ممثلي القوى الوطنية التقدمية من عضويتها.

. وللرد على المناورة الجديدة التي قامت بها الجامعة العربية، نظّمت عصبة التحرر الوطني حملة واسعة، شملت مدن وقرى فلسطين الرئيسية، للتنديد بالوصاية التي تفرضها الجامعة العربية على الحركة الوطنية العربية في فلسطين. وقد استهدفت هذه الحملة دفع جماهير الشعب، من عمال وفلاحين ومثقفين تقدميين، إلى الانخراط بنشاط، في النضال الرامي إلى تنظيم الحركة الوطنية على أسس ديمقراطية، وذلك من خلال الإصرار على عقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة تمثيلية. ووصلت هذه الحملة الشعبية أوجها، حين وقّع أكثر من ١٢ ألف مواطن عربي فلسطيني، على بطاقات، أصدرتها عصبة التحرر الوطني، ووجهتها إلى الهيئة العربية العليا، تطالبها فيها بعقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة وطنية شعبية. وقد نشرت صحيفة «الاتحاد»، في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٧، نبأ هذا التحرك الشعبي تحت عنوان، «١٢٦٠٠ بطاقة من بطاقات عصبة التحرر الوطني تطالب بتنظيم الحركة الوطنية على أسس تمثيلية»، وأشارت إلى أن مختلف فئات الشعب وطبقاته الوطنية، من عمال وفلاحين وموظفين وتجار ومحامين وأطباء، قد اشتركوا في الحملة التي نظمتها العصبة، وساهموا «في أضخم استفتاء شعبي قام به حزب وطني فلسطيني»[٣٢].

---

(١) د. إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، بيروت: دار ابن رشد ودائرة الثقافة والاعلام في م. ت. ف.، ١٩٧٨، ص ١٧٢ ــ ١٨٠.

(٢) «نحو الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الأردني ١٩٤٣ ــ ١٩٧٣»، **الجماهير**، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٧٣.

(٣) **ستون عاماً...**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧١.

(٤) د. موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين (مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩ ــ ١٩٤٨)**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٣٧ ــ ٤٠.

(٥) نظير مجلي، «مقابلة مع توفيق طوبي»، **الجديد** (حيفا)، العدد الخامس، ١٩٧٨، ص ٩ و ١٠؛ وص ٤٣ ــ ٥٠.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٧) سلمان ناطور، «مقابلة مع منعم جرجورة»، **الاتحاد** (حيفا)، ٢ آذار (مارس) ١٩٧٩، ص ٣.

(٨) موسى البديري، «تطور الحركة العمالية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣ ــ ٥٨.

(٩) موسى الدجاني، «حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي»، **عصبة التحرر الوطني في فلسطين**، النشرة الثالثة، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٤، ص ١ ــ ٥.

(١٠) بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، الاتحاد، **مصدر سبق ذكره**، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٤، ص ٢.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) بولس فرح، «العمال العرب والسياسة»، **المصدر نفسه**، ٩ تموز (يوليو) ١٩٤٤، ص ٧.

(١٣) بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) حسن عيتاني، «علاقة حركة العمال العرب بصناعتنا الوطنية»، الاتحاد، **مصدر سبق ذكره**، ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤.

(١٥) بولس فرح، «الاقتصاد الوطني والعامل العربي»، **المصدر نفسه**، ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٤.

(١٦) خليل شنير، «موقف حركتنا العمالية من أصحاب العمل»، المصدر نفسه، ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥.

(١٧) محمد الشيخ إبراهيم، «قضية فلاحنا»، **عصبة التحرر الوطني في فلسطين**، النشرة السابعة، ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ١ ـ ٣.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٣.

(١٩) «قضية الأراضي»، **المصدر نفسه**، النشرة الثانية عشرة، ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٤، ص ١ ـ ٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٣.

(٢١) موسى الدجاني «حركتنا الوطنية حركة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٢٢) «إلى الوحدةالعمالية»، **عصبة التحرر الوطني في فلسطين**، النشرة التاسعة، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ١ ـ ٣.

(٢٣) «جريدتنا» **الاتحاد، مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٤، الصفحة الاولى.

(٢٤) د. إميل توما، **يوميات شعب (٣٠ عاماً على الاتحاد)**، حيفا: منشورات عربسك، ١٩٧٤، ص ٨.

(٢٥) فؤاد نصار، «حركتنا العمالية واللجنة العربية العليا»، **الاتحاد، مصدر سبق ذكره**، ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) «عصبة التحرر الوطني في حيفا تحتفل بأول أيار»، **المصدر نفسه**، ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦.

(٢٩) «بيان اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب»، **المصدر نفسه**، ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

(٣٠) فؤاد نصار، «جمال الحسيني يحرف أهداف مؤتمر العمال ولا يتلافى عوامل الهدم في صرح حركتنا الوطنية»، **المصدر نفسه**، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

(٣١) «دور الجبهة العربية... خطوة فاصلة نحو توحيد الجهود»، **المصدر نفسه**، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦؛ **نقلاً عن «يوميات شعب...»، مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٣٢) «١٢٦٠٠ بطاقة من بطاقات عصبة التحرر الوطني تطالب بتنظيم الحركة الوطنية على أسس تمثيلية»، **المصدر نفسه**، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٧؛ **نقلاً عن إميل توما «يوميات شعب...»، مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ و ٣٦.

الفصل السابع

عصبة التحرر الوطني
والمسألة القومية العربية
في فلسطين

اعتبرت عصبة التحرر الوطني القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من أجل استقلاله الوطني وتحرره من نير السيطرة الاستعمارية، وفضحت الحركة الصهيونية على حقيقتها، كحركة رجعية عنصرية، مرتبطة بالامبريالية، كما كشفت تواطؤ الرجعية العربية مع الاستعمار في التآمر على الشعب العربي الفلسطيني. وقد بينت العصبة أن الهدف الرئيسي لنضال الشعب الفلسطيني، هو ضمان حقه في تقرير مصيره بنفسه، وأكدت أن السبيل إلى ذلك هو تعبئة الجماهير الشعبية العربية في جبهة وطنية عريضة ترتبط بالقوى الثورية والديمقراطية العالمية، على اعتبار أن نضال الشعب العربي الفلسطيني «لأجل حريته واستقلاله، كان ولا يزال جزءاً مكملاً لنضال شعوب العالم في سبيل الحرية الوطنية، وفي سبيل دك صروح العبودية والاستعمار، أسس استغلال الشعوب والتحكم في مصائرها»، وأن قضية فلسطين هي قضية تحرر من الاستعمار مثلها مثل قضايا شعوب البلدان المستعمرة، «وجزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها، وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية وهناء دائم»[1].

١ ــ عصبة التحرر الوطني و «العقدة الفلسطينية»

أشارت عصبة التحرر الوطني في المذكرة التي رفعتها، بتاريخ ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥، إلى «المستر اتلي» رئيس وزراء بريطانيا، إلى أن «العقدة الفلسطينية» قد نجمت عن السياسة العدوانية «التي انتهجتها الحكومة البريطانية مدة حكمها لفلسطين، من الأيام الأولى للاحتلال حتى الآن. فهذه السياسة تركت للصهيونية المجال رحباً أمامها، لتنمية قواها الاعتدائية وتوطيد مراكزها الهجومية في فلسطين، وذلك كله يهدد وطننا اليوم بالدم والدموع.

وليس من الغريب إذاً، أن يرى الشعب العربي، من بين ما طوى من صحائف هذا الماضي الأليم، الذي شرح صدره للصهيونية فتعتدي، نقاطاً سوداء تنذر بمستقبل مظلم، إذا استمرت هذه السياسة تبني 'الوطن القومي' على أنقاض ما تبقى للفلاح من شقة أرض، وللعامل من يوم عمل، وللتاجر من سوق ضيقة، ولرجل الصناعة العربي من فتات لا تغني ولا تسمن من جوع»[٢].

وقد تصدت العصبة للمحاولات التي قامت بها القوى الامبريالية والصهيونية لإقناع الرأي العالمي بأن قضية فلسطين «هي قضية هجرة يهودية، أو إيقاف هذه الهجرة لا أكثر ولا أقل»، وأكدت أن قضية فلسطين ليست أبداً قضية من هذا النوع، وإنما هي مثل قضية كل بلد مستعمر، قضية الاستقلال والتحرر من نفوذ أجنبي استعماري، وأشارت إلى أن السكان العرب في فلسطين لن يأمنوا شر الهجرة الصهيونية «ما دامت مقدرات هذه الهجرة في غير أيديهم»، على اعتبار أن الهجرة الصهيونية، «بل الصهيونية كلها هي من 'مآثر' الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الأصل بزوال الفرع، وليس تحُل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها»[٣]. وأكدت أن الامبريالية البريطانية تسعى، من خلال إثارة قضية الهجرة اليهودية، إلى عزل قضية فلسطين عن «قضية المستعمرات المطروحة على أساس عالمي»، وطالبت بإشاعة الديمقراطية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه «كطريق عملي لحل المشاكل التي تعترض وطننا الآن». وسعت العصبة إلى تحديد المعنى الحقيقي لحق تقرير المصير حتى لا يكون هناك مجال لاستغلاله وإفراغه من محتواه، فأعلنت أن حق تقرير المصير «يظل كلاماً مبهماً إذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يُعترف بأن من حق الشعب أن يصل إلى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري، وأن من حقه أن يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده، وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات وطنية شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٤].

كما أشارت العصبة إلى أن إشاعة الديمقراطية السياسية والاقتصادية هو الشرط، الذي لا بد منه، لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، «فلا يمكن لبلد أن يؤمن حق تقرير مصيره، وتنفيذ هذا الحق، إلا إذا انتشرت الديمقراطية بين صفوفه». وقد كشفت العصبة في هذا السياق، القناع عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، وفنَّدت مزاعم الصهيونيين أن حركتهم هي «حركة تحرر وطني»، وأثبتت أن الحركة الصهيونية هي «من النوع الرجعي الاحتلالي، فهي لا تطالب باستقلال فلسطين أبداً، وإذا ما أحرجتها يقول زعماؤها: لن نطالب بالاستقلال حتى نؤمن الدولة اليهودية، وهذا يعني في لغة الواقع أنها لا تطالب بالاستقلال أبداً». وأظهرت أن الحركة الصهيونية هي من نوع الحركات «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وفي أهدافها»، وهي لا تريد أن تسود الديمقراطية في فلسطين «إذ أن ذلك يعني إنشاء حكم وطني ديمقراطي في فلسطين، وان ذلك يعني القضاء على حلم الدولة اليهودية،

فالدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم إلا بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير، وانتشار الديمقراطية»[٥].

ولقد جابهت عصبة التحرر الوطني، في سعيها لإيجاد حل «للعقدة الفلسطينية»، مشكلة وجود أكثر من ٦٠٠ ألف يهودي، كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلالها، من اجتذاب العدد الأكبر منهم إلى فلسطين، مستغلة في ذلك الظروف الصعبة التي كان يعانيها السكان اليهود في أوروبا الشرقية والوسطى، من جراء السياسة المعادية للسامية التي كانت تنتهجها الدوائر الفاشية.

وعلى الرغم من اتساع النفوذ الصهيوني بين الجماهير اليهودية في فلسطين، فقد حاولت العصبة، ومنذ قيامها، أن ترسم حدوداً فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين، حيث أشارت في ميثاقها الوطني، الذي أقرته في شباط (فبراير) ١٩٤٤، إلى ضرورة التمييز بين الصهيونية وبين السكان اليهود، وأكدت أن الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، كما رفضت ادعاءات الصهيونيين أنهم يعبِّرون عن مصالح جميع اليهود، وأظهرت أن الحركة الصهيونية هي في الأساس حركة البرجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الامبريالية، والساعية إلى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية.

وقد شددت العصبة على أهمية تعميق التناقض بين الجماهير اليهودية وبين الحركة الصهيونية، ودعت الحركة الوطنية العربية في فلسطين إلى انتهاج سياسة حكيمة، تساعد على إضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوف السكان اليهود في فلسطين، وأكدت ارتباط مصلحة الجماهير اليهودية في فلسطين بانتصار نضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الامبريالية والصهيونية. وانتقدت، في هذا السياق، مواقف القيادة القومية التقليدية التي كانت تعلن دوماً أنها «لا يمكن أبداً أن تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وأن تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم، أو الوصول إلى تفاهم معهم»، وأشارت إلى أن مثل هذه المواقف تسهل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الأشهاد أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شراً، وأن الاستقلال الذي تنشده الحركة الوطنية يعني مذبحة اليهود»[٦].

وقد حذرت العصبة، ومنذ وقت مبكر، من مخاطر السياسة غير العملية التي تنتهجها القيادة القومية التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، والتي قد تقود إلى تقسيم فلسطين «والتقسيم هو أخطر حل يجر البلاد إلى المصائب والاضطرابات الداخلية، [وهو] يعني تأمين مستقبل الصهيونية وبالتالي تأمين قدم الاستعمار في جميع البلاد العربية»[٧]، ودعت الحركة الوطنية العربية، المناضلة من أجل ضمان استقلال فلسطين وتحررها الوطني، ، إلى تأمين حقوق السكان اليهود الديمقراطية في البلاد، والوصول إلى تفاهم معهم، وأشارت إلى أن مثل هذا التفاهم «لا يعني التفاهم مع الحركة الصهيونية نفسها. . . ، ولكنه الاعتراف

بأن الحركة الوطنية العربية تريد، وتستطيع أن تؤمن حقوق السكان اليهود الديمقراطية دون وجود الاستعمار البريطاني، بل على أساس عدم وجود الاستعمار البريطاني».

كما أكدت العصبة أن انتهاج سياسة سليمة تجاه السكان اليهود في فلسطين وتأمين حقوقهم الديمقراطية فيها «لا يعني، بأي حال من الأحوال، تنازلنا عن أي حق من حقوقنا الوطنية، أو أي مطلب من مطالبنا العادلة، بل هو تشبث بهذه الحقوق، ونضال عملي في سبيل تحقيق هذه المطالب، وإفهام الرأي العام العالمي أن نضالنا في سبيل هذه المطالب هو نضال عادل في مصلحة السكان اليهود أنفسهم، ولكنه ليس أبداً في مصلحة الصهيونية أو في مصلحة الاستعمار»[٨]. وقد حاولت العصبة أن تثبت، في الممارسة العملية، أن إمكانيات التفاهم بين العرب واليهود موجودة، وسعت إلى تحقيق وحدة العمال العرب واليهود في النضال ضد عدوهم المشترك المتمثل بالاستعمار البريطاني، واستطاعت، بفضل النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به داخل مؤتمر العمال العرب، تحقيق نجاحات هامة على هذا الصعيد، تجسدت في الاضرابات المطلبية الموحدة التي خاضها آلاف العمال العرب واليهود في دوائر ومؤسسات الحكومة في نيسان (أبريل) ١٩٤٦ وفي المعسكرات البريطانية في أيار (مايو) ١٩٤٧.

٢ ـ العصبة والحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية

كانت عصبة التحرر الوطني القوة السياسية العربية الوحيدة التي طالبت، في ظروف الحرب العالمية الثانية، بضمان استقلال وتحرر فلسطين. فحينما حل موعد تنفيذ الكتاب الأبيض، في الأول من نيسان (أبريل) ١٩٤٤، أعلنت العصبة أنها تؤيد الخطوات التي أقرها الكتاب الأبيض، لإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتحديد بيوع الأراضي إلا أنها تعتقد أن «الكتاب الأبيض لا يمكن أن يكون الحل النهائي لقضيتنا، [على اعتبار] أن المرحلة التي وُضِع فيها... غير المرحلة التي نجتازها الآن». وقد أشارت العصبة إلى أن المرحلة التي تجتازها فلسطين هي «مرحلة الاستقلال والحرية»، ومرحلة «الاعتراف العالمي بحق الشعوب في تقرير مصيرها»، وأكدت أن الهدف الذي تنشده الحركة الوطنية العربية الفلسطينية هو التحرر الوطني وضمان الاستقلال الكامل[٩]. كما طوَّرت العصبة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، تصورها للحل الواقعي للمسألة الفلسطينية، حيث أكدت في المذكرة التي رفعتها، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥، إلى رئيس الوزارة البريطانية أن الحل الوحيد «للعقدة الفلسطينية» يكمن في إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ودعت إلى إقامة حكم وطني ديمقراطي مستقل يضمن حقوق سكان فلسطين جميعاً.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط، في أعقاب الحرب العالمية، احتداماً للصراع بين الامبريالية البريطانية، التي خرجت من الحرب ضعيفة ومنهوكة، وبين الامبريالية الأميركية، التي أصبحت أقوى قوة امبريالية في العالم. وقد وجدت الحركة الصهيونية، في الامبريالية

الأميركية، حليفاً قوياً تستند إليه، لتحقيق مخططاتها العدوانية التوسعية، وتنفيذ مشروعها الرامي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، حيث كان من مظاهر الدعم الذي قدمته الامبريالية الأميركية للحركة الصهيونية، في أعقاب الحرب، الضغوط التي مارستها على الحكومة البريطانية، لإرغامها على قبول هجرة مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. غير أن الحكومة البريطانية، التي كانت تنتهج في تلك الفترة، وبسبب ضعفها، سياسة «متوازنة» بين العرب واليهود، قد رفضت الطلب الأميركي، ودعت في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ إلى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة أنجلو ـ أميركية، تستقصي الحقائق في فلسطين، وتقدر إمكانيات البلاد لاستيعاب أعداد جديدة من المهاجرين اليهود.

وقد عارضت عصبة التحرر الوطني فكرة تشكيل اللجنة الأنجلو ـ أميركية المقترحة، ودعت في بيان، أصدرته قيادتها ونشر في صحيفة «الاتحاد»، في السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، إلى تشكيل لجنة دولية تبحث في مشكلة اللاجئين اليهود، بعد أن أكدت أن فلسطين لا يمكنها أن تحل هذه المشكلة الدولية التي يرتبط حلها بتضافر جهود جميع الدول الأوروبية، لإيجاد حل ديمقراطي لها في إطار الأمم المتحدة. وقد طالبت العصبة، في بيانها المذكور، باستقلال فلسطين وإقامة حكومة ديمقراطية فيها، وإشاعة الحريات الديمقراطية، وإيقاف الهجرة اليهودية إليها(١٠). وبعثت، في الوقت نفسه، بمذكرة إلى اللجنة العربية العليا، أكدت فيها أن تعاون الاستعماريين الأميركي والبريطاني، وتشكيل لجنة التحقيق المقترحة، ليسا في مصلحة الشعب العربي الفلسطيني، ودعت اللجنة العربيةالعليا إلى رفض التعاون مع اللجنة المقترحة، ومطالبة الوفود العربية في هيئة الأمم، بطرح قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة(١١).

ولقد قدرت العصبة، الأهمية التاريخية للانعطاف الذي حصل، في أعقاب الحرب، في مجرى السياسة الدولية، والذي أدى إلى تحويل الاتحاد السوفياتي إلى «حجر الزاوية» في السياسة العالمية، حيث لم يعد من الممكن تسوية أية قضية دولية كبرى دون مشاركته. وانطلاقاً من هنا، رأت العصبة أن إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، حيث يتمتع الاتحاد السوفياتي بحق النقض، سيعرقل المحاولات التي تبذلها الدوائر الامبريالية لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية تكون في مصلحة الصهيونية وعلى حساب مصلحة الشعب العربي الفلسطيني. وقد أكدت العصبة أن النضال ضد المحافل الاستعمارية، في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، يتطلب تدعيم التحالف بين الحركة الوطنية العربية وبين الاتحاد السوفياتي.

وعشية وصول لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية إلى فلسطين، أصدرت قيادةالعصبة، في أوائل آذار (مارس) ١٩٤٦، بياناً أكدت فيه أن لجنة التحقيق «سوف تتقدم بحلول استعمارية مجحفة نرى، في أولها وآخرها، مشروع التقسيم الذي نعرف مدلوله وأهدافه». وقد دعت

العصبة، في بيانها المذكور، إلى إفشال مؤامرة لجنة التحقيق واحباط مهمتها، وانتقدت، في الوقت ذاته، موقف اللجنة العربية العليا التي قررت، بعد الضغوط التي مارستها عليها دول الجامعة العربية، الاتصال بلجنة التحقيق والشهادة أمامها. وقد ناشدت العصبة الشعب العربي الفلسطيني «بإرسال البرقيات والعرائض إلى اللجنة العربية العليا، مطالباً إياها برفض التعاون مع لجنة التضليل الأنجلو ــ أميركية»[١٢].

وأصدرت لجنة التحقيق الأنجلو ــ أميركية، في أواخر نيسان (أبريل) ١٩٤٦، تقريرها الذي أوصى ببقاء الانتداب البريطاني في فلسطين ، إلى حين انتقالها إلى الوصاية الدولية، والسماح بدخول مئة ألف مهاجر يهودي جديد إلى البلاد، وإلغاء القيود المفروضة على بيوع الأراضي العربية.

وقد رفضت القيادات القوميةالتقليدية، والقوى الوطنية التقدمية في فلسطين، توصيات لجنة التحقيق، ووزعت عصبة التحرر الوطني، إثر صدور تقرير اللجنة المشتركة، بياناً أعربت فيه عن رفضها القاطع للتوصيات التي تضمنها، ودعت إلى إخراج القضية الفلسطينية من الطوق الامبريالي، إلى الميدان الدولي، وذلك من خلال عرضها على مجلس الأمن، وردت على المشككين بفكرة عرض القضية على الأمم لمتحدة، مؤكدة أن تأييد الاتحاد السوفياتي لسوريا ولبنان في مجلس الأمن قد اضطر بريطانيا وفرنسا إلى الجلاء عن القطرين العربيين[١٣].

وقد شرحت العصبة موقفها، بإسهاب، من جميع القضايا التي تعرض لها تقرير لجنة التحقيق الأنجلو ــ أميركية، فأكدت أن تقرير اللجنة قد دل على عدم إمكانية الاستمرار في سياسة التفاهم مع الاستعمار، ودعت القيادات القومية التقليدية في فلسطين إلى تغيير سياستها القائمة على التعاون مع الاستعمار، مؤكدة أن الموقف المطلوب تجاه الاستعمار «يجب أن يكون موقف الخصومة التي لا هوادة فيها، لأنه صاحب سياسة مبيتة لا قيمة للأدلة ولا للحقوق عندها»[١٤].

وبخصوص الموقف من المسألة اليهودية، أشارت العصبة إلى أن المسألة اليهودية خارج فلسطين، «تختلف، من الأساس، عنها في داخل فلسطين، وأن الاضطهاد الذي عانوه [أي اليهود] في الخارج، يختلف كلية عن مقاومتنا للهجرة في الداخل»، على اعتبار أن المقاومة العربية للهجرة اليهودية إلى فلسطين هي «في الحقيقة حركة تحريرية، فبينما كان اليهود، قبل الاستعمار، نسبة ضئيلة لا خطر لها، فإنها أصبحت اليوم تقارب ٤٠ بالمئة، وبينما كان السكان اليهود، قبل الاستعمار، يعتبرون أنفسهم مواطنين وقطعة من الكيان الفلسطيني، أصبحوا اليوم ذوي أطماع سائرة، بعون الاستعمار، نحو التحقيق، ولا ترتضي بغير الاستيلاء على فلسطين وجعلها 'يهودية كما أن انكلترا انكليزية'». وقد أكدت العصبة أن الحركة الصهيونية هي «ذنَبٌ للاستعمار وشريكة له»، وأن المهاجر اليهودي هو «أداة استعمارية

ظالمة»، وليس «أدل على ذلك من مقاومة الصهيونية لاستقلال فلسطين»(١٥). وقد دعت العصبة، في ظل عدم إمكانية وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة نهائية، «لأنها بيد الاستعمار»، إلى الاتصال بشعوب دول أوروبا الوسطى والشرقية، التي تشكل منابع الهجرة اليهودية، «وإظهار قضيتنا على وجهها التحرري، وإظهار ضرر الهجرة على اليهود فيها»، وإقناع حكومات الدول العربية المجاورة لفلسطين باتخاذ التدابير المناسبة، لمنع تسرب اليهود من حدودها «ما دمنا نحن لا نستطيع منعهم».

وبخصوص الموقف من بيوع الأراضي العربية إلى اليهود، أشارت العصبة إلى أن «انتقال الأراضي، من يد العرب إلى اليهود، معناه انتقال دائم غير قابل التداول»، حيث تتحول الأراضي المباعة إلى أراضٍ «صهيونية صرفة لا يمكن أن تعمل عليها الأيدي العربية». وقد انتقدت العصبة، في هذا السياق، قيام بعض الملاك العرب الكبار، ببيع أراضيهم إلى المنظمات الصهيونية، وأكدت أن الجماهير العربية تنظر إلى بائع الأرض «نظرها إلى ما هو أفتك من الطابور الخامس»(١٦).

وبخصوص الاتجاهات التي برزت في السياسة العربية، إثر صدور تقرير لجنة التحقيق الأنجلو ــ أميركية، أشارت العصبة إلى أن الشعب العربي في فلسطين، قد تطلع إلى جامعة الدول العربية، «فرآها تؤجل البحث في مشكلة فلسطين، ثلاث مرات، كأن الأمر ليس من الأهمية بمكان، وكأن القضية ليست قضية حياة أو موت بالنسبة إلى عرب فلسطين». كما انتقدت العصبة مواقف المماطلة والتسويف، التي وقفتها القيادة القومية التقليدية في فلسطين، تجاه مسألة عرض القضية على منظمة الأمم المتحدة، وأشارت إلى أن مواقف القيادة العربية التقليدية، كانت تنطلق من حرصها على التحالف مع الاستعمار، ومن خوفها على مصالحها الطبقية، «فهي ترى في الاستعمار ضامناً لمصالحها الخاصة أكثر مما ترى في شعوبها، وترى أن قضية [مصالحها] أكبر وأجل من القضايا الوطنية»(١٧). وبعد أن أشارت العصبة إلى المناورة الجديدة، التي كانت تقوم بها القيادة القومية التقليدية، لتخويف الجماهير الشعبية من «خطر الشيوعية»، أكدت أن «الشعوب التي تسيرٍ عجلة التاريخ، والتي تدرك أن مصلحة الوطن هي مصلحة الشعب بجميع طبقاته، لا مصلحة طبقة واحدة، ترى أن الاستعمار هو عدو هذه المصالح وأن كل من اشترك مع الاستعمار هو شريك له في العداء... وأن الشعوب لم تعد تنطلي عليها حيلة 'الخطر الشيوعي'، وهي لا تخاف من هذا 'الخطر' أن يسلب 'هناءها' الحالي تحت ظل الاستعمار، ولا 'راحتها' في كنفه»(١٨).

لم تتمكن لجنة التحقيق، الأنجلو ــ أميركية، من حل التناقضات بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وبين هذه الأخيرة والحركة الصهيونية، خصوصاً في ظل الرفض العربي القاطع لتوصيات اللجنة. وهكذا، أقدمت بريطانيا على طرح مبادرة جديدة، ودعت الطرفين،

العربي واليهودي، إلى إجراء مباحثات مباشرة في لندن بهدف التوصل إلى «حل» يخفف من حدة الأزمة في فلسطين.

وعندما وافقت جامعة الدول العربية على التفاوض مع بريطانيا والوكالة اليهودية، وبعثت بممثليها إلى الجولة الأولى من «مؤتمر لندن»، في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦، عقدت عصبة التحرر الوطني سلسلة من الاجتماعات الشعبية،في مدن فلسطين الرئيسية، اتخذت خلالها عدة قرارات تدعو إلى رفض التعاون مع بريطانيا، وتؤكد ضرورة رفع القضية الفلسطينية إلى مجلس الأمن.

وبفضل نضال العصبة، والضغوط التي مارستها الجماهير الشعبية على القيادة القومية التقليدية في فلسطين، أعلنت الهيئة العربية العليا رفضها الاشتراك في مؤتمر لندن، وأعربت عن عدم رغبتها في الجلوس مع الجانب الصهيوني، ودعت بريطانيا إلى الاعتراف باستقلال فلسطين[١٩]. وقد كشفت العصبة، حقيقة المشاريع التي قدمتها الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن، والتي استهدفت كلها بقاء فلسطين تحت سيطرة الامبريالية البريطانية، كما انتقدت الموقف المتخاذل الذي وقفه وفد الجامعة العربية في المؤتمر، واستنكرت عدم مطالبته بجلاء القوات البريطانية فوراً من فلسطين، على اعتبار أن استقلال فلسطين لن يتحقق، من دون جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها.

وبعد أن وافقت الهيئة العربيةالعليا، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، إثر الضغوط التي مارستها عليها الجامعة العربية، على الاشتراك في الجولة الثانية من مباحثات لندن، صعدت عصبة التحرر الوطني من هجومها على المواقف المساومة، التي تقفها القيادة العربية في فلسطين، تجاه الامبريالية البريطانية، ونظمت سلسلة من الاجتماعات الشعبية، دعت خلالها إلى انتخاب قيادة شعبية جديدة، قادرة على وقف الانزلاق إلى مواقف مهادنة الامبريالية. وفي الثاني من شهر شباط (فبراير) ١٩٤٧، نشرت «الاتحاد»، البرقية التي وجهتها قيادة العصبة، إلى الوفد الفلسطيني في مؤتمر لندن، تدعوه فيها إلى قطع المباحثات والانسحاب من المؤتمر، وتحذره فيها من مغبة الاستمرار في مهادنة الامبريالية البريطانية، التي تسعى إلى كسب الوقت لإعلان الأحكام العرفية في فلسطين، تمهيداً لفرض التقسيم على البلاد[٢٠]. وإثر فشل مباحثات لندن، اقترحت الحكومة البريطانية، في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٤٧، على الأمين العام للأمم المتحدة، إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العمومية ودعت إلى عقد دورة طارئة، لتشكيل لجنة خاصة تقوم بدراسة الوضع في فلسطين، وتقدم توصياتها إلى الجمعية العمومية في دورة انعقادها القادمة. وكانت بريطانيا تأمل، من خلال عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، أن تحصل على تفويض دولي بالإبقاء على انتدابها في فلسطين.

وعلى الرغم من تحسُّبها من قيام الامبريالية البريطانية بمناورة جديدة في الأمم المتحدة، أعلنت العصبة تأييدها لعرض القضية على الأمم المتحدة، واعتبرته نصراً للقضية الفلسطينية،

لأنه سيخرجها من الطوق الامبريالي المفروض حولها. وقد انتقدت العصبة القيادات القومية التقليدية، لأنها لم تبادر بنفسها إلى عرض القضية على الأمم المتحدة، ولأنها بقيت تشكك بإمكانيات التوصل إلى حل عادل للقضية عن طريقها[٢١].

وعقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بين ٢٨ نيسان (أبريل) و١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، دورتها الطارئة لمناقشة القضية الفلسطينية. وفي تعليقها على النقاشات التي دارت، داخل الجمعية العمومية، انتقدت عصبة التحرر الوطني مواقف ممثلي الدول العربية، الذين توجهوا إلى الولايات المتحدة الأميركية، «التي تؤيد الشعوب الحرة!!»، ودعوها إلى تأييد استقلال فلسطين، وأشارت العصبة إلى أنه من أسباب إضعاف القضية الفلسطينية، في المحافل الدولية، انجرار الدول العربية، والهيئة العربية العليا، وراء أضاليل الاستعمار، وعَرْض القضية «من وجهتها الخاطئة»، والاقتصار «على تبيان التناقض والاختلاف بين العرب واليهود»، وليس على وضع القضية، «على أنها نضال تحريري ديمقراطي ضد الاستعمار والصهيونية، وفي سبيل جلاء الجيوش الأجنبية وإقامة حكومة مستقلة تؤمن، أيضاً، حقوق السكان اليهود»[٢٢]. وأشارت «الاتحاد»، صحيفة العصبة، في تعليقها على الكلمة التي ألقاها المندوب السوفياتي «غروميكو» أمام الجمعية العمومية، إلى أن المندوب السوفياتي قد دعا في كلمته إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، وأكد أن بلاده لا ترى «من حلٍ لقضية فلسطين إلا الاستقلال والديمقراطية التي تحفظ حقوق جميع السكان الفلسطينيين على أساس العدل والمساواة»، ونبه، الحركة الوطنية العربية في فلسطين، «إلى خطر التقسيم، وإلى الخطر من السياسة التي لا تقود في آخر الأمر إلا إلى التقسيم»، وأشار إلى أن الاستمرار في توتير العلاقات بين السكان العرب واليهود، سيؤدي، لا محالة، إلى تقسيم البلاد إلى دولتين عربية ويهودية[٢٣].

أقرت الدورة الطارئة للجمعية العمومية، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، تشكيل لجنة خاصة، من ممثلي إحدى عشرة دولة، لتحري الحقائق في فلسطين، واقتراح توصيات ملائمة، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. وخلال النقاشات التي دارت، لتحديد مهمات لجنة التحقيق الدولية، طالب المندوب السوفياتي، أن يكون من صلاحيات اللجنة «بحث اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة من دون تأخير»، غير أن الجمعية العمومية قد رفضت تبني الاقتراح السوفياتي[٢٤]، إثر الضغوط التي مارستها عليها الدوائر الامبريالية. وقد أصدرت عصبة التحرر الوطني، إثر إعلان تشكيل اللجنة الدولية، بياناً حذَّرت فيه، من مناورات الامبريالية التي ستسعى إلى تأجيج الاحتراب بين العرب واليهود لإبقاء سيطرتها على فلسطين، وانتقدت فيه القيادة القومية التقليدية التي وقفت، أثناء نقاشات الأمم المتحدة، موقفاً غامضاً من الحل الديمقراطي. وقد أشارت العصبة، في بيانها المذكور، إلى ضرورة الاتصال بلجنة التحقيق الدولية والتعاون معها، لكشف الحقائق التي تسعى الامبريالية والصهيونية إلى حجبها، ودعت

إلى الرجوع إلى الشعب، وعقد مؤتمر وطني يتبنى سياسة شعبية ديمقراطية، قادرة على إنقاذ فلسطين من خطر التقسيم، ومن مكائد الامبريالية والصهيونية[٢٥].

غير أن الهيئة العربية العليا، التي كانت قد تعاونت في السابق مع اللجنة الأنجلو ـ أميركية، وشاركت في الجولة الثانية من مباحثات لندن، قد رفضت التعاون مع الأمم المتحدة، وقررت مقاطعة لجنة التحقيق الدولية، كما فرضت هذه المقاطعة على جميع الأحزاب والقوى الوطنية في فلسطين.

وقد استجابت عصبة التحرر الوطني، حفاظاً منها على وحدة الصف الوطني العربي، إلى قرار المقاطعة، وامتنعت عن مقابلة لجنة التحقيق الدولية، التي وصلت إلى البلاد في شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٧. وفي الوقت ذاته، وجهت قيادة العصبة مذكرة إلى الأمم المتحدة، أعربت فيها عن معارضتها لمشروع تقسيم فلسطين، وأشارت إلى أن تطبيق هذا المشروع، سيؤدي إلى القضاء على جميع إمكانيات التفاهم بين العرب واليهود، وأن الدولة اليهودية، في حال قيامها، ستتحول إلى قاعدة ثابتة للامبريالية في منطقة الشرق الأوسط. كما أعادت العصبة إلى الأذهان، في مذكرتها، الحل الذي كانت قد اقترحته، والذي يقضي بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وسحب الجيوش الأجنبية منها وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة، تضمن حقوقاً متساوية لجميع سكانها من العرب واليهود. وقد جاء في المذكرة، بهذا الصدد: «إن هذا الحل الديمقراطي هو الحل الذي ينقذ فلسطين من قبضة الدوائر الاستعمارية ويفسح المجال أمام العرب واليهود للتعاون والعمل السلمي في ظل حياة ديمقراطية. وإننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن هذا الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية سيخدم أغراض السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، وسيفسح المجال أمام فلسطين ـ إذا تحررت من تأثيرات المستعمرين ـ للتطور باتساق مع شقيقاتها الدول العربية (. . .). ثم إننا نعتقد أن هذا الحل الديمقراطي سيشد ازر القوى الديمقراطية بين العرب واليهود وسيضيق الخناق، ليس على وكلاء الاستعمار فحسب، بل على العناصر الرجعية في فلسطين أيضاً»[٢٦].

وقبل أن تنتهي لجنة التحقيق الدولية من أعمالها، سعت الامبريالية البريطانية، بالتعاون مع القيادة الصهيونية، إلى تسعير حدة الاحتراب بين العرب واليهود، في محاولة منها لسد الطريق أمام الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية.

وقد حذّرت العصبة الهيئة العربية العليا والأوساط الوطنية العربية في فلسطين، من مغبة الانقياد وراء المناورة الامبريالية الجديدة، الهادفة إلى فرض مشروع التقسيم، بحجة استحالة التعايش بين العرب واليهود، ودعت الجماهير الشعبية إلى التصدي للمناورة الامبريالية الجديدة، من خلال تأليف لجان شعبية في الأحياء، لمنع امتداد الاضطرابات والنزاعات الدموية، التي كانت قد اندلعت، في أوائل شهر آب (أغسطس)، بين العرب واليهود في يافا وتل ـ أبيب، إلى بقية المدن الفلسطينية[٢٧]. واستنكرت العصبة، في تلك

الفترة، لجوء بعض القيادات القومية التقليدية العربية، إلى اسلوب الإرهاب الفردي، بهدف تصفية معارضيها، حيث جرت آنذاك عدة اعتداءات على المتاجر العربية في القدس بحجة خرق «أوامر» المقاطعة، وألقيت القنابل على منازل بعض الزعماء القوميين، كما جرى اغتيال النقابي «سامي طه» سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا. وقد تصدت العصبة لانتشار ظاهرة الإرهاب الفردي داخل الحركة الوطنية العربية، وحذّرت من مخاطرها، ودعت إلى مقاومتها بتشديد النضال ضد الامبريالية. وأصدرت «لجنة الثقافة السياسية» التابعة للجنة المركزية للعصبة كراساً مطولاً، بقلم «فؤاد نصار»، حول هذا الموضوع، أُشير فيه، إلى أن المستعمر قد دسّ على الحركة الوطنية الفلسطينية، اسلوب الارهاب الفردي، والقتل السياسي، ليتمكن «من تفريق صفوف الأمة أثناء خوضها معركةالنضال الوطني في سبيل الحرية»، وذلك بعد أن «اتسعت رقعة النضال الوطني [في فلسطين]، وأصبح نضالاً تنتظم في صفوفه الجماهير الغفيرة، وكانت وجهته وجهة استقلالية صحيحة ضد المستعمر مباشرة»[٢٨].

وقد أكد «فؤاد نصار»، في الكراس المذكور، أن القتل السياسي «هو أخطر الأساليب التي تهدد وحدة الحركة الوطنية، خصوصاً في مجتمع مثل مجتمعنا»، ودعا إلى عدم التهاون «في مقاومة هذا الاتجاه الذي لا تزال آثاره بادية للعيان» منتقداً القوى الوطنية التي أخذت تعتمد هذا الاسلوب «كوسيلة لمعالجة بعض القضايا الوطنية، مثل بيوع الأراضي والسمسرة عليها، وفي مسألة مقاطعة البضائع اليهودية وغير ذلك»، ومشيراً إلى أن جميع هذه القضايا «لا يمكن معالجتها معالجة منفردة عن قضية البلاد الرئيسية وهي قضية الحرية والاستقلال، [على اعتبار] أن هذه القضايا كلها متفرعة عن وجود الاستعمار في وطننا، وهو أصل الداء والبلاء، وهو الذي قاد البلاد إلى أزمات اقتصادية وسياسية»[٢٩]. وبعد أن أوضح «فؤاد نصار» أن معارضة عصبة التحرر الوطني، لانتهاج اسلوب الإرهاب الفردي، لا يعني أبداً أنها تقر «أياً كان من الناس على القيام بأي عمل يعتبر خروجاً على الأمة وأهدافها، في نضالها التحرري، أو يوقع الأضرار بالحركة الوطنية ويعيق سيرها»، أكد أن الحركة الوطنية الصحيحة «كفيلة بأن تضع حداً لأعمال ضعاف النفوس، وأن تعزلهم. . . ، وهي وحدها التي من حقها أن تعاقب كل خارج، بالعقاب الذي يردعه عن غِيِّه وأمثاله»[٣٠]. واختتم «فؤاد نصار» كراسه بتوجيه نداء من عصبة التحرر الوطني إلى جماهير الشعب العربي الفلسطيني «بعماله وفلاحيه ومثقفيه وجميع الكَسَبَة والحِرَفِيين والموظفين وكل وطني مخلص لوطنه وشعبه» وإلى جميع «الهيئات والأحزاب والمنظمات والنوادي والجمعيات الوطنية»، للوقوف صفاً واحداً في مجابهة الاتجاه الارهابي «الذي أخذ يذرّ قرنه من جديد داخل حركتنا الوطنية».

وقد اقترحت العصبة، في ندائها إلى جماهير الشعب، برنامجاً عملياً واسعاً لمقاومة الإرهاب الفردي، والوقوف في وجهه، تضمن النقاط التالية:

(أ) تشديد النضال الوطني ضد الاستعمار، وتوجيه حركتنا الوطنية وجهة تحررية صحيحة؛ بحيث نسد جميع الثغرات التي يحاول المستعمر أن يدخل منها إلى صفوفنا.

(ب) النضال في سبيل أن تصبح حركتنا الوطنية، حركة شعبية جبارة تنتظم في صفوفها جماهير الشعب الواسعة، وتقوم على أساس الديمقراطية في التنظيم الشعبي.

(ج) واجب الصحافة الوطنية، واجب كبير، في أن تفضح هذا الاسلوب، وأن تبيّن خطره، وأن تدعو إلى مقاومته.

(د) واجب الأحزاب والهيئات والمنظمات والنوادي الوطنية تثقيف أعضائها، حول مضار العمل الفردي والاسلوب الإرهابي[٣١].

وتقدمت لجنة التحقيق الدولية، في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، بتوصياتها إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها العادية. وقد أوصت اللجنة، بإجماع أعضائها، على ضرورة تصفية الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، إلا أنها لم تتفق على حل موحد للقضية الفلسطينية، حيث اقترحت أكثرية اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية، وأخرى يهودية؛ تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أما الأقلية، فقد اقترحت إقامة دولة فلسطينية اتحادية مستقلة، من ولايتين: عربية، ويهودية، تكون القدس عاصمتها.

وقد رحّبت عصبة التحرر الوطني، بالتوصية الإجماعية للجنة التي دعت إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وضمان استقلال فلسطين، ولكنها أعربت عن تحفظها على توصية الأكثرية الداعية إلى تقسيم فلسطين، وأكدت أنه لا يزال من الممكن السعي إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية[٣٢]. وبقيت العصبة تعارض مشروع التقسيم، وتناضل في سبيل إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، حتى تاريخ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧[٣٣]. وبعد أن أقرت الأكثرية، في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قرار التقسيم، الذي اعتمد على تصفية الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين عربية ويهودية، في فلسطين، تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أشارت العصبة إلى أن الامبريالية البريطانية تسعى، في الحقيقة، إلى «إنشاء دولة يهودية صِرْفة، وإلى ضم القسم المتبقي من فلسطين إلى شرقي الأردن، والقضاء على الوحدة الاقتصادية المقترحة، والحيلولة، بصورة نهائية، دون تعاون العرب واليهود على بقاء فلسطين موحدة غير مجزأة»[٣٤].

وجابهت عصبة التحرر الوطني، بعد صدور قرار الأمم المتحدة، مرحلة من أحرج مراحل تاريخها. فباستثناء البند المتعلق بإنهاء الانتداب البريطاني، لم يقدِّم قرار الأمم المتحدة، الحل الأفضل للقضية الفلسطينية، كما أنه ألحق إجحافاً كبيراً بالشعب العربي الفلسطيني، وبحقوقه الوطنية الثابتة. ومع ذلك، فقد أدركت العصبة، وكما يقول إميل حبيبي، أن البديل الواقعي عن قرار الأمم المتحدة، في ظل الأوضاع المزرية التي أوصلت إليها الامبريالية، والصهيونية، والقيادات الموالية للاستعمار في العالم العربي، «هو كارثة مهولة تحل بالشعب العربي الفلسطيني»، خصوصاً وأن هذا الشعب كان يجابه آنذاك «مؤامرة منظمة على مختلف الخيوط، امبريالية وصهيونية ورجعية عربية، لاقتلاعه من وطنه، ولحرمانه من حقه في

تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه»[٣٥].

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٤٨، بلورت عصبة التحرر الوطني موقفها من قرار الأمم المتحدة، حيث وافقت أغلبية المندوبين في الكونفرانس، الذي عقد في مدينة الناصرة، على القرار المذكور، وقررت دعوة الجماهير العربية للبقاء فوق أراضيها، ومنع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية من تمرير المؤامرة التي كانت تحاك ضد الشعب العربي الفلسطيني... غير أن الامبريالية البريطانية كانت للعصبة بالمرصاد... ففي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قررت حكومة فلسطين، في محاولة منها لمنع العصبة من إيصال كلمتها إلى الجماهير الشعبية، تعطيل مطبعة النصر بيافا، وإلغاء امتياز جريدة الاتحاد. وقد استنكرت العصبة، في بيان أصدرته قيادتها في ٣١ كانون الثاني (يناير)، الخطوة التي أقدمت عليها سلطات الانتداب بحق جريدة الاتحاد، واعتبرتها «لطخة جديدة سوداء، تضاف إلى تاريخ الإدارة الحكومية في فلسطين»، وتدل «على خوف الاستعمار من صوت الحرية الجريء... وفزعه من تحول نقمة الجماهير إليه، هذه النقمة التي ستقتلع جذوره وتقضي عليه». وقد أكدت العصبة، في بيانها المذكور، أن «صوت الاتحاد لن يخفت، لأنه ليس صوت فرد أو أفراد، إنه صوت الحرية المدوّي في فلسطين، صوت جماهير الشعب الواعية المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها»[٣٦].

وماذا بعد؟... يقول فؤاد نصار، في مذكراته التقريرية المقتضبة: «وبعد هذا بدأت الحرب... وبنتيجتها تقسمت فلسطين، وكذلك تقسمت أيضاً عصبة التحرر الوطني. فأغلبية قيادة العصبة بقيت في اسرائيل، وبقي عدد قليل نسبياً من أعضاء العصبة وكوادرها، وكنت أحدهم، فيما أصبح يعرف بالضفة الغربية. وابتدأنا، بهذا العدد، في إعادة بناء الحزب من جديد، واحتفظنا باسمه السابق وهو عصبة التحرر الوطني في فلسطين... لقد وقفنا ضد الضم للأردن، وطالبنا بإنشاء الدولة الفلسطينية، ولكننا فشلنا في هذا النضال... بعد ذلك، وفي أيار (مايو) ١٩٥١، أخذنا قراراً بتكوين الحزب الشيوعي الأردني، ووضعنا برنامجاً للحزب، وابتدأنا نشاطاً جديداً...»[٣٧].

---

(١) «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، **عصبة التحرر الوطني في فلسطين**، النشرة العاشرة، ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ١ ــ ٣.

(٢) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، **العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها**، حيفا: مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص ١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٩) «الكتاب الأبيض» (بمناسبة حلول موعده)، عصبة التحرر الوطني في فلسطين، النشرة التاسعة، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٤!، ص ٤.

(١٠) «الاتحاد»، مصدر سبق ذكره، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥؛ نقلاً عن إميل توما، «يوميات شعب»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(١١) المصدر نفسه، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، نقلاً عن «يوميات شعب»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(١٢) المصدر نفسه، ٣ آذار (مارس) ١٩٤٦.

(١٣) «بعد التقرير الأسود لا طريق أمامنا غير مجلس الأمن»، المصدر نفسه، ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٦؛ نقلاً عن إميل توما «يوميات شعب»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(١٤) «موقف العرب الديمقراطيين في فلسطين قبل قيام اسرائيل». الفكر الجديد (بيروت)، السنة الأولى، العدد ١٢، آذار (مارس) ونيسان (أبريل) ١٩٦٩؛ ص ٥٢ ـ ٥٧. نقلاً عن الغد (حيفا) العددان ٢١ و٢٢، ١٩٤٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) د. إميل توما، «يوميات شعب»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٣) الاتحاد، مصدر سبق ذكره، ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٧؛ نقلاً عن إميل توما، «يوميات شعب»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٤) «La question Palestinienne à l'O.N.U», *Temps nouveaux*, (Moscou), no. 21, 23 mai 1947, p. 19.

(٢٥) الاتحاد، مصدر سبق ذكره، ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٧.

(٢٦) «طريق فلسطين إلى الحرية»، عصبة التحرر الوطني في فلسطين، آب (اغسطس) ١٩٤٧، ص ٦٧ ـ ٧١.

(٢٧) إميل توما، «يوميات شعب»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٢٨) فؤاد نصار، الإرهاب الفردي والقتل السياسي، (كراس أعيدت طباعته في وثيقة من ١٢ صفحة، مطبوعة على الآلة الكاتبة وموجودة في أرشيف الحزب الشيوعي الاردني). منشورات لجنة الثقافة السياسية التابعة للجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١ و١٢.

(٣٢) بيان عصبة التحرر الوطني في فلسطين حول موقفها من توصيات لجنة التحقيق، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٣٣) اللجنة لمركزية للحزب الشيوعي الاردني، حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منها، منشورات الحزب الشيوعي الاردني، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ١٣.

(٣٤) الاتحاد، مصدر سبق ذكره، ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧؛ نقلاً عن يوميات شعب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(٣٥) إميل حبيبي، «خبرة حزبنا الغنية وباهظة التكاليف ذخيرة لا يمكن الاستغناء عنها»، الاتحاد، مصدر سبق ذكره، ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٧.

(٣٦) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، بيان عصبة التحرر الوطني حول إلغاء امتياز جريدة الاتحاد، يافا: مطبعة النصر، ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

(٣٧) إميل حبيبي، «فؤاد نصار (أبو خالد) حياة وذكرى عاطرة»، فؤاد نصار الرجل والقضية (مجموعة مؤلفين)، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، ص ٣٠ و ٣١.

استنتاجات عامة

وعلى ضوء ما قمنا به حتى الآن، في هذا البحث، يمكننا استنتاج ما يلي:

أولاً: ظهرت الحركة الشيوعية في فلسطين، في مطلع العشرينات، بين صفوف التجمع الاستيطاني اليهودي «الييشوف»، بعد مخاض طويل، وصعب سلخها، ايديولوجياً وتنظيمياً، عن جسم الحركة الصهيونية، ولكنه لم يُقرِّبها، بسهولة، من جماهير الشعب العربي الفلسطيني. فطوال العشرينات، بقيت مسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين، محكومة بخصوصية نشأتها تلك. فمع أن الحزب الشيوعي الفلسطيني قد بذل، اعتباراً من عام ١٩٢٤، جهوداً مخلصة للخروج من «الغيتو اليهودي»، والسير على طريق التعريب، إلا أنه بقي في الواقع، بتركيبه وتوجُّهه، حزباً «يهودياً» طوال تلك المرحلة. وبسبب ذلك بقي الحزب الشيوعي الفلسطيني عاجزاً، موضوعياً، عن إدراك طبيعة المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين وعن تحديد خصوصيتها.

فقد كان المشروع الصهيوني، في العشرينات، لا يزال في بداية عهده، وكان يعاني من صعوبات مادية عديدة، كانت تجعل إمكانية نجاحه شبه مستحيلة. أما الحركة الوطنية العربية الفلسطينية فكانت، بسبب طبيعة قيادتها، موجهة ضد الصهيونية وليس ضد الامبريالية البريطانية.

وانطلاقاً من قناعته «الأكيدة»، أن الصهيونية ستُفْلِس، وأن مشروعها سيفشل لا محالة، عجز الحزب الشيوعي الفلسطيني عن تقدير خطر مشروع الحركة الصهيونية على مصالح الجماهير العربية، وحتى على وجودها المادي فوق أرض وطنها، كما عجز عن إدراك حقيقة الدوافع الموضوعية، التي كانت تدفع جماهير الفلاحين والعمال العرب إلى مهاجمة المستوطنين اليهود الصهيونيين، وتضمن، بالتالي، نجاح قيادة الحركة الوطنية العربية، «الإقطاعية ـ الدينية»،

في حرف مسار الحركة عن طريق محاربة الامبريالية إلى طريق الاقتتال العنصري والديني. وعلى هذا الأساس، قارب الشيوعيون الفلسطينيون، خلال العشرينات، المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين «مقاربة كلاسيكية»، فاعتبروا أن التناقض الطبقي، بين جموع الكادحين العرب واليهود، وبين المستغلين الأجانب والمحليين، سيطغى، في النهاية، على جميع التناقضات في البلاد، وقد رووا أن «التناقض القومي» العربي ـ اليهودي، الذي كان يتفجر بين الحين والآخر على شكل صدامات دامية، هو تناقض «مصطنع» تغذيه الامبريالية والصهيونية وقيادة الحركة الوطنية العربية «الرجعية».

وبهدف تصفية جذور ذلك «التناقض القومي»، ركز الشيوعيون الفلسطينيون على المسألة الاجتماعية في البلاد، واعتبروا أن «المصلحة الطبقية الواحدة» ستكون بمثابة القاسم المشترك الذي يجمع الكادحين العرب واليهود، جنباً إلى جنب، في النضال ضد الاستغلال الطبقي والسيطرة الاستعمارية. وبتركيزه على المسألة الاجتماعية ـ الطبقية، وقع الحزب الشيوعي الفلسطيني في انحراف النزعة العمالية «اليسارية» الذي تَجَسَّدَ، أساساً، في توجيه نشاط الحزب، بشكل رئيسي، باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي حيث توجد «بروليتاريا واعية لمصالحها ومجرِّبة نضالياً». ونتيجة لاعتقادهم أن الصهيونية هي ايديولوجية وحركة البرجوازية «القومية» اليهودية، التي ليس للطبقة العاملة اليهودية أي مصلحة فيها، استسهل الشيوعيون الفلسطينيون إمكانية سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، وقدّروا أن دينامية الصراع الطبقي، داخل «الييشوف»، ستكون، بحد ذاتها، كفيلة بتصفية الطابع «القومي ـ الصهيوني»، الطارىء، للحركة العمالية اليهودية في فلسطين، وستضمن بالتالي نجاح جهودهم الرامية إلى توحيد نضال العمال اليهود والعرب في جبهة أممية موحدة، تكون قادرة على التصدي لحل معضلات المسألة القومية الكولونيالية، من خلال الثورة الاجتماعية.

وبالرجوع إلى إشكالية بحثنا، بإمكاننا القول أن عجز الحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال العشرينات، عن تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، والتي كانت في الأساس، «مسألة قومية عربية» ناشئة عن الصهيونية، قد ساعد، في الواقع، على بقاء الشيوعية معزولة عن حركة القومية العربية. ومن جهة ثانية، فإن غلبة التوجه «الييشوفي» على نشاط الحزب، وسيادة انحراف النزعةالعمالية «اليسارية» بين صفوفه قد أدّيا إلى وضع «الطبقة» في خندق، و«الأمة» في خندق آخر، وساهم، بالتالي، في عرقلة توغُّل الحزب بين صفوف الجماهير الكادحة العربية، وتعاظم دوره في صفوف الحركة الوطنية العربية.

□ □ □

ثانياً: جاءت أحداث آب (اغسطس) **١٩٢٩** الثورية لتؤكد أن تطور الأحداث في فلسطين، كان يتعارض مع تصورات الحزب الشيوعي الفلسطيني، ولتثبت أن «التناقض القومي» قد طغى، في الواقع، على المصلحة الطبقية الواحدة. وهكذا، ساعدت الانتفاضة الفلسطينية على طرح المسألة القومية العربية، بحدة، على جدول أعمال الحركة الشيوعية في

فلسطين، كما جاء التبني الحازم لسياسة التعريب، ليساهم في دفع الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى بدء تلمس خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، باعتبارها خصوصية نابعة من المشروع الصهيوني، المرتبط بالمخططات الامبريالية في المنطقة، وإلى إدراك حقيقة، أن هذه المسألة هي، في الأساس، في الظروف الفلسطينية، مسألة قومية عربية، تتضمن مضموناً زراعياً، وتشكل جزءاً لا يتجزء من المسألة القومية العامة، التي كانت تجابهها شعوب البلدان العربية الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية.

وبالرجوع إلى إشكالية بحثنا، بإمكاننا القول أن الحركة الشيوعية في فلسطين، بسيرها على طريق التعريب، وبنجاحها في إدراك خصوصية المسألة القومية الكولونيالية، قد تجاوزت العوائق الموضوعية التي كانت تعترضها، وفتحت المجال أمامها، للاقتراب من القومية العربية ودفع «الطبقة» إلى الخندق الذي كانت توجد فيه «الأمة»، والقضاء، بالتالي، على انحراف النزعة العمالية «اليسارية»، الذي كان يسود صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني خلال العشرينات.

غير أن تبني الحزب، على ضوء مقررات المؤتمر العالمي السادس للأممية الشيوعية، لسياسة انعزالية «يسارية»، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، قد أعاقه عن إنجاز هذه المهمات. فمع أن «الطبقة»، إثر تطبيق خطة التعريب، باتت تشكل، موضوعياً، جزءاً من «الأمة»، إلا أنها بقيت في الواقع، وبسبب السياسة الانعزالية التي انتهجها الحزب، تجاه قيادة الحركة الوطنية العربية، في خندق مقابل للخندق الذي وُجدت فيه «الأمة»، واستمرت سيادة انحراف النزعة العمالية «اليسارية» بين صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، ولو بشكل جديد. ففي حين كان هذا الانحراف، في العشرينات، انحرافاً «ييشوفياً»، صار، في مطلع الثلاثينات، انحرافاً «عربياً». وهنا كانت تكمن المفارقة.

□ □ □

ثالثاً: تخلى الحزب الشيوعي، الفلسطيني، على ضوء مقررات المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية، عن انسياسة الانعزالية «اليسارية»، التي كان ينتهجها، وتبنى شعار الجبهة الشعبية المتحدة المعادية للامبريالية وللفاشية، متجاوزاً بذلك انحراف النزعة العمالية بين صفوفه. وبسبب خصوصية الأوضاع الفلسطينية، أكد الحزب الشيوعي الفلسطيني أن الجبهة الشعبية ستكون، في الأساس، جبهة «عربية» موجهة ضد الامبريالية والصهيونية، وعارض، في المقابل، المحاولات الرامية إلى إقامة جبهة شعبية، بين صفوف التجمع الاستيطاني اليهودي الواقع تحت سيطرة الحركة الصهيونية. وقد سعى الحزب، خلال سنوات ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، إلى تطبيق سياسته، الجبهوية الجديدة، في الممارسة العملية. وبالفعل، ساهم الشيوعيون الفلسطينيون بنشاط، في أحداث الثورة، ودعموا قيادتها، وحاولوا دفع «الطبقة» إلى الانخراط، وبكل ثقلها، في النضالات التي كانت تخوضها «الأمة».

وكردة فعل ــ ربما ــ على السياسة الانعزالية «اليسارية»، التي كان ينتهجها في السابق، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية، عجز الحزب الشيوعي الفلسطيني عن إدراك أهمية حفاظه على موقف طبقي واضح ومستقل، تجاه المسألة القومية العربية، وانتهج بالتالي، خلال سنوات الثورة، سياسة تبعية «يمينية»، تجسدت أساساً في قيامه بتقديم دعم غير مشروط لقيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، وفي تقاعسه عن انتقاد انحرافاتها.

وبالرجوع إلى إشكالية بحثنا، بإمكاننا القول أن الشيوعية في فلسطين قد اندمجت، خلال سنوات ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، في القومية، وغابت الحدود، الايديولوجية والسياسية، التي تحد بين «الطبقة» و«الأمة». وفي مثل هذه الظروف، بدأت تتبلور عوامل الانقسام القومي، بين العرب واليهود، داخل صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، خصوصاً في ظل تعمق الشرخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، القائم في بنية المجتمع الفلسطيني، بين القطاعين العربي من جهة، واليهودي من جهة ثانية.

□ □ □

رابعاً: وقع الانقسام القومي، بين صفوف الحركة الشيوعية الفلسطينية، في الوقت الذي بدأت فيه الطبقة العاملة العربية، بفضل جملة من التطورات، الاجتماعية والاقتصادية، التي طرأت على بنية المجتمع العربي الفلسطيني، تلعب دوراً أكثر، فأكثر أهمية، في المجتمع، وتطمح إلى التحول إلى «الطبقة القائدة قومياً»، وإلى «ممثل لمجموع الأمة». وفي ظروف تبلور تيار وطني يساري عريض بين صفوف الجماهير العربية، قطع الشيوعيون الفلسطينيون العرب، على الصعيد التنظيمي، مع تجربتهم السابقة، وابتكروا، بهدف تأطير هذا التيار الوطني اليساري العريض، شكلاً تنظيمياً «متميزاً»، كان يقع في منتصف الطريق بين شكل التنظيم الشيوعي،وشكل المنظمة القومية اليسارية.

وبفضل تجربة عصبة التحرر الوطني، استطاعت الحركة الشيوعية الفلسطينية أن تضرب جذورا عميقة بين صفوف السكان العرب الفلسطينيين، وأظهرت، وللمرة الأولى في تاريخها، تفهُّماً واضحاً لطبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي، في نضال الطبقة العاملة التي تتصدى لحل مهام الثورة الوطنية التحررية، وتمكنت بالتالي من تحديد ملامح مشروعها الخاص، بكيفية القضاء على نظام السيطرة الاستعمارية في البلاد، وبناء الدولة الوطنية المستقلة. وكان من المؤمَّل، بالفعل، أن تلعب الطبقة العاملةالعربية دوراً مهماً، في حياة البلاد السياسية، وأن تتصدر النضال الوطني التحرري الذي كانت تخوضه «الأمة»، ضد الامبريالية والصهيونية،غير أن المؤامرة كانت أكبر منها بكثير، وأكبر من كل الطبقات الوطنية الخيرة في فلسطين. . . ووقعت النكبة.

ملاحق النصوص

١ ـ القومية واللاقومية
٢ ـ ضد الاحتلال الانكليزي ـ الصهيوني لفلسطين
٣ ـ الأسباب التي دعت العمال العرب لأن يؤلفوا نقابة مستقلة في حيفا
٤ ـ المذبحة في «الأرض المقدسة»
٥ ـ المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين
٦ ـ بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين
٧ ـ مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية
٨ ـ مداخلة الرفيق حجار (فلسطين)
٩ ـ الانتفاضة في فلسطين
١٠ ـ حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي
١١ ـ حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية
١٢ ـ العمال العرب وقضية التحرر الوطني
١٣ ـ حركتنا العمالية واللجنة العربية العليا
١٤ ـ العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها

الملحق الأول

القومية واللاقومية*

بقلم: عامل

دخل عدد كبير من العمال العرب بحيفا، في نقابة عمال سكة حديد فلسطين، فأقلق عملهم هذا أفكار من يَدْعَوْن أنفسهم «محبي الشعب»، وهم الوطنيون الناهضون. أصبح هؤلاء تجاه هذه الحقيقة في اضطراب شديد وهيجان ثائر، عبرت عنه بعض الجرائد، بما نقلته عن أفكار الوطنيين وأصحاب الوظائف المتسائلة بهذا الخصوص وعن «كيفية حصول تفاهم كهذا بين عمال العرب واليهود وتضامنهم وانتظامهم في جمعية ونقابة واحدة. فهم يرون بهذا العمل جريمة لا تغتفر».

وأما القوميون من الصهيونيين فإنهم نظروا إلى هذا الاتحاد والتفاهم، بعين الحقد والغضب، ونسبوا للعمال اليهود الخيانة لمصالحهم والازدراء بمقاصدهم القومية.

بينما العامل البسيط، الذي ليس له اطلاع على شؤون السياسة المعقدة، يسمع كل ذلك ويعجب لهذه التطورات والاندفاعات؛ ولكن لا يلبث أن يتضح له الأمر، عندما يرى بأن الصهيونيين والوطنيين العرب متكاتفين في الجهاد ضد اتحاد وتضامن العمال وانتظامهم، ذاك الانتظام الباهر الذي عقب العداء والبغض القديمين، الذين أصبحا أثراً بعد عين.

يحث كل من الطرفين عماله للارتداع ونبذ التضامن والتفاهم والاتحاد الدولي مبيناً لهم الخطر العظيم الذي ينشأ عن ذلك لأنفسهم ولوطنهم ولقومهم أيضاً.

فما الذي يدفع هذان العدوان إلى الاجتهاد في هذا السبيل؟. يظهر أن شبح **تضامن واتحاد طبقة العمال** المرعب هو الدافع لذلك؛ وهذا مما يستدعي العامل إلى التمعن والتبصر

---

* **حيفا** (حيفا)، العدد الرابع، الاثنين في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٢٦.

ويدفعه إلى الاعتقاد بأن لهذه المعارضة من أصحاب المناصب ـ عرباً وصهيونيين ـ سبباً يعظم عنده عمله ويرى به فوائد وأهمية عظيمة لا يرغبها أولئك المسيطرون، فيتمسك به ويدافع عنه بكل قواه المعنوية والأدبية.

فلذا ندعوكم يا أصحاب الاهتمام، من صهيونيين وعرب، وجهاء وأعيان، أن تهتموا بأعمالكم الخاصة وتتركوا الاهتمام بشؤون الطبقة العاملة لها وحدها لأنها لا حاجة لها إلى من يهديها ويرشدها إلى الطريق النافع لها فهي أعلم بما يؤدي إلى رقيها ونجاحها.

ولكي لا تكثر الأقاويل الكاذبة والاشاعات الباطلة وتصلبوا الرأي العام والعمال في جرائدكم، نسبق ونخبركم بأن الوسيلة الوحيدة لنجاحنا هي: **الاتحاد الدولي والتضامن المختلط بين كافة عمال البلاد**، ولا يسأل أحدنا الآخر عن اعتقاده أو دينه أو قومه أو جنسه بل عن طبقته فقط، ومن ثم نسعى بل ونبذل الجهد التام لنزع وسحق **الفِكر الوطنية والقومية المستبدة** من رأس جميع العمال ومن بين الطبقة العاملة عموماً.

ولعمال سكة حديد فلسطين الخطوة الأولى في هذا السبيل لأنهم بانضمامهم إلى النقابة انتصروا على أول مبدأ صهيوني مستبد كان من سعيه إبعاد العامل الاسرائيلي عن العمال الآخرين، وهدموا ـ وهم البسطاء ـ أركان هذا المبدأ وسحقوه فأصبحت النقابة عديمة الأساس الصهيوني ورابطة قوية لطبقة العمال فقط.

ولقد ألَّفنا هذه الجمعية لا لنتعاطى بالسياسة الحمقاء الخداعة بل لندافع عن مصالحنا **القومية***، وليست الراية الصهيونية الزرقاء البيضاء أو العربية الوجيهة الخضراءالحمراء تهدي العمال وترشدهم إلى طريق الحرية بل علم العمال الدولي الأحمر فقط.

* هكذا جاءت في النص، وقد يكون وقع خطأ مطبعي، فالأصح، في رأينا، حسب محتوى المقال، الطبقية وليس القومية (المؤلف).

الملحق الثاني

ضد الاحتلال
الانكليزي ــ الصهيوني لفلسطين*
نداء اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي في فلسطين
بمناسبة زيارة اللورد بلفور

إلى جميع العمال والفلاحين!

إن الامبريالية الانكليزية قد أخذت تزداد صلفاً واستهتاراً، وتاريخ الحكم الانكليزي في المستعمرات هو على مستوى حكم قراصنة البحار الذين نهبوا مئات الأقطار وآلاف الناس.

فخلال الحرب، قامت الامبريالية الانكليزية بإثارة الجماهير العربية ضد الأتراك، وبعد انتهاء الحرب بانتصارها، كافأت الامبريالية الانكليزية كبار أقطاب المال اليهود بوعد بلفور الذي وعد بإقامة دولة صهيونية في فلسطين. وفي نفس الوقت، أبرم اللصوص الامبرياليون ثلاث معاهدات متناقضة: الاولى مع حسين ضد الفرنسيين والصهيونيين، والثانية مع الفرنسيين ضد العرب، وأخيراً الثالثة مع الصهيونيين ضد الفرنسيين والعرب. وهذه الفوضى الامبريالية هي سبب الأعمال العدائية المستمرة، وسبب الكراهية والتململ، وما أعقب ذلك من أعمال قمع في الأقطار العربية.

ولكي يضمنوا سلطتهم ويؤكدوا وجودهم، قبل الأطراف الثلاثة الأخرى، سعى الامبرياليون الانكليز، وبكل الوسائل، إلى صرف أنظار الجماهير عن عدوها الحقيقي المتمثل بالامبريالية، وألّبوا قسماً من السكان على القسم الآخر، ونظموا الثورات وأثاروا الحروب ودبروا المذابح. وبنتيجة ذلك تراق الدماء البريئة الآن على مذبح الامبريالية الأوروبية.

---

* المراسلات الصحافية الأممية (International Press Correspondence)، العدد ٣٣، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ٤٣٨ و ٤٣٩.

ففي فلسطين تجري حالياً محاولة لتصفية الحركة الثورية. وعن طريق خونة الشعب شقت صفوف الحركة الوطنية، واعتقل الشيوعيون وضربوا بوحشية، وحكم عليهم بالنفي خارج البلاد كما جرى إغلاق أندية العمال، ومنعت اجتماعاتهم وفرقت.

ولم يبقَ أمام الامبرياليين الانكليز إلا شيء واحد لكي يظهروا للعالم بأن «انكلترا قوية»، وأن «الامبريالية لا تحسب حساباً لرأي ومشاعر السكان المحليين». ولهذه الغاية، فقد قررت أن ترسل اللورد بلفور إلى فلسطين. وأرسل بلفور، رمز الخداع الامبريالي ورمز الاحتلال الانكليزي لفلسطين، إلى فلسطين بالفعل.

إن زيارة بلفور إلى فلسطين تمثل لطمة في وجه جميع سكان البلاد، بشكل عام، وفي وجه الحركة الوطنية العربية، بشكل خاص. ولكن من يبهجه وصول بلفور؟. طبعاً لا أحد سوى حفنة صغيرة من البرجوازيين الصهيونيين، الذين دبروا استقبالاً كبيراً، حمل على الاعتقاد حقاً بأن جميع السكان اليهود قد احتفلوا بزيارة «اللورد العظيم».

غير أن ذلك ليس بصحيح!

إننا نرفع، وباسم العمال اليهود الواعين طبقياً، أقوى صرخات الاحتجاج في وجه الحفنة من الصهاينة الراغبين بربط مصير الجماهير اليهودية باسم عصابة اللصوص من الامبرياليين المتعطشين للدماء. إن الجماهير العاملة اليهودية في الأقطار كافة، وكذلك في فلسطين، لا تشترك بشيء مع العالم الامبريالي الفاسد ومع ممثليه. وإن الشعب اليهودي، الذي قاسى على مر القرون تحت النير المزدوج للاضطهاد والاسترقاق، لمدرك تماماً أن خلاصه لا يمكن أن يأتي عبر استرقاق الآخرين أياً كانوا، ويقيناً ليس عن طريق الاحتلال الانكليزي ــ الصهيوني لفلسطين.

وتَعْلَم الجماهير العاملة اليهودية أن الخلاص الوحيد بالنسبة لها، ولجميع الجماهير العاملة الأخرى، يكمن في التحرير الذاتي، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالثورة البروليتارية العالمية التي ستكسر القيود الرأسمالية وتحطم الحكم الامبريالي وتفني عصابات اللصوص، وتقيم، بوحدة أخوية مع جميع الجماهير المسحوقة، مجتمعاً حراً جديداً ــ المجتمع الشيوعي ــ، والذي لن يكون فيه سادة أو عبيد ولا مستبدون ولا ضحايا للاستبداد.

وتحتج اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، باسم الرفاق العرب واليهود الواعين طبقياً، على المخططات المشؤومة التي تدبرها اللجنة التنفيذية العربية للحركة الوطنية، تلك المخططات التي أشارت إليها في قراراتها بخصوص زيارة اللورد بلفور إلى فلسطين، والتي يمكن اعتبارها تهديداً بالقيام بمذبحة. وينبغي أن توقف حالاً، وبالنسبة للجميع، حملات الاستثاره الجنونية العمياء لشعب ضد آخر، ولا ينبغي السماح بالمذابح،

خصوصاً وأن تنظيم المذابح لليهود لن يحرر البلاد، وإنما ستحررها ثورة جميع المضطهدين ضد حكامهم.

إن الحزب الشيوعي في فلسطين، الذي يعتبر زيارة اللورد بلفور كرمز للامبريالية، يعلن أن وصول بلفور هو استفزاز من قبل الحكومة الانكليزية التي ترغب في تحدي سكان فلسطين، لتخلق بذلك الإمكانية الملائمة لتصفية المسألة، نهائياً، مع الشعب الفلسطيني الذي تجرأ على الصراخ عندما كانت تكال له الضربات.

ويتوجه الحزب الشيوعي في فلسطين إلى جميع العمال اليهود قائلاً: حذار من المغامرة الانكليزية ـ الصهيونية الجديدة، لا تكونوا أدوات عمياء في أيدي الشوفينيين، لا تشتركوا في الاحتفالات الخاصة بزيارة اللورد الامبريالي، لا تشتركوا في المظاهـرات الصهيونيـة! إن الامبريالية هي مسبب الحرب والمذابح والاضطهاد وسفك الدماء، ولكنها لن تجلب الخلاص أبداً.

أيها العمال العرب والفلاحون والمواطنون الشرفاء!

يرغب الانكليز في تحريضكم على ارتكاب المذابح لكي يظهروا للعالم أن العرب متوحشون، وينظمون المذابح، وهم بحاجة للتربية «على أيدي» الانتداب الانكليزي.

لا تسمحوا لأنفسكم بأن تضللوا بالاستثارة الشوفينية العميـاء! إن كل نـزاع مع الشرطة، وكل صدام مع الحكومة الانكليزية، يُضعِف سلطة الامبريالية في أوروبا، وكذلك في المستعمرات، غير أن كل مذبحة، وكل خلاف بين السكان في بلادكم، لن يؤدي إلا إلى توحيد وتقوية سلطة وثقة الامبرياليين الأجانب «الحماة». وينبغي على كل عامل واعٍ طبقياً أن يضع هذا في ذهنه!

تظاهروا من أجل وحدة الجماهير العاملة العربية ـ اليهودية العريضة. ينبغي على العمال اليهود والعرب أن يسيروا، ليس مع البرجوازيين الصهاينة ضد الجماهير الفقيرة، وليس مع الإقطاعيين المتزمتين، ولكن بوحدة أخوية، يداً بيد، في نضال مشترك ضد أعداء طبقتهم تحت راية الحزب الشيوعي.

لتسقط الامبريالية!
ليسقط وعد بلفور!
ليسقط الإقطاعيون المتزمتون!
ليسقط المغامرون الصهاينة!

عاشت البروليتاريا الموحدة في فلسطين!
عاش الاتحاد المستقل الحر للعمال والفلاحين لجميع الأقطار العربية!
عاشت الثورة البروليتارية العالمية بقيادة الأممية الشيوعية!
عاش الحزب الشيوعي في فلسطين!

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين
(فرع الأممية الشيوعية)

الملحق الثالث

الأسباب التي دعت العمال العرب لأن يؤلفوا نقابة مستقلة في حيفا*

اضطر العمال العرب في سكة الحديد قبل شهر لأن يؤلفوا نقابة عربية محضة دعوها «جمعية الخير» وقد انضم إلى هذه النقابة ما ينوف عن المئة والخمسين عاملاً، والذي ظهر لنا أن هذه النقابة ستتقدم تقدماً حسناً بفضل ما يبذله أعضاؤها من الهمة والعزم في العمل لصالح نقابتهم.

عقد العمال المذكورون اجتماعاً للبحث في شأن افتتاح نادٍ أدبي للأعضاء؛ فألقيت الخطب وتليت المحاضرات العديدة التي حثت الحاضرين على الاتحاد والتضامن والعمل بهمة ونشاط في سبيل ترقية النقابات، وقد دل هذا الاجتماع على أن العرب أصبحوا عالمين بضرورة إيجاد نقابة لهم تضم شملهم وتجمع كلمتهم وتساعدهم على تحسين أحوالهم ورفع مستواهم والحصول على حقوقهم المهضومة؛ كما وأن ما تبرعوا به من النقود لافتتاح النادي في الاجتماع نفسه يدل على حميتهم ورغبتهم بهذا الأمر، وقد بلغ مجموع التبرعات في اجتماع واحد زيادة عن ١٧ جنيهاً مصرياً؛ ومن ثم رسموا لعملهم برنامجاً وبعد الموافقة عليه من كافة الحاضرين قدموه إلى الحكومة للاطلاع عليه فتعترف رسمياً بنقابتهم.

إننا نغتبط بهذه الحركة المباركة بين العمال العرب ونكتئب للسبب الذي دعاهم لأن يستقلوا عن النقابة الموجودة في المصلحة منذ خمس سنوات.

تأسست النقابة القديمة تحت علم الصهيونية وهي فرع من الرابطة الاسرائيلية العمومية في فلسطين؛ وقد حاول العمال العرب مراراً الاتحاد والتفاهم مع هذه النقابة فدخلوها قبل مدة وانضم إليها العدد الكبير منهم ولكنهم لم يلبثوا طويلاً حتى انسحبوا منها نظراً لما شاهدوه

* «حيفا»، مصدر سبق ذكره، العدد ١٥، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ١١٧ ــ ١١٨.

من مراوغة وخداع زعمائها السائرين في إدارة شؤون النقابة على خطة سياسة صهيونية لا يمكن للعمال الموافقة عليها.

ولم يتساهل زعماء النقابة الصهيونيون مع العمال العرب بشأن ترك هذه الخطة المضرة بصالح كل عامل مهما كان معتقده وقوميته، والأمر الآخر الذي وقف عائقاً في سبيل التضامن والاتحاد هو عدم إمكان التفاهم في اللغة بين العنصرين المؤلفة النقابة منهما مما أوجب استخدام ترجمان لحل هذا المشكل، ولكن هذا الموظف الذي هو ليس من طبقة العمال كان يتزلف في القيام بواجباته إلى الصهيونية ويساعدها على بسط نفوذها وتدخلها في شؤون النقابة.

ولما رأى العمال هذه المراوغات وهذا الخداع شعروا حقاً أن أساس هذه النقابة وقواعدها لا تستند على مصالح العامل ورفع مستواه بل على تنفيذ رغائب القضية الصهيونية بين العمال؛ وكانوا إذا ما قدموا للنقابة أدنى اقتراح في سبيل تسوية طرق التفاهم والاتحاد لا يجدون سوى المضادة والمعاكسة من الصهيونيين في الأمرر المتعلقة بكافة الشؤون المؤدية إلى النجاح وفي سبيل تشييدها على أساس متين وبرنامج عمل مناسب للحصول على حقوق العامل المهضومة.

وكل هذه الأسباب المؤلمة دفعت العمال العرب إلى الانسلاخ عن النقابة القديمة المشتركة وإلى تأليف نقابة جديدة مستقلة بدلاً من أن يثبتوا في تلك ويقاوموها ويلاشوا كل فكرة صهيونية أو قومية تتخللها بقوة اتحادهم ومثابرتهم على العمل فيها.

ورغمًا عن أن هذه الخطة؛ خطة التفرقة بين العمال في الجهاد ضد أعداء مصالحهم ليست بالطرق التي يجب على العمال أن يتبعوها في سبيل حريتهم، فإني أتمنى لهذه النقابة التوفيق والنجاح وأرغب في أن أراها مؤسسة على قواعد مشتركة مماثلة لقواعد نقابات العمال في اوروبا والبلدان الأخرى وشروطها.

وإني أدعوا العمال كافة إلى الاتحاد والانتظام في سلكها ليبرهنوا للعالم أجمع أنهم قادرون على الاستقلال والعمل في سبيل حريتهم.

ج. د. (عامل عربي في مصلحة سكة الحديد)

الملحق الرابع

المذبحة في «الأرض المقدسة»*
بقلم: ج. ب. (القدس)

كانت معارك الشوارع التي اندلعت بين اليهود والعرب، في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢٣ آب [أغسطس] عند البوابتين الرئيسيتين لمدينة القدس، إيذاناً باندلاع انتفاضة شاملة لعرب فلسطين وامتدادها إلى البلد المجاور، إلى شرقي الأردن. غير أن هذه الانتفاضة الشعبية، التي كانت تعبيراً عن تخمر طاقات الشعب المسلم المقموعة منذ فترة طويلة، وبشكل خاص في صفوف جماهير الفلاحين والبدو، قد تطبعت، في مرحلتها الأولى، بطابع معاد لليهود وغير معاد للانكليز. ولعبة خبيثة نسجت خيوطها الحكومة الامبريالية والفاشيون الصهاينة والمجلس الإسلامي (منظمة كهنوتية اسلامية) جعلت مسألة «حائط المبكى» (بخصوص الحق في تملكه من اليهود أو من المسلمين) تتحول إلى مسألة سياسية، من الدرجة الاولى، وإلى رمز الصراع من أجل الهيمنة على «الأرض المقدسة».

إن الإقطاعيين والبرجوازيين العرب، الذين فقدوا هيبتهم بسبب تواطئهم مع الامبريالية البريطانية وبسبب خيانتهم الوطنية، قد تجمعوا حول «المجلس الإسلامي» وبدأوا، بمساعدة قسم من جهاز الامبريالية البريطانية (الذي أبقاه «الاشتراكي» ماكدونالد محافظاً على كل عظمته المحافظة)، بإثارة مشاعر الكره المتزمت للمسلمين تجاه اليهود «الكفار» الذين ينوون مهاجمة الأماكن المقدسة الإسلامية. إن طغمة الفاشيين الصهاينة، المدفوعة بوهم إقامة دومينيون «يهودي» سابع في فلسطين ـ ذلك الوهم الذي غذته مجموعة الامبرياليين ـ الاشتراكيين التي يتزعمها [ويدجيود] (Wedgewood) وشركاؤه ـ قد ردت على ذلك بإثارة، لا حدود لها، للنزعة القومية ـ الشوفينية الصهيونية، وبتنظيم مظاهرات قومية مليئة

---

* المراسلات الصحافية الأممية (La Correspondance Internationale)، العدد ٨٤، ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، ص ١١٥٥ و١١٥٦.

بالتحريض. أما الحكومة نفسها فكانت تتذبذب بين المعسكرين واستمرت في سكب قطرات من الزيت في المكان الذي توشك النار أن تهمد فيه، وذلك بهدف تصفية، وبأي ثمن، التقارب العربي ـ اليهودي الذي لوحظ، في السنوات الأخيرة، خصوصاً بين صفوف البروليتاريا، وذلك على الرغم من جميع جهود الامبرياليين والصهيونيين والقوميين العرب الخونة.

وهكذا كان من المحتم انفجار هذه المحرقة الملتهبة: فانفلتت الحركة الشعبية من عقالها وسال الدم بغزارة على كل «الأرض المقدسة». وتجاه هذه الحركة الجماهيرية المنفلتة من عقالها، دفع الصهاينة غالياً ثمن ارتباطهم، من خلال وعد بلفور، بالامبريالية البريطانية، وثمن تحولهم، موضوعياً، إلى قاعدتها المتقدمة في البلدان العربية. أو بتعبير أفضل، فإن الزعماء الصهيونيين المجرمين جعلوا المواطنين اليهود الفقراء يدفعون ثمن الخدمات التي قدموها للامبريالية.

ذلك أن الجماهير المتزمتة من الفلاحين والبدو، تحت قيادة البرجوازية والاقطاعيين ورجال الدين، قد هاجمت وأحرقت المستوطنات والمعابد والمدارس اليهودية، وقتلت المواطنين اليهود الفقراء والعُزَّل من السلاح، واقترفت مذابح مخيفة. ففي مدرسة التلمود في الخليل، قتل ٦٠ تلميذاً يهودياً، كان من بينهم أطفال، وشوهت جثثهم. وفي مستوطنة «موزا» ذبحت بكل برود عائلة يهودية بكاملها، بنسائها وأطفالها. وباتت مستوطنات بكاملها فريسة للنار.

وأمام هذا النهر من الدم، لم يتعجل الانكليز أمرهم ـ وذلك حسب عادة قيصرية قديمة وفعالة ـ، وكانوا يصلون دوماً بعد ارتكاب هذه الفظائع، ولكن في الوقت الذي يسمح لهم بالتسبب، عبر بنادقهم الرشاشة وقنابل طائراتهم وسياراتهم المصفحة، بإيقاع مذابح جديدة بين صفوف الفلاحين العرب.

وبقيت الصهيونية الفاشية، وحتى آخر لحظة، وفية لمهمتها الامبريالية، حيث قامت بقتل العرب الذين لم ينجحوا بالهروب من «المنطقة اليهودية»، وبإشعال النار في المنازل العربية... ألخ. وهكذا، وبوحشية رهيبة، قام الفاشيون الصهاينة، في ٢٤ آب [أغسطس]، بقتل عاملين عربيين في أكثر شوارع مدينة القدس ازدحاماً.

وحتى يوم ٢٧ آب [أغسطس] وصل عدد القتلى والجرحى إلى بضع مئات، وكان ٩٠ بالمئة من الضحايا العرب واليهود من الأبرياء الذين لم يشتركوا مطلقاً في المعارك.

غير أن هذه الحركة قد مرت سريعاً من فوق رؤوس الزعماء القوميين ـ الإصلاحيين والسلطات البريطانية، وتحولت من مذبحة إلى انتفاضة معادية للامبريالية. وفي المدن العربية الخالصة، مثل نابلس وطولكرم، حيث لا وجود لأي حاجز صهيوني، هوجمت دوائر الحكومة

ورُفع العلم الوطني العربي. وفي شرقي الأردن، انتفض البدو وهبوا لنجدة اخوانهم الفلسطينيين.

واستغلت الولايات المتحدة الأميركية وجود عدد من المواطنين الأميركيين، بين صفوف الضحايا، كذريعة لممارسة ضغط شديد على انكلترا (ووصل بها الأمر إلى حد التهديد بإنزال قوات أميركية!)،مما دفع الحكومة إلى الاعتراف بأن التحريض على المذابح قد تجاوز الحد المفيد بالنسبة إليها. وحينئذٍ فقط، قامت الحكومة بتعزيز الوحدات العسكرية البريطانية. ومن المرتقب، أن يئن الاحتلال العسكري البريطاني، خلال فترة قصيرة، بثقله أكثر فأكثر على كاهل سكان فلسطين. إن هذه التعزيزات العسكرية، التي استُقدمت بعد وقوع الأحداث، تسمح لنا في الإحاطة بأحد أهم الأهداف السياسية التي تفسر هذه المذبحة من وجهة نظر مصالح سياسة الامبريالية الدولية: حماية الضفة الشرقية لقناة السويس، التي ينبغي تعزيزها عسكرياً استعداداً للحرب القادمة، وذلك، وبقدر الإمكان، على حساب السكان المحليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي الانتقاص من هيبة الحركة الوطنية العربية من خلال الإسراف في البوغروم، وإفقادها الثقة بنفسها، وارهابها، فيما بعد، بحيث يستحيل عليها القيام بانتفاضة ثورية حقاً.

ومقابل الإفلاس الكامل للأحزاب الصهيونية التي لم تعد سوى مجرد أدوات في خدمة السياسة الامبريالية البريطانية، ومقابل إفلاس الصهاينة الإصلاحيين (الأممية الثانية)، الذين شاركوا أيضاً في تحمل مسؤولية المذبحة التي دبرتها حكومة ماكدونالد العمالية في فلسطين، ومقابل إفلاس القوميين الإصلاحيين العرب، الذين انفضحوا موضوعياً بسبب دورهم في تثبيط عزيمة الحركة الوطنية العربية (باستثناء حمدي الحسيني الذي يتزعم المجموعة القومية الثورية الضعيفة، والذي اعتقلته السلطات الامبريالية لأنه كان يحذر السكان من مغبة الانقياد وراء المذبحة ويدعوهم إلى الوقوف في مواجهة الامبريالية)، مقابل ذلك كله، كان الشيوعيون المجموعة الوحيدة التي دعت، دون كلل، إلى التآخي بين العمال اليهود والعرب في النضال المشترك ضد الامبريالية البريطانية.

فمنذ صبيحة يوم الجمعة الدموي (في ٢٩ آب [أغسطس])، كانت كل جدران مدينة القدس مغطاة بشعارات: «لا تقتتلوا فيما بينكم!»، «أيها العمال العرب واليهود، قفوا سوية في وجه العدو المشترك المتمثل بالامبريالية البريطانية!»، «أقيموا حكومة العمال والفلاحين المستقلة!»... ألخ. وكان كل شيوعي يحرض، في مكان عمله وفي الشارع، في هذا الاتجاه.

غير أن الحزب الشيوعي لم ينجح، بسبب قلة عدد كادره العربي وخسائره الكبيرة في أعقاب الأول من آب [اغسطس]، في التأثير على حركة الجماهير ــ التي كانت تتعاظم، مدفوعة بالتزمت الديني، من ساعة لأخرى. ومع ذلك، ساعدت شعارات الحزب في وصول العمال إلى إجماع عام بخصوص تحميل الامبريالية البريطانية مسؤولية الأحداث، وتفهم

ضرورة التآخي، وكذلك في حدوث عدة أعمال عبَّرت عن تضامن العمال الأممي (قيام العمال العرب بالدفاع عن العمال اليهود وبالعكس)، وانتصبت ساطعة في وجه الفظائع الوحشية التي ارتكبها مثيرو المذابح في الجانبين.

على صعيد تنظيمي، لم يتمكن الشيوعيون من لعب هذا الدور،غير أن التجارب التي راكمتها هذه الحركة العظيمة (التي لم تنتهِ بعد، والتي تُلقي ظلالاً سوداء على مرحلة «السلام» التي افتتحها عهد ماكدونالد وتفضح جيداً خطورة الأفكار التي يشيعها الانتهازيون اليمينيون!)، إن هذه التجارب ستشكل أساساً لنشاطات الشيوعيين اللاحقة.

وفي وجه تعزز الإثارة القومية ـ الشوفينية، سيرفع الشيوعيون شعار التنظيم الأممي، وبشكل خاص، شعار إقامة نقابات أممية، وسيوسعون ويعمقون عملهم بين صفوف صغار الفلاحين العرب، وسيعززون في الوقت نفسه ـ وعلى الرغم من الضربات الخطيرة التي تنتظرهم على أيدي الديكتاتوريةالعسكرية البريطانية عندما تشعر هذه الأخيرة بأنها باتت مهيئة لذلك ـ نضالهم من أجل إقامة الجمهوريات العمالية والفلاحية المستقلة للبلدان العربية.

الملحق الخامس

المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين*

بقلم: مصطفى سعدي (يافا)

وضعت الانتفاضة العربية في آب [اغسطس] ١٩٢٩ الحركة الثورية الفلسطينية أمام مجموعة قضايا، في غاية الأهمية، يأتي في الدرجة الأولى منها قضية العلاقة بين المسألة القومية وحركة التحرر الثورية للجماهير العربية. إن نواة المسألة القومية في فلسطين تكمن في الموقع الخاص الذي تحتله الأقلية اليهودية في فلسطين وإن الفهم الناقص لهذه المسألة، ومعالجتها بشكل مجرد، كانا، من دون شك، السببين الرئيسيين للأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي في فلسطين، أكان ذلك فيما يتعلق بالعمل بين صفوف الجماهير أم بين صفوفه بالذات.

ففي فلسطين، وكما في أي بلد مستعمر آخر، لعبت الأقلية اليهودية، الواقعة تحت التأثير الصهيوني، دور عميل للامبريالية الانكليزية في قمع حركة التحرر الوطني للشعب العربي. فالصهيونية ليست اداة في أيدي الامبريالية الانكليزية فحسب، بل هي أيضاً قاعدة متقدمة في خدمة اضطهاد واستغلال الجماهير العربية.

ويمكن إثبات دور الصهيونية بالاستناد إلى الوقائع التالية: ١ ــ بعد هزيمة الامبريالية الألمانية، تمركزت الامبريالية الانكليزية في فلسطين واستعملت المهاجرين اليهود في صراعها ضد حركة التحرر العربية؛ ٢ ــ ركز الرأسماليون اليهود، الذين كانوا يبحثون عن أرض لهم ليشيدوا عليها دولة مستقلة، جهودهم على فلسطين، واستغلوا الظروف الصعبة التي كان يعيش في ظلها يهود بلدان أوروبا الشرقية ليحققوا مخططاتهم بمساعدة من الامبريالية الانكليزية؛ ٣ ــ ارتبطت سيرورة الاحتلال اليهودي لفلسطين بعملية مصادرة جماعية لصغار

---

* المراسلات الصحافية الأممية (La Correspondance Internationale)، العدد الخامس، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٨٣.

الفلاحين العرب، وتوصل الصهيونيون، حتى الوقت الراهن، إلى انتزاع أكثر من مليون وربع [مليون] دونم (الدونم يساوي ألف متر مربع) من الأراضي من أيدي العرب، وصادروا ملكية آلاف العائلات الفلاحية، وأقاموا مستوطنات صهيونية فوق الأراضي التي انتزعوها من العرب. ومن هنا، فإن النضال ضد الصهيونية يصبح قاعدة الثورة الزراعية في فلسطين؛ ٤ ـ أدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى استبعاد العمال العرب عن أماكن عملهم. وهكذا، وبفضل المبالغ الطائلة المرسلة من البرجوازية اليهودية في العالم أجمع، بات العامل اليهودي في وضع متميز على وضع العامل العربي. ويكون للبرجوازية اليهودية مصلحة في المحافظة على الوضع المتميز للعامل اليهودي، وذلك لمنع قيام أي تنظيم أممي ولتعميق الهوة التي تفصل العامل اليهودي عن العامل العربي.

غير أن الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى حدوث عملية تمايز حتى داخل الحركة الصهيونية نفسها. وتحولت مجموعة من العمال اليهود عن الصهيونية، وأيقنت أن خلاصها لا يرتبط بالدولة اليهودية الصهيونية، وإنما يرتبط بالنضال ضد برجوازيتها.

ولكن سيكون من الخطأ أيضاً اعتبار الحركة الوطنية العربية ككل غير متمايز. فقد جرت بين صفوفها أيضاً عملية تمايز، وانعطفت عناصرها الإقطاعية وشبه الإقطاعية عن الحركة الوطنية التحررية وتحالفت مع الامبريالية.

إن انتقال البرجوازية العربية إلى معسكر الامبريالية قد استحثه المؤتمر العربي الذي انعقد في صيف عام ١٩٢٨. ومنذ تلك المرحلة، تسعى البرجوازية العربية، بشكل مضطرد، إلى عقد تسوية مع الامبريالية البريطانية. صحيح أن اللجنة التنفيذية العربية كانت قد اضطرت، في أعقاب الانتفاضة الأخيرة، إلى القيام بأعمال ثورية، وحتى أنها قد دعت إلى الاضراب العام، إلا أن الزعماء العرب لم يتوقفوا، في الواقع، عن التفاوض مع بريطانيا العظمى، وتوصل الوفد العربي، الذي زار لندن قبل أشهر، إلى عقد اتفاق مع الحكومة البريطانية. وإذا لم ينشر هذا الاتفاق للآن، فالسبب في ذلك يعود إلى أن حكومة ماكدونالد، المحتاجة إلى البرجوازية العربية كحاجتها إلى البرجوازية الصهيونية، لم ترغب في تشويه سمعة البرجوازية العربية أمام الجماهير.

ويوجد حالياً، بين البرجوازية العربية وحركة العمال والفلاحين العرب الثورية، مجموعة وسيطة ممثلة بالاتجاه الثوري البرجوازي الصغير الذي يتزعمه حمدي الحسيني. ومع أنه لا يمكن اعتبار هذه المجموعة كمجموعة ثورية حقاً، إلا أنها تمثل، مع ذلك، قوة مناهضة للامبريالية يمكن استغلالها في النضال ضد الامبريالية والصهيونية، وضد الاقطاع العربي والبرجوازية اليهودية.

تلك هي الاعتبارات التي حكمت القرار المقر في المؤتمر السابع للحزب. تعبئة العمال والفلاحين في النضال ضد الامبريالية البريطانية وضد أداتها المتمثلة بالصهيونية؛ النضال ضد البرجوازية العربية وموقفها الخائن من حركة التحرر الوطني؛ تشجيع عملية اندلاع الثورة الزراعية في فلسطين بكافة الوسائل. تلك هي المهمات الأساسية المطروحة، في الوقت الراهن، أمام الحزب الشيوعي في فلسطين.

الملحق السادس

بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني*

(فرع الدولية الشيوعية)

إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين!
أيها الرفاق!

إن رد الهجوم الذي قامت بهد الهستدروت ضد العمال العرب ودفاعهم عن حقوقهم في العمل في وادي حنين دليل على صواب آراء** الحزب الشيوعي الفلسطيني. وللمرة الأولى على أثر نداء الحزب الشيوعي يقوم العمال العرب ويدافعوا عن أنفسهم بالقوة ضد اعتداء المخافر الصهيونية اللئيمة المشكلة من عمال يهود [مجرورين] (غير واضحة تماماً في النص الأصلي)، فقدوا كل احساس للتعاون الطبقي وبادروا بسلب خبز غيرهم من العمال.

ماذا حدث في وادي حنين؟ شرعت الهستدروت منذ مدة بالاستعداد للاستيلاء على أماكن عمل العمال العرب. لأجل ذلك كتبت جريدة «دافار» سلسلة مقالات تحريضية تحت عنوان حراس القطاف، نادت بها العمال اليهود أن يمنعوا العمال العرب من الدخول للبيارات. وفاوض زعماء الهستدروت أصحاب البيارات اليهود لأجل طرد العمال العرب فرفض الآخرون طلب الهستدروت لا لأنهم يريدون أن يعطوا العمل للعامل العربي بل لأنه أرخص أجرة ويقدروا أن يشغلوه كما يشاؤون لعدم تنظيمه.

ماذا كان يجب أن تعمل جمعية عمال حقيقية في هذا الشأن؟ كان عليها أن تنظم العامل العربي وتساعده بكفاحه لأجل تحسين شروط العمل ومساواته بالعامل اليهودي لكن هذا ليس من واجبات الهستدروت الاستعمارية التي تكافح لأجل العمل اليهودي ولا للعمل اليهودي

---

* من أوراق موسى البديري.

** سنحافظ على لغة النص كما وردت في النسخة الأصلية للبيان.

بل للعمل الصهيوني لذلك هي تمنع العمال العرب واليهود من أن ينتظموا معاً في كفاحهم الطبقي المشترك لتحسين شروط عملهم وبدل مساعدة العامل العربي في كفاحه ضد المستعمِر الذي يمتص دمه نراها تشكل مخافر وحشية لطرده من عمله. لقد أرسلت عصابة مشكلة من أكثر من ثلاثين شخص لكي يمنعوا بالقوة العمال العرب من الدخول للبيارات فنالت هذه العصابة نصيبها من اللكم واللكع وارتدت على أعقابها خاسرة. إن العامل العربي الذي لم يعد يحتمل الاستغلال والذل قد قاتل ببطولة، الأنذال الصهيونيين، وبمساعدة الفلاحين من القرى المجاورة علّمهم كيف يكون الهجوم وأدى لهم ما استحقوا.

هل كان يقدر العمال العرب في وادي حنين أن يقفوا موقفاً آخر؟ لا. لم يكونوا يقدروا ولم يكن يجب عليهم أن يقفوا موقفاً آخر! ولو فعلوا غير ذلك لكانوا خانوا ليس فقط مصالحهم الحيوية الشخصية بل مصالح كل طبقة العمال في فلسطين عرباً ويهوداً. لا يوجد لغة غير لغة العصا مع الأنذال الذين يهجمون على خبز العامل. والشيء الذي كان لا بد من حصوله قد حصل. فالعامل العربي الذي قام للكفاح لأجل مصالحه الاقتصادية والاجتماعية اضطر أن يقاوم الهجوم الذي تديره الهستدروت الصهيونية الاستعمارية منذ سنين.

إن العامل الثائر اليهودي يهنيء العمال العرب في خطوتهم الجريئة التي خطوها في كفاحهم ضد اختطاف العمل الوحشي وهو يعدهم بالمساعدة الأخوية التامة ليس فقط بالكلام يهدي العامل الثائر تعاونه مع العامل العربي بل بالفعل أيضاً وحيفا هي المثال، فالعمال الثوار اليهود هناك كانوا [الأولين](غير واضحة تماماً في النص الأصلي) الذين تقدموا للكفاح للدفاع عن العامل العربي في البلدة ضد عصابة الأوغاد التي جاءت بأوامر الحكومة الاستعمارية لتستولي على أعماله.

لتقوى أيديكم أيها العمال اليهود الثوار ومرحى لكم على تضحيتكم الجريئة الطبقية. إن العامل العربي وكل عامل يهودي ذو غيرة طبقية سيتخذكم مثالاً للمروءة. هذا هو معنى التعاون الطبقي الدولي وكذلك يجب أن يفعل كل عامل ثوري ذو معرفة طبقية وأن يعرف أن هذا هو الطريق العملي في بلاد كهذه.

أيها الرفاق العمال! إن حوادث وادي حنين وحيفا ليست حوادث منفردة لأن موجة الاحتلال الصهيونية على العمل والأراضي تنتشر بسرعة في كل البلاد والحكومة الاستعمارية هي أكبر مسؤول عن هلاك الجماهير العاملة لأنها تساعد على السلب والقتل الذي يقوم به الصهيونيون وعصبة الأفندية تحت ستار مكافحة الصهيونية (بالكلام فقط طبعاً) [تؤيد] (غير واضحة في النص الأصلي) اغتصاب الجماهير العاملة وتكافح لأجل وظائف حكومية جديدة. يدخل البلاد الآن الوف من المهاجرين الصهيونيين الذين من واجبهم أن يقووا المراكز الحربية الاحتياطية للاستعمار ويستولوا على العمل من العامل العربي واليهودي الثائر اللذان يجب أن يتّحدا ضد هذا الخطر. إن موجة الاحتلال يجب أن تنكسر. لا نتنازل عن حقوقنا في العمل.

لا نترك محلات عملنا. إننا نكافح مع العامل اليهودي الثائر لأجل حقوقنا وحقوق عائلاتنا الجائعة بكل الوسائل الممكنة. هذا ما يجب على كل عامل عربي أن يقوله، ينتظم للكفاح في سبيل الحياة او الموت. لا نريد أن نقاوم اخواننا الطبقيين العرب. لا نريد أن نكون سلابين. لا نريد أن نكافح لأجل مصالح [القلة] (غير واضحة في النص الأصلي) اليهودية والاستعمار الانكليزي. أن مصلحتنا الطبقية هي مصلحة العمال والفلاحين العرب بالكفاح ضد الاستعمار وكلابه الصهيونية والأفندية. هذا ما يجب أن يقوله كل عامل يهودي ذو معرفة [طبقية] (غير واضحة في النص الأصلي) وبهذا يجب أن يعمل.

أيها العمال العرب واليهود تذكروا أن انكسار الهجوم الفشيستي في وادي حنين ليس انتصاراً تاماً على الفشيستية. إن زعماء الهستدروت مستعدون لحملات جديدة على العامل العربي والعامل اليهودي الثائر، إنهم يعدون في أنحاء البلاد شراذمهم العسكرية (الهجنا) تحت حماية ومساعدة الحكومة العملية لخنق النهضة الثورية العربية.

تهيئوا للكفاح الدفاعي المنظم! اعلموا أن الحكومة الاستعمارية والبوليس يساعدون العصبة الصهيونية. انتبهوا بأن السلابين عندما لا يمكنهم أن يستعملوا القوة الوحشية ضدكم يلجأون للخداع والخيانة. إنهم لا يورعون أمام أي عمل فظيع لهلاككم. إن الحزب الشيوعي الفلسطيني يدعوكم للقيام بمعارضة شديدة ثم للتنظيم المشترك في كفاح ثوري متحد لأجل مصالحكم الطبقية. إن الحزب الشيوعي قد أظهر مِراراً عديدة أنه الحزب الوحيد الذي يحارب في سبيل مصالح الجماهير العاملة في البلاد. إنه مستعد ليكون طليعة الكفاح ولقيادته بكل الوسائل بدون أن يتقهقر أمام تضحياته الكبيرة.

إن موجة الاحتلال يجب أن تنكسر وهي إذا عرف العامل العربي واليهودي كيف يجب أن يكافحوا.

فليسقط الاحتلال الصهيوني والهجرة الفشيستية!

فلتسقط الحكومة الاستعمارية وارهابها البوليسي!

فليسقط الأفندية الاقطاعيين الخونة!

ليحيا الكفاح المشترك بين العامل العربي والعامل اليهودي الثائر!

ليحيا الحزب الشيوعي الفلسطيني قائد ومنظم الكفاح الثوري الجماهيري!

ديسمبر ١٩٣٢

مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني

الملحق السابع

مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية*(حددها كونفرانس ممثلي الحزب الشيوعي في سوريا والحزب الشيوعي في فلسطين)

نظراً للأهمية المتزايدة للحركة الثورية في البلدان العربية، يبدو لنا من الضروري إعطاء تقييم للوضع في هذه البلدان، من وجهة النظر الشيوعية، آخذين في الحسبان تجارب النضال المعادي للامبريالية في البلدان الكولونيالية الأخرى.

١ ــ إحدى المهمات الجوهرية في نضال التحرر الثوري ضد الامبريالية على أرض الشرق الأدنى الواسعة هي حل المسألة القومية العربية. إن الجماهير الشعبية في كافة البلدان العربية ترزح تحت نير الامبريالية. إن كل البلدان العربية محرومة، بشكل أو بآخر، وعلى درجات مختلفة، من دولة مستقلة. فلسطين وشرقي الأردن والعراق هي بلدان خاضعة للانتداب وهي واقعة بصورة كاملة تحت سيطرة الامبريالية الانكليزية، وسوريا تحكمها الامبريالية الفرنسية، ومصر واقعة تحت سلطة انكلترا، وليس «الاستقلال» الذي أُعلن في عام ١٩٢١ سوى مهزأة أمام الاستقلال الحقيقي، نظراً لكون أهم مقاليد القيادة السياسية في أيدي الامبريالية البريطانية. بالإضافة إلى ذلك لا يزال الانكليز يفرضون ديكتاتوريتهم في السودان، واقليم طرابلس هو مستعمرة للامبريالية الايطالية، وتونس والجزائر واقعتان تحت السيطرة الفرنسية، ومراكش مقسمة بين الامبريالية الفرنسية والامبريالية الاسبانية. أما اليمن والحجاز ونجد، فمع كونها غير واقعة تحت سيطرة الامبريالية مباشرة، فهي محرومة من الشروط التي لا غنى عنها لوجود مستقل، لكونها مطوقة بمستعمرات الامبريالية وواقعة تحت ضرباتها، إنها مضطرة لطاعة الأوامر التي تمليها عليها الامبريالية.

إن مجمل نظام السيطرة الامبريالية على الشعوب العربية لا يستند على استعبادها المباشر

---

* المراسلات الصحافية الأممية (La Correspondance Internationale)، العدد الأول، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٨ ــ ١٠، والعدد الثالث، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٣٢.

وحسب، بل وعلى تقطيع أوصالها بصورة اعتباطية حسب تعليمات الامبريالية العالمية. إن تقسيم الشعوب العربية هذا بين الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية إنما يعكس ميزان القوى الذي قام في مجرى التاريخ بين هذه الامبرياليات، والذي يهدف إلى ادامة سيطرتها. وهو يتناقض تناقضاً فاضحاً مع المصالح الحيوية للشعوب العربية. إن الحدود الدولية التي تفصلها قد اقيمت ويحافظ عليها بواسطة عنف الأمبرياليين الذين يعتمدون مبدأ «فرق تسد». إن هذه الحدود تُضعف جماهير الشعوب العربية، بصورة مصطنعة، في نضالها ضد النير الأجنبي ومن أجل الاستقلال والوحدة القومية، وفق الارادة المعبَّر عنها بحرية من قِبَل الجماهير الشعبية.

إن جوهر المسألة القومية العربية يكمن بالضبط في أن الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد فرقت هذا الجسد الحي الذي كان يتشكل من الشعوب العربية، وفي ابقاء البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لنموه الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية.

لقد قُسمت سوريا بصورة اعتباطية إلى خمسة أجزاء تفصل فيما بينها ادارة خاصة بكل منها وقوانين خاصة بكل منها الخ... واستولى الانكليز على السودان بالقوة. إن الامبريالية، إذ تحول كل البلدان العربية إلى ملحق زراعي وإلى مصدر يزود البلد المسيطر بالمواد الأولية، وإذ تشوه وتعيق نمو القوى المنتجة والنمو العام لهذه البلدان، إنما تحاول بذلك بالذات المحافظة على استعباد هذه البلدان وادامته. وبذلك تكتسب العناصر الاقطاعية الوزن الراجح، في حين أن نمو العناصر الرأسمالية يقتصر، في قسمه الأكبر، على توليد برجوازية تجارية مرتبطة، بهذا القدر أو ذاك، بالملكية العقارية والاقطاعية، وببيع منتجات البلد المسيطر وتزويده بالمواد الخام. يضاف إلى ذلك أن الامبريالية تحافظ على أنظمة الحكم الملكية الاقطاعية (مصر، مراكش، تونس) وتخلق أنظمة حكم ملكية جديدة شبه اقطاعية (العراق، شرقي الاردن) بالاستناد على «أسر» تافهة مختلفة، أو أنها تخلق نظام حكمها الكولونيالي الامبريالي دون اللجوء إلى هؤلاء الملوك ـ العملاء (فلسطين، سوريا، طرابلس، الجزائر) وذلك بالجمع بين الاضطهاد والقرصنة وبين ادارة هذه البلدان بانتداب من عصبة الأمم.

٢ ـ إن الأمر المشترك والحاسم بالنسبة لجميع البلدان العربية، هو أن الرأسمال المالي الأجنبي يقبض بين يديه على كل زمام القيادة الاقتصادية، بموازاة زمام القيادة السياسية التي في يد الامبريالية. إن أهم البنوك، والفبارك وسكك الحديد والمرافىء والملاحة والمناجم، وأهم شبكات الري وزمام التجارة الخارجية والديون العامة، الخ... هي في أيدي الرأسمال المالي الأجنبي. وأكثر من ذلك، استولى الوحوش الامبرياليون على أفضل الأراضي في الأكثرية الساحقة من البلدان العربية (مراكش، الجزائر، تونس، طرابلس، مصر، سوريا، فلسطين)، اضف إلى ذلك أن الامبريالية البريطانية قد استخدمت الصهيونية المضادة للثورة

للاستيلاء على أراضي فلسطين وسرقتها. إن الفلاحين العرب الرُّحَّل يُطرَدون نحو الأراضي الأسوأ، ويحُرمَون من الأراضي والمراعي. وتستخدم الامبريالية زمام القيادة، السياسية منها والاقتصادية، لاستثمار الجماهير الشعبية العربية بلا شفقة.

تستند الامبريالية في اضطهاد واستثمار الشغيلة على الزمر الملكية ــ الرجعية، وعلى الملاكين المشايخ الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين، وعلى البرجوازية المحلية من الكومبرادور، وعلى المراتب العليا من رجال الدين. ان الميزة المشتركة والحاسمة بالنسبة للنظام الزراعي للبلدان العربية يكمن بالضبط في أن القسم الأعظم من الأراضي ومن الماشية ومن المراعي التي لم يستول عليهابعد الملاكون العقاريون الأجانب، والمزارعون الكبار، والبنـوك والمستوطنـون المعمرون أو الدولة، هي بين أيدي الملاكين الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين والرؤساء الدينيين. إن الفلاحين والبدو يخضعون لأبشع أشكال الاستثمار الاقطاعي (الخمس والاتاوات). ويزدهر الرِّبا على نطاق واسع على صعيد الاستثمار الاقطاعي للفلاحين في ظروف نمو العلاقات البضاعية والنقدية وعلى صعيد النهب الامبريالي للأراضي ، وتفكك القبائل ونهب أراضي القبائل من قِبَل الملاكين العقاريين ونظام الحكم الكولونيالي الامبريالي، وإبعاد البدو عن المراعي.

إن الضرائب الباهظة جداً التي لا زالت تجُبى جزئياً بالشكل العيني (العُشر في سوريا وفي فلسطين، الخ. . .) تشكِّل عِبئاً ثقيلاً يُضاف إلى الوضع الذي لا يحُتمل أساساً بالنسبة للجماهير الفلاحية الرئيسية. إن المناطق المختلفة في البلدان العربية هي على مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي وصراع الطبقات. ففي سوريا وفلسطين ومصر يتوحد النضال من أجل الاستقلال الوطني والوحدة القومية للشعوب العربية على أساس سلطة وطنية، بصورة لا مفر منها، مع النضال من أجل الثورة الفلاحية ــ الزراعية الموجهة ضد الغزاة الامبرياليين وعملائهم (الصهاينة في فلسطين) وضد الملكية الاقطاعية المحلية. وفي العراق لا زالت باقيةالملكية الاقطاعية للقبيلة والعشيرة .وهي هدف لغزو شركات المزارعين والشرائح الاقطاعية العليا والبرجوازية التجاريةالمحلية الذين يعملون تحت اشراف الامبريالية. إن مركز ثقل الحركة الفلاحية، هنا هو في تعبئة الجماهير الشعبية في النضال ضد الناهبين، على أساس النضال ضد الامبريالية والمتواطئين معها مباشرة. وهذا ينطبق إلى درجة كبيرة على بلدان مثل طرابلس ومراكش حيث لا زالت الكتلة الأساسية من السكان مرتبطة بحياة البداوة وبالنظام الاقطاعي والعشائري، وحيث لا تستطيع المدن أن تمارس تأثيراً ثورياً. وفي شمالي الجزائر توجد سيطرة كولـونياليـة مترسخـة إلى هذا القـدر أو ذاك، تكمن في استثمار وحشي للسكان المحليين المستقرين، وفي نمو هام نسبياً للمدن وللعلاقات الرأسمالية. أما في جنوبي الجزائر فلا زالت توجد قبائل من الرحل لم يتم اخضاعها بعد من قبل الامبريالية الفرنسية. ففي أغلب الأحيان لا يبدأ الفلاحون بالتشكل كقوة مستقلة، ضمن الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتأخرة، إلا في عملية تفكك المشاعة شبه البدائية والعشيرة. فمما لا غنى عنه

مطلقاً أن يؤخذ في الحسبان بدقة التنوع الملموس لهذه الشروط من أجل طرح دقيق لمسألة العلاقات بين الثورة المعادية للامبريالية والثورة الفلاحية ـ الزراعية للشعوب العربية. على الأحزاب الشيوعية والمجموعات الشيوعية في البلدان العربية أن تولي دراسة هذه الشروط اهتماماً خاصاً لكي تستخدم هذه الدراسة بما يتوافق ومصالح النضال الثوري.

٣ ـ واتسع النضال التحرري ليشمل سائر البلدان العربية، من أجل تحرير الشعوب العربية من النير الاستعماري والقضاء عليه، النير الذي تُثقِل وطأته كاهل مختلف البلدان، حسب درجة نموها، بالأشكال الأكثر تنوعاً.

في مراكش وجنوبي الجزائر كما في طرابلس يتراجع نضال التحرر إلى انتفاضات القبائل بلا توقف تقريباً ضد الامبريالية الفرنسية والايطالية والاسبانية. في تونس توصل حزب «الدستور» لأن يكون على رأس الحركة المعبرة عن غضب الجماهير، وترك هذه الحركة دون قيادة. وفي مصر، يتميز النمو الجاري بعد الحرب بالسير بشكل موجات متلاحقة من النضال الوطني الذي وصل مرات عديدة إلى درجة انفجارات استياء جماهيرية. في سوريا قُمعت الانتفاضة المسلحة سنة ١٩٢٥ وها أن موجة جديدة من النضال المعادي للامبريالية ترتفع سنة ١٩٢٩. في فلسطين وصل الغضب الجماهيري ضد الامبريالية البريطانية ووكالته، الصهيونية المضادة للثورة، أكثر من مرة، إلى حركات مسلحة موجهة ضدهما. وفي العراق لا تهدأ الحركة الوطنية ضد الانتداب البريطاني. وقد وُجِدَت بعض عناصر الامبريالية البريطانية في نضال الوهابيين الذي جرى تحت رداء ديني.

الواقع المميز لكل هذه الحركات، هو أنها قد أثارت صدى حاراً وعطفاً في كل الشرق العربي. فرغم الحدود المصطنعة للدول، ورغم الانقسام الاقطاعي، ورغم أن الحركة كانت موجهة ضد الامبريالية الانكليزية تارة وتارة ضد الامبريالية الفرنسية أو ضد الامبريالية الايطالية أو الاسبانية، كان النضال الوطني الذي يجري في بلد عربي يلاقي هذا الصدى أو ذاك في كل البلدان العربية من فلسطين حتى مراكش.

إن طموح الجماهير الشعبية العربية إلى الوحدة القومية ضمن حدود لدول تقام، ليس حسب تعليمات الامبريالية، بل على أساس القرار النابع من هذه الجماهير ذاتها والمتخذ بحرية والمرتبط بلا فكاك بطموحها للتخلص من نير الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية. إن الجماهير الشعبية العربية تشعر أنه يتوجب عليها، من أجل إلقاء نير الامبريالية، أن توحد جهودها في ما هو مشترك بينها من وحدة اللغة والشروط التاريخية، واضعة نصب عينيها عدوها المشترك. إن تلاحم هذه الجماهير في النضال الثوري ضد الامبريالية واتساع نضالها هذا، يظهران أنه تتوفر لدى الشعوب العربية كل الشروط التي لا غنى عنها من أجل إزالة النير الامبريالي، والحصول على الاستقلال الوطني وخلق دول عربية تتمكن بعد ذلك، على أساس قرار متخذ بحرية، أن تتوحد على أسس فدرالية.

٤ ـ إن تحويل البلدان العربية إلى مكمل زراعي وإلى مصدر مواد أولية للبلد المسيطر (المتروبول)، والتنوع الكبير للتشكيلات الاقتصادية، تؤدي إلى أن تشكُّل طبقات المجتمع الرأسمالي ونمو عناصر سلطة الدولة الوطنية يجريان ببطء شديد وتفاوت عميق. إن الامبريالية تستخدم هذا الظرف بصورة كاملة لمصلحتها الخاصة وذلك بتجميع العناصر الرجعية والاقطاعية تحت قيادتها وببذل جهدها لتجعل من البلدان العربية نقاط ارتكاز قوية لسياستها الامبريالية القائمة على العدوان والفتح. إن الامبريالية البريطانية خصوصاً تستخدم سيطرتها على العراق وفلسطين ومصر لحماية طريق الهند وللتحضير للحرب ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ولبسط نفوذها في الجزء الشرقي من البحر المتوسط. وتجهد الامبريالية الفرنسية لتحويل السكان العرب في مستعمراتها إلى غذاء لمدافع حربها الامبريالية القادمة وتدخلها ضد الاتحاد السوفياتي. إن الشرائح العليا الزراعية ـ الاقطاعية والاقطاعية في كل المناطق ذات السكان المستقرين قد انحازت إلى جانب الامبريالية بصورة نهائية بهذا القدر أو ذاك. إن الاصلاحية ـ القومية تسود في صفوف البرجوازية العربية والملاكين العقاريين الذين ارتبطوا بها. وهي تتخذ طابعاً مضاداً للثورة واستسلامياً يزداد بروزه. إن البرجوازية والعناصر البرجوازية ـ الزراعية عاجزة عن خوض نضال ثوري ضد الامبريالية ويزداد ميلها باستمرار نحو اتفاق معها، مضاد للثورة، في أطر التنازلات المحدودة وشبه ـ الدستورية ـ الكاذبة التي لا تصلح إلا لإخفاء السيطرة الامبريالية. إن حركة صيف ١٩٣٠ الجماهيرية في مصر قد كشفت بوضوح دور خيانة الوفد، الذي تخلى عن شعار «الاستقلال» ويحاول الحصول على دستور فقط، والذي يخشى من يقظة الجماهير الفلاحية أكثر من الاستسلام النهائي أمام الامبريالية. (إنه يقبل بعقد اتفاقية أنكلو ـ مصرية). ويقتصر موقف «الكتلة الوطنية» في سوريا على لعب لعبة المعارضة بالتخلي التام عن كل عمل ثوري وعن كل نضال حقيقي. إن عدداً من قادة انتفاضة ١٩٢٥ السابقين هم في الوقت الحاضر مستكينين عند اقدام الجنرالات الفرنسيين. وتتهيأ «الكتلة الوطنية» لعقد حلف مع المضطهدين الفرنسيين. وفي فلسطين دخلت اللجنة التنفيذية العربية في طريق الخيانة بتنافسها مع الصهيونية للحصول على تنازلات من الامبريالية البريطانية مقابل «هدوء» الجماهير الشعبية العربية. إن القومية ـ الاصلاحية تصبح أكثر فأكثر مضادة للثورة واستسلامية. وبمقدار ازدياد استياء وغضب الجماهير الشعبية، خاصة تحت تأثير الأزمة الزراعية والأزمة الصناعية العالمية، لا تعود القومية ـ الاصلاحية تصطدم بصورة كافية، في خيانتها للمصالح القومية بمقاومة جماهير الفلاحين والعمال العرب الذين لم يتعلموا بعد بصورة كافية كيف ينتظمون لمواجهة الاصلاحية البرجوازية والبرجوازية ـ الزراعية، ببرنامجهم الثوري. في العراق يلجأ الحزب الوطني إلى عصبة الأمم وهو فعلياً يمتنع عن خوض النضال ضد الغزاة الانكليز، مكتفياً فقط بالعبارات الطنانة. في تونس دخلت بقايا الدستور في أخدود الامبريالية الفرنسية. في الجزائر لا تتطلب القومية ـ الاصلاحية البرجوازية ـ الزراعية سوى بأن يعترف للعرب بالحقوق المدنية

الفرنسية. إن القومية ـ الاصلاحية البرجوازية والبرجوازية ـ الزراعية لا تقفان في وجه السيطرة الامبريالية إلا في الحدود التي تخدم المصالح الاستثمارية للبرجوازية وللمالكين الزراعيين المحليين. إنهم يريدون أن يستثمروا بأنفسهم جماهير العمال والفلاحين. غير أنهم يخونون على المكشوف المصالح الوطنية العامة ويساعدون الامبريالية في نضالها ضد الجماهير الشعبية، نظراً لكون مصالحهم المباشرة كمستثمرين، وخاصة في ظروف الأزمة والضغط الامبريالي على المستعمرات، تدخل في تناقض مع المصالح الوطنية العامة. إن الطبيعة المضادة للثورة والخائنة للقومية ـ الاصلاحية لا زالت أبعد من أن يسلط عليها الضوء في نظر الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن. والاصلاحية في البلدان العربية لا تخرج عن حدود الدول التي رسمتها الامبريالية والتي تقسم الشعوب العربية بصورة مصطنعة. فهي تستسلم أمام الأنظمة الملكية الاقطاعية التي تشكل أدوات للامبريالية وترفض النضال ضد الامبريالية على مستوى العالم العربي ككل. إن الصفة المميزة للمرحلة الحالية تكمن فيما يلي: في حين أن القومية ـ الاصلاحية في كل البلدان العربية تستسلم على المكشوف أمام الامبريالية، تدخل جماهير العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن، في مجرى النضال بعزم متزايد من أجل مصالحها الجوهرية، في مجرى نضال الانعتاق القومي. وواقع بقاء القومية ـ الاصلاحية المضادة للثورة غير مكشوفة بما فيه الكفاية في نظر هذه الجماهير، يهدد بالعواقب الأكثر خطورة، لأن ذلك يسهل خيانات جديدة مضادة للثورة وضربات غير متوقعة. يجب الآن أكثر من أي وقت مضى مواجهة القومية ـ الاصلاحية المضادة للثورة والاستسلامية بالجبهة الثورية على النطاق العربي والمعادية للامبريالية للجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن، الجبهة التي تستند على نمو الحركات العمالية والفلاحية وتستمد منها قواها.

٥ ـ لقد لعبت الطبقة العاملة في بلدان عربية مختلفة، ولا زالت تلعب، دوراً متزايداً على الدوام في النضال من أجل التحرر الوطني (مصر، فلسطين، العراق، الجزائر، تونس، الخ...). وفي بلدان مختلفة بدأت تتكون المنظمات النقابية أو تعاد اقامتها بعد تحطيمها، ولو أنها في أكثريتها لا تزال في أيدي القوميين ـ الاصلاحيين. فالاضرابات والمظاهرات العمالية والمشاركة النشيطة للجماهير العمالية في النضال ضد الامبريالية وبعض فئات الطبقة العاملة التي تبتعد عن القوميين ـ الاصلاحيين، كل ذلك يشير إلى ان الطبقة العاملة العربية الشابة قد دخلت في طريق النضال لتأدية دورها التاريخي في الثورة المعادية للامبريالية والثورة الزراعية وفي النضال من أجل الوحدة القومية. وقد تم تكوين أحزاب شيوعية أو أنها في طور التشكيل في بلدان مختلفة.

إن الأزمة الصناعية والزراعية العالمية تطال بشكل أو بآخر كل البلدان العربية، وقد وجهت ضربة قاسية للجماهير العمالية والفلاحية. فتخفيض الاجور والبطالة يجعلان من

مستوى حياة البروليتاريا، البائس أصلاً، أكثر تهافتاً، ويدفعانها في طريق الصراع الطبقي الثوري. إن الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين يسيرون في طريق الخراب، والعمال، يعانون من بؤس لا مخرج منه ويفقدون عملهم. كما أن ممثلي السكان الفقراء في المدن والفئات العريضة من البرجوازية الصغيرة يتحسسون نير الامبريالية الآن أكثر بكثير مما في الماضي ويبدأون بالنهوض إلى النضال من أجل الانعتاق القومي. فالامبريالية تجهد لتسقط على كاهلهم كل عواقب الأزمة ولجعلهم يدفعون كل التكاليف. إن الموجة الجديدة من غضب الفلاحين ضد الادعاءات التي لا تطاق المقدمة من قبل الملاكين العقاريين والمرابين وعملاء الامبريالية، تميل إلى الانصهار مع نضال العمال من أجل كسرة خبز، ومع الاحتجاج ضد النير الامبريالي. إنها ترتبط بالنضال من أجل الوحدة القومية والاستقلال الوطني لكل البلدان العربية التي مزقتها ثعالب الرأسمال الانكليزي والفرنسي والايطالي والاسباني. في هذه الظروف يشكل نضال الجماهير العربية المتزايد ضد الامبريالية، إلى جانب النضال الثوري في الصين والهند والهند الصينية الخ. . .، في اميركا اللاتينية وافريقيا السوداء، العامل الأكثر أهمية في أزمة مجمل النظام الكولونيالي الامبريالي.

إن المهمة المباشرة والملحة للأحزاب الشيوعية، في سوريا وفلسطين ومصر، حيث تكونت بهذا القدر أو ذاك الحركة العمالية الطبقية، وحيث تشكلت أحزاب شيوعية، وحيث بلغت الحركة الفلاحية درجة عالية من النضج، وحيث لا يمكن تصور النمو اللاحق للنضال ضد الامبريالية دون نضال منسجم ومضطرد ضد القومية ــ الاصلاحية، هي مهمة بناء عملها في وجهة الثورة الفلاحية ــ الزراعية المعادية للامبريالية والمعادية للاقطاعية.

إن قلب النير الامبريالي، ومصادرة جميع الامتيازات الاجنبية والمؤسسات والانشاءات والمزارع وغيرها من امتيازات الامبرياليين، والاستقلال الوطني والدولي التام (يضاف إلى ذلك إزالة نظام الحكم الملكي في مصر) ومصادرة كل الملكية العقارية من الاقطاعيين الريفيين والمعمرين النهابين، الملكية القائمة على استثمار عمل الغير ويوم العمل من ثماني ساعات والضمانات الاجتماعية للعمال على حساب الرأسماليين وحرية تنظيم الشغيلة والحكومة العمالية الفلاحية والنضال من أجل انعتاق الشعوب العربية واتحادها الحر ــ هذه هي المطالب الرئيسية التي تحدد محتوى الثورة المعادية للامبريالية والمعادية للاقطاعية.

على هذا الأساس يجب اقامة الخط الفاصل عن القومية ــ الاصلاحية والنضال ضدها. وكمطلب جزئي يجب الاصرار على تقصير يوم العمل إلى ثماني ساعات، وزيادة الاجور والتأمين ضد البطالة على حساب الرأسماليين وحرية المنظمات العمالية والفلاحية، وإلغاء ديون الفلاحين الفقراء والمتوسطين للمرابين والملاكين العقاريين والبنوك، ووقف دفع ثمن المزارعة وسحب كل قوات الامبرياليين المسلحة والاستفتاء الحر حول مسألة تقرير مصير الدولة الحر. (في مصر حول الملكية والمعاهدة الأنكلو ــ مصرية، في سوريا وفلسطين حول

انتداب عصبة الأمم). وفي البلدان الأكثر تأخراً مثل العراق وتونس وطرابلس ومراكش يتوجب على المجموعات الشيوعية الموجودة هناك أن تبذل الجهد لتنظيم وتكوين الحركة المعادية للامبريالية المتنامية التي تظهر بصورة عفوية، بربطها بالنضال ضد الفئات العليا من الاقطاعيين والرجعيين وضد القومية ـ الاصلاحية، بربطها بنضال العمال والفلاحين في سبيل حاجاتهم اليومية. وفي الجزائر، المستعمرة الفرنسية المستعبدة تماماً، ينبغي تركيز النشاط على تطوير نضال العمال العرب وتنظيمهم ضد أجور المجاعة وشروط العمل في المستعمرات، وأيضاً على النضال ضد نهب أراضي العرب من قِبَل المستعمرين. إن الشعارات التي ينبغي أن توحد كل الفلاحين العرب في النضال المعادي للامبريالية يجب أن تكون: ١ ـ لنطرد الامبريالية من البلدان العربية، ٢ ـ الاستقلال الوطني والدولي التام للبلدان العربية، الحرية لهذه الشعوب في تقرير نظام الدولة وتثبيت حدودها، ٣ ـ الاتحاد الحر للشعوب العربية المتحررة في أطر اتحاد عمالي وفلاحي للشعوب العربية على أساس تحالف الطبقة العاملة والسكان الكادحين في المدن والفلاحين الشغيلة.

يمكن ويجب اطلاق شعار الاتحاد العمالي والفلاحي للشعوب العربية، ليس في اتجاه أن تشرط الطبقة العاملة مشاركتها في النضال من أجل التحرر الوطني المعادي للامبريالية بالانتصار المباشر للطبقة العاملة والجماهير الفلاحية الأساسية. يجب فهم ذلك هكذا: إن البروليتاريا، مع مواصلتها النضال من أجل التحرر الوطني بأقصى حد من الحزم والمثابرة، ومهما كانت الظروف، تشرح للجماهير في الوقت نفسه، أنه لا يمكن انتزاع الاستقلال الوطني الراسخ، بدون ثورة زراعية ـ فلاحية، وبدون اقامة حكومة عمالية ـ فلاحية، في البلدان العربية الأكثر تطوراً على الأقل. (سوريا، فلسطين، مصر، الجزائر). إن الأحزاب الشيوعية لن تتمكن من جعل الجماهير العمالية الواسعة تسير وراءها ضد البرجوازية، والجماهير الفلاحية ضد الامبرياليين والغزاة والملاكين العقاريين والمرابين، لن تتمكن من كسب دعم السكان الفقراء في المدن والجماهير البرجوازية ـ الصغيرة إلا عندما تكون في الوقت نفسه محركة ومنظمة النضال ضد الامبريالية ومن أجل التحرر الوطني للشعوب العربية. إن هيمنة الطبقة العاملة لا يمكن أن تتحقق بدون نضال البروليتاريا الصلب من أجل الاستقلال الوطني للعرب وحريتهم القومية.

من واجب الشيوعيين خوض النضال من أجل استقلالهم الوطني ووحدتهم القومية ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة التي خلقتها الامبريالية ومصالح الاسر المالكة في كل بلد عربي، بل أيضاً على النطاق العربي من أجل الوحدة القومية للشرق كله. إن الحركة الثورية المضادة للامبريالية يجب أن تجد قوتها وتكتسب اتساعاً ثورياً حقيقياً وتصبح مركز جذب لأوسع الجماهير، بتصفية الحدود المصطنعة. وهذا سيسهل أيضاً النضال ضد التأثير الرجعي لرجال الدين. لا يمكن أن يحدث انفجار في الحركة الثورية المضادة للامبريالية في مصر وفلسطين أو في أي بلد عربي آخر، بشكل منعزل ودون دعم البلدان العربية الأخرى. إن

الأحزاب الشيوعية مدعوة لتصبح منظّمة النضال من أجل التحرر الوطني ومن أجل الثورة المضادة للامبريالية على النطاق العربي.

إن الموقف تجاه الجماعات القومية الثورية البرجوازية الصغيرة التي تخوض النضال ضد الامبريالية، ولو بتذبذب كبير، يجب أن يتحدد بالقاعدة التالية: السير على حدة والضرب معاً. ومن الممكن لتحقيق هذا الهدف اقامة نوع من الاتفاق المؤقت معها من أجل عمل محدد، وحتمًا مع نقد ترددداتها ونقص روح المثابرة لديها، ومع الاحتفاظ بكامل الاستقلالية الايديولوجية والتنظيمية للحركة الشيوعية. يجب على الأحزاب الشيوعية أن تبذل الجهد لتكسب إلى جانب النضال المضاد للامبريالية، ليس العمال والفلاحون وحسب، بل أيضاً الفئات العريضة من البرجوازية الصغيرة في المدن. يجب على الأحزاب الشيوعية، مع أخذها بالحسبان لكل الشروط الملموسة للنضال، أن تتذكر أن التناقضات المتعاظمة بين الامبرياليين، التي تؤدي حتمًا إلى الحرب العالمية، تخلق ميداناً مؤاتياً على الخصوص لاندفاعة جديدة نحو الحركة الوطنية الثورية العربية. إن الموقع الستراتيجي للبلدان العربية ورغبة الامبرياليين في استخدام الشعوب العربية كطعام للمدافع في الحرب العالمية الجديدة ومن أجل تدخّل موجّه ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، كل ذلك يعطي أهمية خاصة لنضال الجماهير الشعبية العربية المضاد للامبريالية.

٦ ــ مع الاشارة إلى ضرورة تطبيق قرارات الحزب السابقة المتعلقة بمهمات الشيوعيين في كل بلد عربي، نؤكد أن من أجل تشديد نشاط الشيوعيين في كل البلدان العربية من الضروري اتخاذ الاجراءات الضرورية التالية:

١ ــ تطوير حملة واسعة جماهيرية قائمة على أهداف ومهمات حركة الانعتاق القومي المضاد للامبريالية، مع التوفيق بينها وبين المهمات الآنية لحركة العمال والفلاحين في البلدان المعنية.

في خوض النضال من أجل قلب نير الامبريالية في كل بلد يجب ربط هذا الشعار بالنضال من أجل تقرير المصير الوطني الحر للشعوب العربية: في هذا المضمار يقوم الشيوعيون بالتحريض لصالح الوحدة القومية بشكل اتحاد عمالي ــ فلاحي على النطاق العربي.

٢ ــ من الضروري بهذا الهدف تنظيم لقاءات جماهيرية واجتماعات في الهواء الطلق، وإذا لزم الأمر، مظاهرات، وطبع مناشير خاصة وتشكيل لجان نضال ومبادرات مضادة للامبريالية، من ممثلي الفبارك والمصانع والقرى والسكان الشغيلة في المدن.

٣ ــ اقامة اتصال أكثر انتظاماً وأكثر ثباتاً من أجل تبادل التجربة وتنسيق العمل، في البداية بين الأحزاب الشيوعية في مصر وسوريا وفلسطين وشيوعيي العراق، دون أن يغيب عن النظر كسب شيوعيي طرابلس وتونس ومراكش والجزائر إلى هذا التعاون فيما بعد. يجب،

من جهة، اتخاذ اجراءات ملحة لتنظيم وتجميع الشيوعيين في الجزائر وتونس ومراكش ومن جهة ثانية التوجه بعد ذلك نحو تحويل منظمات هذه البلدان إلى أحزاب شيوعية مستقلة.

كونفرانس ممثلي الحزب الشيوعي في سوريا والحزب الشيوعي في فلسطين

الملحق الثامن

النقاشات
حول تقرير الرفيق ديمتروف
مداخلة الرفيق حجار (فلسطين)*

شهدت الحركة القومية ــ الثورية في فلسطين تطوراً ملحوظاً، أكان ذلك فيما يتعلق بطابعها الجماهيري، أم فيما يتعلق بمستوى اندفاع تحركها ضد الامبريالية وضد اللصوص الصهاينة. وتساهم الطبقة العاملة، بشكل أوسع وأكثر نشاطاً، في صفوف الحركة الشعبية. ويعود الدور الحاسم، في هذه الثورة، إلى الجماهير الشعبية العربية، وإلى الطبقة العاملة الفلسطينية وطليعتها السياسية. وهذه الحقيقة لم تستوعبها القيادة القديمة للحزب الشيوعي الفلسطيني. ولهذا السبب، وعلى الرغم من عِظَم الأحداث الثورية التي شهدتها، انخرط الحزب في السير على طريق انعزالي، قومي يهودي، وبقي منعزلاً عن الجماهير العربية العريضة. وقد جرى إبعاد هذه القيادة الانتهازية، شبه الصهيونية، عن صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، وانخرط الحزب بحزم، في الوقت الراهن، في السير على طريق «التعريب»، وذلك بهدف تقوية اتصاله بالجماهير العربية العريضة، والنضال المظفر من أجل اكتساب الدور القيادي في حركة الجماهير العربية الوطنية التحررية، وضمان هيمنة الطبقة العاملة على هذا النضال.

ويتمتع زعماء القومية ــ الإصلاحية، وليومنا هذا، بتأثير كبير داخل صفوف الحركة الوطنية في فلسطين، والأحزاب والمنظمات التي يقودونها هي أحزاب ومنظمات جماهيرية. وبتوغلنا بين صفوف هذه المنظمات، سنتمكن من جذب الجماهير وانتزاعها من تأثير الزعماء الإصلاحيين ودفعها على طريق النضال الحازم ضد الامبريالية.

* المراسلات الصحافية الأممية، (La Correspondance Internationale) العدد ١١٥، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥، ص ١٧٢١ و ١٧٢٢

وتحقد الجماهير العربية حقداً شديداً على البرجوازية الصهيونية التي تلعب دور الدركي المباشر في اضطهاد واستغلال هذه الجماهير. ومن هنا، فإن ضرورة النضال ضد البرجوازية الصهيونية هي ضرورة تعيها جميع فئات الشعب العامل الاجتماعية المضطهدة. وهذا النضال هو نضال يومي، وهو في جوهره معادٍ للامبريالية. ومن خلال تأييدنا لهذا النضال، ينبغي علينا أن نسعى إلى تصدُّره وإلى توسيع نطاقه وإلى توجيهه على الطريق الصحيح، أي ينبغي علينا أن نجعله نضالاً ضد العدو المباشر المتمثل بالامبريالية.

إننا نحقد على البرجوازية اليهودية الصهيونية، ولكننا نمد، في الوقت ذاته، يداً أخوية إلى العمال اليهود، وندعوهم إلى النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية، ضد العدوين اللدودين للشعبين العربي واليهودي في فلسطين.

وينبغي على الحزب، في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى إقامة الجبهة الشعبية القومية العربية ضد الامبريالية والصهيونية، أن ينشِّط عمله بين صفوف الجماهير الكادحة اليهودية لينتزعها من تأثير الحزب الرجعي للرأسماليين اليهود الصهاينة، وليدفع العمال للانخراط في النضال الوطني التحرري الذي تخوضه الجماهير العربية.

وتنفتح حالياً، أمام الأقلية القومية اليهودية في فلسطين، آفاق انتصار الحركة الوطنية التحررية في ظل هيمنة البروليتاريا. وتطرح أمامنا مهمة إقناع العمال اليهود بأن مصالحهم الطبقية والقومية مرتبطة بانتصار حركة الجماهير العربية الوطنية التحررية، وبالتحول الديمقراطي للنظام الاجتماعي السائد في فلسطين. وينبغي علينا أن نعمل على هذا الصعيد، وبشكل خاص، من أجل إقامة الجبهة المتحدة للطبقة العاملة العربية واليهودية.

ومن خلال نضالنا الحازم والدؤوب من أجل تعريب الحزب، سنعزز مواقعه في المجالين الايديولوجي والتنظيمي، وسنجعله قادراً على النضال بشكل أفضل. ومن خلال حفاظنا على الرفاق اليهود المجربين والشرفاء بين صفوف الحزب، سنناضل، بتصميم أشد، من أجل تصفية الانحراف القومي اليهودي، ونناضل، في الوقت ذاته، ضد تظاهرات النزعة القومية العربية بين صفوف الحزب.

الملحق التاسع

الانتفاضة في فلسطين*
(نداء من الحزب الشيوعي في فلسطين)

في أعقاب النضالات الباسلة التي خاضها الشعب العربي في سوريا ومصر، تلك النضالات التي دفعت قضية التحرر من الامبريالية، في الشرق الأوسط، خطوات إلى الأمام، تركزت أنظار الشعب العربي على فلسطين. فالحركة الثورية الواسعة التي تهيمن على هذا البلد منذ شهرين حققت للشعب العربي أكثر مما تمنى.

إن الإضراب العام الذي ساهم فيه الشعب بكامله، والمظاهرات العظيمة، والصدامات المسلحة مع الشرطة ومع وحدات الامبريالية الإنكليزية، وعمليات التخريب والثأر التي استهدفت الصهيونية التوسعية،إن كل ذلك قد أثبت بأن الجماهير العربية لا تنوي الاستمرار في الخضوع الأبدي للعبودية وفي تحمل ما كان قد قرره الدكتور وايزمان ووزارة المستعمرات البريطانية، بشكل مشترك، بخصوص مستقبلها. ومنذ أن سيطرت بريطانيا على فلسطين، بموجب نظام الانتداب، شهدت البلاد سلسلة من الانتفاضات (١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٩، ١٩٣٣)، غير أن الاضطرابات التي تشهدها حالياً قد تميزت عن سابقاتها واتخذت طابعاً خاصاً.

فإضراب الشعب العربي يتواصل منذ شهرين، حيث يمتنع العامل، ومنذ شهرين، عن تقاضي أجره، والفلاح عن بيع غلاله، ويستمر التاجر في إغلاق دكانه، ويهجر المستخدمون، في المدن، مكاتبهم. وتقع كل يوم معارك مع الوحدات العسكرية، وتجري كل يوم عمليات تفجير لجسور جديدة، وتقطع خطوط هاتفية جديدة، وتقفر شوارع جديدة، ويعترض مرور السيارات في الشوارع. وهكذا، فإن ضرورة الدفاع عن النفس، ضد عدوين

* (La Correspondance Internationale) (المراسلات الصحافية الأممية)، العدد ٣٠، ٤ تموز (يوليو) ١٩٣٦، ص ٨٢٢.

قوميين إلى هذا الحد، قد جمعت في جبهة واحدة مناضلة ضد العدو المشترك جميع فئات السكان المحليين وجميع الأحزاب والديانات. وقد خيَّب ظهور الزعماء المسلمين في الكنائس المسيحية، وتعزُّز وحدة «اللجنة العربية العليا»، آمال الامبرياليين ومعاونيهم الصهاينة، الذين كانوا يأملون بوقوع انقسام في صفوف الجبهة المقابلة.

وتطرح حركة التحرر العربية المطالب التالية: ١ ــ إيقاف الهجرة اليهودية، ٢ ــ منع بيوع الأراضي إلى اليهود، ٣ ــ إقامة حكومة وطنية مستقلة.

ويتعارض المطلبان الأول والثاني، من بين هذه المطالب، مع الصهيونية التوسعية، أما المطلب الثالث فيهدد، بشكل مباشر، سيطرة الامبريالية.

وعلى العكس من سوريا ومصر، ساهم عامل جديد في تعقيد الصراع الدائر مع الامبريالية في فلسطين. فالصهيونية تطمح إلى تحويل هذا البلد، الذي يقطنه العرب منذ خمسة عشر قرناً، إلى بلد يهودي، لتقيم فيه دولتهاالیهودية. وهي تنوي أن تجعل من السكان العرب أقلية في هذا البلد. ولكن، لا يوجد أي شعب بإمكانه أن يسمح بحدوث ذلك من دون أن يدافع عن نفسه حتى النهاية. وبهدف تعزيز هذا المركز الاستراتيجي، لحماية الطرق البحرية والجوية المؤدية إلى الهند، توجهت الامبريالية الانكليزية إلى الصهيونية. وحصلت الصهيونية، بحماية المدافع البريطانية، على الحق في «استيطان» فلسطين، وعلى الحق في إحلال (العامل اليهودي) محل العامل العربي في مكان عمله، وإحلال (المستوطن اليهودي) محل الفلاح في حقله. وقد تم السماح بـ«التوغل السلمي» للصهيونية في البلاد على شرط أن تشكل سداً في وجه الحركة العربية الهادفة إلى نيل الاستقلال والحقوق والحريات الديمقراطية. ولا تمثل الصهيونية حلاً، لأنه لا يمكن لها أن تتحقق إلا على حساب إرادة الشعب العربي، وبمساعدة حراب الجنود البريطانيين. وكأي جيش توسعي، تتصرف الصهيونية «سلمياً» طالما أنها لا تجابه أي مقاومة تذكر. ويشكل النضال ضد الصهيونية مهمة ملحة، بشكل خاص، بالنسبة للحركة الوطنية العربية. فالاحتلال الامبريالي ــ الصهيوني، الذي يتوسع باستمرار، بات يتطلب مقاومة سريعة وفعالة، وإلا فإن الشعب العربي سيخسر فلسطين، وإلى الأبد، من جراء سياسة النهب الصهيونية. ولهذا السبب، فإن الحركة العربية الهادفة إلى الحرية تطالب، وكمطلب أول في مطالبها، بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، على اعتبار أن هذه الهجرة هي هجرة صهيونية. فمن خلال هذه الهجرة المتواصلة، تطمح الصهيونية إلى تحويل اليهود إلى أغلبية في البلاد، لتتمكن، بهذا الشكل، من ممارسة اضطهادها المزدوج. ومن هنا، كيف يمكن للحركة العربية الهادفة إلى الاستقلال أن تعمل على تشجيع مثل هذه الهجرة، التي تعرف سلفاً بأنها ستزيد من عدد أولئك الذين يعارضون النضال من أجل حرية واستقلال فلسطين، والذين يسعون، بالتوافق مع الامبريالية الانكليزية، إلى اضطهادها؟

وهكذا، يناضل الشعب العربي، وبالإمكانات (القليلة) التي يمتلكها، ضد التوسع

الصهيوني وضد الامبريالية الانكليزية. وبما أنه من غير الممكن أن يكون اضراب الشعب العربي شاملاً، كما في سوريا، بسبب الدور الذي يلعبه مفسدو الإضراب الصهاينة، فإن الحركة العربية لا يمكنها الاقتصار على استعمال هذا الشكل في نضالها. وليس بوسع الشعب العربي، ضعيف التسلح، إلا أن يلجأ، في الوقت الراهن، إلى اسلوب حرب العصابات في مواجهة جيش مجهز بأحدث المعدات الحربية وبالدبابات والطائرات، مقتدياً في ذلك بالمثال العظيم للثوريين الصينيين. وتسعى الحركة العربية الهادفة إلى الحرية، من خلال تدمير القاعدة الاقتصادية للغزاة الصهاينة ومن خلال أعمال التخريب وهجمات الأنصار، إلى أن تجعل من المستحيل الاستمرار في الاستيطان الصهيوني.

ويطالب السكان العرب بالحصول على الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم وبمنحهم دستوراً ديمقراطياً، كما يريدون أن يقرروا بأنفسهم إلى أي درجة ممكن فيها أن تكون الهجرة اليهودية متوافقة مع حقوق العرب. ويطالب السكان العرب كذلك بأن تبقى فلسطين، بطابعها وثقافتها، بلداً عربياً، وأن تتوحد مع سوريا، التي تشكل معها وحدة طبيعية وبقيت دوماً مرتبطة بها، وأن تبقى أيضاً متحدة مع بقية بلدان المشرق العربي التي لم تفصل عنها إلا لخدمة مصالح السياسة الامبريالية.

إن الشعب العربي الكبير يجهل الحقد العنصري، ويجهل البغضاء تجاه الشعوب الأخرى، ولكنه يناضل ضد جميع أولئك الذين، ومهما اختلفت قومياتهم، يرفضون منحه الحق في تقرير مصيره بنفسه، ويوصدون أمامه طريق الحرية.

لتسقط الامبريالية!

لتسقط الصهيونية!

من أجل الحرية والاستقلال! ينبغي أن يتمتع الشعب العربي بحقه في تقريره مصيره بنفسه وبحرية تامة!

تل ـ أبيب، ١٠ حزيران [يونيو] ١٩٣٦.

الحزب الشيوعي في فلسطين

(فرع الأممية الشيوعية)

الملحق العاشر

حركتنا الوطنية
حركة جماهير الشعب العربي*

بقلم: الاستاذ موسى الدجاني (رئيس العصبة)

كل مطلع على ميثاقنا الوطني يرى أن البند الأول فيه هو «استقلال فلسطين وتحررها الوطني» وأن الثمانية عشر بنداً الأخرى تعتمد على الاستقلال الوطني. وهي رجع لأماني شعبنا في التحرر والانعتاق، وانعكاس لكل أمل عزيز يناضل في سبيله. وكما أنها تعتمد على الاستقلال، فالاستقلال يعتمد عليها، لأن التحرر الوطني نعمة لجميع طبقات الشعب، كما أنه هدف جميع طبقات الشعب.

إن الحركة الوطنية هي حركة شعبية، يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته وفئاته، لأن التحرر الوطني هو هدف الشعب بأسره، هدف صاحب المشاريع الوطنية، والعامل الوطني، وهدف التاجر والفلاح الوطني، وهدف المثقف كما هو هدف الأمي. إنما التحرر الوطني وسيلة الأمة بأسرها إلى حياة حرة وسعيدة.

إن جميع طبقات الشعب في شتى مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، تشعر شعوراً وطنياً واحداً: ان النضال في سبيل التحرر الوطني يجمعها في صعيد واحد. هنا مكمن القوة الشعبية ومعنى الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني.

العمال والحركة الوطنية

إن العمال لا يمكنهم أن يناضلوا نضالاً اقتصادياً ناجحاً، وأن يقطفوا ثمار نضالهم ما لم تستقل البلاد استقلالاً ناجزاً. فيتمكن قادتهم وممثلوهم من الدخول في جهاز التمثيل والتشريع والتنفيذ الوطني كما هي الحال في البلاد الحرة. وان نضالهم لن يكون له الأثر المبتغى

* عصبة التحرر الوطني في فلسطين (داخلي)، النشرة الثالثة، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٤.

والنتيجة المطلوبة، ما لم تؤمن الحريات الديمقراطية، عامة وفردية، فتتمكن نقاباتهم من العمل في ظل حكم وطني ديمقراطي صحيح يفسح المجال أمامها ويحميها من أعدائها. فتناضل في سبيل مطاليب العمال الاقتصادية، من زيادة أجور، وتنقيص ساعات عمل، وتشريع يحفظ حقوقهم ويؤمِّن معيشتهم من خطر البطالة والشيخوخة وما يتبعها من عوز وفاقه. وما نضال عمالنا في سبيل مساواة الأجور والمعاملة بين العمال العرب وغيرهم إلا نضال سياسي في سبيل التحرر الوطني.

والبلاد في حالتها الراهنة، لا يمكن أن تؤمن لجماهير العمال المتزايد عددهم يوماً بعد يوم، أعمالاً بشروط انسانية حسنة. وذلك راجع في الأساس إلى تأخر التطور الصناعي الوطني، وقطع السبل أمام الصناعة الوطنية وتضييق الخناق عليها. وليس من سبيل إلى تفريج الأزمة إلا بافساح المجال أمام صناعتنا الوطنية لتتقدم وتزدهر وتتغلب على منافسة الصناعة الأجنبية ومقاومتها. وهذا لا يتم كما لا يخفى على الجميع إلا في ظل حكومة وطنية عربية حرة. وأن مشكلة البطالة التي تهدد العمال ليس من حل عملي لها إلا بتنشيط الصناعة الوطنية ومساعدة المشاريع العمرانية الوطنية وهذا يعني السعي أولاً في سبيل التحرر الوطني.

أما مطاليب العمال الاجتماعية، من ثقافية وصحية، وهم يشتركون فيها مع الطبقات الشعبية الأخرى. كالتعليم الاجباري والمعالجة المجانية، وتأمين بيوت صحية للعمال وعائلاتهم. فهي ليست في صالح أعداء التحرر الوطني وأعداء حركتنا الوطنية. ولن يكون تنفيذها إلا في ظل حكم وطني عربي مستقل يسير بالطبقة العمالية إلى الأمام ويساعد على بناء مجتمع حر راق.

الفلاحون والحركة الوطنية

أما الفلاحون، وهم يؤلفون الأكثرية في وطننا، فلا يزالون يعمهون في ضلالة الجهل والبؤس والفاقة. والأمية منتشرة بينهم انتشاراً محزناً. والأمراض تجد بينهم مرتعاً خصباً. وهم يطالبون بمدارس ومعلمين ومستشفيات وأطباء وأدوية وبيوت صحية للسكن، ولكنهم يعلمون، مثل غيرهم، أن مطاليبهم تلك لن تتحقق إلا في ظل حكومة وطنية حرة، تعتمد على شعبها ويعتمد عليها الشعب. فتجعل من الاستقلال نعمة يتمتع بها الفلاحون كما يتمتع بها غيرهم. فتنشر المدارس بينهم وتوفر لهم المستشفيات والمعالجة الطبية، وتعمل على تحسين قراهم ومزارعهم وأراضيهم. فتوصل إليهم المياه وتحسن مشاريع الري، وتمد الفلاح بالمحاريث الميكانيكية والتركتورات والسماد الصناعي، وتقدم له المساعدات المالية والقروض الزراعية بفوائد زهيدة ولمدد طويلة. تلك هي نعمة الحكم الوطني التي يناضل الفلاحون في سبيله مع غيرهم من طبقات الشعب. وهم يعلمون أنه الطريق الوحيد لإنالتهم ما يبتغون ورفع الحيف اللاحق بهم.

لقد كان فلاحونا في طليعة المناضلين الثوريين، غذوا حركتنا الوطنية بدمائهم وما ملكت ايمانهم. وأن الحركة الوطنية قامت على سواعدهم هم بناتها وحماتها، لهم فيها ما لغيرهم وأكثر. وأن فلاحنا العربي يعرف مثل غيره من طبقات الشعب أن التحرر الوطني يخرج فيه من عهد الظلام إلى عهد النور.

المثقفون والحركة الوطنية

أما المثقفون تلك الفئة المناضلة الواعية، فهي تحمل قسطاً وافراً من المسؤولية الوطنية، وهي تعرف قبل غيرها حسنات الحرية الوطنية، وهي تعلم مثل غيرها أن التحرر الوطني سوف يفتح أمامها آفاقاً واسعة من العمل الثقافي الاجتماعي الذي يسير بامتنا العزيزة نحو ما تنشده من حريات.

إن المثقفين، هم تلك الفئة الشعبية التي ترتبط مصلحتها بمصلحة الشعب وتستوحي رغباتها من رغبات الشعب، وما أهدافها إلا أهداف الشعب المناضل الذي ينشد وطناً حراً وحياة سعيدة.

والمثقفون يعتمدون على الاستمرار الاقتصادي في البلاد وعلى التقدم الصناعي الذي يمكنه استيعاب أعدادهم المتزايدة، ويؤمن احتياجاتهم المتكاثرة. وأن واجباتهم نحو بلادهم وشعبهم خطيرة وسامية، فعليهم تقع تبعات تثقيف الشعب وأبنائه، ورعاية النشء الجديد، والاهتمام بالشؤون الفكرية والاجتماعية والاقتصادية.

إن التحرر الوطني يعتمد على ثقافة الشعب ووعيه، يعتمد على المدارس والجامعات الوطنية كما يعتمد على الاقتصاد الوطني، ويعتمد على الحرية الفكرية التي يناضل في سبيلها المثقفون. إن مثقفينا يطالبون بمجلات وصحافة راقية ومدارس وطنية. ومعاهد علمية اختصاصية، ويطالبون برفع مستوى المعلم من حيث الثقافة والمعيشة، وما المعلم إلا عنصر هام من عناصر الأمة، يربي شبابها وينشيء رجالها، والاعتناء به وتأمين معيشته وتحسين أحواله واجب حيوي، وهم يطالبون بتأمين معيشة الموظفين والمستخدمين ورفع مستواهم، وقد لحق بهم من غلاء المعيشة ضرر كبير. وأنهم يعلمون جميعاً أن التحرر الوطني هو الوسيلة العملية الوحيدة لنيل ما يبتغون.

إن مثقفينا يطالبون باحياء التراث الفكري العربي، ولكنهم يجدون أن الكتب ليست في متناول أيديهم، ولا المدارس أو المعاهد، ولا الصحافة أو المنابر، وهم يعلمون أنه لن تتم لهم هذه الأشياء إلا بالنضال في سبيل التحرر الوطني.

إن المراحل التي قطعها المثقفون في الأقطار العربية الحرة، مصر وسوريا ولبنان والعراق،

قد أعطت الدليل العملي لجمهرة مثقفينا: إن الثقافة الحرة لا تكون إلا في وطن حر، واليوم ينزل مثقفونا إلى ميدان النضال الوطني مشتركين مع جماهير الشعب، يتعلمون منها ويعلمونها، يعملون معها وتعمل معهم، قوة متحدة واحدة، هدفها الأساسي: الحرية الوطنية.

تجارنا وصناعيونا في الحركة الوطنية

إن طبقة التجار والصناعيين الوطنيين تفهم تماماً الشروط الضرورية لتطورها وتقدمها وهي تعرف أن التطور الصناعي يتطلب تسهيلات كبيرة، منها تأمين المواد الأولية وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية وافساح المجال أمامها للنمو والازدهار. وهي تعرف أن هذه التسهيلات لا تتحقق إلا بتحقيق الاستقلال. إذ أن الصناعة الأجنبية التي تغذيها القوى الأجنبية تقف حجر عثرة أمام نمو صناعتنا وتجارتنا الوطنية.

إن تجارنا وصناعيينا يناضلون نضالاً وطنياً في سبيل الحرية والاستقلال متضامنين في ذلك مع جميع طبقات الشعب. وان تقوية الصناعة الوطنية وحمايتها ليست من أهداف تجارنا وصناعيينا فحسب، بل هي هدفنا جميعاً، هدف العامل والفلاح والمثقف الذين يعملون في سبيل تحرير بلادهم.

اتحاد طبقات الشعب الوسيلة الوحيدة

ذلك كله يقودنا إلى صفة الحركة الوطنية، فهي حركة جماهيرية شعبية، تشترك فيها جميع طبقات الشعب، لأن التحرر الوطني هو هدف جميع طبقات الشعب. وذلك يقودنا حتمياً إلى نتيجة واحدة: إن الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني هو أمر عملي واقعي لا يمكن أن يتجاهله الانسان، وفوق ذلك، إن الاتحاد الوطني هو الصورة الطبيعية للحركة الوطنية.

الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني، إتحاد جميع القوى الوطنية الشعبية، واشتراكها في الحركة الوطنية، هو شعارنا. نعمل بوحيه، لأننا نعمل بوحي شعبنا العربي. وأن تكتيل هذه القوى الكامنة في الشعب سوف يقودنا إلى أمانينا وأهدافنا.

وإن عصبتنا تسير مع قافلة الحرية، نحو الحرية، معتمدة على شعبنا الأبي، وعلى القوى الكامنة فيه، ساعية إلى جعل الاتحاد الوطني حقيقة راهنة.

موسى الدجاني (رئيس العصبة)

الملحق الحادي عشر
حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية*

إن نضال الشعب العربي في وطننا لأجل حريته واستقلاله، كان ولا يزال جزءاً مكملاً لنضال شعوب العالم في سبيل الحرية الوطنية، وفي سبيل دك صروح العبودية والاستعمار، أسس استغلال الشعوب، والتحكم في مصائرها. إن قضيتنا الوطنية لجزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها، وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية، وهناء دائم.

أوليست قضيتنا هي قضية تحرر وانعتاق، قضية تقرير المصير، ومساواتنا مع غيرنا من الشعوب الحرة؟ إنها قضية جميع الشعوب الاوروبية، وشعوب المستعمرات عامة. أوليست قضيتنا هي قضية نضال ضد العنصرية وجميع أشكال الاستعمار، ونظم العبودية التي ترمي إلى تجريد الشعوب من حقها في الحياة بفرض سيادة شعب على آخر، وعنصر على غيره؟ إنها قضية جميع الشعوب المناضلة ضد النازية والفاشستية ونظمها العنصرية، قضية الشعوب السوفياتية، والشعوب الانكليزية والأميركية والفرنسية واليوغسلافية وغيرها من الشعوب المناضلة للقضاء على أكبر خطر يهدد الحريات الوطنية.

ولذا فمن الواجب علينا أن نعير اهتماماً خاصاً لسير القوى التقدمية الحقيقية في جبهة مناهضة النازية والفاشستية، تلك الجبهة التي لم تخل ولن تخلو من عناصر ارتدادية، لا تألو جهداً في سعيها للاستفادة من نضال الجماهير الشعبية، مستهدفة إبقاء القديم على قدمه، والوقوف

* عصبة التحرر الوطني في فلسطين (داخلي)، النشرة العاشرة، الأربعاء ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٤.

أمام الروح الجديدة التي تغمر العالم كله، روح التخلص من استغلال الشعب الواحد لغيره من الشعوب، وروح التحرر من نير الاستغلال والعبودية، وروح خلق عالم حر يعيش فيه الانسان فيشعر بأنه انسان.

كلما اقتربت هذه الحرب من نهايتها، نشعر ونلمس بشكل متزايد، مضاء عزم قوى النور والحرية، وضعف وانخذال قوى الاستعمار والعبودية، أينما كانت، وحيثما حلت ـ فانتصارات الجيش الأحمر، وتقدمه السريع صوب المانيا النازية، وما يصحب ذلك من تمخضات وطنية حقيقية في أوروبا المحتلة، لمما يزيد في تقوية جبهة الوطنيين الأحرار في جميع أنحاء العالم المناضلين من أجل حرية الشعوب واستقلالها. وما ادماج العناصر التقدمية، المعروفة بمناصرتها للحركات التحررية. في لجنة التحرير الفرنسية، واشراكها في ادارة شؤون هذه اللجنة إلا دليل قاطع على أن العناصر الفيشية الاستعمارية التي سببت حدوث أزمة لبنان وسوريا قد أقصيت تماماً عن هذه اللجنة. إن تقدم الجيش الأحمر صوب اوروبا ليوقد نار الثورة الوطنية، حتى يصل لهيبها إلى الشعوب التي كان هتلر يعتبرها حليفة له. كالهنغاريين، والرومانيين، والبلغاريين، فتنقض لتتخلص من نير الاستعمار النازي. وإلا فما هي الضرورة العسكرية التي دفعت هتلر لاحتلال بلاد «حلفائه» والتعرض أكثر فأكثر لنقمة الحركات الوطنية التحررية في تلك البلاد؟. إن هذه الخطوة التي قام بها هتلر ما كانت إلا لتقوي نضال هذه الشعوب باقتناع العناصر المترددة بينها أن حليفهم وصديقهم هو جلادهم ومستعبدهم. وما توسع حركة المارشال تيتو، ونضال الشعب اليوغسلافي للتحرر والانعتاق إلا دليل على نمو قوة المناضلين الوطنيين في البلقان الذين اتخذوا من تيتو ورفاقه رمزاً للتحرر الوطني.

وبالأمس كانت سوريا ولبنان مرتعاً خصباً للمستعمرين الفرنسيين وأذنابهم، واليوم نرى هذين القطرين العربيين متمتعين بكامل حريتهما، نتيجة لجهاد شعوب العالم في سبيل الحرية الوطنية والعدالة الانسانية. إن ما أظهره شعبنا العربي في فلسطين من وطنية رائعة، ونضال مرير ابان السنوات الماضية للوصول إلى حريته واستقلاله، ليساوي أضعاف ما أظهره اخواننا في سوريا ولبنان، ولكنه لم يوصلنا إلى حريتنا واستقلالنا. إن عالم اليوم غير عالم الأمس. إن نضال شعوب العالم ليس برخيص، وما كانت ثمراته لتذهب هباء منثوراً. إنا نراها تتمثل في سوريا ولبنان بوصولهما إلى استقلالهما الداخلي، وفي العراق ومصر باستكمالهما حريتهما الاقتصادية والسياسية وفي فلسطين بنمو حركتنا الوطنية وتقدمها، وبانخذال الأهداف الصهيونية وسياستها الاستعمارية ومن الجلي أن ما يظهره أذناب الصهيونية من انتفاضات وحملات ما هو إلا صدى للخوف من المستقبل ورجفة مما تخبئه الشعوب المحبة للحرية لكل مستعبد شعب، أو مغتصب حق.

إن هذه الحرب لتُبشرنا بعالم جديد، عالم تعيش فيه الأمم محترمة حقوق بعضها

البعض، وكل أمة ستدرك فيه أن حرية غيرها هي الضمانة لحريتها واستقلالها. أما ذلك العالم الذي يفسح المجال لنمو الاستعمار وتقدمه فهو يمهد الطريق لاستعباد الشعوب، وهضم حرياتها. إن ما تبذله جميع الشعوب من دماء وضحايا هو الضمانة الأكيدة على أن قوى الحرية والنور ستتغلب على قوى الظلم والعبودية: وأن هذه الشعوب لمصممة أن تثبت حقها في ميدان الحرية الوطنية، والاستقلال السياسي.

الملحق الثاني عشر

العمال العرب
وقضية التحرر الوطني*

بقلم: بولس فرح

للحركة العمالية العربية في فلسطين هدفان: الأول تنظيم العمال العرب للدفاع عن وضعيتهم الاقتصادية المشتركة ولرفع مركزهم الاجتماعي والثقافي عن طريق نضالهم الموحد ليصلوا إلى مركز يليق بحاضرهم ويتناسب مع الدور التقدمي الهام الذي وضعه التاريخ في سيره على كواهلهم بصفة كونهم أهم طبقة من بين طبقات مجتمعنا الحاضر لها مصلحة جوهرية أساسية في انعتاق البشرية النهائي من نظام استغلال الانسان لأخيه الانسان واستعباد أمة لأمة. والثاني الاشتراك العملي على ضوء مصالحهم الخاصة في الحركات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تظهر في بلادهم مستمدين خطة عملهم من أهمية دورهم كالقوة الاجتماعية المنتجة الوحيدة التي يتكاثر عددها يوماً بعد يوم بفضل التقدم الصناعي المحتوم في بلادنا.

والهدفان، كما يظهر، لهما أهمية متساوية لدى الطبقة العاملة العربية، غير أن الهدف الاقتصادي يمسهم مباشرة، ويمسهم وحدهم، بينما الهدف الاجتماعي والسياسي، يهمهم على غير طريق مباشر؛ ويشتركون في تحقيقه مع مختلف طبقات وفئات شعبهم وأمتهم، فهم وإن لم يكونوا يؤلفون الجزء الأهم في هذه الحركات فهم على الأقل يشكلون عاملاً هاماً فعالاً راجحاً فيها.

وقد عالجنا في المرات السابقة مشاكل العمال الاقتصادية، وتطرقنا إلى عرض شكاويهم وأبنّا الحيف النازل بهم. ونود أن نعالج اليوم الهدف الثاني من الحركة العمالية هدفهم الروحي ومثلهم العليا التقدمية الانسانية التي يستهدفونها في حركتهم الناهضة والموضوع لم يُعالج كما

* الاتحاد، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٤.

نذكر من أية هيئة أو جماعة معالجة دقيقة واضحة ونشعر بأنه قد آن الوقت لطرق هذا الموضوع، نظراً للمكانة الاجتماعية التي بدأت الطبقة العاملة العربية تحتلها في مجتمعنا العربي، وبالتالي في قضية التحرر الوطني وخصوصاً بعد أن أصبحت الطبقة العاملةالعربية تشكل ثلث الشعب العربي في فلسطين.

إن الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن الحركة الوطنية العربية في مضمونها وجوهرها حركة تقدمية تستهدف الوصول إلى أسباب الرقي الاجتماعي والثقافي والسياسي لتمكن الشعب العربي من السير مع قافلة البشرية الحرة لبناء مجتمع عربي طليق، اجتماعياً وسياسياً ضمن حريات الشعوب الأخرى وغاياتها النبيلة ومثلها الحقيقية الصادقة وهي لا تستهدف الاعتداء على أحد، كالحركة النازية مثلاً، وتناضل متحدة متراصة الصفوف ضد المعتدين عليها، وهي فضلاً على ذلك تناصر قضية الحرية أيان كانت وحيثما وجدت.

والحركة الوطنية العربية ليست احتكار طبقة معينة من طبقات مجتمعنا العربي، وليست ممثلة لمصلحة طبقة معينة بالذات فهيحركة الشعب بأكمله طبقات وأفراداً، حركة شاملة جامعة تنظم تحت لوائها جميع العناصر الراغبة في السير مع قافلة الحرية في هذا الوطن العربي العزيز وتدعو الأحرار أياً كانوا للسير معها نحو الغاية النبيلة التي ترمي إلى بلوغها وهي لذلك تقف في الصفوف الأمامية من قافلة البشرية الحرة التقدمية.

ومن هنا تنشأ ضرورة بل حتمية اشتراك الطبقة العاملة العربية في الحركةالوطنية؛ وهي تمد سواعدها الجبارة مصافحة أيدي الوطنيين الأحرار من كافة طبقات الشعب للسير معهم جنباً إلى جنب نحو استكمال أسباب نجاح القضية الوطنية وتحقيق أهدافها.

وكما أن الحركة العمالية العربية تطالب بايفاد ممثليها إلى اللجان الحكومية التي تؤلف لبحث قضايا العمال كذلك فهي لا ترضى بأن تكون في ذيل الحركة الوطنية بل في الصفوف الأمامية لها ممثليها المجربين القادرين على عرض مطالبها وتوضيح أغراضها مشتركة في وضع برنامج وطني يتضمن بعض أهداف الطبقة العاملة العربية الحاضرة.

والعمال العرب يصرون على أن البرنامج الوطني يجب أن يشتمل على إصلاحات اجتماعية تساعد العمال على الرقي والتقدم في مضمار الحياة الاجتماعية مثل طلب التأمين الاجتماعي للعمال عندالعجزعن العمل والبطالة وحق الاتفاق الاجماعي بين أصحاب العمل والعمال ومساندة الحركة النقابية العربية الخ، وهذه المطالب هي مطالب وطنية نبيلة جداً حري بالحركة الوطنية أن تتبناها.

ومعظم الأحزاب الوطنية كما هو معلوم قد أهملت هذه الناحية من نواحي برامجها، غير شاعرة بهذا التغير الاجتماعي الكبير الذي طرأ على نسبة القوى الطبقية.

الملحق الثالث عشر

حركتنا العمالية
واللجنة العربية العليا*

بقلم: فؤاد نصار

كانت حركتنا العمالية أول حركة دعت وسعت لتوحيد الجهود وحشدها في سبيل دفع الأخطار المحدقة وايصال وطننا إلى حريته واستقلاله... دعت وسعت لتوحيد الجهود في الوقت الذي كانت فيه بعض العناصر تَصِمُ هذه الدعوة بالخيانة والخروج على الوطنية، فلم نأبه آنذاك لهذه الأقوال الجوفاء وسرنا قدماً لأننا كنا بهذه الدعوة نعبر بحق عن رأي الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه وصغار تجاره، وقد رأينا في النهاية نتيجة هذه الدعوة التي أذعن لها الجميع أمام رغبة الجماهير العربية.

والآن وقد تشكلت اللجنة العربية العليا في هذا الأسبوع بعد جهود بذلها وفد الجامعة العربية برئاسة مردم بك، لا نرغب في أن نتعرض للظروف التي أحاطت تشكيل هذه اللجنة وموقف هذا الحزب منها أو ذاك، إنما الذي نثبته ونقرره هو أن تكوين هذه اللجنة لم يراع فيه البناء على أساس شعبي ديمقراطي، بل كان على أساس تشكيلي توفيقي جاء عن طريق الجامعة العربية.

ونحن لا نعلم إذا كان وفد الجامعة هو الذي عمل على اقصاء العناصر الجديدة عن هذه اللجنة، أم أن أعضاء اللجنة هم الذين رفضوا اشراك هذه العناصر. والأمر الثاني هو الذي نستغربه ونستبعده لأننا سمعنا من أكثر أعضاء اللجنة عن اهتمامهم بضرورة تمثيل العمال والفلاحين في أية هيئة وطنية يراد تكوينها. وهذا الاعتراف بالطبع لم يأت عفواً وارتجالاً، وإنما جاء نتيجة لتعاظم الحركة الشعبية العربية في فلسطين إذ ليس باستطاعة أحد أن يُنكِر ما أداه وفد العمال العرب في مؤتمر العمال العالمي في باريس، وليس بالامكان تجاهل

---

* **الاتحاد، ٢٥** تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

قوة تنظيم الحركةالعمالية العربية وتأثيرها في النضال الوطني فقد وقفت هذه الطبقة في طليعة الصفوف في أحلك الأوقات.

كذلك هناك وجه آخر للقضية في الخارج حيث تتمخض اوروبا اليوم عن حركات شعبية ديمقراطية جبارة وتتطور تطوراً ينعكس على حركتنا هنا. فإذا لم تبرز حركتنا الوطنية نضال العمال في سبيل استقلال فلسطين فإننا نخسر تأييد جميع العناصر الشعبية في الخارج ونكون قد أعطينا للاستعمار والصهيونية سلاحاً حاداً يهاجمون به حركتنا الوطنية بالادعاء أنها تقتصر فقط على الأفندية وأصحاب المصالح الرأسمالية من العرب كما كانت تزعم الهستدروت في مؤتمرات العمال العالمية إلى أن خذلت في النهاية عندما كشف العمال العرب لعمال العالم حقيقتهم واضحة.

وكلمة أخيرة لا بد من ذكرها هنا. أنه لم يعد باستطاعة أية منظمة وأي حزب أن يتجاهل وجود طبقة العمال ومدى تأثيرها في النضال لأجل الحرية والاستقلال. وحركتنا الوطنية اليوم هي حركة تحريرية استقلالية، وابعاد عناصر العمال والعناصر الشعبية عنها يعني إبعاد بلادنا عن هدفها الرئيسي الحرية والاستقلال.

ونحن إزاء هذا الموقف لن تفتر هممنا ولن تنقص جهودنا بل بالعكس أصبح واجباً سريعاً علينا أن نضاعف الجهود ونوسع التنظيم ونواصل النضال.

أما موقفنا من اللجنة العربية العليا،فبالرغم من أننا لم نُمَثَّل فيها، لا أرى أي حرج من تأييدها إذا كان برنامجها ديمقراطياً يستهدف العمل على تحرير هذه البلاد وتخليصها من الاستعمار والصهيونية. فنحن كما كنا دائمًا لا نسير وراء أشخاص أو هيئات، إنما نسير دائمًا وراء برامج.

وها نحن بانتظار برنامج اللجنة العربية العليا السياسي لتحقيق أهداف البلاد القومية.

الملحق الرابع عشر

العقدة الفلسطينية
والطريق إلى حلها*

نص المذكرة التي أرسلها مكتب السكرتاريا لعصبة التحرر الوطني في فلسطين، إلى المستر اتلي رئيس الوزارة البريطانية باللغة الانكليزية في ١٠/١٠/١٩٤٥، مع مقدمة وضعها مكتب السكرتاريا لهذه الطبعة العربية.

عصبة التحرر الوطني في فلسطين

«المقدمة»

من مضي شهر ونصف الشهر تقريباً، بدأت وكالات الأنباء الأجنبية تنشر عن فلسطين في أنحاء العالم أنباء مثيرة للغاية، وبذلك كانت القوى الرجعية السوداء في بريطانيا وأميركا وفي فلسطين نفسها تحضر للمأساة الفلسطينية التي أرادت لها أن تكون مأساة على أفظع ما تكون المأساة شراً وألماً.

وابتدأت فصول الرواية تحضر في فلسطين، بأن ظهرت أولاً كرجع صدى لهذه الأنباء المثيرة على أعمدة الصحف المحلية بأحرف ضخمة، ثم بما يثير الشعور ثانياً، من انباء حول

* منشورات عصبة التحرر الوطني في فلسطين، حيفا: مطبعة حداد، ١٩٤٥.

حلول غير عادلة لقضية فلسطين توضع في لندن أو في غير لندن، أو أنباء مشوشة، ثالثاً، عن تدفق هجرة غير شرعية أو شرعية إلى فلسطين، ثم رابعاً، بأنباء الاستعدادات التي تقوم بها الحكومة المحلية للمحافظة على الأمن في فلسطين، وأخيراً، بالحوادث التي قامت بها فئة من متعصبة الصهيونيين في أماكن عدة من فلسطين.

أمام هذه المناورات السوداء، نشطت القوى الشعبية في فلسطين للحؤول دون البلوغ بها ما يريده الرجعيون. وكان على رأس هذه القوى، بحكم المسؤولية التاريخية، عصبة التحرر الوطني في فلسطين، فنبهت الأذهان إلى ما يقصد من وراء هذه المناورات، وكان شعبنا العربي لهذه الأحابيل بالمرصاد، إذ اكتشف خلال نضاله الطويل السابق معنى هذه الشائعات وما وراء هذه المناورات والأحابيل، ففشلت كل محاولة لخلق الفوضى والاضطرابات في فلسطين.

ولكن القوى الاستعمارية الرجعية لم تهن ولم تتراجع، يزيد في خطر محاولاتها أن الأوضاع في فلسطين تساعدها على ما تقوم به من أعمال وما تستهدفه من فوضى واضطراب.

فكان أن رأت عصبة التحرر الوطني في فلسطين، من واجبها أن تتقدم بمذكرة ضافية إلى حكومة لندن تشير فيها إلى جذور المسألة الفلسطينية والأوضاع التي تساعد على خلق الأزمة الحالية والخطر الذي يتهدد القوى الديموقراطية في بريطانيا وفي فلسطين من استمرار هذه الأوضاع، وتقدم الحلول العملية السريعة لتلافي المأساة التي تحضر لها القوى الرجعية السوداء.

هذه هي الغاية التي استهدفتها العصبة من وراء المذكرة التي تنشر ترجمتها العربية لإطلاع القراء الكرام في فلسطين وجميع ديار العرب.

وعلى هذا الأساس، لا تعتبر هذه المذكرة، برنامجاً عاماً تضعه عصبة التحرر الوطني لقضية فلسطين، ولا هي تشمل القضية الفلسطينية بجميع نواحيها، إنما هي مذكرة وضعت في ظروف خاصة ولحل قضية خاصة توخت فيها العصبة أن تكون بحلولها عملية وسريعة، بحيث تكون من نشاط العصبة لتلافي الأزمة الأليمة التي تقود فلسطين اليها قوى الرجعية السوداء.

ولنا قبل اختتام هذه المقدمة عدة ملاحظات:

١ ــ قضية الهجرة اليهودية

استطاعت العناصر الاستعمارية الرجعية، وفي ضمنها العناصر الصهيونية أن تجذب الرأي العام الفلسطيني، في معرض مناوراتها وأحابيلها، إلى الناحية التي تريدها من قضية

فلسطين، فأصبحت القضية الفلسطينية باعتبار هذه العناصر قضية هجرة أو أيقاف هجرة لا أكثر وأقل.

والملاحظ أن الجامعة العربية نفسها، أصابها من غير أن تشعر مثل هذا الانحراف في تقدير قضية فلسطين، فإذ بالأنباء عن طريق مباشر أو عن طريق غير مباشر تفيد بأن الجامعة العربية تساوم على عدد معين من المهاجرين يدخلون إلى فلسطين، أو ترفض عدداً معيناً من المهاجرين، أو تضع مطالب فلسطين بأنها رفض الهجرة ولا شيء غير هذا.

ورأيت الصهيونيين يعرضون القضية الفلسطينية على هذا الشكل أيضاً، فهي هجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين، كما اقترح المستر ترومان أو هي هجرة ألف وخمسمائة يهودي في الشهر إلى فلسطين كما اقترحت بعض الأوساط الصهيونية أو هي هجرة غير مقيدة إلى فلسطين كما يريدها بن ـ غوريون واضرابه.

ووصل الحد بالدول العربية حوالينا إلى أن تعتبر مدى تأييدها لقضية العرب في فلسطين أن تمنع تهريب اليهود إلى فلسطين من حدودها وطالب بعض الناس في دمشق وبيروت، كحل لقضية فلسطين، أن تصير هجرة العرب من البلاد العربية إلى فلسطين لتعادل الهجرة اليهودية!!

وعرضت مطالب العرب على الرأي العام العالمي وعلى الرأي العام الداخلي بأنها مطالب لإيقاف الهجرة اليهودية ولا شيء غير ايقاف الهجرة اليهودية.

ولما كان الصهيونيون لا يرضون عن الهجرة بديلاً، خلقت العقدة الفلسطينية وخلقت المساومة على القضية الفلسطينية، بأرقام الهجرة: ألف أو ألف وخمسمائة أو مائة ألف، أو ما شئت من هذه الأرقام.

وعلى هذا الأساس قامت الحلول التي عرضتها التايمس والأيكونومست وغيرها من الصحف البريطانية، وما عرضه ترومان وغيره من الأميركان والبريطان.

ولكن قضية فلسطين ـ إذا كانت في يوم من الأيام قضية هجرة ـ فهي ليست اليوم أبداً قضية من هذا النوع. وإذا بحثت قضية فلسطين على هذا الشكل تضاربت في حلها الآراء، وتوجهت قواها الوطنية غير وجهتها الصحيحة، وأصاب حركتها الوطنية الذهول، بل الركود الخطر الذي يؤدي بها إلى الهاوية، وأحرجنا مركز أنصارنا من أحرار الشعوب في كل بلد من بلاد الأرض.

إنما قضية فلسطين، مثل قضية كل بلد مستعمر: هي قضية الاستقلال وهي قضية التحرر من كل نفوذ أجنبي استعماري.

ولن يأمن العرب شر الهجرة الصهيونية ما دامت مقدرات هذه الهجرة في غير أيديهم.

إذا أردنا حقاً أن نمنع خطر الهجرة اليهودية فلنسعى جميعاً بقوانا الخاصة، وبقوى الشعوب العربية كلها، في سبيل أن تنال فلسطين حقها الديموقراطي العادل من الاستقلال والتحرر الوطني: حق تقريرالمصير.

والهجرة الصهيونية، بل الصهيونية كلها من «مآثر» الاستعمار في بلادنا وليس يزول الأصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها.

وهذا الانحراف اليوم أخطر من أن يكون فقط ابتعاداً عن توجيه النضال، كل النضال، في سبيل الهدف الأساسي والهدف الصحيح، هدف الاستقلال والتحرر الوطني.

إنما تفهم القضية على حقيقتها، إذا اعتبرنا أمراً أساسياً واحداً، وهو أن الأوضاع الداخلية والعالمية تفسح المجال أمام فلسطين وجميع الأقطار المستعمرة للنضال الجدي في سبيل الحرية والاستقلال.

أن القضية التي تبحث اليوم، وستبحث غداً على أساس عالمي هي قضية المستعمرات، هذا الأمر هو ما يريد الاستعمار البريطاني أن يحول أنظارنا عنه وأن يبعدنا عن تفهمه.

لذلك يعرض علينا قضية الهجرة وغير قضيةالهجرة من القضايا الفرعية الأخرى التي انبثقت عن وجود الاستعمار في بلادنا.

إننا أمام هذه المحاولات الاستعمارية نقول: إن قضية الهجرة، وغيرها من القضايا لا يمكن أن تحل ما دامت أمورها في غير أيدينا.

إننا نطالب بحق تقرير المصير وبالديموقراطية كطريق عملي لحل جميع المشاكل التي تعترض وطننا الآن.

ونحن نعرف أن الظروف اليوم، داخلية وعالمية، هي أحسن ما تكون لبلوغ هذا الهدف العادل الذي ننشد.

٢ ـ تقرير المصير والديموقراطية

هذه هي الروح التي وضعت بها مذكرة عصبة التحرر الوطني في فلسطين فهي مذكرة تعتمد على أمرين اثنين: حق تقرير المصير، وانتشار الديموقراطية.

وحق تقرير المصير، لم يعد في مقدور قوة عالمية مسؤولة، كمثل حزب العمال البريطاني، أن ترفض منحه لأي شعب من الشعوب، بل أن هذا الحق أقرته الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرنسيسكو الكبير. ونحن لا نذهب شططاً إذا طلبنا هذا الحق يمنح لشعبنا، ونحن لا نتعدى المفاهيم الديموقراطية الأولية عندما نتقدم بمثل هذا المطلب.

وحق تقرير المصير يظل كلاماً مبهمًا غامضاً، إذا لم تتوفر الشروط لتأمينه وذلك بأن يعترف بأن من حق الشعب أن يصل إلى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري. إن من حقه أن يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات وطنية شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة.

والأمر الثاني، هو انتشار الديموقراطية، أمر حاربت في سبيله الأمم المتحدة جميعها وأحرار الشعوب في كل بلد من بلاد الأرض. ولا يمكن لبلد أن يؤمن حق تقرير مصيره وتنفيذ هذا الحق إلا إذا انتشرت الديموقراطية في ربوعه.

واليوم تقسم الحركات في الدنيا قاطبة إلى نوعين: حركة تعتمد الديموقراطية في نشاطها وأهدافها وتعترف بحق تقرير المصير لكل شعب من الشعوب وتعمل على تأمينه. وحركة تخاف هذه الديموقراطية في نشاطها وفي أهدافها وتنفر منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتهرب من حق تقرير المصير أو تنفيه نفياً باتاً.

ففي أي نوع ندرج حركتنا الوطنية التحررية؟ وفي أي نوع ندرج الحركة الصهيونية الاحتلالية؟.

إن حركتنا الوطنية هي حركة الشعب الفلسطيني الذي يطالب بالديمقراطية في السياسية والاقتصاد، لأن الديمقراطية هي من الضروريات الأولية لكل حركة وطنية تطالب بالحرية.

أما الحركة الصهيونية، فالدلائل كلها تدل، على أنها من النوع الثاني من الحركات: النوع الرجعي الاحتلالي فهي لا تطالب باستقلال فلسطين أبداً، وإذا ما أحرجتها يقول زعماؤها: لن نطالب بالاستقلال حتى نؤمن الدولة اليهودية وهذا يعني في لغة الواقع أنها لا تطالب بالاستقلال أبداً.

وقد نشرت مجلة «نيوز ريفيو» البريطانية مؤخراً، الخبر التالي:

«إن الدكتور وايزمن لا يرى ضرورة لأخذ رأي العرب وموافقتهم على السماح بزيادة الهجرة، وأنه لا يرغب في اجراء انتخابات أو قيام حكم نيابي في فلسطين إلا إذا استوثق الصهيونيون من أن مطالبهم ستجاب».

وذكرت المجلة البريطانية في التعليق على هذا النبأ، أن النواب البريطان حينما سمعوا بتصريح زعيم الصهيونيين هذا أظهروا عجبهم ودهشتهم لما صرح به.

ولكننا نحن في فلسطين لا نظهر عجبنا أو دهشتنا، إذ أننا خبرنا من الصهيونية ما عرَّفنا بها ونبَّهنا إلى حقيقتها، وهذا التصريح الذي تفوه به الدكتور وايزمن، وإن كان مثلاً رائعاً لما يفكر به الصهيونيون وما ينتهجونه من خطط، فهو ليس التصريح الأول أو الأخير من مثل هذا النوع.

فمن مضي وقت ليس بالبعيد، مثلاً ـ عندما صرح المستر ترومان أنه يعطف على قضية الصهيونية ويطالب بالهجرة إلى فلسطين، ولكنه غير مستعد لأن يرسل نصف مليون جندي أميركي لإرغام العرب على قبول الأهداف الصهيونية، بل الواجب أن يصير كل شيء بالتفاهم مع العرب ثارت ثائرة الصهيونية في فلسطين وخارجها، وامتلأت أعمدة الصحافة الصهيونية هنا حتى التي تدّعي أنها يسارية أو أنها تعبر عن رأي العمال ـ من مثل جريدة دافار بالانتقاد المر لهذا التصريح، طالبة أن تنفذ الأهداف الصهيونية دون اللجوء إلى الديمقراطية أو حق تقرير المصير.

الحركة الصهيونية لا تريد الديمقراطية تنتشر في فلسطين، إذ أن ذلك يعني إنشاء حكم وطني ديموقراطي في فلسطين، إذ أن ذلك يعني القضاء على حلم الدولة اليهودية. والدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم إلا بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير وانتشار الديموقراطية.

٣ ـ شعارات غير عملية

جاء في التقرير الذي ننشره هنا، الفقرة التالية:

إن نضال العرب في سبيل حق تقرير المصير، هو نضال عادل على الرغم من أن بعض الأوساط العربية يحمل شعارات غير عملية لن تقود آخر الأمر إلا إلى تقسيم فلسطين ـ والتقسيم هو أخطرحل يجر البلاد إلى المصائب والاضطرابات الداخلية.

أما أن التقسيم هو أخطر حل يجر البلاد إلى المصائب والاضطرابات فذلك ما لا يختلف عليه أي عربي في فلسطين أو في خارجها، فالتقسيم يعني تأمين مستقبل للصهيونية وبالتالي تأمين قدم الاستعمار في جميع البلاد العربية. غير أن الذي نريد أن نبحثه في هذه الأمامة، هو تلك الشعارات غير العملية التي يحملها بعض أوساطنا الوطنية، والتي تقود آخر الأمر إلى التقسيم، نعني: اعلان هذه الأوساط أنها لا يمكن أبداً أن تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين أو أن تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم، أو الوصول إلى أي نوع من التفاهم معهم. وهذا التفاهم لا يعني أبداً التفاهم مع الحركة الصهيونية نفسها، ولكنه الاستعداد للتفاهم على تأمين حقوقنا الوطنية العادلة، ولكنه الاعتراف بأن الحركة الوطنية العربية تريد وتستطيع أن تؤمن حقوق السكان اليهود الديمقراطية دون وجود الاستعمار البريطاني، بل على أساس عدم وجود الاستعمار البريطاني.

فإن الصهيونية تُعلن على رؤوس الاشهاد أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شراً، وأن الاستقلال الذي تنشده الحركة الوطنية يعني مذبحة اليهود.

من واجبنا أن نفهم العالم أجمع أن التفاهم لن يستتب في فلسطين إلا إذا استقلت فلسطين ونالت حقوقها الوطنية العادلة.

من واجبنا أن نفضح هذه الدعاية المشوهة السوداء التي لا تفيد أحداً غير الصهيونية وأحلافها الاستعماريين.

والموقف الذي تقفه بعض الأوساط في حركتنا الوطنية هو موقف غير عملي وهو موقف إذا تدبرت الأمر فيه، عدلت عنه حالاً، لأنها في رفضها العيش مع السكان اليهود تقود الرأي العام العالمي والرأي العام العربي إلى الاعتقاد بأنها ترغب في تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية.

والعجيب في الأمر أن هذه الأوساط تؤيد الكتاب الأبيض وتطالب باستمرار تنفيذه، والكتاب الأبيض يقوم في أساسه على التفاهم بين العرب واليهود.

والجامعة العربية تعلن أن العرب في فلسطين يؤمنون حقوق السكان اليهود. وكل وطني مسؤول اليوم يعرف هذه الحقيقة البدهية بصدد قضية فلسطين. إننا نرفض التقسيم ولذلك نشجب كل رأي يقول أن العرب لا يستطيعون العيش بسلم مع السكان اليهود في فلسطين.

إننا نريد فضح الصهيونية والاستعمار، لذلك نعلن أن الحركة الوطنية في فلسطين، بنضالها لتحرير فلسطين، تؤمن حقوق اليهود الديموقراطية فيها.

وإن موقفنا هذا، لا يعني بأي حال من الأحوال، تنازلنا عن أي حق من حقوقنا الوطنية أو أي مطلب وطني من مطالبنا العادلة، بل هو تشبث بهذه الحقوق ونضال عملي في سبيل تحقيق هذه المطالب، وافهام الرأي العام العالمي أن نضالنا في سبيل هذه المطالب هو نضال عادل في مصلحة السكان اليهود أنفسهم، ولكنه ليس أبداً في مصلحة الصهيونية أو في مصلحة الاستعمار.

نص المذكرة

المستر اتلي، رئيس الوزارة البريطانية
بواسطة سعادة السكرتير العام لحكومة فلسطين
القدس

١ ـ تقديم القضية

المسألة الفلسطينية: إن وضعها الداخلي أخذ يسوء مؤخراً، بحيث يقود استمرار الوضع الحالي إلى هاوية تتردى فيها فلسطين، مظلمة قاتمة. إن الذي أوصل فلسطين إلى هذه الحالة السيئة والذي يقودها إلى الهاوية التي نريد الآن تلافيها: العناصر الرجعية في جهاز الادارة المحلي. هذه العناصر لا تريد أن تعترف بالتغير العميق الحاصل في الدنيا قاطبة، بل ليس في مقدورها أن تتفهم الرغبة الجامحة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرنسيسكو، من أن واجبها في مساعدتها لأقطار الوصاية أن تعمل على تقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً نحو حريتها في الحكم الذاتي أو الاستقلال التام.

وكان أن أيد هذه العناصر في مكايدها، وكان لها رجع الصدى في محاولاتها، وكالات الأنباء الأجنبية التي تمثل أحط أنواع الرأسمال الاحتكاري ان هذه العناصرالرجعية العمياء، في خارج فلسطين وفي داخلها لا ترى طريقاً لتأمين مصالحها غير هذه المكايد وغير استمرار الوضع الحالي: وضعاً متقلقلاً لا يستقر على حال.

إن وكالات الأنباء الأجنبية فيما تنشره من شائعات، تحاول أن تعكس لفلسطين صورة مضطربة شوهاء، تكون مقدمة للهجوم الذي تسعى نحوه العناصر المحافظة الرجعية، وتهدف من ورائه القضاء على حريات الشعب الديموقراطية.

بهذه الطريقة تؤمل العناصر الرجعية المحافظة في بريطانيا أن تنفذ الخطة التي وضعتها لفلسطين، خطة ـ فوق أنها تحرج موقف حكومة العمال في بريطانيا تسلب ـ في الأساس ـ شعب فلسطين حقه في أن يعيش بأمن وسلام.

وكان من نصيب هذه المكايد التي تحاك في الخفاء لتمكين العناصر الرجعية من الاعتداء على حريات الشعب، أن عرضها للنور ونبه إلى خطرها القوى الشعبية التقدمية في فلسطين.

ولكن ذلك لن يقود وحده إلى القضاء على هذه المكايد الرجعية إنما الطريق الذي لم يعد هناك من طريق غيره لإيقاف هذه العناصر عند حدها أن تقوم الادارة بعمل حاسم تجاهها، قبل أن تذهب بسمعة هذه الادارة إلى الحضيض، وقبل أن تشوه سمعة حكومة العمال في بريطانيا.

إن حالة التوتر التي تهيمن على فلسطين الآن، ويزيد في حدتها الموقف العدائي الهجومي الذي تقفه الحركة الصهيونية حالياً، لم تكن أبداً حدثاً طارئاً منعزلاً عن غيره، بل لم يقد فلسطين إلى هذه الوهدة من الأزمة الحادة ما يحيكه الرجعيون من مكايد فقط، أو ما تلفقه الوكالات الأجنبية من أنباء فحسب، إنما الذي قاد فلسطين إلى هذا الوضع الذي تعانيه اليوم ــ فوق ما ذكرنا هو السياسة الصهيونية الاعتدائية، وهو افساح المجال أمام هذه السياسة للبلوغ بها إلى العلو في أهدافها وإلى التغلغل في اتساع أفقها ونشاطها. هذه السياسة، وذلك أهم من كل شيء تسلب الشعب العربي حقه في تقرير مصيره.

وإن الذي قاد فلسطين إلى وضعها الحالي أيضاً، تلك السياسة الاعتدائية التي انتهجتها الحكومة البريطانية مدة حكمها لفلسطين من الأيام الاولى للاحتلال حتى الآن.

هذه السياسة تركت للصهيونية المجال أمامها رحباً لتنمية قواها الاعتدائية وتوطيد مراكزها الهجومية في فلسطين. ذلك كله يهدد وطننا اليوم بالدم والدموع. فليس من الغريب إذن، أن يرى الشعب العربي من بين ما طوى من صحائف هذا الماضي الأليم الذي شرح صدره للصهيونية فتعتدي، نقاطاً سوداء تنذر بمستقبل مظلم، إذا استمرت هذه السياسة تبني «الوطن القومي» على أنقاض ما تبقى للفلاح من شقة أرض وللعامل من يوم عمل وللتاجر من سوق ضيقة ولرجل الصناعة العربي من فتات لا تغني ولا تسمن من جوع.

٢ ــ طريق المستقبل

غير أن المسألة ليست مسألة الماضي، ذلك مضى وتولى، إنما المستقبل الذي ننشد له انقاذاً، مستقبل يقوم على أسس ديموقراطية نادى بها قادة العالم العظام واستشهد في سبيلها أحرار الشعوب من كل جنس ولون، مستقبل يحمل بين طياته لسكان فلسطين سلمًا وأمناً وسعادة، ويؤمن للشعب العربي حقوقه الوطنية العادلة فمن حقه أن ينظر إلى مستقبل يؤمن حقوقه الوطنية العادلة.

إن سبيل هذا المستقبل لا يستقيم على سياسة المساومة، سياسة لا تؤمن إلا للامتيازات الأجنبية بقاء، ولا تساعد إلا الصهيونية على حساب الجماهير العربية في فلسطين، طريق المستقبل الذي ننشد لا تتضح غايته إلا بسياسة انشائية تعتمد في وضعها على تأمين كل حق وطني عادل للشعب العربي، وعلى حفظ كل أمل عادل للسكان اليهود في فلسطين.

لن تكون هناك من سياسة تحفظ السلم، إذا لم تغير الحكومة تغييراً أساسياً من سياستها التي تنتهجها، سياسة التفضيل والحرمان، إنما النتيجة الحتمية لمثل هذه السياسة، وقد ظهرت على أوضح صورة أثناء الحرب في مساعدة الحكومة للصناعة اليهودية وفي الوقت نفسه احراج الاقتصاد العربي ــ الصناعي والزراعي، غير القضاء النهائي على كل أمل في انشاء علاقات عادلة بين العرب واليهود. تلك هي المأساة التي نعمل على تلافيها.

لن يكون هناك من سلم إذا ما استمرت الادارة المحلية تفسح المجال أمام الدعايات العدوانية والتعاليم العنصرية لتصول وتجول من دون محاسب أو رادع وإذا لم تتدخل في هذا الأمر فتضع حداً له قبل أن يستفحل خطره ويقود سكان فلسطين إلى الاضطراب والفوضى. وأبرز ما تظهر هذه التعاليم في المدارس والمنشآت الصهيونية التي تغرس في نفوس الشباب اليهود نوعاً من القومية العمياء أشبه ما يكون بالعنصرية.

لن يصبح السلم في فلسطين حقيقة راهنة إلا إذا غيرت الادارة المحلية من سياستها تغييراً كلياً، فأفسحت المجال أمام الشعب ليشترك في وضع خطة انشائية جديدة.

ذلك ما تهدف إليه عصبتنا في تقديم مذكرتها هذه، وليس من الضروري هنا أن نؤكد رغبتنا في السلم أو سعينا لتوطيد أركانه، فتلك هي سياستنا من يوم أن تآلفت منظمتنا وشبت على الطوق. إلا أن الذي نؤكده هنا هو رغبتنا الصادقة في المساعدة على وضع سياسة انشائية تستهدف دعم السلم وترقيه الوطن والبلوغ به إلى ما ينشده الشعب من حرية واستقلال.

٣ ــ في سبيل الوصول إلى حل

ونحن إذ نتقدم بمثل هذه السياسة، لا نعتمد في ناحية منها على ما يصرح به زعماء الصهيونية من تصريحات متطرفة عنصرية ولا نعتمد في ناحية أخرى منها على مطالب غير عملية يحمل لواءها بعض الوطنيين العرب فنقطة الابتداء في خطتنا هي الأوضاع القائمة في فلسطين.

وهذا الذي نصرح به، لا يعني ــ في حال من الأحوال ــ أن نخفف من مقاومتنا للصهيونية، أو مقاومتنا للسياسة الاستعمارية الرجعية تلك السياسة التي فرضت على وطننا هذه الأوضاع فرضاً. إنما الذي نعنيه: اننا ننهج في حل العقدة الفلسطينية روحاً ديموقراطية تمنح الأمن والسلم لجميع الذين يقطنون فلسطين الآن. ان معارضتنا للتغلغل الصهيوني كانت ولا تزال من أسس نضالنا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها.

إننا في معالجتنا للقضية نحمل، فيما نضع من مشاريع، مسؤولية كبرى هي أن نختط سياسة تؤمّن الحقوق الوطنية للشعب العربي في فلسطين، وفي الوقت نفسه تؤمن الحقوق المدنية والحريات الديموقراطية للسكان اليهود في فلسطين، هذه الحقوق وتلك الحريات التي لا تتعارض أبداً مع أماني الشعب العربي القومية. وإننا بذلك نعترف بحق السكان اليهود في أن يصلوا إلى كل حق وطني وشرعي عادل وصل إليه اليهود في أي بلد ديموقراطي.

نحن لا نعتقد بضرورة أن ينشأ هناك تناقض بين الحقوق الديموقراطية للسكان اليهود في فلسطين وبين الأماني القومية للشعب العربي فيها، بل نحن لا نعتبر الحالة الراهنة حالة طبيعية. إن الذي قاد إلى هذا الوضع هو السياسة الاعتدائية الاحتلالية للصهيونيين وما تحمله هذه السياسة من أخطار تهدد الشعب العربي، وهو السياسة الرجعية التي انتهجتها الادارة المحلية.

٤ ـ حق تقرير المصير

إن قضية فلسطين تعني سكان فلسطين وعلى سكان فلسطين حلها. وبهذا تصبح القضية: قضية حق تقرير المصير، حق الشعب في الحرية والاستقلال: أما أن يمنح هذا الحق لفلسطين فيسودها السلم والأمن، وأما أن لا يمنح هذا الحق لفلسطين فتغرق في بحر من الدماء والدموع.

على هذا الضوء نرى أن شعارات الصهيونية من مثل الهجرة وانشاء الدولة اليهودية، هي شعارات اعتدائية تتعارض تماماً مع حق الشعب في تقرير مصيره وحقه في التحرر من جميع القيود الرجعية التي تعوق نموه وتطوره. إن نضال العرب في سبيل حق تقرير المصير هو نضال وطني عادل على الرغم من أن بعض الأوساط العربية يحمل شعارات غير عملية لن تقود آخر الأمر إلا إلى تقسيم فلسطين. والتقسيم هو أخطر حل يجر البلاد إلى المصائب والاضطرابات الداخلية.

كل هذا الذي بيناه يقودنا إلى القضية الصحيحة: قضية إنشاء حكم وطني ديموقراطي مستقل في فلسطين يؤمن حقوق سكان فلسطين جميعاً.

٥ ـ قضية التفاهم

من واجبنا هنا أن نحذر من سياسة خاطئة أثبتت فشلها، سياسة اتبعتها حكومة فلسطين طول مدة حكمها الماضي ولا تزال تتبعها، فما قادت إلا إلى هذا الوضع الذي نعانيه، هذه السياسة تقول: لا يمكن منح الحريات الديموقراطية والحكم الوطني لسكان فلسطين إلا إذا أثبت العرب واليهود أنهم يستطيعون العيش في فلسطين متفاهمين وبأمن وسلم.

هذه السياسة أثبتت فشلها، بل برهنت على أنها سياسة غير قابلة التحقيق أبداً، فالتفاهم بين القوميات في أي بلد من البلاد وليس في فلسطين فحسب، لا يمكن أن يصير نافذاً دون ما شروط أساسية تقود إليه.

هذه الشروط الأساسية التي تقود إلى استتباب التفاهم والتعاون بين مختلف القوميات في بلد واحد، هي في نشوء الحكم الديموقراطي في هذا البلد وهي في تطور هذا الحكم الديموقراطي تطوراً دائماً دون توقف أو جمود فإن الديموقراطية هي الوسيلة الوحيدة لإفساح المجال أمام القوميات للتعبير عن أمانيها القومية العادلة، والديمقراطية هي الواسطة الأساسية في بلوغ القوميات إلى حقها الأساسي الأول الذي لن تهدأ حتى تبلغ إليه: حق تقرير المصير.

٦ ـ الديموقراطية التي ننشد

نحن لا نقتصر في طلب هذه الديموقراطية على الديموقراطية السياسية فقط. بل أن تكون أوسع أفقاً وأرحب صدراً، فتشمل الديموقراطية الاقتصادية أيضاً، أن تؤمن للعامل وأن تؤمن للفلاح عيشاً انسانياً لا يشوبه خوف من المستقبل أو ألم في الحاضر.

لن يحافظ على السلم في فلسطين، بل لن يحافظ على هذا السلم في الشرق العربي بأسره غير اتباع السياسة الديموقراطية التي نعني، والتي نريد لها تقدماً ورسوخاً. أما غير هذه السياسة، مهما تكن، إذ لا تقوم على أساس الديموقراطية فلن يكون لها من أثر غير القضاء على السلم في فلسطين أولاً وفي الشرق العربي ثانياً. وإذا ما استمر هذا الوضع كان ذلك من أسباب القضاء على السلم لا في بلد واحد فحسب بل في كل بلد، وذلك ما لا تريده الشعوب ولا تريده أبداً.

٧ ـ الخروج من العقدة الفلسطينية

من واجبنا الآن أن نخرج بنتائج، والنتائج أصبحت واضحة: فالحل الوحيد لما يعتور فلسطين من آفات وما ينتظرها في مستقبلها من مآس، هو اعطاء شعبها حق تقرير مصيره.

وعلى هذا الأساس، اعطاء الشعب حق تقرير مصيره، نتقدم بالوسائل الديموقراطية العملية التالية، التي في رأينا، تكون حلاً عملياً لعقدة فلسطين الحالية:

١ ـ الخطوة الاولى التي تكون شرطاً أولياً لانتهاج طريق ديموقراطي في حل المشكلة، أن نوجد في فلسطين جواً يمنع في مضمونه وكالات الأنباء الأجنبية من اثارة الخواطر اثارة استفزازية، ويمنع هذه الوكالات من بث دعايتها المغرضة التي تخلق الفوضى والبلبلة في فلسطين وفي خارجها وتزيد المشكلة تعقيداً واضطرابا.

فمن الواجب، لتحقيق ذلك، تطهير جهاز الادارة الفلسطيني من جميع العناصرالرجعية، والعناصر التي تنحرف في تفكيرها انحرافاً فاشستيا. هذه العناصر تعيش على التفرقة وعلى خلق الفوضى والاضطراب ولا تفهم نهجاً في الحكم غير هذا النهج.

٢ ـ من واجب الادارة المحلية أن تسير على خطة ديموقراطية في تسيير دفة الحكم في فلسطين. ذلك يكون بأن يشترك الشعب بجماهيره الواسعة في ادارة شؤونه، وهذا في لغة الواقع يعني: اجراء انتخابات ديموقراطية للمجالس البلدية، واجراء انتخابات ديموقراطية لمجلس تشريعي، ومنح الشعب حريات واسعة في ادارة شؤونه وتحقيق آماله والوصول إلى رغائبه التي ينشدها.

٣ ـ يجب إعادة النظر في تنظيم الدوائر المحلية، هذه الدوائر التي كان الهدف من إنشائها خدمة الشعب. من الواجب تنظيمها تنظيمًا جديداً يتناسب مع هذا الهدف ومع التطور الحاصل في فلسطين وفي عقلية الحكم الاداري. فالعهد الذي تألفت فيه هذه الدوائر غير هذا العهد، إننا نطلب إعادة النظر في تنظيمها على أساس شعبي ديموقراطي فتكون دوائر الصحة والمعارف والأشغال العمومية وجميع الدوائر الأخرى دوائر يديرها الشعب ولصالح الشعب.

٤ ـ إن تأمين حياة الشعب بجماهيره الواسعة هو من ضروريات حفظ السلم في

فلسطين. لذلك الواجب الآن سن التشاريع التي تؤمن العامل من خطر البطالة ومن شبح الفاقة، ومن الواجب حل مشكلة الفلاح العربي بطريقة تزيد من انتاجه، ومن ثم، ترفع من مستوى معيشته.

٥ ـ إن سياسة الحكومة تجاه الاقتصاد العربي: سياسة التفرقة والحرمان والتضييق، لا تقود إلا إلى خلق الفوضى والاضطراب وإثارة العداء مما يهدد حتماً استقرار الأمن والسلم في فلسطين. ولن تكون سياسة الحكومة انشائية حقاً إلا إذا أفسحت المجال أمام الجميع سواء للعمل على ترقية الاقتصاد وسد احتياجات الشعب والوطن. هنا علينا أن نطالب الحكومة ـ بشكل خاص ـ بأن تساعد زراعة الحمضيات وذلك بتأمين الأسواق التجارية لها وترقية الصناعة الخاصة بها.

٦ ـ وأخيراً وليس آخراً، فالطريق الذي يؤمن السلم ويسير بالعقدة الفلسطينية إلى حلها، أن تشرح الادارة المحلية صدرها للحريات الديمقراطية السياسية، فتمنحها، قبل كل شيء، إلى القوى الشعبية التحريرية الكامنة في الشعب. فمن الواجب منح منظمات العمال والأحزاب التقدمية والقوى التحريرية الأخرى كل امكانية لتحقيق السلم ولتوطيد أركان التعاون الذي يقود حتماً إلى الاستقلال.

٨ ـ النتيجة

إن عصبتنا تعتقد أن هذه الطريق التي رسمتها هي تعبير صادق عن أماني الشعب العربي الذي يسعى نحو الحرية والاستقلال، وهي تعبير صادق أيضاً عن المصالح الحقيقية لجميع السكان في فلسطين. ونحن نقدم هذه الطريق كمحاولة منا صادقة للمحافظة على السلم في فلسطين. ونرى أن حكومة العمال تفعل حسناً إذا هي استشارت الشعب قبل أن تضع قرارها حول قضية فلسطين.

ولن يكون هناك لأية سياسة من أمل في النجاح إلا إذا هي اعتبرت رأي الشعب وأمانيه ورغائبه. إن عصبتنا في ذلك تقدم طلب شعبنا العربي في أن يستشار قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قراراً نهائياً حول قضية فلسطين.

يا سعادة الوزير الأول

لقد أصابت الانسانية، في سيرها الدافق إلى أمام، جراح أليمة. وهي إذ تعمل على دمل جراحها تسعى إلى الوصول بالانسان نحو سعادته التي ناضل من أجلها في كل بلد. والشعب العربي في فلسطين ابتلي في هذا السير بمثل تلك الجراح، وكان من نصيبه آلام لم تفلت منها البشرية، وشعبنا اليوم يريد أن يدمل جراحه إذ لم يعد في مقدوره أن يتحمل أكثر منها. بل هو يريد أن يسير مع الانسانية في سيرها الدافق إلى أمام نحو سعادته وحريته وأمنه وسلامه.

وكان من نصيب اليهود أيضاً مثل تلك الجراح. ولكن لن يكون من رأي أي يهودي تقدمي يتحسس إنسانيته ويستشعر آلام انسانيته ويعمل في سبيل تحرير هذه الانسانية مما ابتليت به من سقام، أن يوافق على سياسة نتيجتها تهديد شعب قريب منه، سياسة تقود حتمًا إلى إثارة الفوضى والاضطراب في الشرق العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من العالم، والسلم فيه جزء لا يتجزأ من السلم في العالم.

إن النصر الذي أحرزته الأمم المتحدة وضع حداً للاضطهاد العنصري والعدوان على الشعوب والقوميات. واليوم يعمل اليهود والديمقراطيون الذين كان من نصيبهم أن يُضطهدوا في الماضي على نشدان مستقبلهم السعيد في البلد الذي يعيشون فيه، وفي الوطن الذي تفتحت براعم حياتهم على تربته.

لم يعد هناك للصهيونيين من جذور في عالم الحرية والديموقراطية والمساواة. لم يعد هنالك من معنى للشعارات التي ترميها الصهيونية جزافاً، غير أن تكون شعارات اعتدائية تفرق بين اليهود وإخوانهم في كل بلد يعيشون فيه، من مثل شعارات الهجرة والدولة اليهودية وغيرهما. هذه الشعارات لن يكون من أثرها غير القضاء على السلم في فلسطين، وفلسطين في هذا تكون نقطة الابتداء.

لقد وصلت فلسطين إلى أوج آلامها في عصرها الحديث. غير أن كل ظرف داخلي وخارجي يمنحها الفرصة المواتية للخروج من آلامها والوصول بها إلى شاطيء السلامة.

وعصبتنا التي رحبت بانتصار العمال في بريطانيا، ولها الثقة الراسخة في جدوى الحلول الديمقراطية الاشتراكية، تأمل اليوم منكم، بصفتكم رئيساً لحكومة العمال، أن تعملوا على حل المشكلة الفلسطينية بروح اشتراكية صادقة، بروح قرارات سان فرنسيسكو التي اعترفت لكل شعب بحق تقرير مصيره.

إننا مقتنعون بأن روح العمال هي القوة الوحيدة التي تستطيع حل القضية الفلسطينية بطريق ديمقراطي لا يصيب بالحيف أية فئة من السكان

إن السلم الذي نهدف إليه بكل قوانا، هو في متناول أيدينا، إذا ما انتهجنا السبل الديمقراطية في حل مشاكلنا واعتمدنا في كل حل على حق تقرير المصير.

إن السلم الذي نرجوه هو سلم الشعوب، وهو السلم السلمي الوحيد.

عصبة التحرر الوطني في فلسطين

مكتب السكرتاريا، تلفون: ٢٥٩١، ص. ب ــ ١٠٤ ــ حيفا

ثبت المراجع

أولاً: الكتب والمؤلفات (حسب التسلسل الهجائي)

(أ) المصادر العربية

- الأطرش، محمود، **طريق الكفاح، المذكرات، القسم الأول، فلسطين والمشرق العربي** (مخطوطة غير منشورة).
- أيوب، س؛ **الحزب الشيوعي في سورية ولبنان ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨**، بيروت: دار الحرية، : ١٩٥٩.
- البديري، د. موسى، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، (مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩ ـ ١٩٤٨)**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠.
- بشير، د. سليمان، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية ١٩١٨ ـ ١٩٢٨**، القدس: منشورات القرامطة، بلا تاريخ.
- توما، د. إميل، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، بيروت: دار ابن رشد ودائرة الاعلام والثقافة، م. ت. ف.، ١٩٧٨.
- توما، د. إميل، **يوميات شعب (٣٠ عاماً على الاتحاد)**، حيفا: منشورات عربسك، ١٩٧٤.
- دروزة، الحكم، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**، بيروت: دار الفجر، ١٩٦١.
- دكروب، محمد، **جذور السنديانة الحمراء. حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٢٤ ـ ١٩٣١**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.
- رودنسون، مكسيم، **الماركسية والعالم الإسلامي**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٤.
- سمارة، سميح، **العمل الشيوعي في فلسطين. الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.
- الشريف، د. ماهر، **الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.
- فلنر، مئير، **خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي**، حيفا: منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) ١٩٧٠.
- قلعجي، قدري، **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**، بيروت: دار الكاتب العربي، بلا تاريخ.
- الكيالي، عبد الوهاب؛ (جمع وإعداد)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني**

والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.
ـ مجموعة مؤلفين، فؤاد نصار، الرجل والقضية، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٧.
ـ مرقص، الياس، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.
ـ مرقص، الياس، الأممية الشيوعية والثورة العربية، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.

(ب) المصادر الفرنسية والانكليزية والألمانية

— Ben Gourion, D. *Mémoires. Israël avant Israël,* Paris: Edition Grasset, 1971.
— Budiri, Musa, *The Palestine Communist Party 1919-1948. Arab and jew in the Struggle for internationalism, London: Ithaca Press, 1979.*
— *Flores, A., Nationalismus und Sozialismus in arabischen Osten. Das Verhältnis der Kommunistischen Partei Zur arabischen Nationalbewegung in Palästina 1919-1948.*, Wilhelms-Universität:, Inaugural-Dissertation, Zur Erlangung des Doktor grades der Philosophischen, Fakultät der Westfälischen, 1979.
— Gallissot, René, *Movement ouvrir, Communisme et nationalisme dans le monde arabe,* Paris: les éditions Ouvriéres, 1978.
— Greilsammer, Alain, *Les Communistes Israeliens,* Paris: Presses de la Fondation nationale des Sciences Politiques, 1978.
— Hen-Tov, jacob, *Comintern and Zionism in Palestine, The Comintern and the Political Unrest in the 1920's,* Cambridge (Mass.): Schenkman Publ. Co, 1974.
— Institute of Marxism-Leninism, CC. CPSU, *Leninism and the National Question,* Moscow: Progress Publishers, 1977.
— Laqueur, Walter, *Communism and Nationalism in the Middle Eaest,* London: Routledge and Kegan Paul, 1961.
— Lefebvre, Henri, *Le Nationalisme contre les nations,* Paris: Editions Sociales Internationales, 1937.
— Lénin, *Oeuvres Complétes,* Paris-Moscou, 1961, tome 31, Avril-Décembre 1920.
— Merhav, Peretz, *La gauche Israelienne,* Paris: Editions Anthropos, [1973].
— Offenberg, Mario, *Kommunismus in Palästina. Nation und Klass in der anti-kolonialen* Revolution, Verlag Aton: Hain- Meisenheim am Glan, 1975.
— Spector, Ivar, *The Soviet Union and the Muslim world 1917-1958,* Washington: Seattle, University, 1958.
— Staline, J, *Le Marxisme et la question nationale et coloniale,* Paris: Editions Norman Bethune]S.D.].
— Zagladine, V; Ryjenko, F, *Le mouvement révolutionnaire contemporain et le nationalisme,* Moscou: Editions du Progrés, 1975.
— Weinstock, N, *le Sionisme Contre Israël,* Paris: Maspero, 1969.

(ج) المصادر الروسية

ـ أبوزيام، م. الانتفاضة في فلسطين، موسكو: منشورات عامل موسكو، ١٩٣٠.
ـ بيرغر، ج، الحركةالعمالية في فلسطين، موسكو: دار نشر الأممية النقابية، ١٩٢٦.
ـ ريزنيكوف، الكسندر، استراتيجية وتكتيك الأممية الشيوعية في المسألة القومية والكولونيالية، موسكو: دارالمطبوعات السياسية، ١٩٧٨.
ـ ماديار، ميف وآراخيلا شيفلي، سافاروف، الوثائق البرناجية للأحزاب الشيوعية في الشرق، موسكو: معهد ماركس ـ أنجلز ـ لينين، ١٩٣٤.

ثانياً: دوريات الأممية الشيوعية*

١ ـ المراسلات الصحافية الأممية

(أ) الطبعة الفرنسية

(La Correspondance Internationale)

ـ ج. ب. : «الحركة القوميةالعربية»، العدد ٢٩، ٤ حزيران (يونيو) ١٩٢٤، ص ٣٣٣ و ٣٣٤.

ـ المكتب الشرقي للأممية الشيوعية، «ضد مساويء نزعة التعصب القومي في فلسطين»، العدد ١٥، ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٥.

ـ ج. ب. (القدس): «اللورد بلفور في فلسطين»، العدد ٤٦، ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ٣٦٦.

ـ أبو زيام (القدس)، «الأول من أيار في فلسطين»، العدد ٦٣، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٢٦، ص ٦٨٢.

ـ ج. ب. (القدس)، «إفلاس الصهيونية»، العدد ٣٦، ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٧، ص ٤٥٥ و ٤٥٦.

ـ أبوزيام (يافا)، «الأول من أيار [مايو] ١٩٢٨ في فلسطين»، العدد ٤٧، ١٩ أيار (مايو) ١٩٢٨.

ـ آليني، «أحداث فلسطين»، العدد ٨٠، ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩، ص ١٩٩٠ و ١٩٩١.

ـ بوب، «الحزب الشيوعي الفلسطيني والانتفاضةالعربية»، العدد ١٠٦، ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩، ص ١٤٦٠.

ـ السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، «حول حركة الانتفاضة في عربستان»، العدد ١١، ٥ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص ١١٦، والعدد ١٢، ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص ١٢٦ و ١٢٧.

ـ بوب (يافا)، «الاضطرابات الزراعية في فلسطين»، العدد ٨٣، ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، ص ١٠٩٢.

ـ بوب (يافا)، «تقدم الشيوعية في البلدان العربية»، العدد ٨٩، ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، ص ١١٤٠.

ـ بوب (يافا)، «المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، العدد ٥، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٨٢.

ـ مصطفى سعدي (يافا)، «المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، العدد ٥، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٨٣.

ـ ج. ب.، «نظام الإرهاب البريطاني في فلسطين»، العدد ١١٠، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، ص ١٢٢٠.

ـ الحزب الشيوعي المصري، «مشروع برنامج عمل»، العدد ٥٠، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، ص ٥٤٦.

ـ كونفرانس الحزبين الشيوعيين في فلسطين وسوريا، «مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية»، العدد الأول، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٨ ـ ١٠، والعدد الثالث، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٣٢.

ـ ب. ر. «الأحداث الدامية في فلسطين»، العددان ٨٩ و ٩٠، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص ١٠٨٧ و ١٠٨٨.

ـ ب. ك.، «نضال العرب في فلسطين»، العددان ٩١ و ٩٢، ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص ١١٢٤.

---

* رتبنا المقالات الواردة في الدوريات حسب تصاعدها الزمني.

- و. ر. (W.R.)، «بداية الأزمة الثورية في فلسطين»، العددان ٩٣ و٩٤، ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص ١١٤٢ و١١٤٣.
- يوسف، «مداخلة أمام المؤتمر السابع للأممية الشيوعية»، العدد ١٠٣، ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، ص ١٥٠٢ و١٥٠٣.
- حجار، «مداخلة أمام المؤتمر السابع للأممية الشيوعية»، العدد ١١٥، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥، ص ١٧٢١ و١٧٢٢.
- رسالة من يافا، «أحداث فلسطين»، العدد ٢٧، ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٦، ص ٧١٦ و٧١٧.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني، «الانتفاضة في فلسطين»، العدد ٣٠، ٤ تموز (يوليو) ١٩٣٦، ص ٨٢٢ و٨٢٣.
- ماكس زيمرينغ، «فلسطين تنتفض»، العدد ٣٢، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٣٦، ص ٨٨٠ و٨٨١.

(ب) الطبعة الانكليزية
(International Press Correspodence)

- ف. كابليوش، «الامبريالية البريطانية في فلسطين»، العدد ٦٥، ٤ آب (أغسطس) ١٩٢٢، ص ٤٨٦ و٤٨٧.
- أفيغدور، «الحركة العمالية في فلسطين»، العدد ١٥، ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٢٣، ص ٢٨٤.
- ج. ب. (القدس)، «الإرهاب الصهيوني في فلسطين»، العدد الخامس، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥، ص ٤٣ و٤٤.
- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، «ضد الاحتلال الانكليزي ـ الصهيوني لفلسطين»، العدد ٣٣، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ١٣٨ و١٣٩.
- ج. ب. (القدس)، «اللورد بلفور وعملاؤه الصهاينة والجماهير الكادحة في فلسطين»، العدد ٣٦، ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ٤٧٦.
- ج. ب. (القدس) «الامبرياليون والحركة الثورية في سوريا وفلسطين»، العدد ٤٠، ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ٥٣١ و٥٣٢.
- ج. ب. (القدس)، «الصهيونية والمسألة القومية اليهودية»، العدد ٦٥، ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٢٥، ص ٦٢٩.
- (H)، «الإرهاب ضد الثوريين في فلسطين»، العدد ٢٣، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٣٢، ص ٤٦٣ و٤٦٤.

(ج) الطبعة الألمانية
(In Prekorr)

- «تأسيس حزب شيوعي موحد في فلسطين»، العدد ١٣٦، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٣، ص ١١٨٧ و١٧٨٨.

٢ ـ الأممية الشيوعية
(أ) الطبعة الروسية

- أبو زيام، «الأوضاع في فلسطين»، العددان الثالث والرابع، أيار (مايو) ١٩٢٤، ص ٤١١ ـ ٤٢٤.
- إ. شامي، «الصراع الطبقي والقومي في فلسطين»، العدد الثامن، ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٢٧، ص ٣٤ ـ ٤٠.
- كيتايغورودسكي، «إميل فانديرفيلد، بلاد اسرائيل. ماركسي في فلسطين» (تعليق على كتاب)، العدد ٢٦، ٥ تموز (يوليو) ١٩٢٩، ص ٤٦ و٤٧.

(ب) الطبعة الفرنسية

(L'internationale Communiste)

- إ. م.، «الآفاق الثورية في فلسطين»، العدد ١٩، أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، ص ١٢٧١ — ١٢٨٣.
- س.، «بيان الحزب الشيوعي السوري» (رسالة من سوريا)، العدد ٢٥، أول أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، ص ١٧٠١ — ١٧٠٣.

ثالثاً: دوريات الأممية النقابيةالحمراء

(L'internationale Syndicale Rouge)

١ — الأممية النقابية الحمراء، الطبعة الفرنسية

- أبوزيام، «فلسطين المعاصرة وحركتها العمالية»، العددان ٣٧ و٣٨، ١٩٢٤، ص ١٨٠ — ١٨٣.
- أبوزيام، «الصراع الطبقي في فلسطين»، العدد ٥٦، ١٩٢٥، ص ٧٦٩ و ٧٧٠.
- ج. س. (J. C.)، «نضال عمال فلسطين ضد سياسة احتلال العمل»، العدد التاسع، ١٩٣٢، ص ٤٧٨ و ٤٧٩.

٢ — الحركة العمالية العالمية (بالروسية)

- ج. بيرغر، «الحركة العمالية في فلسطين»، العدد الرابع، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ٣ و ٤.
- أبوزيام، «مرحلة جديدة في مسيرة الحركة النقابية في فلسطين»، العدد الرابع، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧، ص ٧ — ٩.
- «المؤتمر الثالث للهستدروت والنضال في سبيل وحدة الحركة النقابية في فلسطين»، العدد ٣٨، ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٧، ص ١٨ — ٢٠.
- «السياسة العمالية للامبريالية الانكليزية في فلسطين»، العددان ٤٥ و٤٦، ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، ص ١٩ و ٢٠.

٣ — الشرق والمستعمرات (بالروسية)

- «الهستدروت الإصلاحية توجه استياء العاطلين اليهود عن العمل ضد العمال العرب»، العددان ٢ و ٤، شباط (فبراير) نيسان (أبريل) ١٩٣٢، ص ٩٨ — ١٠٠.
- «اضراب العمال العرب في مصنع نيشر للاسمنت»، العددان ١١ و١٢، ١٩٣٢، ص ٨٠.

رابعاً: دوريات جمعيات ومعاهد البحث التابعة للأممية الشيوعية

١ — الشرق الثوري (بالروسية)

- الحزب الشيوعي الفلسطيني، «المؤتمر العمالي العربي الأول»، العددان التاسع والعاشر، ١٩٣٠، ص ٣٠٩ — ٣٢٢.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني، «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»، العددان الأول والثاني، ١٩٣٢، ص ٢٩٨ — ٣٠٢.

ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني، «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، العددان الأول والثاني، ١٩٣٢، ص ٣٠٢ـ٣١٧.
ـ ر. ج. (R.G.)، «رسالة من فلسطين»، العدد الخامس (٢١)، ١٩٣٣، ص ١٣٤ ـ ١٤٣.

٢ ـ مواد المسائل القومية والكولونيالية (بالروسية)

ـ خاريبي، «الأوضاع في فلسطين»، العدد الأول، ١٩٣٢، ص ٦٧ ـ ٧٢.
ـ «الأوضاع في فلسطين»، العدد الرابع (١٠)، ١٩٣٣، ص ١٢٠ و ١٢١.
ـ سليم، «أحداث تشرين الأول ١٩٣٣ في فلسطين»، العدد الرابع (١٩)، ١٩٣٤، ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

٣ ـ قضايا زراعية (بالروسية).

ـ إ. شامي، «الانتفاضة العربية في فلسطين والاستيطان الزراعي اليهودي»، العدد الخامس، ايلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩، ص ٦٥ ـ ٩٦.

٤ ـ الشرق الجديد (بالروسية)

ـ أبوزيام «انتفاضة الفلاحين والبدو في فلسطين»، العدد ٢٨، ١٩٣٠، ص ٣٢ ـ ٤٥.

٥ ـ الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية (بالروسية)

ـ حيدر، «على المنعطف» (بصدد أحداث فلسطين الأخيرة)، العددان ١١ و١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٩، ص ٩٦ و ١٠١.
ـ كولتون، «حركة الشعب العربي الثورية والصهيونية في فلسطين»، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٣٧، ص ٦٣ ـ ٧٨.

خامساً: دوريات الحزب الشيوعي الفلسطيني

١ ـ حيفا (غير رسمية)

ـ عامل، «القومية واللاقومية»، العدد الرابع، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٢٦.
ـ محفوظ، «نقابة سكة الحديد فرع حيفا»، العدد الرابع، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٢٨ و ٢٩.
ـ عامل في سكة الحديد، «هل يجب أن ينسحب العمال (العرب) من نقابة سكة الحديد»، العدد السادس، أول كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥، ص ٤٣ و ٤٤.
ـ عامل عربي في مصلحة سكة الحديد، «الأسباب التي دعت العمال العرب لأن يؤلفوا نقابة مستقلة في حيفا»، العدد ١٥، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، ص ١١٧ و ١١٨.
ـ م. إ. وعامل بمصلحة سكة الحديد، «أيضاً وأيضاً نقابة عمال سكة الحديد»، العدد ١٧، ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٥، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.
ـ «حول مسألة التفاهم والاتحاد بين العمال»، العدد ١٨، ٢١ أيار (مايو) ١٩٢٥، ص ١٤٤ و ١٤٥.

٢ ـ إلى الأمام (رسمية)

ـ «١١ يناير والعمال العرب»، العدد ١١، السنة الثالثة، كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص ٧ و ٨.

سادساً: بيانات الحزب الشيوعي الفلسطيني

– اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «إلى جماهير الفلاحين المظلومين»، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، أول كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠.
– اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «إلى جميع جماهير العرب»، أواخر ١٩٣٠.
– الحزب الشيوعي الفلسطيني، «إلى عمال فلسطين، إلى السكان الفاعلة، إلى الشباب المتنور الثائر»، نيسان (أبريل) ١٩٣٢.
– اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني (فرع الدولية الشيوعية) «إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين»، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢.
– اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «السلام عليكم أيها الجماهير المظلومين الثائرين. إلى جميع العمال والفلاحين والبدو والوطنيين الثائرين»، نيسان (أبريل) ١٩٣٣.

سابعاً: وثائق عصبة التحرر الوطني في فلسطين

١ – نشرة عصبة التحرر الوطني

– موسى الدجاني، «حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي»، النشرة الثالثة، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٤، ص ١ – ٥.
– محمد الشيخ إبراهيم، «قضية فلاحنا»، النشرة السابعة، ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ١ – ٣.
– عصبة التحرر الوطني، «إلى الوحدة العمالية»، النشرة التاسعة، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ١ – ٣.
– عصبة التحرر الوطني، «الكتاب الأبيض» (بمناسبة حلول موعده)، النشرة التاسعة، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ٤.
– عصبة التحرر الوطني، «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، النشرة العاشرة، ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ١ – ٣.
– عصبة التحرر الوطني، «قضية الأراضي»، النشرة الثانية عشرة، ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ١ – ٣.

٢ – منشورات عصبة التحرر الوطني

– عصبة التحرر الوطني في فلسطين، العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها، حيفا: مطبعة حداد، ١٩٤٥.
– فؤاد نصار، الارهاب الفردي والقتل السياسي، منشورات لجنة الثقافة السياسية التابعة للجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني (وثيقة من ١٢ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة) [١٩٤٧].
– عصبة التحرر الوطني بفلسطين، طريق فلسطين إلى الحرية، آب (أغسطس) ١٩٤٧.
– عصبة التحرر الوطني في فلسطين، بيان عصبة التحرر الوطني حول إلغاء امتياز جريدة الاتحاد، مطبعة النصر، ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.
– عصبة التحرر الوطني، بيان حول موقف العصبة من تواصي أعضاء لجنة التحقيق، ٥ أيلول (سبتمبر)، ١٩٤٧.

ثامناً: صحيفة «الاتحاد»

– الاتحاد، «جريدتنا»، العدد الأول، ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٤، الصفحة الاولى.
– بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٤، ص ٢.

- بولس فرح، «العمال العرب والسياسة»، ٩ تموز (يوليو) ١٩٤٤، ص ٧.
- بولس فرح، «الاقتصاد الوطني والعامل العربي»، ١٠أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤.
- حسن عيتاني، «علاقة حركةالعمال بصناعتنا الوطنية»، ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤.
- فؤاد نصار، «حركتنا العمالية واللجنة العربية العليا»، ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.
- خليل شنير، «موقف حركتنا العمالية من أصحاب العمل»، ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥.
- «عصبة التحرر الوطني في حيفا تحتفل بأول أيار»، ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦.
- فؤاد نصار، «جمال الحسيني يحرف أهداف مؤتمر العمال ولا يتلافى عوامل الهدم في صرح حركتنا الوطنية»، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.
- «بيان اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب»، ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.
- سلمان الناطور، «مقابلة مع منعم جرجورة»، ٢ آذار ١٩٧٩، ص ٣.
- إميل حبيبي، «خبرة حزبنا الغنية وباهظة التكاليف ذخيرة لا يمكن الاستغناء عنها»، ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٧.

تاسعاً: منشورات الحزب الشيوعي الأردني

١ ـ وثائق الحزب

- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منها، منشورات الحزب الشيوعي الأردني، آذار (مارس) ١٩٧١.

٢ ـ صحيفة «الجماهير» (سرية)

- «نحو الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الأردني ١٩٤٣ ـ ١٩٧٣»، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، الصفحة الأولى.
- «قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب»، العدد الخامس، أيار (مايو) ١٩٧٣، الصفحتان الأولى والثانية.
- «نحو الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الأردني ١٩٤٣ ـ ١٩٧٣»، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، الصفحة الأولى.
- «نحو الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الأردني ١٩٤٣ ـ ١٩٧٣»، العدد السابع، تموز (يوليو) ١٩٧٣، الصفحتان الاولى والثانية.
- «ثلاثون عاماً على ميلاد حزبنا»، العدد التاسع، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣. الصفحتان الاولى والثامنة (عدد خاص بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الأردني).

٣ ـ مجلة «الحقيقة»

- «وثائق من تاريخ عصبة التحرر الوطني في فلسطين»، العدد ١٤، آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ١١ ـ ١٣، وص ١٩.

عاشراً: البحوث والدراسات والمقالات

(أ) المصادر العربية

- حبيبي، إميل، «ملاحظات على مقال أحمد فرحان: هل «الحزب الشيوعي الفلسطيني ضحية التطرف القومي

المزدوج»؟»، الكاتب الفلسطيني، (بيروت)، العدد الثامن، نيسان (أبريل) ١٩٧٩، ص ١٦٦ ـ ١٧٤.
- خليل، موسى، «الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩ ـ ١٩٤٨»، شؤون فلسطينية، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١١١ ـ ١٤٢.
- الشريف، ماهر، «الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق»، شؤون فلسطينية، العدد ٦١، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦، ص ٢١٦ ـ ٢٤٥.
- الشريف، ماهر، «الأسلوب اللينيني في معالجة المسألة القومية الكولونيالية»، الطريق (بيروت)، العدد الخامس، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ٢٣ ـ ٣٦.
- الشريف، د. ماهر، «فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية»، الثقافة الجديدة (بغداد)، العدد ١٢٥، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ٢٣ ـ ٤٢.
- فاينهاوز، بنينا، «حادث العفولة ونضال الشيوعيين ضد طرد الفلاحين من أراضيهم»، الدرب (حيفا)، العدد الأول، نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ٥٣ ـ ٥٦.
- فرحان، أحمد، «الحزب الشيوعي الفلسطيني ضحية التطرف القومي المزدوج»، الكاتب الفلسطيني (بيروت)، العدد السادس، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨، ص ١٢ ـ ٤٠.
- مجلي، نظير، «مقابلة مع توفيق طوبي»، الجديد (حيفا)، العدد الخامس، ١٩٧٨، ص ٩ و ١٠؛ وص ٤٣ ـ ٥٠.
- «موقف العرب الديمقراطيين في فلسطين قبل قيام اسرائيل»، الفكر الجديد (بيروت)، العدد ١٢، آذار (مارس) ـ نيسان (أبريل) ١٩٦٩، ص ٥٢ ـ ٥٧.
- ياسين، عبد القادر، «الحزب الشيوعي الفلسطيني والقضية الوطنية»، الكاتب (القاهرة)، العدد ١٢٠، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ٨٨ ـ ١٠٠؛ والعدد ١٢١، نيسان (أبريل) ١٩٧١، ص ١٠٠ ـ ١١٧؛ والعدد ١٢٣، حزيران (يونيو) ١٩٧١، ص ١٤٣ ـ ١٥٥.

(ب) المصادر الفرنسية والانكليزية

— Bohr, léon, «les communistes et la nation», *La Nouvelle Revue Internationale,* (Paris), no. 6, juin 1961, pp. 10-25.
— Broutents, Karen, «les Particularités idéologiques des révolutions de libération nationale contemporaines» *Evolution du nationalisme en Asie et en Afrique,* (Moscou), Académie des Sciences de l'U.R.S.S., Rédaction «Sciences Sociales Aujourd'hui», 1975, pp. 20-41.
— Glesermann, G.E., «La Classe et la Nation», *Etudes et documents théoriques,* (Paris), no 2, Décembre 1951.
— Kim, Guéorgui, «le Nationalisme, l'Internationalisme Prolétarien et le Processus révolutionnaire en Orient», Evolution du nationalisme en Asie et en Afrique, *op. cit.,* pp. 5-19.
— Mandel, Ernest; Rodinson, Maxime, «Nationalisme et lutte de classes» *Partisans,* (Paris) Mai-Aout 1971, pp. 42-58.
— M.M, «Révolte en Arabie», *l'Humanité,* (Paris), 2 Novembre 1933.
— Porath, Y, «Usbat Al-Taharrur Al-Watani» (The National liberation league 1943-1948), *Asian and African Studies,* (Jerusalem), Vol. 4, 1968, pp. 1-21.
— «La question Palestinienne à l'O.N.U.», *Temps Nouveoux,* (Moscou), no. 21, 23 Mai 1947, p. 19.
— Simonia, Nodari, «le Nationalisme et la lutte Politique dans les pays affranchis», Evolution du nationalisme en Asie et en Afrique, *op. cit,* pp. 67-93.
— Tikhvinski, Serguéi, «Le Nationalisme et la lutte des classes dans la Chine des temps modernes» Evolution du nationalisme en Asie et en Afrique, *op. cit.,* pp. 113-147.

أحد عشر: المقابلات

- مقابلات مع **محمود الأطرش**، مدينة الجزائر، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.
- مقابلة مع **إميل حبيبي**، مدينة براغ، ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٧٨.

فهرس الاعلام

آليني (كادر قيادي من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني خلال العشرينات)، ص ٥٢.
ابراهيم، رشيد الحاج (أحد زعماء حيفا الوطنيين خلال الأربعينات)، ص ١١٤.
ابراهيم، محمد الشيخ (أحد قادة عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١١٨.
أبو جلده (قائد مجموعة فلاحية مسلحة في فلسطين)، ص ٧٩.
أبو زيام، (حيدر)، (وولف أوفبرباخ) (السكرتير العام للحزب الشيوعي الفلسطيني خلال العشرينات)، ص ٣٢؛ ٣٣؛ ٥١؛ ٥٢؛ ٥٨؛ ٥٩.
اتلي، كليمنت (رئيس وزراء بريطاني سابق)، ص ١١٩؛ ١٨٧؛ ١٩٤.
أفرومشي (أحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني في مطلع الثلاثينات)، ص ٥٨.
أفيغدور (من كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٣٢؛ ٧٤.
الأطرش، محمود (أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني العرب، خلال العشرينات والثلاثينات)، ص ٥٨؛ ٦٠؛ ٦٧؛ ٧٣؛ ٧٤؛ ٨٣؛ ٩٤؛ ٩٩.
انغلز، ص ٦٣.
أوفينبرغ، ماريو (باحث وسينمائي تقدمي اسرائيلي)، ص ٩؛ ٣١.
البديري، موسى (موسى خليل) (باحث فلسطيني)، ص ٩؛ ١١؛ ٨٩؛ ٩٨؛ ١١٧؛ ١٥٥.
بشارة، شفيق (عضو عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١٠٩.
بشير، سليمان (باحث فلسطيني)، ص ٩؛ ٣٢.
بلفور (صاحب وعد بلفور)، ص ٢٦؛ ٣١؛ ٣٢؛ ٧٠؛ ١٤١؛ ١٤٢؛ ١٤٣؛ ١٤٨.
البندك، عبد الله (عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأحد مؤسسي عصبة التحرر الوطني)، ص ١٠٨.
بن ــ غوريون، دافيد (زعيم الجناح العمالي في الحركة الصهيونية، وأول رئيس وزراء إسرائيلي)، ص ٣١؛ ٧٦؛ ٩٧؛ ١١٥؛ ١٨٩.
بيرغير، جوزيف (ج. ب.، بوب) (أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني خلال العشرينات ومطلع الثلاثينات)، ص ٣٢؛ ٣٣؛ ٥١؛ ٥٢؛ ٦٠؛ ٦٧؛ ٦٨؛ ٨٢؛ ١٤٧.
بيرقدار، فوزي (عضو عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١٠٩.
بيرمان (بيرس) (عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في مطلع الثلاثينات)، ص ٧٤.
البيطار، عمر (رئيس بلدية يافا في أواسط الأربعينات)، ص ١١٤.

بيل (صاحب مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧)، ص ٩٥.

الترزي، السيد (صاحب مشروع «دونم فلسطين» في أواسط الأربعينات)، ص ١١٢.

ترومان، هنري (رئيس اميركي سابق)، ص ١٨٩؛ ١٩٢.

تساباري، سيمحا (معاونة الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني في النصف الثاني من الثلاثينات)، ص ٩٧.

توما، إميل (باحث فلسطيني، وأحد مؤسسي عصبة التحرر الوطني في فلسطين؛ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي، 'راكح' حالياً)، ص ١١؛ ١٠٨؛ ١١٧؛ ١١٨؛ ١٣٢.

جابوتنسكي (إرهابي صهيوني، زعيم الجناح التصحيحي، الفاشي، في الحركة الصهيونية)، ص ٩٧.

جرجورة، منعم (أحد كوادر عصبة التحرر الوطني، عضو قيادي في الحزب الشيوعي الاسرائيلي 'راكح' حالياً)، ص ١٠٩؛ ١١٧.

جوبات (المطران)، ص ١٠٧؛ ١٠٨.

الجيباوي، علي (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في النصف الأول من الثلاثينات، استشهد في الحرب الأهلية الإسبانية مقاتلاً مع الفرق الأممية)، ص ٦٠.

حبيبي، إميل (أحد مؤسسي عصبة التحرر الوطني في فلسطين؛ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي 'راكح' حالياً؛ أديب فلسطيني معروف)، ص ١٠٨؛ ١٣٠؛ ١٣٢.

حجار (الاسم الحركي لأحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني في أواسط الثلاثينات)، ص ٨٦؛ ١٦٩.

حسين (الشريف حسين)، ص ١٤١.

الحسيني، الحاج أمين ص ٤٨؛ ٨٩؛ ٩٣؛ ٩٤؛ ٩٥.

الحسيني، جمال (أحد أبرز زعماء الحزب العربي الفلسطيني)، ص ١١٥؛ ١١٦؛ ١١٨.

الحسيني، حمدي (أحد أبرز ممثلي الجناح اليساري داخل الحركة الوطنية العربية في فلسطين)، ص ٤٨؛ ٧١؛ ١٤٩؛ ١٥٢.

الحسيني، موسى كاظم (رئيس المؤتمر العربي الفلسطيني)، ص ٢٩.

الحلو، رضوان؛ (موسى)؛ (يوسف) (الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني منذ أواسط الثلاثينات وحتى أواسط الأربعينات)، ص ٧٤؛ ٨٥؛ ٨٦؛ ٨٨؛ ٩٦.

خلف، يوسف (أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني في مطلع الثلاثينات)، ص ٦٠.

خليف، سليم (عضو عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١٠٩.

خوري، خليل (عضو عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١٠٩.

خوري، رئيف (أديب لبناني معروف)، ص ١٠٨.

الدجاني، موسى (رئيس عصبة التحرر الوطني في فلسطين، عند تأسيسها)، ص ١١٧؛ ١١٨؛ ١٧٥.

دروزه، الحكم (باحث فلسطيني)، ص ٨.

دكروب، محمد (كاتب وناقد لبناني)، ص ٦٨.

ديمتروف (زعيم شيوعي بلغاري معروف)، ١٦٩.

ذيب، خليل (عضو عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١٠٩.

رودنسون، مكسيم (مستشرق فرنسي)، ص ٩.

روي (شيوعي هندي اشتهر بسجاله مع لينين، في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية عام ١٩٢٠)، ص ٥٦.

زون، مئير (أحد مؤسسي حزب العمال الاشتراكي في فلسطين في مطلع العشرينات)، ص ٢٠.

زيمرينغ، ماكس (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٩٩.

سافاروف (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٦٣.

سبيكتور، إيفار (باحث أميركي)، ص ٨؛ ٦٣.

سمارة، سميح (كاتب فلسطيني)، ص ٩.

شامي، إ. (جاكوب تيبر) (أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني خلال العشرينات)، ص ٣٣؛ ٥٢.

شفارتس (أحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني في مطلع الثلاثينات)، ص ٥٨ .
شفيلي، اراخيلا (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٦٣ .
شنير، خليل (عضو عصبة التحرر وأحد قادة مؤتمر العمال العرب)، ص ١١٧ .
صدقي، نجاتي (**مصطفى سعدي**) (أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني منذ أواسط العشرينات وحتى أواسط الثلاثينات)، ص ٦٠؛ ٦٧؛ ٧٣؛ ٧٩؛ ٨٢؛ ١٥١ .
صلاح، عبد اللطيف (رئيس حزب الكتلة الوطنية في فلسطين، في أواسط الأربعينات)، ص ١١٤ .
طنوس، بشارة (عضو عصبة التحرر الوطني في فلسطين)، ص ١٠٩ .
طه، سامي (سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية ومن مؤسسي الحركة العمالية النقابية في فلسطين؛ اغتيل في أيلول (سبتمبر ١٩٤٧)، ص ١٢٩ .
طوبي، توفيق (أحد مؤسسي عصبة التحرر الوطني، نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي 'راكح' حالياً)، ص ١٠٨؛ ١١٧ .
عبد الهادي، عوني (زعيم حزب الاستقلال في فلسطين)، ص ٧٩ .
عودة، محمد نمر (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، لعب دوراً بارزاً خلال ثورة ١٩٣٦)، ص ٩٠؛ ٩٢ .
عيتاني، حسن (أحد قادة مؤتمر العمال العرب)، ص ١١٧ .
غاليسو، رينيه (مؤرخ فرنسي)، ص ٩ .
غروميكو، ص ١٢٧ .
غريلسامير، آلان (باحث اسرائيلي)، ص ٩؛ ٩٩ .
غيبر، رات (أحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني في مطلع الثلاثينات)، ص ٥٨ .
فاندير فيلد، إميل (أحد أبرز زعماء الأممية الثانية)، ص ٣٢ .
فاينهاوز، بنينا (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي 'راكح'؛ من مخضرمي الحركة الشيوعية في فلسطين)، ص ٥١ .
فرح، بولس (من مؤسسي عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب في فلسطين) ص ١٠٨؛ ١١٧؛ ١٨٣ .
فلنر، مئير (الأمين العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي 'راكح')، ص ٨؛ ٣١؛ ٣٢؛ ٣٣؛ ٨٢ .
فلورنس، ألكسندر (باحث ألماني)، ص ٩ .
فوزيكو، فرايم (أحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني في مطلع الثلاثينات)، ص ٥٨ .
قبلان، سعيد (أحد قادة عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب في فلسطين)، ص ١٠٨ .
القسام، عز الدين (رجل دين وقائد ثوري فلسطيني استشهد في أواسط الثلاثينات)، ص ٧٩؛ ٨٩ .
قلعجي، قدري (كاتب سوري)، ص ٨ .
كابليوش (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٣٢ .
كولان، جاك (مؤرخ فرنسي)، ص ٩ .
كولتون (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في أواسط الثلاثينات)، ص ٩٨ .
الكيالي، عبد الوهاب (باحث فلسطيني)، ص ٣٢ .
كيتايغورودسكي (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٣٢ .
الكيلاني، رشيد عالي (قائد ثورة في العراق)، ص ١٠٨ .
لاكور، والتر (باحث أميركي)، ص ٨ .
لينين (**فلاديمير إليتش أوليانوف**) ص ٣١؛ ٥٦؛ ٦٣ .
ماديار (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأممية الشيوعية)، ص ٦٣ .
ماركس، كارل ص ٦٣ .
ماكدونالد (رئيس وزراء بريطاني سابق)، ص ٤٧؛ ١٤٧؛ ١٤٩؛ ١٥٠ .
مجلي، نظير (محرر بمجلة «الجديد» في حيفا)، ص ١١٧ .
مرحاف، بيرتز (باحث اسرائيلي)، ص ٩٨ .

مردم بك، جميل (ممثل جامعة الدول العربيـة)، ص ١١٤ .
مرقص، الياس (باحث سوري)، ص ٦٣ ؛ ٦٧ ؛ ٦٨ .
المغربي، الطاهر (الأطرش) (عضو سكرتارية اللجنة المـركزيـة للحـزب الشيـوعي الفلسـطيني في النصف الأول من الثلاثينات)، ص ٧٤ .
ملك، وهيب (لبناني من كوادر القسم الشـرقي التابع للأممية الشيوعية في مطلع الثلاثينات)، ص ٧٤ .
موسوليني، ص ٩٤ .
ميف (أحد كوادر القسم الشرقي التابع للأمميـة الشيوعية)، ص ٦٣ .
ناطور، سلمان (كاتب ومحرر بمجلة «الجديد» في حيفا)، ص ١١٧ .
نداب (ناحوم ليتشينسكي) (أحد أبرز قادة الحزب الشيـوعي الفلسطيني خـلال العشـرينـات)، ص ٥٨ ؛ ٥٩ .
نصّار، فؤاد (أحد مؤسسي عصبة التحرر الوطني ومؤتمـر العمال العـرب؛ أمين عـام سـابق للحزب الشيوعي الأردني، توفي عام ١٩٧٦)، ص ١٠٨، ١١٦ ؛ ١١٨ ؛ ١٢٩ ؛ ١٣١ ؛ ١٣٢ ؛ ١٨٥ .
هـانز (أحـد كـوادر اللجنـة التنفيـذيـة لـلأممية الشيوعية)، ص ٥٩ .
هتلر، ص ٨٦ ؛ ٩٤ ؛ ١٨٠ .
هين ــ توف، جاكوب (باحث أميركي)، ص ٩ .
وايزمان، ص ٩٧ ؛ ١٩١ .
ياسين، عبد القادر (باحث فلسطيني)، ص ٨ .

المحتويات

الاهداء ٥
مقدّمة ٧
القسم الأول ١٥

الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ ـ ١٩٢٩)

الفصل الأول

خصوصية النشأة تحتم التركيز على المسألة الاجتماعية ـ الطبقيّة

١ ـ الموقف من المسألة القومية العربية يساهم في حسم التناقض بين الصهيونية والاشتراكية ١٩
٢ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني والقوى السياسية الفاعلة فوق الأرض الفلسطينية ٢٥

الفصل الثاني

حل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين يمر عبر تحقيق وحدة الطبقة العاملة الفلسطينية

١ ـ الجبهة العمالية المتحدة أداة حل معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين ٣٥
٢ ـ التناقض «القومي» يطغى على المصلحة الطبقية الواحدة ٤٢
٣ ـ انتفاضة آب (اغسطس) تطرح المسألة القومية العربية بحدة على جدول أعمال الحركة الشيوعية في فلسطين ٤٥
القسم الثاني ٥٣

الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ ـ ١٩٣٩

الفصل الثالث
مسألة قومية «مجردة» أم مسألة قومية عربية محددة

١ ـ التعريب: الشرط الذي لا بد منه لمقاربة المسألة القومية العربية ٥٧
٢ ـ تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين ٦١
٣ ـ المسألة الزراعية جوهر المسألة القومية العربية في فلسطين ٦٣
٤ ـ المسألة القومية في فلسطين جزء من المسألة القومية العربية الشاملة ٦٥

الفصل الرابع
تغليب الطبقي على الوطني وتعثر مسيرة التعريب

١ ـ سياسة «طبقة ضد طبقة» في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية في فلسطين ٧٠
٢ ـ ممارسة الحزب في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية ٧٣

الفصل الخامس
تغييب الموقف الطبقي الواضح وتبلور عوامل الانقسام القومي داخل صفوف الحزب

١ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني ومضمون الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية في فلسطين ٨٦
٢ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني عشية اندلاع ثورة ١٩٣٦ .... ٨٨
٣ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني وثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ .... ٨٩
٤ ـ شعار الجبهة الشعبية في التطبيق العملي ٩٣
٥ ـ تبلور عوامل الانقسام القومي داخل صفوف الحزب ٩٥
القسم الثالث ١٠١

عصبة التحرر الوطني ومسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨

الفصل السادس
نشوء عصبة التحرر الوطني في فلسطين

١ ـ ظروف تأسيس عصبة التحرر الوطني ١٠٤
٢ ـ العصبة وديالكتيك العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال المعادي للأمبريالية والصهيونية ١٠٩
٣ ـ عصبة التحرر الوطني وشعار الوحدة الوطنية ١١٣

الفصل السابع
عصبة التحرر الوطني
والمسألة القومية العربية في فلسطين

١ ــ عصبة التحرر الوطني و«العقدة الفلسطينية» ١١٩
٢ ــ العصبة والحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية ١٢٢

استنتاجات عامة ١٣٣

ملاحق النصوص ١٣٧

الملحق الأول: القومية واللاقومية ١٣٩
الملحق الثاني: ضد الاحتلال الانكليزي ـ الصهيوني لفلسطين ١٤١
الملحق الثالث: الأسباب التي دعت العمال العرب لأن يؤلفوا نقابة مستقلة في حيفا ١٤٥
الملحق الرابع: المذبحة في «الأرض المقدسة» ١٤٧
الملحق الخامس: المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين ١٥١
الملحق السادس: بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني ١٥٥
الملحق السابع: مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية ١٥٩
الملحق الثامن: النقاشات حول تقرير الرفيق ديمتروف مداخلة الرفيق حجار (فلسطين) ١٦٩
الملحق التاسع: الانتفاضة في فلسطين (نداء من الحزب الشيوعي في فلسطين) ١٧١
الملحق العاشر: حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي ١٧٥
الملحق الحادي عشر: حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية ١٧٩
الملحق الثاني عشر: العمال العرب وقضية التحرر الوطني ١٨٢
الملحق الثالث عشر: حركتنا العمالية واللجنة العربية العليا ١٨٥
الملحق الرابع عشر: العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها ١٨٧

ثبت المراجع ٢٠١

فهرس الأعلام ٢١١